بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

سلسلة
الدراسات الإجتماعية والعمالية
(٢٠)

أزمة الخليج .. البعد الآخر

الآثار والتداعيات الاجتماعية

عدد خاص
عامان على غزو العراق لدولة الكويت

إعداد

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة
الدراسات الإجتماعية والعمالية
(٢٠)

أزمة الخليج .. البعد الآخر

الآثار والتداعيات الاجتماعية

عدد خاص
عامان على غزو العراق لدولة الكويت

إعداد

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الإقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
١٩٩٢م

إن الأراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي
ص . ب : ٢٦٣٠٣ ـ المنامة ـ البحرين
هاتف : ٥٣٠٢٠٢ ـ فاكسيميلي : ٥٣٠٧٥٣ ـ تلكس : ٩٣٤٨ تنفيذ بي.إن ـ برقياً : تنفيذ

سلسلة الدراسات الإجتماعية والعُمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الإجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

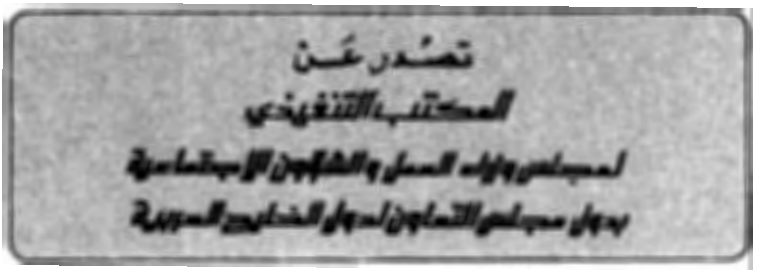

الإشراف العام : كامل صالح الصّالح

التحرير والإعداد : خلف أحمد العُصفور
جميل حميدان
فهيمة الزبيرة

العدد "العشرون" صفر ١٤١٤هـ الموافق آب/اغسطس ١٩٩٣م

المحتـــويات

		الصفحة من ـ الى
تقديم الأمين العام	.....	٧ ـ ١١
البحث الأول	: احتلال العراق للكويت وتاثيراته على ..... المفاهيم والقضايا الاجتماعية . إعداد : د. أماني قنديل	١٣ ـ ٣٧
البحث الثاني	الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية ..... للغزو العراقي للكويت إعداد : د. بدر العمر	٣٩ ـ ٧٥
البحث الثالث	: الغزو العراقي وانعكاساته على ..... منظومة القيم الاجتماعية للمواطن الكويتي. إعداد : د. عبدالحميد عبدالمحسن.	٧٧ ـ ١١٥
البحث الرابع	: الإفرازات اللاإنسانية لخرافة الحق التاريخي ..... إعداد : أ. عبدالله غلوم الصالح	١١٧ ـ ١٦١
البحث الخامس	: قراءة في احداث الغزو لحظة وقوعها ..... إعداد : أ. عبدالمنعم ابراهيم	١٦٣ ـ ١٩٠
البحث السادس	: العمال المهاجرون في الكويت.. قبل الغزو وبعده .... إعداد : منظمة العمل الدولية	١٩١ ـ ٢٢٢

تقديم الأمين العام

كان فجر الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م نذير سوء على الأمتين العربية والإسلامية، وذلك عندما فجّر الاجتياح العراقي لدولة الكويت سلسلة متصاعدة من الأحداث والتداعيات المأساوية التي قذفت المنطقة في آتون بركان ملتهب وأدخلت الوطن العربي والعالم كله في دوامة أزمة عصيبة أوشكت أن تأكل الأخضر واليابس، لولا رحمة من الله الذي قدّر فلطف.

والآن، وبعد مرور عامين على ذلك الإنفجار المدوّي وانقشاع غبار تلك العاصفة العاتية وزوال ظلمتها الحالكة، الآن وبعد تحرير الكويت وعودتها حرة أبيّة إلى أهلها وإلى قيادتها الشرعية، فهل آن الأوان لقراءة ملف تلك الفتنة الهوجاء بمنظار من الهدوء والتروّي والحكمة؟ هل حان الوقت لاستقراء آثار تلك الكارثة المروعة ورصد تداعياتها الخطيرة بميزان من العدل والحق والتجرد، وكشف ما نجم عنها من تصدع واهتزاز في القيم الأخلاقية والمفاهيم الإجتماعية، فالصدمة كانت كبيرة ومفاجئة، وخسائرها المادية في الأموال والممتلكات كانت هائلة وجسيمة، ولكن الأفدح من ذلك كله الخسائر التي لا تعوّض ولا تقدّر بثمن، والتي أصابت الأرواح وجرحت النفوس وأحدثت الإنشطار في ثوابت الإنتماء القومي والإعتزاز بالذات والفخر بشرف الإنتساب، كما عصفت بمنظومة المباديء والمسلمات والقيم النبيلة التي ترسخت في نسيج العلاقات الأخوية ووشائج القربى الحميمة القائمة بين أفراد الأسرة الواحدة وأبناء المجتمع والوطن الواحد.

وبالرغم من صعوبة حصر خسائر ومضاعفات الأزمة على نحو شامل ودقيق، وصعوبة تشخيص آثارها ونتائجها المنظورة منها وغير المنظورة، فإن الإطلاع على مؤشرات التقارير والدراسات التي تمت حتى الآن ومعرفة تقديراتها الأولية، أمر يقشعر له البدن ويثير في النفس مزيجاً من مشاعر الغضب والأسى والحسرة في آن معاً.

فالتقارير الرسمية المنشورة من جهات عربية موثوقة، تشير إلى أن قيمة الهدر في الموارد المادية والخسائر المالية قد بلغت أرقاماً ذات أبعاد فلكية، وإذا كانت كل من

الكويت والعراق معاً قد شهدتا تدميراً شبه كامل للبنى الأساسية وتخريباً مذهلاً لمنشآت النفط ومرافق التكرير والتصدير، فضلاً عن إصابة مجمل نشاطهما الإقتصادي بالشلل التام، فإن التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١م يشير إلى أن ٥٠٠ مليار دولار هي خسائر هذين البلدين وحدهما فقط، وإن خسائر دول مجلس التعاون الخليجي قد تراوحت ما بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليار دولار وهي المبالغ التي تغطي نفقات التعمير وإعادة البناء فحسب، أما إجمالي الخسائر المباشرة لمجموع الإقتصاديات العربية فإن التقرير المذكور يقدرها ما بين ٦٠٠ ـ ٨٠٠ مليار دولار.

ويبقى علينا، ونحن نحاول معاينة نزيف الجرح العميق الذي خلفته المحنة، أن نضع في الحسبان عند تقدير حجم الخسائر المادية الأخرى غير المنظورة مقارنة الواقع الراهن مع ما كان يمكن أن يتحقق من خلال خطط وبرامج التنمية في دول المنطقة خلال العامين المنصرمين وانعكاساتها الإيجابية البعيدة المدى على بقية الدول العربية ، لولا ذلك الحدث المشؤوم في صيف أغسطس اللاهب الذي أوشك أن يحطم مساعي الدول العربية في الخليج وجهودها الدؤوب من أجل إقامة مجتمع الرفاهية والرخاء، وكاد أن يعصف بمنجزاتها الحضارية والتنموية العظيمة التي حققتها خلال العقود الثلاثة الماضية فيما يشبه المعجزة.

ومن جانب آخر، فقد تعرضت المنطقة لأكبر تلوث بيئي في التاريخ المعاصر بسبب تلك الكارثة التي أحرقت الآبار وحولت الثروة النفطية إلى سحب من الدخان الكثيف سمَّم أجواء المنطقة وكاد أن يخنق البيئة كلها بالموت والظلام، وأدت إلى تسرب بقع الزيت إلى مياه الخليج محدثةً تدميراً بيئياً هائلاً أثار استنكار وإدانة المجتمع الدولي كما أثار استياء المنظمات والهيئات الدولية وقلق ومخاوف خبراء وعلماء البيئة، نظراً لهمجيته وتأثيراته السلبية غير المحدودة وأخطاره الكبيرة على صحة الإنسان وعلى مختلف أنواع الكائنات الحية في المنطقة.

أما على صعيد المعاناة الإنسانية فقد ضربت الأزمة بأحداثها المأساوية المجتمع الكويتي في الصميم، وتجاوزت بأضرارها البالغة أبناء المنطقة لتشمل جميع شعوب الأمة العربية والإسلامية بدون استثناء بما فيها الشعب العراقي الذي عانى الويلات ، ولا زال ، من جراء تلك المغامرة الإنتحارية المثيرة التي كشفت ، بما

تسببت به من آلام ومصائب ، كم هي مترابطة ومتبادلة مصالح الناس والدول، وكم هي متداخلة ومتشابكة مصائر البشر والمجتمعات.

فمن مركز الزلزال الهائل في الكويت انطلقت شرارة المأساة كالنار في الهشيم، وتعاظم اتساع دائرتها المحرقة وانتشرت على خارطة المحيط الأوسع بكل جوانبها المعنوية وأبعادها النفسية ومضاعفاتها الإجتماعية، حيث تلاحقت صور النكبة بوتيرة دراماتيكية ما بين القتل والتعذيب والتشريد ثم النهب والسلب والتخريب، ثم الخطف والأسر وانتهاك الحرمات، وتواصلت صور المعاناة في أشكال مختلفة من غربة وهروب جماعي وما صاحب ذلك من فقد عائل وانقطاع رزق وخسائر لمدخرات العمر وأحلامه ومشاهد مؤلمة لجموع بشرية زاحفة أصابها الفزع وانقطعت بها السبل ثم انهيار كامل للأمن والأمان وانطفاء لجذوة الأمل وضياع الحاضر وغموض المستقبل.

ورغم كل تلك الصور الإنسانية الحزينة وما أحدثته تلك المعاناة المفجعة من صدمات عنيفة اهتزت تحت ضرباتها الموجعة ركائز التوازن الروحي والوجداني وأسس التوافق النفسي والإجتماعي، فإنها ـ وعلى شدتها وقساوتها ـ تبقى الصورة التي برزت على سطح المأساة، أما الاحتمالات الخافية تحت السطح وما أصاب الجذور في الأعماق من مشاعر الخيبة والإحباط والمرارة فلا يعلم مداها وتبعاتها وعواقبها على الآتي من الأيام إلا الله سبحانه وتعالى...

وفي خضم ذروة تلك الأحداث وغمرة ذلك المسلسل الرهيب، لنا أن نتخيل كم المشاكل الإجتماعية والقضايا الإنسانية التي أفرزتها الأزمة والثمن الباهظ الذي دفعته بلدان المنطقة والأمة العربية من موروثها الأخلاقي والثقافي وتراثها الفكري ورصيد استقرارها وتقدمها الإجتماعي وازدهارها الإقتصادي.

وبعد ذلك كله وقبله، يبقى السؤال الكبير الشاخص أمام الجميع والذي يؤرق مضاجع مفكري الأمة وضمائر أبنائها المخلصين حول السبل الكفيلة بإزالة الركام الذي خلفته أحداث الأزمة وكيفية الخروج من نفقها المظلم وتجاوز نتائجها السلبية وعلاج آثارها السيئة.

لقد أكد سمو أمير دولة الكويت في إحدى كلماته المؤثرة ثقته المطلقة بأن: (عمق

الإيمان في النفوس والإلتزام بالدين الحنيف هو أعظم دواء يمسح عن ضحايا تلك المعاناة حزنهم ويزيل همومهم ويمدّهم بزاد الإرادة ونور الصبر) مستهدياً في ذلك بقوله عزّ من قائل: (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها، إن ذلك على الله يسير، لكي لا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور).

واستجابة للدعوة التي وجهها سموه بشأن ضرورة: (مواجهة الآثار النفسية والجسدية التي خلفها الغزو الغادر بالبحوث والوسائل العلمية الحديثة من أجل التخفيف عن أصحابها بوسائل علاجية متقدمة)، جاء اقتراح ومبادرة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بدولة الكويت، كما جاء اهتمام المجلس وجميع الدول الأعضاء بهذا الموضوع، وفي هذا السياق يقوم المكتب التنفيذي بتخصيص هذا الإصدار كإسهام علمي لبحث الآثار الإجتماعية الناجمة عن الغزو العراقي ورصد تداعياته على الصعيد الإجتماعي لا بهدف نكء الجراح وتأجيج الأحقاد واستثارة نوازع البغضاء والفرقة، فذلك انزلاق إلى دائرة ردّ الفعل والإنفعال بالحدث واجترار ذكرياته المريرة، وإنما المطلوب هو الارتفاع إلى مستوى الموقف والفعل العقلاني واجتثاث بذور الانقسام التي زرعتها الأزمة وكسر ما تبقى من حواجزها النفسية المقيتة.

وإذا كان البعض قد وصف أزمة الخليج بأنها كانت عاطفية بأكثر من اللازم، وشخصية بأكثر من اللازم، وعسكرية بأكثر من اللازم، فإن هذا الإصدار محاولة لتناول الموضوع ومعالجته بالقدر اللازم من العقلانية والموضوعية، وفي إطار ما أحدثته الأزمة من آثار على الواقع الإجتماعي والثقافي وما خلفته من مشاكل وظواهر اجتماعية عديدة، تاركين للقارىء الكريم أن يقدر مدى التوفيق الذي حققته هذه المحاولة باعتبارها خطوة على الطريق يستحق القائمون عليها من السادة الباحثين كل التقدير، وهي من جهة أخرى جهد مشكور لن يكتمل إلا بالمزيد من التحليل العلمي والنظرة الموضوعية التي تمكننا من تجاوز آثار الأزمة وانفعالاتها العاطفية إلى أفق مستقبلي رحب ينطلق من قدرتنا على استخلاص العبر واستيعاب دورس الأزمة والاستفادة من تجربة الماضي وآلامه إلى التخطيط لبناء الغد المنشود بكل اشراقاته، فكم من أمة استطاعت أن تحول الأزمات التي مرت بها من عامل هدم وتدمير إلى قوة دفع ونهوض، وهذا ما هو جدير بأمة خالدة برهنت

على مدى الأيام على صلابة جوهرها وعراقة حضارتها وأصالة رسالتها.

ولعلنا ننصف النفس قبل إنصاف الآخرين عندما نتطلع إلى ما حدث ونقيّمه من زاوية المصلحة الوطنية والقومية العليا التي يسعى إلى بلوغها وصيانتها الغيورون من أبناء الأمة، وهي ذات المصلحة التي وضعتها القيادات الحكيمة في المنطقة نصب عينها وهي تواجه ظروف الأزمة وتتصدى لخياراتها الصعبة وتحدياتها المصيرية من خلال مواقف مبدئية شجاعة لا تردد فيها، ومن هذا المنطلق، وبنفاذ بصيرة القائد ورجل الدولة المسؤول، اتخذ خادم الحرمين الشريفين عاهل المملكة العربية السعودية قراره التاريخي والفاصل ، ليس من أجل محاصرة نيران الفتنة ونزع فتيلها المشتعل وحسب ، وإنما لتجنيب أبناء شعبه والمنطقة بأسرها ويلات الحروب وآلامها وأخطارها المدمرة.

وبمشيئة الله ، ورغم فداحة الخسائر وعمق الجرح ، فسوف تبقى الثقة راسخة في قدرة الأمة العربية على التجاوز والتعافي ، وسيبقى الأمل معقوداً على تلاقي الأيدي والقلوب وتلاحم الصفوف من أجل أن تبقى أقطارنا العربية في الخليج ينبوعاً لا يجف للخير والعطاء والطمأنينة ، وليبقى الوطن العربي الكبير معيناً لا ينضب لمعاني العزة والكرامة والإنتماء.

والله نسأل خير العاقبة،،،

أمين عام المكتب التنفيذي
كامل صالح الصالح

البحث الأول

إحتلال العراق للكويت وتأثيراته على المفاهيم والقضايا الإجتماعية

الدكتورة أماني محمد قنديل
خبير تحليل السياسات الإجتماعية والاقتصادية
المركز القومي للبحوث الاجتماعيةوالجنائية - القاهرة

محتـويات البحـث

	الصفحة من - إلى
تمهيـد :	١٧ - ١٨
اولاً : التاثيرات السلبية الاجتماعية والاقتصادية وتصدع البناء القيمي	١٨ - ٢٢
ثانياً : قيم إيجابية افرزتها لحظة قاسية	٢٢ - ٢٤
ثالثاً : قضايا إعادة بناء البنية الأساسية البشرية ومنظومة القيم التي ترتبط بها	٢٤ - ٢٩
رابعاً : السياسة الاجتماعية والسياسة الإعلامية ـ مبادىء ومنطلقات ـ	٢٩ - ٣٥
خاتمـــة :	٣٦
المـــراجع :	٣٧

تمهيـــــد

أحدث الغزو العراقي للكويت آثاراً بالغة الأهمية ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وهذه الآثار لم تشمل المجتمع الكويتي وحده أو المجتمع الخليجي ، لكنها امتدت إلى كل المنطقة العربية ، بل إنها امتدت إلى كل عربي في المهجر أو خارج وطنه .

وإذا كان من الممكن مواجهة الآثار المادية التي ترتبت على هذا الحدث الضخم ، أياً كانت تكلفتها وعمق تخريبها ، فإن (زلزال القيم) الذي أحدثته يظل من أعمق آثارها ، وأخطر نتائجها ، وإذا كان من الممكن التخطيط لإعادة بناء دولة الكويت الشقيقة ، فإنه يصعب التخطيط لإعادة بناء جدار القيم العربية الأصيلة ، التي تعرضت لشرخ عميق داخل نفس كل مواطن عربي ، لقد تعرضت الهوية العربية ، والانتماء العربي الإسلامي بكل ما يزخر به من مفاهيم وقيم إلى انهيار كان يصعب ـ بل ويستحيل ـ تصوره قبل الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م ، وهكذا تصبح مواجهة (زلزال القيم) الذي أحدثه الغزو من أصعب وأعقد التأثيرات السلبية للاحتلال العراقي للكويت ، ويحتاج منا هذا الموضوع ، إلى وقفة خاصة ورؤية متروية ، ومعالجة شاملة واقعية وشجاعة .

وتهدف ورقة العمل هذه ، إلى مناقشة التأثيرات السلبية للاحتلال على المفاهيم والقيم العربية بعامة ، وفي الكويت ومنطقة الخليج العربي بخاصة ، إلا أن الورقة تطمح إلى تخطي مناقشة ورصد ما هو سلبي ، من خلال إسهامها في رسم معالم سياسة اجتماعية شاملة محورها إعادة بناء القيم الاجتماعية الأصيلة ، والتي بدونها يصعب تصور البناء المادي والبشري .

وقبل عرض خطة الورقة ، والتطرق إلى مزيد من التفاصيل ، قد يكون **من المهم إبداء بعض الملاحظات الأولية التي تلقي الضوء على اقترابنا من الموضوع** :

١ ـ **من الصعب تحليل قضية (القيم وإعادة البناء) ، في سياق ينعزل عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** ، سواء تلك التي ترتبط بآثار الاحتلال العراقي للكويت ، أو الأخرى التي ترتبط بمرحلة إعادة البناء ، ومن هنا تتطرق الورقة إلى بعض القضايا الأساسية من منظور علاقتها بالقيم .

٢ ـ **إذا كان الإعلام له أهمية (بخاصة المرئي والمسموع) في مواجهة تصدع القيم ، فإنه من الصعب أيضاً تصور دور مستقل له** ، يعني ذلك أن الإعلام متكامل مع الثقافة والتعليم والأسرة ـ كمؤسسات للتنشئة الاجتماعية والسياسية ـ هو السبيل لبناء البشر والقيم المحركة الإيجابية ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الإعلام في سياق هذا التحليل ، قد يكون له أهمية كبرى في الأجل القصير وفي مواجهة التأثيرات السلبية للخطة الحالية ، ولكن في الأجل الطويل ، فإن تكامل دور الإعلام مع دور مؤسسات التنشئة الأخرى ، هو محدد التوجهات القيمية في المدى الطويل .

٣ ـ **إن مناقشة القيم ودور الإعلام ، له أهمية خاصة لدى بعض شرائح وقطاعات المجتمع** ، يبرز ذلك على وجه الخصوص بالنسبة إلى الأطفال الذين هزهم الحدث واحتواهم الإيقاع السريع (لتكنولوجيا الإعلام) ، ومن هنا توجه الورقة جانباً من اهتمامها للأطفال العرب بعامة ، وأطفال منطقة المواجهة بخاصة .

٤ ـ **تميل هذه الورقة إلى أن تكون موجهة نحو الفعل** ACTION **والسياسة** POLICY ، **أكثر منها معالجة نظرية أكاديمية** ، بهذا المعنى هي محاولة لتوظيف العلوم الاجتماعية ونتائج الدراسات العلمية بهدف الإسهام فى صياغة معالم سياسة مستقبلية ملحة .

٥ ـ **إن هذا الاقتراب المتكامل من القيم ، والقضايا الاجتماعية ـ الثقافية ، والإعلام ، يدفع إلى طرح وتبنى مفهوم السياسة الاجتماعية من جانب ، و (التربية الإعلامية) من جانب آخر** ، كذلك فإن هذا الاقتراب يفرض تناول التأثيرات الاجتماعية الهامة التي أحدثها الغزو العراقي للكويت ، وبهدف إبراز البناء القيمى الملائم للبناء الاجتماعي والاقتصادي في المرحلة القادمة ، هذا مع عدم إغفالنا الآثار الشاملة التي تمتد إلى الإنسان العربي بعامة ، وعرب الكويت والخليج بخاصة ، ويتحقق ذلك من خلال النقاط التالية :

١ ـ التأثيرات السلبية والاجتماعية والاقتصادية وتصدع البناء القيمي .

٢ ـ قيم إيجابية أفرزتها لحظة قاسية .

٣ ـ القضايا التي تواجه بناء (البنية الأساسية البشرية) ، ومنظومة القيم المرتبطة بها .

٤ ـ السياسية الاجتماعية ، والسياسة الإعلامية ـ مبادىء ومنطلقات .

خاتمة .

أولاً ـ التأثيرات السلبية الاجتماعية والاقتصادية وتصدّع البناء القيمي

إن رصد وتحليل كافة التأثيرات السلبية للاحتلال العراقي للكويت ، هو أمر يخرج عن نطاق هذه الورقة ، وإنما نكتفي في هذا المقام بتناول جانب من هذه التأثيرات ، والتي مسّت بشكل مباشر البناء القيمي للإنسان العربي بعامة ، والكويتي بخاصة .

لقد امتدت هذه التأثيرات ـ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ـ إلى المواطن العربي في كل مكان ، إلا أن شمولها وعمقها قد اختلف باختلاف المعاناة والخبرة ، المباشرة وغير المباشرة ، فالمواطن الذي كان يعيش داخل الكويت في الثاني من أغسطس واحتوته قسوة الحدث وضراوة ،نتهاكات حقوق الإنسان ، يختلف عن مثيله خارج الكويت والذي تعرض للتشتت والانقسام الأسري وفقدان الوطن وفقدان المورد ، كذلك فإن المجتمعات الخليجية القريبة من خط المواجهة تختلف في معاناتها وخبرتها عن الأخرى البعيدة نسبياً ، وعلى المستوى العام ، فإن كافة المجتمعات العربية قد تأثرت اقتصاداتها وأحوالها الاجتماعية بالسلب من جراء هذه الحرب ، **والأهم هو الأثر المعنوي الذي شمل الجميع والذي أدى إلى تصدّع البناء القيمى** .

ومن ناحية أخرى فإن **الطفل العربي** في منطقة الخليج وخارجها ، أصبح جزءاً من الحدث ، فأما أنه داخل الكويت يحتويه رعب التدمير والحرب أو أنه خارجها يتابعها بقلق وخوف ، لقد أدخل (إعلام الأزمة) مصطلحات جديدة في القاموس اللغوي للأطفال العرب ، والذين أدركوا أشياء جديدة لعل من أهمها تناقض الواقع الذي يحتويهم مع المقولات التي طرحها الإعلام (ومؤسسات التنشئة الأخرى) عن العروبة والإسلام والقومية العربية ومباديء الشرف والأخوة بين الجيران العرب .

وتشير كتابات بعض علماء النفس العرب حول تأثير الحرب على الأطفال ، إلى أن الحرب كخبرة صارمة تؤثر على الأطفال جميعاً سواء الواعين أو الصغار غير الواعين .. (فالطفل الصغير غير الواعي قد لا يستطيع أن يفهم بنفسه أن ثمة كارثة تقع ، ولكن الرعب يصيبه ـ وربما بدرجة أشد ـ من خلال إدراكه لرعب الآخرين .. إن الآثار المرجأة لخبرة الحرب على الأطفال تمتد لسنوات طويلة قد تشمل العمر كله ، ولعل أبرز تلك الآثار يمكن تلخيصه في فقدان الثقة ، فقدان الثقة في الكبار ، فقدان الثقة في المستقبل ، فقدان الثقة في النفس) [١] .

وتتنوع التأثيرات السلبية للاحتلال العراقي للكويت ـ الاجتماعية والاقتصادية ـ بين مباشرة حالية وغير مباشرة آجلة ، تتمثل الأولى في تدمير وتعطيل كافة المنشآت التعليمية والثقافية في الجامعات والمدارس والمؤسسات ، وإتلاف كافة الأدوات والأجهزة التعليمية والثقافية المخصصة لبناء العقل والإنسان ، إذ تعرضت للإتلاف والتدمير والنهب متحدية بذلك مباديء حقوق الإنسان وكافة الإتفاقيات الدولية ، كذلك قامت السلطات العراقية بتعطيل الدراسة بكافة مراحلها ، مما أدى إلى الحرمان من حق التعليم ، وفي الوقت ذاته فقد تعرض المواطن الكويتي خارج الكويت ، إلى مشكلات كثيرة تمنعه أو تعوقه عن ممارسة حقه في التعليم ، وتعرضت الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية إلى تدمير كامل ، بهدف حرمان السكان من الحد الأدنى للخدمات الصحية والاجتماعية ، والخدمات التي لم تتعرض إلى التدمير تم عزل بعضها عن البعض الآخر ، وحوصرت وخصصت للقوات العراقية ، أو افتقرت إلى الإمدادات الطبية ، أما عن العاملين بهذه الخدمات (فقد اضطر معظمهم إلى هجر منطقة الاضطرابات ، أو إجبارهم على الاستمرار لخدمة القوات العراقية) [٢] .

ولم يقتصر انتهاك حقوق الإنسان على قتل وتشريد الكبار ، بل امتد إلى الأطفال ، والمرضى والمعاقين ، بالإضافة إلى ذلك ، قامت السلطات العراقية منذ اليوم الأول للغزو ، بفرض الجنسية العراقية على كل طفل يولد بالمستشفيات الكويتية ، وذلك لطمس هوية الأطفال في محاولة أوسع لطمس الهوية الكويتية ، يستدل على ذلك من النقل الإجباري لمجموعات سكانية كويتية إلى مناطق مختلفة داخل العراق ، وتدمير كافة مستندات ووثائق هوية السكان .

---

(١) د . قدري حفني ، « مواجهة آثار حرب الخليج على الطفل العربي في خطوط المواجهة من النواحي النفسية » ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة مواجهة آثار حرب الخليج على الطفل العربي** ، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ٣ .

(٢) د . محمد ايزيد ، « آثار الحرب في صحة الطفولة في بلدان الإقليم » ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة مواجهة آثار حرب الخليج** ، مصدر سابق ، ص ٢ .

لقد تركت أحداث الغزو العراقي آثاراً مباشرة وغير مباشرة على البناء الأسري ، من حيث تركيب الأسرة ووظائفها وأدوارها ، فالهجرة أو التحرك من مكان إلى آخر ، أو قتل العائل ، وفقدان العمل ، وتشتت الأبناء ، قد أصاب الأسرة بصدمة انفعالية اجتماعية انعكست بالضرورة على المجتمع الكويتي ، وأضافت الصعوبات التي تتعلق بالمعيشة والأعباء الاقتصادية رافداً آخر لتغذية المشكلات التي واجهت الأسرة الكويتية ، والأسر العربية (الوافدة) المقيمة بالكويت ، والتي تعرضت هي الأخرى إلى ظروف اقتصادية واجتماعية غاية في القسوة .

إن هذا التدمير لكافة المرافق والخدمات ، وما ارتبط به من انتهاكات لأبسط مباديء حقوق الإنسان ، وما أدى إليه من انعكاسات سلبية على بناء الأسرة ووظائفها وأدوارها ، قد أمتد بلا شك إلى البناء النفسي والقيمي للإنسان ، وهنا من المهم التأكيد على أن **التأثيرات السلبية للاحتلال العراقي للكويت ، قد امتدت إلى الشخصية العربية في كل مكان** وإن إصلاح التخريب في العقل والوجدان العربي يحتاج إلى عقود طويلة ، بينما إصلاح التدمير المادي ، قد يستغرق سنوات محدودة .

والسؤال الآن هو : ما القيم المحورية التي تعرضت للزلزال ؟ أولها وأهمها الهوية العربية والانتماء العربي ، الهوية هي حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية ، والانتماء هو (الانتساب) [٣] ، والهوية العربية تتحدد من خلال تفاعل ثلاثة عناصر هي اللغة العربية والدين وعنصر التاريخ ، وهذه العناصر الثلاثة التي تحدد الهوية تفرز الانتماء للوطن والانتماء للأمة العربية والانتماء للعقيدة والانتماء للحضارة العربية الإسلامية ، وتجسد هذا الانتماء إلى هذه الدوائر جميعها ، في إطار الهوية الواحدة ، في أهداف أمة تسعى إلى تحقيقها .

لقد تأثر الانتماء العربي سلباً ، حين تناقضت هذه الدوائر وتعارضت ، ونجم عن ذلك اهتزاز الهوية والشك في أهداف الأمة ، تأثر الانتماء العربي سلباً في الثاني من أغسطس ، كما لم يتأثر من قبل ، فالصراع والتناقض بين الدوائر الثلاث قد أفرز (لحظة) في التاريخ العربي لم يشهدها من قبل ، عربي مسلم يقتحم دار عربي مسلم من جيرانه ، ويحطم ممتلكاته ، ورموز مواطنته ، ويدمر أمنه وطمأنينته وثقته بنفسه وبالآخرين ، وهو يفعل ذلك مستبيحاً كل الأشياء ، ومتخطياً كل المباديء ، ويرتبط بهذا الحدث انقسامات في مواقف الحكومات العربية ، وانقسامات في الشارع العربي تجاه الكارثة ، فالبعض يؤيد المعتدي ويتناسى كل القيم وكل المباديء والبعض الآخر يقف ضد هذا الاعتداء ويدافع عن البلد الآمن ، مستنداً إلى القيم والمباديء العربية الأصيلة .

إن ردود الأفعال المتباينة هذه ، قد أحدثت شرخاً عميقاً في نفس المواطن العربي ، وزاد من عمق الكارثة مساندة شرائح من المثقفين العرب لهذا الاعتداء ، بل وسعى البعض منهم لتبرير العدوان و (التنظير) لشرعية الغزو العراقي واحتلال الكويت ، (وهو ما سنشير إليه بشيء من التفصيل في نقد الخطاب الإعلامي وخطاب المثقفين) .

---

(٣) د . أحمد صدقي دجاني ، « أثر حرب الخليج على الانتماء العربي للطفل » ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة مواجهة آثار حرب الخليج** ، مصدر سابق ، ص ٢ .

من الطبيعي في إطار هذه الكارثة وردود أفعالها ، أن تصاب القاعدة العريضة من مواطني الكويت والخليج العربي ، والمنطقة العربية بأسرها ، بإحباط وخيبة أمل ، يدفعان بشكل مباشر إلى إنكار أو تشكيك في مصداقية العروبة ، ومصداقية الانتماء العربي ، ويشتد الصراع القيمي حين يتدخل طرف أجنبي بين الأخوة العرب .

ويدفع تصدع الانتماء ، إلى زلزلة قيم أخرى تستند عليه وترتبط به ، منها **قيمة الحوار** والمناقشة والحلول السلمية ، في مواجهة خلافات واختلافات بين قطرين عربيين ، وقيمة احترام **حقوق الإنسان** العربي وحرماته ، وقيمة **الشخصية القومية** العربية ، ورؤية كل **منا للآخر** ورؤية الآخر لنا ، وقيم **الشرف والأمانة** ، والأخلاق ، كثيرة هي القيم التى تصدّعت لدى البعض وانهارت لدى البعض الآخر ، ولا شك أن تبنّي المعتدي للخطاب الإسلامي ، قد أدى هو الآخر للتشكيك في مصداقية هذا الخطاب ، ثم تجاوب قطاعات من الشارع العربي مع ضجيج المعتدي والخطاب الذي طرحه ، كان له هو الآخر أثر بالغ على قيمة الانتماء إلى العروبة والأمة الإسلامية ، وقد لعب (**إعلام الأزمة**) على المستوى العربي ، بدعاياته ومواقفه المتناقضة دوراً آخر في تغذية التناقضات العربية ، واختلاف القول عن السلوك ، فنفس هذا الإعلام هو الذى كرّس لسنوات طويلة قيمة الانتماء العربي والإسلامي ، ويدفع ذلك إلى التشكيك في **مصداقية الإعلام العربي** ، وتوظيفه لخدمة المصالح والسياسات المتغيرة .

لقد تحركت نفس الأقلام والأصوات المؤيدة للعروبة والقومية العربية ، إلى الدفاع عن المعتدي وتبرير شرعية اعتدائه ، لقد أسهم **الخطاب الإعلامي** في بعض الأقطار العربية ، والذي يعكس إلى حد كبير طبيعة **الخطاب السياسي** السائد ، في تعميق التناقض وهدم ما تبقى من قيم ، واللافت للنظر نجاح الخطاب السياسي والخطاب الإعلامي المرتبط به (والذي يروّج للمعتدي) في الوصول إلى قطاعات جماهيرية واسعة ، رغم افتقاده للتماسك المنطقي وبدائية أفكاره وتناقضها ، ويشير واحد من كبار المثقفين العرب .. (أن اتجاه عدم العقلانية لا يكاد يصدق ويكفي قراءة ما كتبه عديد منهم ، لكي يلمس المرء كيف اختلطت الحقيقة بالوهم ، بل وكيف تم الهروب من الواقع من خلال استخدام شبكة معقدة من الصياغات اللفظية والصور البيانية الخالية من أي معنى .. لقد استطاعت اللغة المغتصبة أن تنشر الوعي الزائف في أثناء الأزمة ، وفعلت فعلها في تخدير الجماهير زمناً ، والتي أفاقت على صدمة الحقيقة ، فساد بين صفوفها اليأس والإحباط) [٤] .

إن ملامح الخطاب السياسي في بعض الأقطار العربية ، والخطاب الإعلامي الذي ارتبط به ، تدفع إلى أهمية التحليل الثقافي لأزمة الخليج ، ويركز هذا المنهج على دراسة رؤى العالم السائدة في مجتمع معين ، وتحليل الإدراكات والتصورات عن النفس وعن الآخرين ، وتحليل القيم السائدة والخطابات المتصارعة السياسية والإعلامية والفكرية ، **من الواضح أن قيم احترام حقوق الإنسان قد تراجعت في هذه الخطابات ، كما أن قيم العدالة الاجتماعية قد نوقشت وطرحت بأشكال جديدة ومتناقضة** ، وبهدف تبرير السلوك العدواني ، **قيم الديموقراطية وحريات الرأي والتعبير** ، **تم استغلالها** هي الأخرى في أطروحات الأزمة ، لقد برزت هذه القيم مفرغة من

---

(٤) أ . سيد يسين ، « البعد الإعلامي في حرب الخليج » ، **جريدة الأهرام**، القاهرة : ١٢/٤/١٩٩١م .

مضامينها ، وكأنها لا معنى لها ولا اتفاق حولها ، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة الدراسة وإجراء بحوث ميدانية تختبر إدراكات الجماهير والمثقفين العرب لهذه القيم المحورية [٥] .

ويبدو أننا ـ كعرب ـ في حاجة إلى **مراجعة فلسفة النظم والسياسات الإعلامية وتحليل الوظائف التي تقوم بها في العقود الثلاثة الأخيرة على وجه الخصوص** ، وإذا كانت الوظيفة الثقافية وتعميق الوعي الجماهيري الصادق ، هي أحد مؤشرات تقويم مدى نجاح السياسات الإعلامية ، فإن علينا أن **نعترف** بشجاعة أن الإعلام العربي على وجه العموم قد سجل قصوراً شديداً ، وقد يكون القول بنجاحه في (تزييف الوعي) واستغلال عواطف الجماهير واستمالتها بعيداً عن المنطق ، هو الأقرب إلى الحقيقة .

خلاصة القول إن الاحتلال العراقي للكويت قد أدى إلى تأثيرات بالغة الخطورة على مجموعة من القيم العربية المحورية ، من أبرزها تصدّع قيمة الانتماء والهوية للوطن وللعروبة والإسلام ، وتصدّع قيمة احترام حقوق الإنسان والتى ارتبطت في جذورها بالدين الإسلامي ، وزلزلة قيمة الإحساس بالأمن والطمأنينة ، والثقة بالنفس والوطن ، أهتزت نظرتنا لذاتنا ونظرة الآخرين لنا ، وسقطت مصداقية الرسالة الإعلامية أما من خلال تناقضها لحظة الأزمة مع المباديء التي كرست لها وظائفها ، أو من خلال استغلالها في صراعات الخطاب السياسي العربي ، وكشف الخطاب الإعلامي وخطاب المثقفين العرب عن تناقضات عميقة ، وميل لعدم العقلانية ، كما كشف عن ميله لتزييف وعي الجماهير .

ثانياً ـ قيم إيجابية أفرزتها لحظة قاسية

بالرغم من قسوة اللحظة وفداحة الحدث ، إلا أن نفس هذه اللحظة قد أفرزت قيماً إيجابية غاية في الأهمية ، يمكن تعميقها وتوظيفها ، لصالح إعادة بناء الموارد البشرية في دولة الكويت على وجه الخصوص ، وقبل التطرق إلى بعض هذه القيم الإيجابية التي كشفت عنها الأزمة ، من المهم الاتفاق حول أمرين ، **أولهما** المواجهة الصريحة والمكاشفة لواقع القضايا الاجتماعية والثقافية العربية ، فهي خطوة أولى لإعادة البناء **وثانيهما** أن مفهوم إعادة بناء البنية الأساسية البشرية ، يتطلب منظومة من القيم الإيجابية الدافعة وليس المعوقة للتكامل الوطني والعربي .

لعل أولى هذه القيم الإيجابية التى كشفت عنها المحنة ، **هي تأكيد الانتماء والولاء للوطن** ، وترسيخ الشعور بعلاقة المواطن بأرضه ، فمقاومة الاحتلال والتصدّي له داخل الكويت ، ومن خلال تنظيم مجموعات وطنية ، هو أمر لا يحتاج للتدليل وللنقاش ، كذلك فإن المقاومة المنظمة ـ من خلال لجان شعبية تطوعية ـ خارج الكويت كانت مظهراً إيجابياً آخر يعكس قيمة الانتماء والولاء .

---

(٥) تم الاعتماد على منهج التحليل الثقافي في الدراسة القيمة لمركز دراسات الوحدة العربية .. لمزيد من التفاصيل راجع : د . سعد الدين إبراهيم ، **اتجاهات الرأى العام نحو مسالة الوحدة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، راجع أيضا : أ . سيد يسين ، « التحليل الثقافي لأزمة الخليج » ، **جريدة الأهرام** ، القاهرة : ١٩٩١/٥/١٠ .

من المهم التركيز على **قيمة المبادرة الشعبية** ، فبعيداً عن الدولة والحكومة برزت عشرات من الجمعيات والتنظيمات الأهلية الكويتية ، التي تدافع عن القضية من خلال مؤتمرات وندوات ومن خلال وسائل الإعلام ، هذه الظاهرة كانت واضحة للغاية في بعض الأقطار العربية (بخاصة مصر) وفي بعض الدول الغربية (بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) ، لقد أسهمت هذه المبادرات الشعبية المنظمة في الدفاع عن قضية الكويت ، ودحض حجج وأسانيد المعتدي وقد نشط البعض منها في مجال حقوق الإنسان ، والاتصال بالمنظمات الدولية والإقليمية من أجل حماية المقيمين بالكويت ، أو الأسرى منهم داخل العراق (من ذلك لجنة الدفاع عن ضحايا الغزو العراقي) ونشط البعض الآخر للدفاع عن البيئة ومطالبة المجتمع الدولي والإقليمي بحمايتها (من ذلك تشكيل فريق عمل كويتي تحت اسم فريق العمل البيئي الكويتي يضم متخصصين من الشباب يعمل لتوفير المعلومات اللازمة لمواجهة الوضع الراهن) ، هناك نماذج لمبادرات أخرى أهلية تعمل من أجل إعادة بناء الكويت من خلال تنظيم لجنة الكويت الحرة (واشنطن) ، تعد بعض فئات المثقفين والدارسين بالخارج لمواجهة التأثيرات الاجتماعية والنفسية للحرب ، على سكان الكويت ، بخاصة الأطفال منهم .

وفى هذا الإطار يبرز الدور الخاص الذي لعبته **المرأة** الكويتية ـ في الداخل والخارج ـ في مواجهة الأزمة ، والأمر الذي لا شك فيه أن موقع المرأة العربية بعامة ، وفي الكويت ومنطقة الخليج بخاصة ، يتحدد في ضوء مجموعة من القيم التي ترسم طبيعة الدور الذي يمكن للمرأة القيام به ، إلا أن واقع الأزمة ، وقوة وجهود المرأة الكويتية ، قد أحدث كثيراً من التغير في نسيج القيم ، الذي ارتبط لفترة طويلة بمكانة المرأة . خرجت المرأة إلى شوارع الكويت في الأيام الأولى للاحتلال العراقي تطالب القوات العراقية بالانسحاب وعودة الشرعية لأصحابها ، وشاركت المرأة في مجموعات المقاومة المقاتلة ضد الجيوش العراقية ، وقامت بتنظيم شبكة معلومات بين المقاومة والحكومة في المنفى ، وطبع المنشورات وتوزيعها .

ومع تغير الأدوار والظروف بعد الاحتلال ، داخل الأسرة الكويتية أبرزت المرأة درجة عالية من التكيف مع الظروف المعيشية الجديدة ، وقامت الأم بوظائف وأدوار بديلة عن الأب في بعض الأحيان ، وكان ذلك ناتجاً أما عن فقدان العائل ، أو التشتت الذي لحق بالأسرة ، أو لتغير المسكن والدخل والظروف المعيشية بعامة .

أما المرأة الكويتية في الخارج ، فقد كانت مشاركتها فاعلة وبناءة سواء على الصعيد الإعلامي أو العملي (الانخراط في دورات تمريض وخدمة اجتماعية ونفسية) أو العلمي (إلقاء محاضرات وتنظيم ندوات) ، من المؤكد أن هذه الحيوية والشجاعة التي عملت بها المرأة الكويتية طوال فترة الأزمة ، سواء بالداخل أو بالخارج ، هي مؤشر إيجابي لتغير واقع المرأة في الكويت ، واجتذابها كقوة فاعلة منتجة في مرحلة إعادة البناء .

قيمة التضامن والتكافل والتماسك بين جميع فئات المجتمع الكويتي في مواجهة الأزمة ، هي قيمة أخرى إيجابية أفرزتها اللحظة القاسية ، فقد برزت وحدة وتماسك كافة فئات المجتمع الكويتي في الداخل وفي الخارج ، وقد كان لذلك الموقف أبلغ الأثر في مواجهة الاحتلال ، وطوال سبعة شهور لم تنجح القوات العراقية في التعامل مع الكويتيين بأي شكل من الأشكال وتكاتفت كل الفئات بما فيها المعارضة لمقاومة الاحتلال .

يرتبط بما سبق بروز قيمة كبرى تمثلت في **المشاركة** ، وهي متطلب أساسي للبناء الاجتماعي والاقتصادي في أي مجتمع ، فالمبادرات الأهلية أو الشعبية التى نظمت بعيداً عن الدولة ، هي مظهر من مظاهر المشاركة المجتمعية ، كما أن تغيير دور المرأة وتكيفها مع الظروف الجديدة ، وإثبات قدرتها على العطاء ، هو ملمح آخر لتبلور قيمة المشاركة ، وأخيراً وليس أقلها أهمية ، فإن تضامن وتماسك كافة فئات المجتمع الكويتي ، هو تعميق قيمة المشاركة .

وفي هذا السياق من المهم إبراز نقطتين أساسيتين :

الأولى : أنه بالرغم من عدم وحدة موقف الحكومات العربية والشعوب العربية إزاء الأزمة ، فإن هناك وجهاً آخر للعملة ينبغى عدم إغفاله ، يتمثل ذلك في **مشاركة ومساندة جانب كبير من الشارع العربي للأخوة الكويتيين** ، وذلك بعيداً عن الموقف الرسمي لحكوماتهم (المؤيد أو المعارض) ، وظهرت صور عديدة للتكاتف والمساندة والدعم ، ليس هذا مجالها ، ولكنها هامة في سياق مناقشة القيم الإيجابية التى أفرزتها الأزمة .

الثانية : **ينبغي على وسائل الإعلام أن تتنبه إلى أن يكون بؤرة اهتمامها الأساسية ليس السلبيات التى ارتبطت بالتصدّع القيمي** ، ولكن بالإيجابيات التى أفرزتها الأزمة ، ولا يعني ذلك تجاهل المناقشة الموضوعية للتأثيرات السلبية للاحتلال العراقي ، ولكنه يعني التوازن والموضوعية في الطرح ، والنقاش الهادىء للحدث في علاقته بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، يعني أيضاً عدم تغذية مشاعر سلبية (الكراهية والحقد) إزاء بعض المجتمعات العربية التي لم تساعد موقف الكويت ، والنقطة الأخيرة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للأطفال على وجه الخصوص ، والذين قد يصبحون هدفاً للإعلام ، يؤثر على اتجاهاتهم ـ بالسلب ـ إزاء الأطفال العرب .

ثالثاً ـ قضايا إعادة البنية الأساسية البشرية ومنظومة القيم التي ترتبط بها

منذ الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م ، توقفت عجلة الإنتاج في دولة الكويت كلية ، وامتدت يد التخريب والتدمير إلى البنية الأساسية وتجهيزاتها والأصول المنتجة ، وكافة الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ، كما امتدت بطريق مباشر وغير مباشر إلى البنية البشرية والكيان الثقافي كله ، واليوم تتطلع الكويت إلى تعمير ما خربه العدوان وإعادة البناء الشامل ، ولا شك أن سلبيات الماضي وإيجابياته سوف يكون لها أثر بالغ في صياغة رؤية المستقبل ، بخاصة ما تعلق بالبناء الاجتماعي أو البشري ، ونسيج القيم الذي يصاحبها . وخلال الفترة القصيرة التى أعقبت التحرير طرحت على الساحة **عدة اتجاهات تتعلق بمفهوم التعمير وإعادة البناء** ، ويمكن **تلخيص هذه الاتجاهات في اقترابين** :

أولهما : النظر إلى التعمير بوصفه عملية استعادة البنية الأساسية وخدمات السياسة الاجتماعية (الصحة ، التعليم ، الرعاية الاجتماعية) ، إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الغزو .

ثانيهما : يتبنى مفهوماً شاملاً لإعادة البناء والتعمير ، ويتجه إلى إعادة هيكلة كافة جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بما تتضمنه من بنيان القيم .[٦]

---

(٦) د . عمرو محيى الدين ، «مفهوم استراتيجية تعمير الكويت» ورقة مقدمة إلى **ندوة الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة : مايو ١٩٩١ ، ص ٣ .

إن تبني أي من المفهومين السابقين يرتب نتائج واقترابات مختلفة ، فالمفهوم الأخير ـ الذي نميل إلى تأكيده وإبراز ضرورته ـ يعنى توجيه قدر كبير من الاستثمارات إلى بناء البشر ، ويعني وضع أولويات وخطط للأهداف المجتمعية والقضايا التى ينبغي التصدي لها ، المفهوم الشامل يتطلب توجيه اهتمام كبير نحو البناء الاجتماعي والبناء القيمي المصاحب له .

وقبل تحليل ملامح البناء القيمي ، والدور الذي يمكن للإعلام القيام به ، من الأهمية بمكان إبراز أهم القضايا الاجتماعية التي ترتبط بمرحلة إعادة البناء .

١ ـ التركيبة السكانية وتجانس المجتمع :

من القضايا الاجتماعية الهامة على جدول أعمال إعادة البناء التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي ، هذا الموضوع له أهمية خاصة من المنظور الاجتماعي والاقتصادي والقيمي ، فهو يرتبط بشكل مباشر بتجانس المجتمع وتوفير أسس التضامن له ، وهو يمس هيكل القوى العاملة ومتطلبات الخطة الاقتصادية وإعادة التعمير ، كذلك فان حسم قضية التركيبة السكانية ، وبالتالي هيكل ونوعية القوى العاملة ، يرتبط بشكل مباشر بالسياسة التعليمية وعمليات التأهيل والتدريب ، وأخيراً ـ وليس أقلها أهمية ـ فإن طبيعة التركيبة السكانية ، وهيكل العمالة ونوعيتها يمس دائرة واسعة من القيم التى ينبغي التوجه إليها وتبنيها ، من أهمها **قيمة الإنتاجية والابتكار والإبداع ، واحترام العمل اليدوي ، والاعتماد على الذات ، وتغيير بعض الأنماط المعيشية** (من ذلك الاستغناء عن نسبة كبيرة من العمالة الآسيوية والتي تتركز معظمها في المربيات الأجنبيات وعمال النظافة) وكذلك تغيير بعض **الأنماط الاستهلاكية** بما يتفق وتوجهات إعادة البناء .

وتشير البيانات والبحوث المتوافرة عن التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي[٧] في أول أغسطس وقبل الغزو مباشرة ، إلى أن عدد السكان قد وصل إلى أكثر من مليونين نسمة (٢,١٨٠,٠٠٠ على وجه التحديد) ونسبة الكويتيين منهم (٣٦,٤٪) ، والعرب (٤١,٤٪) ، وغير العرب (٣٢,٣٪) . وقد اعتبرت الخطة الخمسية الثانية التى أعلنتها الحكومة الكويتية عام ١٩٨٨م، أن هذه التركيبة السكانية (غير طبيعية) وجعلت هدفها الرئيس معالجة الخلل ، وهو الأمر الذي يشير إلى أن إدراك هذه القضية قد ارتبط برؤية بعض مصادر الخطر الناجمة عنها ، وفي السنوات الأخيرة نشر عدد من البحوث والدراسات حول القيم السلبية التي نتجت عن خلل التركيبة السكانية ، وعلى وجه الخصوص الاعتماد على العمالة الآسيوية[٨] . وقد أوضحت هذه الدراسات أن بعض القيم السلبية الغريبة عن مجتمعاتنا العربية ، قد تسربت إلى النسيج الاجتماعي للمجتمع الكويتي بخاصة ، والمجتمع الخليجي بعامة ، وقد طرحت عدة مقولات تفسر هذا الخلل في التركيبة السكانية ، نلحظ في جانب كبير منها ارتباطها بالبناء القيمي السائد ، من أهم هذه المقولات

---

(٧) هذه البيانات منقوله عن : جاسم السعدون ، وأوردها د. خلدون النقيب في ورقته : «التركيب السكاني لسياسة القوى العاملة» ، **ندوة الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء** ، مرجع ، سابق ، ص ١ .

(٨) من بين الدراسات الاجتماعية والقيمية الجادة ، التى تناولت تأثير العمالة الوافدة (الآسيوية على وجه الخصوص) على البناء القيمي والاتجاهات التربوية ، دراسة : **أثر المربيات الأجنبيات على الأسرة الكويتية** ، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، الكويت : ١٩٨٣ .

ضعف مساهمة الكويتيين في النشاط الاقتصادي ، إذ لم تتجاوز نسبة النشطين اقتصاديا (١٨٪) ، من قوة العمل في العقدين السابقين[٩] ، ويعود ذلك بالأساس إلى قصور تخطيط العمالة الكويتية وعملية إعدادها وتدريبها ، كما قد يعود إلى عزوف أبناء الوطن عن العمل في بعض المجالات ، وتفضيل تركها للعمالة الوافدة (من ذلك العمل بمؤسسات الإعاقة ، والأحداث والتأهيل المهني)[١٠] .

وأياً كانت محاولات تفسير الخلل في التركيبة السكانية ، فإنه يصعب أو يستحيل تحديدها بشكل رقمي دقيق ، وإنما يستلزم الأمر سياسة شاملة لتخطيط القوى العاملة وتخطيط السياسة التعليمية ، وعمليات التأهيل والتدريب ، كذلك من المهم إجراء دراسات موسعة ومتعمقة حول تعديل السياسة السكانية ، والبدائل المتاحة ، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة القيم السائدة سواء تلك التى تؤثر سلباً على القضية ، أو الأخرى التى يمكن أن تؤثر بالإيجاب .

٢ ـ قضية العمل وزيادة الإنتاجية :

وهي مسألة أخرى ترتبط بالسابقة وعلى قدر عال من الأهمية ، فإعادة التعمير والبناء تتطلب ـ بخاصة في ضوء تعديل التركيبة السكانية ـ زيادة عدد الكويتيين في القوة العاملة الوطنية ، كما تتطلب عملياً إعداداً تدريبياً ومهنياً ، تتطلب أيضاً هذه العملية سياسة رشيدة لإعادة التدريب والتعليم ، وتوجيه جانب من العمالة لأغراض إعادة البناء ، وتشير الأرقام والبيانات المتاحة ، إلى أن نسبة كبيرة من العمالة الكويتية تعمل في الحكومة (٤١٪ من جملة العمالة الحكومية)[١١] بينما نسبة ضئيلة للغاية تعمل في القطاع الخاص . من هذا المنظور تبدو أهمية مراجعة توزيع العمالة الكويتية ، وتوجيهها إلى مجالات متنوعة ، مع التركيز على مفهوم زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاج ، وتشجيع المبادرات الخاصة .

وليس هناك شك في أن هذه القضية تحتل مكانة كبيرة على جدول أعمال المرحلة القادمة ، **وهي في جانب منها لها علاقة بالقيم السائدة والتي توجه المواطن إلى العمل في بعض المجالات والعزوف عن مجالات أخرى** . كذلك **فإن الطلب على العمالة الوافدة يعكس نمطاً معيناً للاستهلاك وأسلوباً معيناً للحياة** . فالطلب على العمالة الوافدة يتركز في جانب كبير منه على الخدمات الشخصية المنزلية (١٦٢ ألف) وهو الأمر الذي يرتب آثاراً اجتماعية وحضارية هامة . وخفض الطلب على هذا النوع من الخدمات إنما يتوقف على تغيير أنماط الاستهلاك ، وهيكل الأفضليات الشخصية وأسلوب الحياة ، وقد أبرزت فترة الأزمة ، قدرة عالية من جانب أبناء المجتمع الكويتي على التكيف مع الظروف ، كما أبرزت قدرة عالية على تغيير أسلوب الحياة وهيكل الأفضليات .. وهو الأمر الذي يمسّ بشكل مباشر القيم الاجتماعية .

---

(٩) د. خلدون النقيب ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(١٠) د. سعدالدين إبراهيم ، د. أماني قنديل ، **تحليل السياسات الاجتماعية في الأقطار العربية غربي آسيا** ، الاسكوا ، الأمم المتحدة : ١٩٨٧ .

(١١) د. عمرو محيى الدين ، مرجع سابق ، ٩ .

٣ ـ قضية التعليم والتدريب :

يمثل هذا الموضوع دائرة اهتمام خاصة ، ومحدد لمستقبل إعادة البناء ، فالطرح السابق ، لقضية التركيبة السكانية ، وقضية العمل والإنتاجية ، يرتبط جذرياً بسياسة التعليم والتأهيل والتدريب ، فالتعليم يمثل ركيزة أساسية للبناء البشري ، وينبغي أن تتوافر له درجة عالية من المرونة والقدرة الاستجابية للمتغيرات الجديدة ، يتطلب ذلك **إعادة النظر في فلسفة التعليم وأهدافها بحيث تركز على غرس المفاهيم الإيجابية في الفرد ، وتشجيعه على المبادرة والمشاركة والخلق والإبداع** . النظام التعليمي قد يكون أكفأ الآليات التي تنمي **العمل الجماعي وروح الفريق** ، والقادرة على تعميق الانتماء والولاء للوطن ، مهم النظر إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام التعليمي في تكامله مع دور الإعلام ، وهو الأمر الذي يتطلب على الجانب الآخر مراجعة فلسفة الإعلام .

وفي هذا السياق ، فإن تطوير النظام التعليمي لكي يتفق مع القيم الإيجابية الملائمة لإعادة بناء الكويت ، يتطلب وقفة نقدية لتقويم السياسة التعليمية التربوية ككل . وهناك بعدان أساسيان لعملية التقويم هذه ، **الأول** يستند على قيمة المساواة وتكافؤ الفرص ، بينما يستند البعد **الثاني** على علاقة السياسة التعليمية بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فالملاحظ اختلاف نسبة استيعاب النظام التعليمي للذكور عن الإناث ، فهو في الأول أعلى من الثاني ، وان كان الفارق بين النسبتين قد تقارب في السنوات الأخيرة ، الملاحظ أيضاً ـ رغم التحسن النسبي في محو الأمية لدى الإناث ـ أن التفاوت بينهن وبين الذكور كبير ، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الأميات ضعف عدد الأميين من الذكور (٨٢,٤٠٧ للإناث في مقابل ٣٣,٤٦٦ للذكور)[١٢] . يلاحظ أيضاً استنادا إلى مؤشر المساواة وتكافؤ الفرص ، أن هناك اختلافاً في الخدمات التعليمية المقدمة للمناطق المختلفة ، فالإنفاق على التعليم يتفاوت من منطقة لأخرى فهو يصل إلى أعلاه في (العاصمة) تتلوها محافظة (حولي) ، فمحافظة (الأحمدي) ، ثم (الجهراء) وهي أقلها حظاً من الخدمات التعليمية ، ومع اختلاف الإنفاق على التعليم ، وبالتالي متوسط الإنفاق على الطالب ، تحدث اختلافات في كثافة الفصول الدراسية وكفاءة العملية التعليمية ، ولهذا **من المهم استغلال هذه اللحظة التاريخية ـ رغم كل ما احتوته من سلبيات ـ لإعادة التخطيط لسياسة تعليمية أكثر كفاءة من منظور قيمة المساواة والعدالة** .

ومن ناحية أخرى فإن علاقة السياسة التعليمية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي ضوء حتمية مواجهة القضايا السابقة الذكر (التركيبة السكانية ، وهيكل القوى العاملة ..) تتطلب إعادة التخطيط . فالحلقة الرابطة بين سياسة التعليم واحتياجات السوق ، مفتقدة إلى حد كبير ؛ إذ يتجه الطلاب في مرحلة التعليم العالي إلى دراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية أكثر من دراسة العلوم الطبيعية والهندسية ، رغم حاجة عملية التنمية لهذه التخصصات النادرة . والإقبال على التعليم المهني ـ الذي يمثل الحلقة التكنولوجية الوسطى ـ هو أيضاً محدود إلى درجة كبيرة ، ويمكن تبين ذلك من مقارنة طلبة التعليم الثانوي العام (٧٧,٦٢٦) ومع عدد طلبة التعليم المهني

---

(١٢) محمد جواد رضا ، **السياسة التعليمية في منطقة الخليج العربي** ، منتدى الفكر العربي ، عمان : ١٩٩٠ ، ص ص ٨٤ ـ ٨٥ .

(٦٤١٤) مع عدد طلاب التعليم الجامعي (١٥,٥٢٣) [١٣] **ويعكس هذا الاتجاه قيماً اجتماعية سلبية ، تنظر إلى التعليم الفني والمهني** باعتباره في مكانة اجتماعية أقل ، رغم ضرورة وأهمية إعداد هذه الفئة . نلحظ أيضا أن الأقبال على دراسة العلوم الاجتماعية قد ارتبط بشكل أكبر بالإناث ، وهو ما يعكس **قيماً وثقافة اجتماعية تحدد أدوار المرأة ، وتصيغ لها مجالات حركتها** ، وفي نفس الوقت فإن أحد المؤشرات على تغير قيم الثقافة التقليدية في المجتمعات الخليجية بعامة ، والكويت بخاصة، وهو تزايد نسبة الإناث في التعليم العالي، وحسب إحصاءات ١٩٨٤/١٩٨٥ لمكتب التربية العربي لدول الخليج [١٤] ، فإن نسبة الإناث في الجامعات والمعاهد العليا تتزايد في كل عام في الكويت (٥٥٪) ، البحرين (٧٧٪) ، الإمارات (٥١٪) ، قطر (٦٣٪) ، المملكة العربية السعودية (٣٧٪) **ويشير ذلك إلى تحولات ثقافية وقيمية هامة** .

تعكس الملاحظات السابقة حول وضع قضية التعليم ، أن هناك تغيرات قيمية هامة ينبغي تبنيها وتشجيعها لتحقيق سياسة تعليمية أكثر كفاءة قادرة على مواجهة تحديات المستقبل ، وتبدأ هذه التغيرات من فلسفة التعليم ذاتها التي ينبغي أن تتوجه نحو تشجيع الإبداع والابتكار والعمل الجماعي ، مروراً بنظام تعليمي يحقق المساواة وتكافؤ الفرص ، وانتهاء بطبيعة علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يضاف إلى ذلك (فك الارتباط) بين الشهادة والوظيفة ، والذي يخلق بيروقراطية ضخمة ، ويسهم في تشويه هيكل العمالة ، ويشجع الميل إلى الاعتماد على الحكومة .

والسؤال الآن : ما منظومة القيم المرتبطة بهذه القضايا ؟

لقد مثلت القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية السابقة ، تحديات ثلاثة هامة تواجه مرحلة إعادة البناء : التركيبة السكانية ، وقضية العمل وزيادة الإنتاجية ، وقضية التعليم . من الواضح أن هناك درجة عالية من التفاعل والتشابك بين هذه القضايا ؛ فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر ..من الواضح أيضا أن هناك أبعاداً ثقافية وقيمية ترسم معالم ومستقبل هذه القضايا . ويدفع ذلك إلى **التأكيد على منظومة القيم التي ينبغي التوجه نحوها ، ثم تحديد دور واضح للإعلام يهيىء البيئة** والمناخ للتغيرات المطلوبة ، وتتمثل منظومة القيم هذه فيما يلي :

ـ تعميق الانتماء والولاء للوطن[١٥] ، وتسكين الكويت في موقعها العربي ودعم انتمائها العربي ، فمع كل الإحباط الذي ارتبط بالأزمة ، والذي لا يمكن تجاهله كواقع ، تصعب إعادة البناء دون دعم الانتماء والهوية العربية والإسلامية .

---

(١٣) محمد جواد رضا، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(١٤) وردت هذه البيانات تفصيلية في: محمد جواد رضا، في المرجع السابق الذكر نقلاً عن : مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ١٢٥ .

(١٥) لمزيد من التفصيل ، راجع د. كمال أبوالمجد في «**القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة ، دراسة في الإرشاد الاجتماعي في اقطار الخليج العربية**» ، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد (١٦) ، البحرين : ١٩٩٠ .

ـ تثبيت قيمة مشاركة الوطن ، ودعم المبادرات الأهلية ، فالارتكاز الدائم على الدولة والحكومة ، من شأنه تكريس سلبية المواطن وكبح وإعاقة قدرات المجتمع على البناء .

ـ تأكيد قيمة العمل والإنتاج ، فالعمل تفّوق اجتماعي والإنتاج علامة تفّوق للمجتمع ككل .

ـ احترام العمل اليدوي ، والتوقف عن الاستخفاف به ، والنظرة المتدنية لأصحابه .

ـ إعلاء قيمة التماسك والتضامن والاعتماد على النفس .

ـ تشجيع قيم الابتكار والإبداع .

ـ تثبيت واحترام حقوق الإنسان الأساسية ، وحرياته في التعبير وإبراز قيمة الحوار رغم الاختلاف .

ـ تعظيم قيمة الوقت وربط الاستفادة به والإلتزام به ، بالمجتمعات المتقدمة .

ـ تكريس قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون .

ـ تعزيز قيمة مشاركة المرأة في بناء مجتمع جديد .

هذه وغيرها ، جانب من القيم الاجتماعية المحورية ، والتي تمثل المرشد والموجه لسياسة إعلامية واعية من شأنها مواجهة الكثير من التأثيرات للاحتلال العراقي ، ومن شأنها أيضاً خلق المناخ للتعمير لبناء البنية الأساسية البشرية، هذا على أن نأخذ في الاعتبار أن الإعلام وحده غير قادر على إحداث التغييرات المواتية ، وينبغي أن يتم التخطيط لدوره في إطار السياسة الاجتماعية الأشمل ، وهو ما سنشير إليه بشيء من التفصيل .

رابعاً ـ السياسة الاجتماعية والسياسة الإعلامية مباديء ومنطلقات

يوضح الطرح السابق لجانب من القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية ، التى تمثل تحديات إعادة البناء ، أن هناك درجة عالية من التفاعل ـ التأثير والتأثر ـ فيما بينها . تبين أيضاً أن نجاح مواجهة هذه التحديات يرتبط بمجموعة أو منظومة متسقة من القيم ، بعضها يرتبط بالهوية والانتماء والتجانس والتضامن ، ويرتبط البعض الآخر بالتنمية (خاصة من زاوية التعليم والعمل) .

ولعل من الأمور التي ينبغي التأكيد عليها صعوبة الفصل بين البناء القيمي والبناء الاجتماعي ، فهما يجسدان ويعكسان صرحا واحداً ينبغي أن تكون مكوناته متسقة ومترابطة يعني ذلك أن القيم ترتبط بواقع اجتماعي ـ اقتصادي محدد يصعب التأثير في الأول دون إحداث تغيير في الأخير والعكس صحيح .

يقودنا ذلك إلى إبراز مفهومين ، يمثلان مدخلاً صحيحاً لإمكانية التأثير وإحداث التغيير في البناء القيمي والاجتماعي .

أ ـ مفهوم السياسة الاجتماعية :

رغم تداول هذا المفهوم في الأدبيات العربية ، والممارسات الفعلية ، إلا أنه من المصطلحات التي تستخدم في سياقات متعددة وبمعان مختلفة قد تتفق أو تختلف ، وقد تضيق أو تتسع ، لن نخوض في تفاصيل تطور هذا المفهوم على المستوى العالمي والإقليمي ، فإن لذلك مكاناً مختلفاً[١٦] ، وانما نكتفي بإبراز أهمية تبنيه على المستوى العربي على وجه العموم ، وفي مواجهة إعادة بناء دولة الكويت على وجه الخصوص .

يستخدم مفهوم السياسة الاجتماعية في أقطارنا العربية ، من منظور ضيق ، يتطابق في معظم الأحيان مع المفهوم التقليدي للرعاية الاجتماعية والذي يتردد في مجال كتابات الخدمة الاجتماعية ، في هذه الحالة يشير المفهوم إلى الجهود والخدمات والبرامج المنظمة ـ الحكومية والأهلية ـ التى تساعد هؤلاء الذين عجزوا عن إشباع حاجاتهم الضرورية ، وبهدف النمو والتفاعل الاجتماعي الإيجابي في إطار النظم الاجتماعية القائمة .

إن السياسة الاجتماعية بالمعنى الضيق السابق تصبح لها سمات خاصة ، **فهي من حيث الهدف** تسعى إلى تحقيق وتوفير الحد الأدنى الضروري لبعض الفئات المهمشة أو المحرومة ، وهي أيضا لا تمس نوعية الحيـــاة بخاصـــة من أبعادها الثقافية والقيمية ، وهي من حيث **الوسائل أو الأدوات تعتمد** على مؤسسات الرعاية الاجتماعية لتوفير خدمات تكفل لهم الأمن والحماية .

إذا كان ذلك هو المفهوم الضيق السائد لمعنى السياسة الاجتماعية ، **فهل يصلح هذا المنطق لمواجهة التأثيرات السلبية لحرب الخليج على المواطن العربي بعامة ، والكويتي والخليجي بخاصة ؟**

الإجابه بالنفي ؛ لأن توفير الرعاية الاجتماعية والصحية من خلال مؤسسات الدولة لا يحقق بناء الإنسان ، ثقافته وقيمه وأوضاعه ومشاركته الاجتماعية ، كذلك فإن المفهوم الضيق السابق للسياسة الاجتماعية ، لا يمكنه أن يحقق التكامل بين الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الإعلامية ، والأدوار التي تلعبها السياسات التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية ، من ناحية أخرى ، فإن تبني المفهوم الضيق ـ سابق الذكر ـ من شأنه إغفال الواقع الاجتماعي العربي ، بخاصة ما تعلق بالأبعاد الاقتصادية (فرص العمل ، والإنتاجية ، والمشاركة الاقتصادية) ، لكل ذلك من المهم استثمار هذه اللحظة التاريخية ، بكل تحدياتها . من أجل صياغة سياسة اجتماعية شاملة ، يحتل فيها البناء القيمي مكانه المفقود .

ومن أهم ملامح هذه السياسة :

ـ أنها تتضمن أهدافا اجتماعية واقتصادية وثقافية .

ـ أنها تعبر عن موقف أو خطة للحكومة والمجتمع معاً ، تحدد أسلوب العمل ومجالاته وتقدير

---

(١٦) د. سعد الدين إبراهيم . و د. أماني قنديل ، **السياسات الاجتماعية في الاقطار العربية** ، تحت الطبع ، القاهرة : ١٩٩١ .

اتجاهات المستقبل ، يعني ذلك أنها ليست مسؤولية الحكومة وحدها ، وإنما هي مسؤولية مشتركة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني .

- أنها تعكس الترابط والتكامل ، والتفاعل بين مختلف السياسات العامة التي تتعلق بالمجتمع ، أي أنها تفترض وتنطلق من العلاقة المتكاملة بين سياسات الإعلام والتعليم والرعاية الاجتماعية والعمل والصحة وغير ذلك .

- أن السياسة الاجتماعية تهتم بالمجتمع ككل ، وفي نفس الوقت تعطي اهتماما خاصا لبعض القطاعات أو الفئات الخاصة من أهمها - في مجال ورقتنا هذه - الأطفال والنساء والمعاقين .

ويمكن تعريف مفهوم السياسة الاجتماعية ، كما تتبناه الورقة ، بأنها (مجموعة من التوجهات والإجراءات التي من شأنها تكريس مبدأ تكافؤ الفرص لكل أفراد المجتمع ، وتعظيم هذه الفرص بحيث يحققون ذواتهم من ناحية ، ويشبعون احتياجاتهم الأساسية من ناحية أخرى) ، وبهذا يتجه التعريف إلى البنية الأساسية البشرية ، وجوهرها الإنسان وقيمه وثقافته ، بينما تتجه البنية الأساسية المادية إلى (الأشياء) والمادة ، والأولى أصعب في تحقيقها من الثانية .

ب - التربية الإعلامية :

المفهوم الثاني الهام الذي يقع بمثابة الجزء من الكل (السياسات الاجتماعية) ، هو مفهوم التربية الإعلامية ، ينطلق هذا المفهوم من افتراض مؤداه ، أن الإعلام - وحده - غير قادر على إحداث تغيير في البنية الأساسية البشرية ، وإنما يتوقف حجم وعمق هذا التغيير على اتساقه وتكامله مع المكونات المختلفة للسياسة الاجتماعية .

ولعله من المهم أن نتوقف لنشير إلى أن إحدى نتائج حرب الخليج هي الكشف عن (مأزق الإعلام) ، تحدد هذا المأزق من خلال عدة أبعاد :

- تناقض مضمون الرسالة الإعلامية ، والذي اعتاد العزف على أنغام الوحدة العربية والقومية العربية والانتماء العربي ، مع اتجاهات الحكومات العربية وقطاعات من الشارع العربي .

- يرتبط بما سبق ويؤكده ، قصور الإعلام العربي على وجه العموم في أداء وظيفته الثقافية التربوية ، التي تركز على بناء العقل العربي ودعم الثقافة العربية ، فمن ناحية حفل جانب كبير من الرسائل الإعلامية ، بمضامين غير منطقية وبأوهام بعيدة عن الواقع ، ومن ناحية أخرى تناقضت هذه الرسائل مع بعضها البعض سواء بين الأقطار العربية ، أو حتى داخل القطر الواحد .

- توظيف الإعلام لخدمة الخطاب السياسي بالأساس ، وفشله في تقديم تفسيرات حقيقية واقعية لهذا الخلل والاختلال الذي أفرزته الساحة العربية .

- عدم التوازن في الأداء الوظيفي للإعلام العربي ، فمعظم المواثيق والإعلانات الخاصة بالفلسفة الإعلامية تؤكد على الوظائف التالية : التدفق الإعلامي الحر للمعلومات ، وظائف ترفيهية ، ووظائف ثقافية تربوية ، لقد غلبت الوظائف الترفيهية على أداء الوظائف الأخرى بحيث بدت قطاعات كبيرة من الجماهير غير قادرة على تقييم مواقفها أو تعرف اتجاهاتها . وقد أسهم في ذلك

القيود المتعددة على تدفق المعلومات ، أو المحاولات المتعمدة لتزييف وعي الجماهير ، وضعف الوظائف الثقافية التي تتوجه نحو البناء البشري والقيمي .

- بدأ أيضاً (المأزق الإعلامي) في فقدان ثقة الشارع العربي - على وجه العموم - فيما ينشر أو يذاع عبر أجهزة إعلامية محلية وبحث البعض منهم عن أجهزة بديلة ، تمثلت في الإعلام الغربي بعامة والأمريكي بخاصة .

وتتمثل نقطة البداية لمعالجة هذا المأزق في محاولة الإجابة عن السؤال التالي : **كيف يمكن للإعلام استرداد ثقة جماهيره ؟ وكيف يمكن له أداء وظائفه على نحو متوازن ؟** إن الإجابة عن هذا السؤال المركب تهم كافة الأقطار العربية ، وتتطلب المواجهة الشجاعة الصريحة ثم مراجعة فلسفة النظم الإعلامية بهدف التوجه نحو إعادة تنظيم وبناء العقل العربي .

وإذا انتقلنا من هذه الرؤية العامة للإعلام العربي ، والتى تنطلق من التقييم الواعي للدور الذي لعبته النظم الإعلامية المختلفة في حرب الخليج ، وركزنا على خصوصية دور الإعلام في بناء البنية الأساسية البشرية ، يطرح مفهوم (التربية الإعلامية) ، **حيث يتسم هذا المفهوم بعدد من الخصائص . من أهمها ما يلي :**

١ - من حيث مجاله يمتد ليكمل الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم ، وهو ما يتطلب فلسفة عامة واحدة شاملة لكل من التعليم والإعلام ، ليس هذا فحسب ، بل إنه يتطلب درجة عالية من الاتساق والتكامل مع السياسات الاجتماعية ، وبالمعنى الذي طرحناه من قبل ، لكي يكون قادراً على التعامل مع القضايا الاجتماعية - الاقتصادية .

٢ - من حيث وظائفه يتسم بتوجهه نحو تكوين الفكر النقدي ، القادر على الاختيار والابتكار وتذوق وتقييم الرسالة الإعلامية ، وهو من هذه الزاوية يتوجه نحو الثقافة بمفهومها الشامل ، أي الأفكار والمفاهيم والمعتقدات السائدة .

٣ - أن تتوافر علاقات فعلية تنظيمية بين المؤسسات الإعلامية ومؤسسات التربية والثقافة ، لكي يمكن أن يتخطى دور التسلية والترفيه .

٤ - أن مفهوم التربية الإعلامية يعني قدرة أجهزة الاعلام - بخاصة التلفزيون والإذاعة - على أن يكون أداة تعليمية ، سواء في مجال التعليم النظامي أو التعليم غير النظامي ، ويكتسب الأخير أهمية خاصة في ضوء وجود قطاع عريض من الأميين من ناحية ، وفي ضوء الحاجة إلى إعادة التدريب والتأهيل لسوق العمل من ناحية أخرى .

إن إعادة النظر في السياسة الإعلامية ، من حيث فلسفتها ووظائفها ترتبط بشكل واضح بمفهومي السياسة الاجتماعية ، والتربية الإعلامية ، فوضع كل من المفهومين في إطار أوسع وسياق واحد ، من شأنه أن يحقق درجة أكبر من الفاعلية للإعلام في إسهامه بدور في عملية بناء البنية الأساسية البشرية ، وتتبقى بعض القضايا الهامة التى ينبغي طرحها وتطويرها ، في مجال مناقشة الإعلام والقيم والمفاهيم الاجتماعية :

تتعلق القضية الأولى بطبيعة المفاهيم والقيم الاجتماعية وكيفية تصدّي الإعلام لها ، وقد أبرزنا من قبل أن هناك منظومة من المفاهيم والقيم الاجتماعية التي تتفق مع طبيعة المرحلة الحالية وعملية إعادة البناء ، جانب منها يرتبط بالولاء والانتماء والهوية وجانب آخر يرتبط بالقضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، فمن المهم إبراز الاعتماد العربي والهوية العربية الإسلامية ، في الوقت ذاته فإن ذلك لا يتعارض مع الانتماء القطري أو الانتماء الإقليمي لدولة ولمنطقة لها طموحاتها ومشكلاتها وثقافتها الإقليمية وتاريخها المتميز . **إن تثبيت الولاء للدولة** ينبغي أن يستمر عنصراً من عناصر الرسالة الإعلامية ، **و في الوقت نفسه ينبغي ألا يتعارض مع تثبيت الرابطة القومية التي لا زالت تستند إلى أسس موضوعية** ، وإن كانت صورة هذه الرابطة وإدراكها قد تعرض للاهتزاز ، فالأحداث الأخيرة وإن مست الانتماء القومي العربي ، فهي لا تعني الانتقال إلى النقيض ، إهمال الرابطة القومية وما تقتضيه من علاقات تعاون وتنسيق في شتى المجالات ، يؤثر بشكل سلبي حاد على القيم والثقافة العربية .

إن الاهتمام بهذا البعد لا ينبع من فراغ ، وإنما من واقع سياسي واجتماعي واقتصادي ، وبالتالي فإن تغير ملامح هذا الواقع يؤثر على مفاهيم الولاء والانتماء القطري والقومي ، ويقتضي ذلك معالجة هادئة ومتروية وغير انفعالية ، ومن المؤكد أن تثبيت الولاء والانتماء القطري أو الإقليمي الخليجي ليس بديلاً عن الانتماء القومي العربي الإسلامي (١٧) .

أما المجموعة الثانية من المفاهيم والقيم الاجتماعية التي ترتبط بالتنمية وإعادة البناء فهي تتضمن أولاً المشاركة وتشجيع المبادرات الأهلية ، والتعامل الإعلامي مع هذا الموضوع لا يتحقق نظرياً ومن خلال الإلحاح والخطابة ، وإنما يتحقق عملياً من خلال كافة المضامين والرسائل الإعلامية من ذلك إبراز الواقع المجتمعي وتغيراته ، وصور المشاركة الأهلية من خلال الجمعيات واللجان الشعبية ، وإلقاء الضوء على الميادين التي يمكن للمبادرات الأهلية ، ارتيادها ، تتحقق أيضاً قيمة المشاركة من خلال إتاحة الفرصة للمواطن لكي يعبر عن رأيه فيما يقدمه له الإعلام ، فهو ليس (متلقياً سلبياً) للمادة الإعلامية ولكنه يشارك في صنعها ، احترام قيمة الوقت تأتي هي الأخرى من خلال الممارسات الإعلامية ، فتقديم مادة هابطة تأخذ من وقت المشاهد أو المستمع ، إنما يتضمن معنى أن الوقت لا ثمن له ، وأن التسلية بأي شيء هدف نهائي .

يرتبط بذلك تشجيع مفهوم العمل المنتج واحترامه ، وإبراز قيمة العمل اليدوي ، إسهام الإعلام في تثبيت هذه القيم يأتي بكافة الأشكال المباشرة وغير المباشرة ، فالدراما التلفزيونية مثلاً قد تكون أكثر فاعلية في تأثيرها من أي حوار أو خطاب إعلامي مباشر ، وذلك بما تتضمنه من غرس لهذه القيم .

---

(١٧) لمزيد من التفصيل حول تعدد الولاءات والخصوصية الإقليمية ، راجع : د . كمال أبو المجد ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤ ـ ٥٦ .

كافة القيم الأخرى مثل الابتكار والإبداع ، والثقة بالنفس ، والاعتماد على الذات ، واحترام حريات الرأي والتعبير .. وغير ذلك ، تتطلب دمجا شبه كامل في النسق الإعلامي ، وفي كل المضامين والرسائل الإعلامية ، ومرة أخرى نؤكد على أنها عملية طويلة الأجل لا تتحقق إلا من خلال نماذج وممارسات فعلية ، تأخذ محلها في النسيج الإعلامي ، كما أن فاعليتها تتحدد بمدى تكاملها مع توجهات السياسة الاجتماعية بعامة ، والتعليم بخاصة .

القضية الثانية التي يهمنا معالجتها في هذا السياق ، هي قضية **الثقافة العربية واحتمالات الاغتراب الثقافي** . يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في ضوء ما أحدثه الاحتلال العراقي للكويت ، من آثار سياسية واجتماعية وثقافية ، إذ لا شك أن صدمة ذلك الحدث ، وما ارتبط به من تأييد بعض الحكومات العربية والشارع العربي ، قد يؤدى في المدى الطويل إلى فقدان الثقة في قيم الثقافة العربية الأصيلة (والتي بدت مفرغة من مضمونها) ، الأخطر من ذلك ـ بخاصة بالنسبة لقطاعات الشباب والأطفال ـ أن تكون القيم والثقافة الغربية هي البديل والمخرج من أزمة التصدّع القيمي .

في هذا الإطار ، فإن الإعلام عليه مسؤوليات خاصة اذ لابد من توافر رؤية واضحة لمعالجة هذه الإشكالية ، ودونها يصبح الاغتراب الثقافي هو السائد ، ويسهم في تعميق هذا الاغتراب تكريس الولاء والانتماء القطري على حساب الانتماء القومي العربي الإسلامي ، في هذه الحالة ، فإن مواجهة الاغتراب الثقافي ، والذي يجعل المواطن يعيش في مجتمع يشعر فيه بالانفصال عن قيمه وثقافته وحيث يصبح النموذج العربي هو مثله الأعلى ، لا تتحقق من خلال الخطاب الإعلامي المباشر أو من خلال أجهزة الإعلام وحدها ، وإنما يتحدد نجاح مواجهة القضية من خلال (الانتقائية) للمواد الإعلامية الغربية (بخاصة في التلفزيون) ، كما يتحدد نجاحها بالسياسات الاجتماعية ككل .

القضية الثالثة التي ترتبط بالإعلام والبناء الاجتماعي القيمي ، هي **التعامل الكفء مع الفئات الخاصة** . فهناك أطراف لحق بها ضرر مباشر مادي ومعنوى منذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠م ، ولمدة سبعة شهور ، يرتب ذلك مسؤولية إعلامية خاصة نحو هذه الفئات ، يبرز ذلك بالنسبة **للأطفال والمعاقين** على وجه الخصوص ، فمواجهة الآثار النفسية لخبرة الحرب الصادمة للأطفال ، يتطلب دراسات وإعداداً من نوع خاص كما يتطلب الاستعانة بفريق من الخبراء النفسيين التربويين ، وعلى نحو ما أشرنا من قبل فإن الآثار المرجأة ـ أو طويلة الأجل ـ التي قد يعاني منها الأطفال أكثر عمقاً وخطورة من الآثار المباشرة قصيرة الأجل ، وبصفة أولية ، يمكن القول أن تدعيم مشاعر الخلاف والكراهية تجاه شعوب أو مجتمعات بعينها ، هو غرس لاتجاهات سلبية شديدة الوطأة ، هناك تساؤلات كثيرة على ألسنة الأطفال حول هذه الحرب ، وحول مغزى الحدث تحتاج إلى إجابات خاصة ، إغفال أو تجاهل الإجابة عنها هو أمر غير مطلوب ، وإنما يتم التعامل مع الموضوع بأسلوب يتفق وقدرات الأطفال ، وفي ضوء تخطيط نفسي وتربوي سليم .

أسر الأطفال ذاتها تحتاج إلى معلومات ومهارات تساعدها في التعامل مع أطفالها ، ويلاحظ أن بعض هذه الأسرة ، بخاصة تلك التي فقدت عائلها أو أحد أعضائها أو تعرضت للتشتت ، في حاجة إلى توجيه وإرشاد ، وهو ما يجعل للإعلام المسموع والمرئي أهمية خاصة . الفئة الأخرى التي

تستدعي اهتماما مماثلاً هى **المعاقون**، وفي كل مجتمع هناك نسبة من المعاقين ـ حسيا أو جسمانياً أو عقلياً ـ عادة ما تقدرها المنظمات العالمية بحوالي اثنين في المائة [١٨] ، ولكن أحداث القتال والحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ، من شأنها أن تقدم رافداً جديداً يزيد من نسبة المعاقين ، **مسؤولية الإعلام تتحدد في اتجاهين** ، الأول يتوجه نحو أسر المعاقين والمجتمع ككل ، ويتوجه الثاني نحو المعاقين أنفسهم ، فهناك ضرورة لتوفير معلومات وإرشادات للأسرة ؛ كي تتعامل بشكل أكثر كفاءة مع المعاقين من أفرادها ، كذلك فإن توعية المجتمع وتنمية الاتجاهات الإيجابية لديه إزاء المعاقين هى مسئولية أولى للإعلام ثم التعليم بدرجة أقل ، ومن ناحية أخرى هناك مسؤوليات خاصة للإعلام ، إزاء المعاقين أنفسهم ، فمن المهم أن تخصص لهم برامج خاصة ومساحة زمنية معقولة على الخريطة الإعلامية ، ومن المهم إشراكهم فيما يقدم إليهم ومحاولة دعم إسهامهم ـ بقدر ما تبقى لهم من قدرات ـ في عملية إعادة البناء .

القضية الرابعة والأخيرة ، التي يمكن طرحها في مجال مناقشة الإعلام والقيم والقضايا الاجتماعية ، تتعلق **بالبحث الاجتماعي ومكانة التخطيط العلمي** ، ففي مواجهة القضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي نجمت عن الاحتلال العراقي للكويت ، ينبغى أن يحتل البحث العلمي ، بخاصة في المجال النفسي والاجتماعي ، مكانة أساسية ، بدون ذلك تصعب مناقشة مسئوليات الإعلام أو السياسة الاجتماعية ككل ، في إعادة بناء البنية البشرية الأساسية ، أول مطلب : هو توفير بيانات أساسية عن طبيعة السكان وفئاتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، والمطلب الثاني : إجراء بحوث ميدانية لتعرف أولويات قضاياهم ومشكلاتهم ، والمطلب الثالث : توفير فرق بحثية للعمل ، يتكامل فيها دور خبراء علم النفس وخبراء الإعلام مع خبراء الاقتصاد وعلم الاجتماع ، وقد يتولى ذلك في مرحلة تالية مؤسسات ومراكز بحث اجتماعية ، تستند على عمل الفريق ، وتتعاون مع الجامعات .

الدراسات الاجتماعية ليست ترفاً أو كماليات يستكمل بها شكل الدولة الحديثة ، وإنما هي ضرورة وشرط مسبق لإعادة البناء فهي توفر خريطة للواقع الاجتماعي وقضاياه ، ثم ترتيبا للقيم والمفاهيم الاجتماعية القادرة على التعامل بالإيجاب مع الواقع ، وأخيراً تخطيطاً للسياسة الإعلامية وتوجهاتها وأدواتها .

ومن دواعي الأسف أن معظم الأقطار العربية ، لا تأخذ البحوث الاجتماعية مأخذ الجد ، فهى إن وجدت تفقد طريقها لصانع القرار أو تتوجه نحو قضايا وموضوعات هامشية ، علاقتها مبتورة بأولويات قضايا ومشكلات المواطن .

---

(١٨) تقدر هذه النسبة بأثنين في المائة داخل الكويت قبل الحرب وبالتحديد في نوفمبر ١٩٩٠ م .. لمزيد من التفاصيل راجع : «التقرير القطري عن المعاقين في دولة الكويت» ، و المقدم إلى **مؤتمر المعاقين في الأقطار العربية غربي آسيا** ، الأمم المتحدة ، (عمان : ١٩٩٠) .

خاتمـــــــة

يمثل الطرح السابق اقترابا واقعيا ، بقدر الإمكان ، للتفاعل مع جانب من تأثيرات الاحتلال العراقي للكويت ، على البناء الاجتماعي والقيمي العربي ، وقد سعت الورقة إلى رصد تلك التأثيرات بخاصة بالنسبة إلى المجتمع الكويتي والمجتمع الخليجي بعامة ، ثم حاولت التعامل مع الواقع وتخطيه في مرحلة إعادة البناء .

أهم ما تميز به هذا الاقتراب هو المواجهة الصريحة لتلك التأثيرات ، ورصد القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تصيغ محددات المستقبل ، وقد تمثلت في التركيبة السكانية ، وقوة العمل ، والتعليم والتأهيل ، وفي المقابل رسمت الورقة صورة للبناء القيمي الإيجابي الذي يتفق والمرحلة القادمة ، وأخيراً طرحت مفهومي السياسة الاجتماعية ، والتربية الإعلامية كجزء منها ، لكي تمثل الإطار العام للتعامل مع منظومة القيم .

وبقي التأكيد على عدد من الحقائق :

١ ـ الإعلام وحده غير قادر على مواجهة تصدّع البناء القيمي الذي شهدته الساحة العربية بعد غزو الكويت ، وإنما دوره يتحدد بتكامله مع التعليم على وجه الخصوص ، والسياسات الاجتماعية بمفهومها الشامل ، على وجه العموم .

٢ ـ التخطيط لمواجهة التأثيرات السلبية ، يتضمن بالأساس مكانة رئيسة يحتلها البحث العلمي الاجتماعي ، وهو ما يشكل الخطوة الأولى للمواجهة .

٣ ـ بالرغم من فداحة تلك التأثيرات على البنية الأساسية المادية والبشرية معا ، فهي بالنسبة للأخيرة ومن منظور (الزلزال القيمي) الذي أحدثته تصبح أكثر خطورة ، وهي حقيقة ينبغي أن نكون على وعي بها .. ترى هل يمكن مواجهة هذا الزلزال ؟

المـــراجع

١ ـ د. أحمد صدقى دجانى «أثر حرب الخليج على الانتماء العربي للطفل» **ندوة مواجهة آثار حرب الخليج** . القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية . ١٩٩١ .

٢ ـ د. خلدون النقيب «التركيب السكانى لسياسة القوى العاملة» . ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء** ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية؛ ١٩٩٠ .

٣ ـ د. سعد الدين إبراهيم «**اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة**» بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

٤ ـ د. سعد الدين إبراهيم ود. أماني قنديل «**تحليل السياسات الاجتماعية فى الأقطار العربية غربي آسيا**» ، الاسكوا ، الأمم المتحدة : ١٩٨٧ .

٥ ـ د. سعد الدين ابراهيم ، د. أماني قنديل «**السياسات الاجتماعية في الأقطار العربية**» تحت الطبع ، القاهرة : ١٩٩١.

٦ ـ أ. سيد يسين ، «البعد الإعلامي في حرب الخليج» القاهرة : **الأهرام** ، (١٢/٤/١٩٩١) .

٧ ـ د. عمر محيى الدين «مفهوم استراتيجية تعمير الكويت» ورقة عمل مقدمة الى **ندوة الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء** . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ؛ ١٩٩٠.

٨ ـ قدري حفنى ، «مواجهة آثار حرب الخليج على الطفل العربي فى خطوط المواجهة من النواحى النفسية» ، ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة مواجهة آثار حرب الخليج على الطفل العربي** ، القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ١٩٩١ .

٩ ـ د. كمال أبو المجد . **القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة ، دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية**. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد (١٦) البحرين : مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الإجتماعية بالدول العربية الخليجية ؛ ١٩٩٠.

١٠ـ دولة الكويت ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، «**أثر المربيات الاجنبيات على خصائص الأسرة الكويتية**» ، ادارة التخطيط والمتابعة ، الكويت ١٩٨٢ .

١١ـ دولة الكويت ، «التقرير القطري عن المعاقين في دولة الكويت» ، تقرير مقدم الى **مؤتمر المعاقين في الأقطار العربية غربي آسيا** ، الأمم المتحدة ، عمان ، ١٩٩٠ .

١٢ـ محمد ايزيد «آثار الحرب في صحة الطفولة فى بلدان الإقليم» ، ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة مواجهة آثار حرب الخليج على الطفل العربي** . القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ١٩٩١.

١٣ـ محمد جواد رضا **السياسة التعليمية في منطقة الخليج العربي** . عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٠ .

البحث الثاني

الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقي للكويت

الدكتور بدر عمر العمر
أستاذ مساعد بقسم علم النفس التربوي
جامعة الكويت

محتويات البحث

	الصفحة من - إلى
مدخل تمهيدي :	٤٣ - ٤٦
منشأ الآثار الناجمة عن الاحتلال العراقي :	٤٧ - ٥٢
الآثار التي ولدّها الاحتلال العراقي للكويت :	٥٣ - ٧١
أولا : الآثار النفسية	٥٤ - ٦٤
- رؤية مستقبلية لسلوك الفرد	٥٨ - ٦٢
- الوضع النفسي للمواطنين في الخارج	٦٣ - ٦٤
ثانيا : الآثار التربوية	٦٤ - ٦٥
ثالثا : الآثار الاجتماعية	٦٥ - ٧١
- الأمراض الاجتماعية التي برزت بعد الأزمة	٦٨ - ٦٩
- إنعكاسات الغزو العراقي للكويت على دول الخليج العربية	٦٩ - ٧١
مقترحات :	٧٢ - ٧٣
الخلاصـــة :	٧٤
المراجع :	٧٥

مدخل تمهيدي

ليس من الغريب أن تجرى دراسات وبحوث تتناول الجانب النفسي والاجتماعي والتربوي للإنسان ، وليس من الجديد أن يقوم الباحثون بوصف الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية لظواهر محددة ، بل أن الإنسان بخصائصه المختلفة هو هدف تلك الدراسات ولأن الإنسان كيان معقد ومتكامل غالباً ما تقوم الدراسات بتناول بعد واحد من أبعاد الشخصية الإنسانية . لا لشيء إنما لصعوبة تناول الأبعاد الإنسانية بشكل متكامل والإحاطة بكل جوانبها في دراسة واحدة هذا بالإضافة إلى صعوبة حصر المتغيرات المؤثرة في ذلك الإنسان . ويصعب على متغير واحد ، فى الظروف الاعتيادية ، أن يؤثر فى المكونات النفسية والتربوية والاجتماعية والأخلاقية لكل أفراد المجتمع في وقت واحد ، إلا في حالة واحدة وهي ما يطلق عليها أوقات الكوارث والأزمات ، قد تأخذ هذه الكوارث أشكالاً وصوراً مختلفة ، فهناك الكوارث الناجمة عن الظروف البيئية كالزلازل والفيضانات ، أو الصحية كالأوبئة والمجاعات ، وحتى هذه الكوارث لاتترك آثاراً بعيدة المدى وخصوصا بالجانب النفسي والتربوي والاجتماعي . أما ما ستتناوله هذه الدراسة فهو إبراز لآثار نفسية وتربوية واجتماعية لنوع خاص من الكوارث قلما تعرض لها مجتمع أو شعب معين ، وما نقصده هنا بالتحديد هو احتلال كامل لبلد ومحاولة طمس هويته وإذا كان الاحتلال بحد ذاته كفيلاً بهز كيان الإنسان فإن أفعال المحتل أضافت الشيء الكثير لما تولد عن هذا الاحتلال من صدمات وتحولات تربوية سلوكية وتأثيرات اجتماعية على أفراد المجتمع الكويتي .

إن أي مشتغل فى رصد الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية يعرف تماماً الصعوبات التي تعترضه في إجراء مثل تلك الدراسات في الظروف العادية وقد يكتفي بمتغير أو أكثر لإنجاز مهمته . فماذا تكون عليه الحال إذن عندما نتناول جملة من الآثار التي تركها الاحتلال على شعب كامل وأصابت هذه الآثار جميع مظاهر حياته لدرجة أنه من العبث لملمة نتائج عن الإحتلال العراقي لدولة الكويت في بضع وريقات .

الهدف من الدراسة :

بالرغم من صعوبة المهمة وحدّة المشكلة ، إلا أن هذه الدراسة ستحاول طرح قضايا رئيسة متوقعة وبذلك تتحدد الأهداف بما يأتى :

أولاً - رسم مخطط فكري مختصر لأبرز خصائص المجتمع الكويتي ما قبل الاحتلال .

ثانياً - إبراز بعض الآثار النفسية الناجمة عن الاحتلال العراقي لدولة الكويت .

ثالثاً - عرض لأهم القضايا التي انعكست على العملية التعليمية والتربوية بدولة الكويت .

رابعاً ـ رصد بعض التغيرات الاجتماعية على أفراد المجتمع الكويتي .

خامساً ـ مقترحات لكيفية التعامل مع إفرازات الاحتلال العراقي لدولة الكويت في ما يتعلق بالجوانب النفسية والتربوية والاجتماعية .

حدود الدراسة :

إن أى دراسة مهما كانت ، لاتخلو من أمور هي بمثابة حدود لها أسباب تتعلق بالخلفية الفكرية للباحث ودرجة العمق التى يود الوصول إليها ، وتقديراً للقارىء وتخصصه وإنصافاً للموضوع والباحث يمكن حصر حدود الدراسة بما يأتي :

١ ـ الدراسة هى دراسة نظرية لم تعتمد على التقصّي الميداني باستخدام الأساليب العلمية المتعارف عليها .

٢ ـ إن الدراسة فصلت بشكل مصطنع الجوانب النفسية ، والتربوية ، والاجتماعية ، بالرغم من تكاملها وترابطها لتسهيل مهمة معدّ الدراسة .

٣ ـ الدراسة ليست حصراً لجميع الآثار سواء النفسية أو التربوية أو الاجتماعية .

٤ ـ عدم وجود دراسات علمية أو أبحاث أجريت على المجتمع الكويتي في أثناء الاحتلال أو بعد التحرير يمكن الاستناد إليها .

طبيعة الدراسة :

يمكن وصف هذه الدراسة بأنها محاولة نظرية اعتمد الباحث في إعدادها على خبرته العلمية في فهم وتحليل الظواهر التي استقاها أمّا من خبرة شخصية بالاحتكاك المباشر في أثناء تواجده فى الكويت ، أو من خلال الوسائط السمعية والبصرية ، وبغض النظر عن هذا كله سيحاول الباحث أن يصور الأمور ويضعها في قالبها العلمي الموضوعي .

المجتمع الكويتي ما قبل الاحتلال :

عندما نحاول أن نرسم صورة للمجتمع الكويتي ما قبل الاحتلال العراقي ، لانقصد بمحاولتنا هذه أن نقدم للقارىء صورة تفصيلية لكل ملامح المجتمع الكويتي وتفصيلاته المختلفة؛ ذلك لأن المجتمع الكويتي ليس بالمجتمع المغلق والمجهول عن المجتمعات المحيطة به ومن جانب آخر أن الدخول بتفصيل خصائص المجتمع الكويتي ليس من أهداف هذه الدراسة ، إن كل ما نهدف إليه من هذا القسم بالذات هو إعطاء صورة بانورامية للمجتمع الكويتي مع التركيز على أهم الخصائص فيه وذلك لمساعدتنا على التأكيد أن ما حدث من آثار نفسية وتربوية واجتماعية ماهي إلا نتيجة للفوارق التى خبرها الفرد نتيجة الاحتلال العراقي ، وأن الظروف التى فرضها المحتل العراقي لا تتسق بل تناقض الظروف التى كان ينعم بها الفرد قبل الاحتلال العراقي .

باختصار شديد يمكن وصف المجتمع الكويتي بأنه منذ نشأته اتصف بدرجة كبيرة من الاستقرار السياسي والاجتماعي ؛ فلم يحدث في أي مرحلة من مراحله التاريخية ، كأي مجتمع

خليجي آخر ، أن أصيب بنكسات سياسية أو اجتماعية غيرت من ملامحه أو كونت لديه أيديولوجيات سياسية لاتتفق مع تراثه الفكري والاجتماعي . وكل ما حدث للمجتمع الكويتي أنه تعرض لطفرات اقتصادية انعكست إيجابياً (ما عدا فترة سوق المناخ) على كافة نواحي الحياة فيه ، بحيث تمكن المفكرون الاقتصاديون والاجتماعيون وغيرهم من التمييز بين فترتى ما قبل ظهور النفط وما وما بعده . ومع ذلك استطاع المجتمع الكويتي عبر تاريخه الطويل أن يحافظ على كينونته وهويته .

وبرغم ما أصاب المجتمع الكويتي من تغير وتقدم نتيجة الطفرة الاقتصادية فإنه مازال يندرج ضمن فئة المجتمعات البسيطة ، حيث لا يمكن وصفه بأنه مجتمع معقد . إن ما نعنيه بالبساطة والتعقيد هنا هو درجة الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع وسهولة بناء وتنمية علاقاته مع الآخرين ، وأهمية هذه العلاقات في تصريف شئون الفرد الحياتية ، وضرورة انتماء الفرد إلى جماعة . هذا لا يعني أن هناك انصهاراً تاماً بين الجماعات ؛ فما زال المجتمع الكويتي مكوناً من جماعات وفئات ولكل جماعة خصوصية تختلف بها عن الجماعة الأخرى (الحضر ، البدو مثلاً) لكن هذا الاختلاف لا يصل إلى درجة التضاد والتناقض ؛ لأن هذه الاختلافات مرتبطة فقط ببعض النماذج والعادات السلوكية الصغرى ، لكن تبقى العادات والمعتقدات واحدة ، مما يسهل قنوات الاتصال بين الجماعات . كل ذلك مكّن من توفير درجة عالية من الترابط الاجتماعي .

وبما أننا تحدثنا عن استقرار المجتمع والترابط الاجتماعي ، لابد لنا أن نتحدث بعض الشيء عن الإنسان الكويتي ، إن أي فرد في أي مجتمع هو نتاج ذلك المجتمع نتيجة ما يوفر له من مقومات الحياة ، وإذا تفحصنا وضع الفرد الكويتي نجد أن الدولة أزالت عنه كثيراً من هموم الحياة الرئيسة ، فكفلت له المسكن ، وكفلت أيضاً وظيفته ، ووفرت له التعليم إلى أعلى مستوياته وكذلك وفرت له الرعاية الصحية ، وساهمت الدولة في دعم استهلاكه الكهربائي ووقود سيارته وبعض المواد الغذائية ، وحتى قروض الزواج لم تبخل بها الدولة على مواطنيها ، حتى غدا المواطن الكويتي يتمتع بدخل يعتبر ضمن المستويات العالية في العالم ، وبهذا يمكن القول أن الدولة وفرت لأفرادها بجميع فئاتهم أهم مقومات الحياة ، فى الوقت الذي عجزت فيه كثير من الدول عن تحقيق ذلك . وبهذا عاش الفرد في الكويت حياة رخاء واطمئنان ، انعكست على حياته النفسية والاجتماعية ، فأصبح أكثر التصاقاً بالأرض ، فقلما نجد مواطناً كويتياً هاجر لطلب الرزق فى دولة أخرى . ويعتبر المواطن الكويتي مسالماً وأقل عدوانية ؛ لأن طبيعة الحياة لا تفرض عليه اللهث والجرى وراء لقمة العيش لانعدام الروح التنافسية في هذا المجال . ولا يخفى علينا ما تشكله مثل هذه الظروف من ضغوط نفسية على الأفراد لدرجة أن يصل ببعض الأفراد فى مجتمعات أخرى إلى الثورة وحتى محاولة الانتحار ؛ نتيجة عدم قدرتهم على مواكبة وقع الحياة فى مجتمعاتهم (Taylor 1988) ويمكن أن نخلص من هذا كله إلى أن كثيراً من الإشباعات النفسية الأساسية للأفراد فى دولة الكويت قد تم تحقيقها ، ويعد ذلك من الأمور الهامة بالنسبة للفرد ؛ حتى يشق طريقه في الحياة وينطلق لتحقيق متطلبات أعلى في المستوى حتى يصل إلى مستوى تحقيق الذات .

ومن الأمور التي تتميز بها دولة الكويت هى ما يتعلق بالجانب التربوي والثقافي فبمقاييس عدة يمكن القول بأن الكويت خطت خطوة كبيرة في هذا المجال فنجد أن التعليم قد انتشر وتوسع ، بسرعة مطردة بعد اكتشاف النفط ، وقد كفلت الدولة حق المواطن في التعليم المجاني من الرياض

حتى الدراسات العليا . وأكثر من ذلك فقد ساهمت الدولة بدفع أقساط التعليم لغير الكويتيين من العرب في التعليم الخاص . ولا يفوتنا أن نذكر بأن التعليم مرّ بمراحل تطور فيها وأصبحت المؤسسات التربوية من الضخامة بحيث استحوذت على نسبة لابأس بها من الميزانية العامة للدولة ، إن ما أصاب التعليم من تطور لم يقتصر على التطور الكمى فقط بل كانت هناك خطوات تبذل في الجوانب النوعية ، فشهد التعليم في الكويت مجموعة من التجارب والمحاولات الجادة لتحديثه .

وإذا كان ذلك فى جانب التعليم الرسمي فقد كانت الكويت مصدر إشعاع ثقافي وعلمي من خلال المؤسسات العامة ذات الطبيعة المتخصصة ، فقد كان هناك مثلاً المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والنادي العلمي ، وجمعيات النفع العام . وقد كان لجميع تلك المؤسسات إسهامات كبيرة من خلال ندواتها ومعارضها ومسابقاتها ومواسمها الثقافية حتى لم يعد أمراً مستغرباً أن يصبح الإعلان عن الندوات في التلفزيون يضاهي من حيث العدد عدد الإعلانات ذات الطابع التجاري .

لم نقصد من كل ما تم ذكره أن نرسم صورة وردية غير موضوعية للمجتمع والفرد الكويتي ، وبالرغم من كل الإيجابيات التى وردت لاتخلو تلك المجالات من مشكلات وهذه هي حال أي مجتمع والسبب الذى حدا بنا إلى عدم الخوض فى كل خصائص المجتمع بإيجابياته وسلبياته هو أن هذه الدراسة ليست دراسة اجتماعية للمجتمع الكويتي بل أن هذا القسم هو محاولة لإلقاء الضوء على بعض الخصائص ؛ كي نستفيد منها عند مناقشة الأقسام التالية :

اليوم الاسود :

بعد الوصف المختصر الذي ذكرناه ، عصفت بالكويت أزمة أصابت كل شرايين الحياة وأعصاب الفكر فيها ، فبعد يوم واحد من تلك الحياة الحضارية قام العراق باحتلال كامل لدولة الكويت ، وأحدث الغزو والاحتلال تدميراً فكرياً ونفسياً فاق التدمير المادى ، ففقدت الكويت خلال الاحتلال الذى دام سبعة شهور مقومات الدولة الحضارية ، وأصيب ذهن الإنسان في الكويت وخارجها بشلل كبير . وفي هذا المقام نوّد أن نذكر أمرين رئيسين . أحدهما يتعلق بالاحتلال والآخر يتمثل في ممارسات المحتل ، إن احتلال دولة بكاملها وتغيير ملامحها أمر لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر . وكذلك لم يشهد التاريخ قسوة وتصرفات بربرية كما فعل الجيش العراقي بالشعب الكويتي ، وإذا كان احتلال الكويت بذاته يمثل نكبة في حياة الكويتيين ومن حولهم فإن ماعاناه الشعب الكويتي من تقتيل وتعذيب وتشريد ضاعف من حدة هذه النكبة . إن احتلالاً من هذا النوع لابد أن يترك آثاراً كبيرة في شتى جوانب الحياة للمواطنين ومن هذه الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية . وقبل أن نبدأ الحديث حول تلك الآثار لابدّ لنا أن نتوقف عند وصف الاحتلال وكيف يمكن اعتباره منشأ لتلك الآثار .

منشأ الآثار الناجمة عن الاحتلال العراقي

إن الآثار الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقي هى محصلة لمجموعة من العوامل ونوّد أن نتطرق لأهمها ، إن تأثر الأفراد بهذه العوامل يختلف من فرد لآخر ، حيث نجد أن البعض تأثر بها بصورة مباشرة ، والبعض الآخر بصورة غير مباشرة ، كما أن هذه العوامل والأسباب تتفاوت فيما بينها من حيث تأثيرها على الأفراد حيث لا يمكن القول أن تأثيرها كان متساوياً . وهذه الأسباب هى :

١ ـ الاختلال الحاد والمفاجيء في الحياة اليومية :

إن غزو الكويت كان مفاجئاً لأبناء الكويت ؛ حيث استيقظ أفراد الشعب الكويتي وهم يرون القوات العراقية تحتل دولتهم من أقصاها إلى أقصاها ويشاهدون جنود الاحتلال يتجولون في الشوارع وبين المنازل مدججين بالأسلحة والعتاد (الكتاب الأسود ، وثائق ومشاهدات ص ٦١) . ولّد هذا الموقف حالة من الذهول والشلل الفكري وعدم القدرة على استيعاب الموقف . فوقف الأفراد بين مشدوه وغير مصدق بأن كل البلاد قد تم احتلالها من قبل القوات العراقية . وهذا الأمر بحدّ ذاته ولّد صدمة عنيفة لديهم وهم الآن وجهاً لوجه مع القوات العراقية لا حول لهم ولا قوة . وكان الشغل الشاغل للمواطن في تلك اللحظة هو التفكير بمصيره ؛ لأنه يعي درجة الوحشية التى يتمتع بها أفراد الجيش العراقي ، ويعلم كذلك أن هناك حقداً دفيناً يضمره هذا الجيش له ؛ نتيجة لحساسية سابقة بين الشعبين ، ونتيجة للعلاقة المتوترة والأطماع العراقية الدائمة في الكويت . وهكذا شعر المواطن في الكويت أن يوم أمس ، الأول من أغسطس عبارة عن حلم جميل وعليه الآن أن يتعامل مع الموقف الجديد بصورة مختلفة ، هو نفسه ، لا يعرف كنهها وأبعادها . ومما أضاف إلى الصدمة النفسية أن كل فرد في الكويت شعر في الأيام الأولى أنه وحيد ، وفريسة سهلة لمحتل لا يعرف الرحمة في تعامله مع الشعوب ولا يملك الأسس الحضارية لهذا التعامل . وظلت الصدمة النفسية والزلزال الفكري يسيطر على كل فرد فيرسم لنفسه صورة ويحاول أن يسأل نفسه (هل من المعقول أن نصدق أن حقبة تاريخية مداها ثلاثمائة سنة قد انتهت ، وهل من المقبول أنه لم يعد هناك شيء اسمه كويتى أو مواطن كويتى ؟) وإذا أردنا أن نبسط الأثر النفسي لهذا الموقف وهو مفاجأة الحدث ، فلنتخيل الهزة النفسية التى تصيب الفرد عندما يفقد إنساناً عزيزاً عليه ، أو يفقد تاجر ، ولسبب ما ، كل مدخراته ، فما هو الحال بالنسبة لشعب كامل فقد أعزّ شيء لديه وهو الوطن .؟

٢ ـ دور الإعلام العراقي :

لعل الكثير من الناس يعرف أن الإعلام العراقي ذو خبرة واسعة في التلاعب بعواطف الناس ويتمتع بقدرة عالية على طمس الحقائق والتسويف وغسل أدمغة الأفراد وتغيير اتجاهاتهم وقد سار الإعلام العراقي منذ اللحظة الأولى للاحتلال بخط متواز مع الدبابة العراقية فاخترق شبكة

الأثير في الكويت بنفس اللحظة التي اخترقت قوات الاحتلال حدود الكويت ولعل من عايش الأحداث يدرك الفصول الهزلية التى مرت بها مسرحية احتلال الكويت ، بدءاً من مناصرة الثورة الداخلية مروراً بالوحدة الاندماجية وانتهاءً بضم الفرع إلى الأصل (Amnesty International 1990·P·4) ومنذ اللحظات الأولى للاحتلال أغلق العراق المصادر الإخبارية عن المواطن في الكويت من خلال قيامه بالتشويش على الإذاعات الشقيقة والصديقة ، وبدأ بث سمومه الإعلامية من خلال مجموعة من المحطات الإذاعية ، ويمكن القول بأن المواطن استخف في البداية بادعاءات العراق بأنه جاء لنصرة ثورة داخل الكويت وما ادعاه بالوحدة الاندماجية ، لكن الأمور بدأت تتأزم وتأخذ محمل الجد لديه عندما أعلن ضم الكويت وأصبحت دولته هى المحافظة التاسعة عشرة للعراق . ومن هنا بدأت الأزمة الحقيقية للمواطنين فى الداخل والخارج ، لانود أن نسرد كل ما كان يقوم به الإعلام العراقي ، لكن يمكننا أن نجمل ممارساته بأنه حاول طمس هوية الكويت ويصور أن للعراق أحقية تاريخية ، وتناول رموز النظام بالتجريح والاستهزاء وتلفيق التهم لهم ، واستند في ذلك كله على دعوات واهية وباطلة ، وإذا قلنا أن بداية الأزمة النفسية للأفراد هي مع ضم الكويت فهذا منشؤه إلى أن الافراد كان يحدوهم الأمل بأن هذه الأزمة لا بد أن تنتهي وأنه لا بد أن يكون هناك انسحاب وشيك وذلك في ضوء الادعاءات الأولى للعراق ، لكن إعلان الضمّ كشف للكويتيين أن هذا الغزو ما هو إلا تنفيذ لأطماع سابقة وأن العراق لن ينسحب طواعية من الكويت ، مما ضاعف الثقل النفسي والذهني على الأفراد . وفي الوقت نفسه بدأ في امتصاص تلك الادعاءات وبدأ الرفض الصامت لكل ما يذاع من خلال الإذاعات العراقية وكل ما ينشر من خلال صحيفة (النداء) (*) . (Amnesty International ·P·6) ، فكانت هناك مقاطعة تامة من جميع الكويتيين وهو أمر مفهوم من وجهة النظر النفسية ، وهي تعبير عن رفض فكرة الاحتلال والرغبة فى الاحتفاظ بالهوية الكويتية والقيم المترتبة عليها وهذا الرفض هو أحد الميكانزمات التى استخدمها عقل الفرد الكويتي للاحتفاظ بالتوازن الفكري ومنع حدوث شرخ أو تنافر معرفي بين أفكاره والأفكار المضادة .

٣ ـ فقدان الأمن والأمان :

إن الشعور بالأمن هو حاجة إنسانية فطرية رئيسة ، وهي حاجة تأتى بالمرتبة الثانية بعد حاجة الإنسان لإشباع حاجاته الفيزيقية كالأكل والشرب والنوم . وبهذا تصبح حاجة الأمن مصدراً من مصادر الارتياح النفسي والثبات الانفعالى . وقد واجه الفرد فى الكويت في أثناء فترة الاحتلال أقصى مراتب فقدان الأمن فلم يكن الفرد يأمن على نفسه أو عرضه أو ممتلكاته ، فتحولت مراكز الشرطة مثلاً ، وهى رمز الأمن في الكويت إلى ثكنات لجنود أعداء ومراكز للاعتقال والابتزاز وتخزين المسروقات ، ولم يعد للمواطن جهة يمكنه اللجوء إليها في حالة تعرضه للسرقة أو الاعتداء أو حتى محاولة القتل من أي مصدر كائناً من كان . فأصبح هذا المواطن مرعوباً داخل بيته وخارجه ، وكانت مصادر الأخطار بالنسبة للمواطن متعددة ؛ فالجندي العراقي مصدر خطر وأفراد الجاليات الأخرى مصدر خطر آخر وحتى الخدم في المنازل أصبحوا بالنسبة إليه خطراً . وبهذا فقد المواطن الكويتي مقوماً أساسياً لبقائه وسلامته ، وأصبح موضوع الأمان يستنزف قدراً كبيراً من تفكيره ويستحوذ على قسط كبير من همومه اليومية . فشغل نفسه في التفكير بأفضل الوسائل التي يمكنه أن يتحاشى فيها مصادر الخطر . وتمثلت تلك المصادر بكل ما يمت لهويته

(*) صحيفة يومية أصدرها النظام العراقي بعد استيلائه على دور الصحافة في الكويت .

ككويتي كعلم الكويت أو صور أمير الدولة والحكومة وكل ما يمكن أن يعتبر سلاحاً قاتلاً (Amnesty International ·P·12)وحتى الأغاني الوطنية أو الاستماع إلى الإذاعات الشقيقة عدّت جرائم يمكنه أن يفقد حياته بسببها ، بل حتى بعض الكتب والمراجع التاريخية والأجهزة الالكترونية كالكمبيوتر أمور يعاقب على اقتنائها . وبذلك عاش الفرد الكويتي حياة قلقة مشوبة بالحذر والتوتر ، فكان يعيش حياته اليومية ساعة بساعة لا يعرف متى يتم اعتقاله ولأي سبب إذا كان هناك سبب .

٤ ـ انعدام مقومات الحياة الأساسية :

بالإضافة إلى قلق المواطن نحو أمنه وأمانه كان قلقاً أيضاً على لقمة عيشه اليومية والماء الذي يشربه والهواء الذي يستنشقه والاستمتاع بنوم هادىء ، وكان مصدر هذا القلق ناتجاً عن مشاهداته اليومية لجنود الأعداء وهم يستولون على المخزون الغذائي لبلده (Amnesty International ·P·5) ويزاحمونه بل يأخذون أولويتهم فى الحصول على الأطعمه من الجمعيات التعاونية ، يرى تجار الحرب من الجنسيات المختلفة يبالغون في أسعار المواد التموينية ، ولا يدرى متى تنفد نقوده ويعجز عن شراء مستلزماته؛ فمصادر الرزق سدّت أمامه وتوقفت البنوك عن صرف مدخرات المواطنين . وبذلك تحمّل المواطن ثقل وجسامة المسئولية لسدّ لقمة العيش له ولأفراد أسرته وسط جو غير آمن ومشحون بالنوايا العدوانية والتربص من قبل العدو . حتى الماء الذي يشربه لا يعرف مدى صلاحيته للشرب بعد أن دمر العدو مصادر التعقيم والمواد التى تؤمن له ماءً صالحاً للاستهلاك الآدمي ، خصوصاً وأن البلد أصبح وكراً للأوبئة بعد أن ارتفعت أكوام الزبالة والنفايات ؛ لأن العدو لم يكلف نفسه حتى بتنظيف البلد منها . فأصبح منظر حرق النفايات أمام المنازل وفي شوارع المناطق المأهولة بالسكان أمراً عادياً ، واستنشاق دخان تلك المحروقات أمراً لامفر منه . وهكذا أصبح المواطن قلقاً على صحة أفراد أسرته ، وخصوصاً الأطفال الصغار والرضع ، وشعر بأنه انحدر من مجتمع متحضر إلى مجتمع بدائي تنعدم فيه أهم المقومات التى تبقي على حياته .

٥ ـ فقدان الرعاية الصحية :

إذا كان كل ما ذكر فى الفقرة السابقة يرتبط بصحة الإنسان ، إلا أننا في هذه الفقرة سنؤكد على قلق الفرد من فقدان المؤسسات الصحية التي كانت تعدّ مفخرةً للبلاد ، ومن الأسئلة التى كان يطرحها المواطن على نفسه دائما ، ماذا يحدث لو أصيب بمرض يستدعي عناية صحية جادة ؟ إن أساس طرح هذا السؤال جاء بعد السطو المنظم على مخزون الدواء في وزارة الصحة العامة (Amnesty International ·P·5) ورحيل الغالبية العظمى من الأطباء المتخصصين والهيئة التمريضية ، وقام جنود الاحتلال والمختصون بفك وشحن المعدات والأجهزة الطبية المتقدمة وحاضنات الخدج إلى العراق ولم يبق في المستشفيات غير الأبنية وبعض المعدات البسيطة ولم تقف السرقات عند المستشفيات فقط ، بل تعدتها حتى وصلت إلى المراكز الصحية الموزعة على المناطق السكنية . وأكثر من تضرر من هذه السرقات المرضى الذين يحتاجون لعناية ومتابعة مستمرة كمرضى السكر والقلب . وكم من مريض ترك البلاد لهذا السبب وهناك بعض حالات الوفاة الناتجة عن نقص بعض الأدوية . إن أكثر الأمثلة وضوحاً على انعدام الرعاية الصحية هو ما تعرضت له النساء الحوامل في أثناء فترة الحمل . فكانت بعض حالات الولادة تحدث في وقت متأخر من الليل فيخرج الزوج بزوجته معرضاً نفسه لخطر إطلاق النار ؛ وذلك نتيجة نظام منع التجول المفروض

على المواطنين ، وإن حدث أن وصلت الحامل إلى المستشفى فإنها لا تستطيع أن تمكث أكثر من ساعة واحدة بعد أن تضع مولودها ؛ وذلك للنقص الحاد في الهيئة التمريضية والأسرة والأدوية . هذه الأمور كلها وغيرها من الظروف الصحية الصعبة أضافت للمواطن هماً على همومه ، لدرجة أنه يدعو الله أن يتم عليه صحته فلا يحتاج بذلك إلى الذهاب للمستشفى أو يراجع طبيباً للكشف عليه ، إن الحديث عن الوضع الصحي وممارسات المحتل فى هذا المجال يطول شرحه ولكن ما نريد أن نصل إليه هو أن تردّي الوضع الصحي في البلاد كان عاملاً إضافياً للمعاناة اليومية للمواطن .

٦ ـ فقدان القيمة الذاتية للفرد :

لقد توجت معاناة المواطن والضغط النفسي الذي يعيشه بأنه أصبح الجنسية الوحيدة التى ليس لها أي قيمة لدى جنود الاحتلال وأفراد مخابراته ؛ فلم تتعرض جنسية للقتل والتعذيب والاغتصاب والإهانة والسرقة كما تعرض لها المواطنون الكويتيون ، فكل جنسية قد يشفع لها ما يشفع إلا المواطن الكويتي فهو الهدف الوحيد لكل الممارسات البشعة . إنه متهم حتى تثبت براءته وليس العكس (Amnesty International ·P·4) فأصبح المواطن الكويتي يعيش هاجس الاعتقال والقتل والتعذيب بالرغم من جميع الجهود التى يقوم بها لتحاشي تلك المواقف ويحمد الله في كل لحظة يرجع فيها لمنزله سالماً ، وحتى ذلك لا يمنع عنه المخاطر . ونتيجة للنظرة الدونية التي كونها المحتل تجاه المواطن الكويتي لم يتوان عن اقتحام منازل المـواطنين فـي أي ساعة فـي النهـار أو الليل واعتقال المواطنين وأسرهم وفي أحسن الأحوال مصادرة بعض ممتلكاتهم ، فليس بمستغرب أن يطرق جنود الاحتلال الباب على أحد المواطنين أو حتى الدخول عليه في غرفة نومه ويأمرونه بإحضار مفاتيح سيارته لأن ضابط المجموعة معجب بها . كل هذه الممارسات وغيرها جعلت من المواطن يشعر بفقدان قيمته الذاتية في بلده ، وليس أقسى على الإنسان فى أن يعيش حياة لا يشعر فيها بأي قيمة له (وأوضح مثال هو إجبار الكويتيين على حلق اللحى) وأنه مصدر مستهدف فقط لأنه كويتي . وقد عاش المواطنون في الداخل هذا الشعور لمدة سبعة أشهر استنزفت قسطاً كبيراً من طاقتهم الذهنية ومعاناتهم النفسية ودون أدنى مجال للتنفيس من تلك الضغوط .

٧ ـ الضغط الناجم من الخوف على أفراد الأسرة :

نتيجة للروابط الاجتماعية والعاطفية التي تحكم أفراد الأسرة في المجتمع الكويتي ، كان الفرد يخشى على أفراد أسرته من أن يصيبهم سوء بقدر خشيته على نفسه . فكان الأب يخشى على أبنائه وبناته والزوجة تخشى على زوجها والأبناء على آبائهم ، فكان الجميع يخشى على الجميع ، وكان هذا الشعور سائداً بين جميع المواطنين فى الكويت وكان كل أب يتمنى مثلاً أن يكون وحده في البلاد دون باقي أسرته ، ولا نبالغ أن اكثر من عانى من هذا الإحساس هو الأب الذى لديه أبناء في سن المراهقة ، سواء البنين أو البنات ؛ وذلك لأن الأبناء المراهقين مازالوا يتمتعون بروح المغامرة ، وكانوا هدفاً للقوات العراقية .

لقد أدرك جنود الاحتلال نقطة الضعف لدى المواطنين في الكويت وهي درجة الارتباط العاطفي بين أفراد الأسرة الواحدة ، فاستخدم ذلك سلاحاً للابتزاز للحصول على بعض المقتنيات المادية كالنقود والأجهزة الكهربائية والسيارات . واستخدمهم أيضاً كرهائن لحين حضور ابن أو أخ هارب أو مطلوب لهم ، فكان جنود الاحتلال يلقون القبض على أفراد أسرة بكاملها حتى يحضر

ابنهم المطلوب . وكان أفراد الأسرة بشتى أعمارهم وجنسهم يتعرضون لشتى صنوف التعذيب ؛ أملاً في الحصول على معلومات حول مكان تواجد ابنهم الغائب ، وفى كثير من الأحيان تعرضت أسر بأكملها للتعذيب حتى حضور ابنهم والذى قد يكون خارج البلاد أصلاً . وكانت الزوجة تقلق على زوجها لو تأخر بعض الوقت في الحضور إلى المنزل ، وكذلك تنتاب الأب حالة من القلق لو تغيب أبناؤه عن ناظريه دون علمه بمكان تواجدهم ، وقد لا يرتاح الزوج إلا إذا رجعت زوجته من قضاء بعض احتياجات المنزل أو زيارة أهلها وبذلك كان أفراد الأسرة يمثلون عبئاً نفسياً على بعضهم البعض .

٨ ـ الإرهاب المفرط :

لم تكن هناك علامات وخصائص مميزة للاحتلال العراقي بقدر قدرته على ممارسة الإرهاب ، بل يمكن القول أنه تفنن في صيغ وصنوف الإرهاب . فيبدو للوهلة الأولى أن أحد المهمات الرئيسة للقوات الغازية هي إخضاع المواطنين الكويتيين وإجبارهم على الخضوع والركوع ، لذلك تجنبوا كل الممارسات الحضارية مع المواطنين . ولعلّ من تتبع تلك المحنة وقف على صنوف التعذيب والقتل التي مارستها القوات العراقية . إن أول من طالته يد التعذيب هم أفراد المقاومة الكويتية رجالاً ونساءً ، ولم يوفروا في عملياتهم الإرهابية طفلاً أو شاباً أو شيخاً أو رجلاً أو امرأة (Amnesty International P·10) . وكما سبق وأن أشرنا كان هدف الممارسات الإهابية هو قتل روح المقاومة والتصدّي لدى المواطنين وتحطيم الذات الكويتية ووضع المواطنين في جو نفسي يستطيعون معه تحقيق كل مآربهم . فلم يكن هدفهم القتل لأجل ذاته او الاقتصاص من الفرد نفسه ، بل كان هدف القتل والإعدام هو جعل الآخرين يعتبرون ويضعفون أمام القوات الغازية ، وإلا كيف يمكن تفسير إعدام الشباب أمام أبواب المنازل وأمام أنظار العامة وبالأخص أمام أنظار الوالدين (Amnesty International P·13) . ، بل وزيادة على ذلك لم يكن يسمح لذوي القتيل لمس أو نقل الجثة قبل مرور ثلاثة أيام ، وإلّا واجهوا نفس المصير . وكيف يمكن أن نفسر عملية التمثيل بالجثث وتقطيع أوصالها حتى تختفي معالمها ، وماذا نقول عن استخدام أحط أساليب التعذيب التى استخدمتها السلطات العراقية ضد شباب الكويت ، لقد استخدمت القوات الغازية كل ما جاء فى قواميس التعذيب والإرهاب لكي يرسموا لانفسهم صورة الجماعة التى لا تقهر ولا تريد كائناً من كان أن يقف أمام تنفيذ أطماعها حتى لو كان الحديث والتفاهم .

وبالفعل يمكن القول أن القوات العراقية نجحت فى كبت روح المقاومة لدى المواطنين لكنها لم تتمكن من إزالتها . نعم لقد عاش المواطن حالات الخوف والهلع طوال فترة الاحتلال لكنه مع ذلك قام بكل الممارسات التى أبقت له هويته ، وأستطاع أن يكفل لنفسه استمرار حياته اليومية ، وليس هذا فقط بل أفرزت كل تلك الممارسات عن شخصية دفينة لم نكن نعرف عنها ، وسوف يأتي الحديث عن ذلك فيما بعد .

لعلّ من نافلة القول أن نحاول إقناع القاريء بالآثار النفسية المترتبة على مثل هذا الوضع الذي عاشه الفرد الكويتي طوال فترة الاحتلال .

٩ ـ نوعية القوات المحتلة :

قد نستغرب كيف تكون نوعية القوات المحتلة عاملاً على تكوين آثار سلبية نفسية واجتماعية لدى المواطنين ، وقد تزول هذه الغرابة إذا عرفنا أن المواطن أدرك في الوهلة الأولى من الاحتلال أن

القوات الغازية لا تمتلك أو تتمتع بأى أسلوب ينمّ عن أدنى المستويات الحضارية ، وإذا تمكنت من احتلال البلاد عسكرياً فإن هدفها لم يخرج عن الرغبة في السطو والسرقة لكل ما تصل إليه أيديهم ، فقد تخلوا عن مهامهم العسكرية وتحولوا إلى مجموعة من اللصوص ، وبالإضافة إلى ذلك أدرك المواطن من خلال احتكاكه معهم أن نسبة كبيرة منهم أميون لا يعرفون القراءة والكتابة حتى أضحت هذه الخاصية مجالاً للتندر نتيجة سذاجة تصرفاتهم . أضف إلى ذلك أن من الصفات البارزة لهم هى الكذب والمراوغة وبذلك تولدت قناعات لدى المواطنين أن هناك فرقاً في السلوك الحضاري بينهم وبين الغزاة ، لكنهم ، ونتيجة لفارق القوة ، هم تحت سيطرتهم بل ويتحكمون بهم . وتولّد عن هذا كله شكل من أشكال التحسّر على الواقع ، فيقول لسان حال المواطن (إنه من المحزن أن تقوم هذه القوات باحتلالنا والتحكم فينا).

إن نوعية القوات العراقية ومستواها كانت هي محور الحديث المتداول بين المواطنين في الداخل ، وقد يكون في هذا الحديث أحياناً مجال للتنفيس عن الكبت الداخلي ، فكان الأفراد يتحادثون فيما يصادفهم يومياً من مواقف تدعو للضحك لكنه كان من النوع المضحك المبكي ، فيبدأ الحديث بالضحك وينتهي بالحسرة على الواقع .

من كل ما تقدم يتضح ما هي نوعية الحياة التي عاشها المواطنون فى الكويت في أثناء فترة الاحتلال ، واستمرت لمدة سبعة أشهر كاملة ، وظروف من هذا النوع لا بدّ وأن تفرز كثيراً من الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية . وحياة المواطن في أثناء الاحتلال لم تقترب بأى شكل من الاشكال من الحياة الطبيعية بأى مقياس كان ، فاستمر الضغط النفسي على كل فرد نتيجة الخوف من الاعتقال والتعذيب والقتل وضيق الحياة المعيشية . وفي الجزء التالي سنتعرض للآثار المحتمل أن تتركها على الحياة الشخصية والاجتماعية .

الآثار التي ولّدها الاحتلال العراقي للكويت

إن طول فترة الاحتلال والممارسات التى قامت بها قوات الاحتلال تجاه المواطنين ، تغري أي كاتب في الإسهاب في الكتابة والتحليل للآثار النفسية والتربوية والاجتماعية ، وتعتبر الظروف التى عاشها المواطن مجالاً خصباً لتلك الكتابات ، ويجدر بنا أن نشير إلى أن الكتابة في مثل هذه الموضوعات مازالت في مرحلة التقدير والتوقع حيث لم تتح لأي باحث أو متخصص فرصة القيام بدراسة مسحية ومتعمقة للخصائص النفسية والاجتماعية للمواطنين . لذلك ستكون المعلومات والحقائق في هذه الدراسة شأنها شأن أى دراسة أخرى لا تخرج عن توقعات لأهم الآثار التى يمكن أن تظهر على بعض الأفراد ، إن ما سنتعرض له من ظواهر نفسية واجتماعية يخضع للأسس والمباديء التالية :

١ ـ إن ظهور أى أعراض سلوكية لأي فرد هى مسألة اجتماعية وليست اشتراطية .

٢ ـ إن المظاهر السلوكية ستظهر لدى البعض دون البعض الآخر ، أي لن تكون عامة لكل الناس .

٣ ـ تختلف المظاهر السلوكية من حيث توقيت ظهورها فبعضها يظهر مبكراً وقد يتأخر البعض الآخر بالظهور ، وستتم الإشارة إلى ذلك كلما اقتضت الحاجة .

٤ ـ إن المظاهر السلوكية تختلف باختلاف الأعمار الزمنية .

٥ ـ تختلف المظاهر السلوكية باختلاف الفروق الجنسية .

٦ ـ إن درجة تأثر الفرد بالظروف يعتمد على مباشرة الخبرة وحدتها من جانب وطبيعة شخصيته من جانب آخر .

٧ ـ يشترك الكويتيون في الداخل فى بعض المظاهر مع الكويتيين في الخارج ويختلفون معهم في البعض الآخر ، وستتم الإشارة إلى ذلك كلما اقتضت الحاجة .

عند البحث في أهم آثار الغزو العراقي تبرز للباحث عدة طرق وأساليب للخوض فى هذا الموضوع حيث تختلف طرق وأساليب تناول الموضوع ، لكنها تحتفظ بنفس الروح والأفكار ، ولما كان للباحث حرية اختيار أسلوب العرض فإنه سيقوم بعرض بعض القضايا الكبرى في المجال النفسي والتربوي والاجتماعي ثم الانتقال بعد ذلك إلى عرض بعض المظاهر السلوكية الصغرى ، وسيفرد جزءاً خاصاً بالنسبة للطفل والمرأة . ونحن لا نصر على أن هذا هو أفضل أسلوب يمكن أن يتبع ، لكنه يأتي متمشياً مع الأقسام الأخرى فى هذه الدراسة .

أولاً ـ الآثار النفسية

إن أول ما يتبادر للذهن عند الحديث حول الآثار النفسية مجموعة الانفعالات الناشئة من التعرض لمواقف غير مألوفة . والآثار النفسية ماهي إلا مجموعة من المشاعر الداخلية الناشئة من تفسير الفرد لموقف معين ، ثم كيفية تفاعله مع هذا الموقف . ويمكن أن نجمل الآثار النفسية في ظل الظروف التي ذكرناها سابقاً تحت الحالات التالية :

١ ـ الخوف ـ Fear :

يمكننا أن نعرِّف الخوف بأنه حالة انفعالية حادة ناشئة من التعرض لمصدر خطر معروف يهدد كيان الفرد . ويظهر الخوف بشكل بعض المظاهر السلوكية مصحوباً ببعض الأعراض الفسيولوجية . وقد تطول فترة الخوف لكن ليس لها صفة الديمومة ، حيث إنه يمكن أن ينتهي بزوال المثير المسبب له .

إن مصدر الخوف للفرد في الكويت في أثناء فترة الاحتلال ، هو أي موقف يحتمّ عليه الاتصال والتفاعل المباشر وغير المباشر مع جنود الاحتلال . هناك مجموعة من المواقف التي تعرض لها الفرد وكانت تشكل سبباً موضوعياً للخوف ، ويمكن أن نعدد من تلك المواقف ما يأتي :

أ ـ استدعاء الفرد لمركز الشرطة للتحقيق معه .

ب ـ دخول جنود الاحتلال إلى المنزل للقيام بعملية التفتيش .

جـ ـ الوقوف أمام حواجز التفتيش .

د ـ مرور سيارات جنود الاحتلال ومخابراته من أمام المنازل .

إن المواقف السابقة تمثل أساساً حقيقياً لإثارة انفعال الخوف لدى الفرد انطلاقاً من خبرته من أن جنود الاحتلال يعتبرونه عدواً في المقام الأول وأي لحظة شك في أي موضوع يفسرونه لصالحهم وليس لصالحه ، وأن أبسط حقوقه في الدفاع عن نفسه غير متوافرة . وهم لا يتوانون في تنفيذ أقسى وأشد العقوبات حتى في حالة الشك بأنه يمثل خطراً عليهم ، وأن كل مواطن يعرف أن حياته لا تشكل أي قيمة بالنسبة لهم . ومن هذا المنظور أصبح انفعال الخوف سائداً في كل موقف من المواقف السابقة .

٢ ـ الترقب والتوتر ـ Anticipation and Stress :

الترقب والتوتر حالة نفسية يعيشها الفرد نتيجة إحساس بأن هناك مكروهاً سيحدث له ، لكنه لا يعلم بتوقيت وقوعه ، وقد لازم هذا الشعور المواطنين في الكويت طوال فترة الاحتلال . فكل

شخص يشعر بأنه هدف للقوات العراقية ، أما للاعتقال والتعذيب أو حتى القتل ، وهو يعرف بأن القوات العراقية لن توفر أو تستثنى كائناً من كان ، حتى لو لم تكن هناك أسباب موضوعية لذلك . فكان كل شخص لديه شعور داخلي بأنه قد يقبض عليه من قبل القوات المحتلة وليس من الضروري أن يكون قد قام بعمل ما ، فهم بارعون في اختلاق الأسباب ، وخصوصاً أنهم لم يحددوا الأفعال التي من الممكن أن يجازى عليها الإنسان . إن حالة الترقب والتوتر هذه تزداد كلما خرج الفرد من منزله لقضاء حاجة ما وتخف نسبياً إذا عاد إلى المنزل من دون أن يتعرض إلى موقف مواجهة مع القوات العراقية'

٣ ـ الكبت ـ Repression :

إن ما نقصده بالكبت في هذا السياق هو قيام الفرد باختران مشاعر الغضب وعدم الرضا ولا يعمل على تفريغها ، أما لعدم قدرته على القيام بذلك او لانتفاء الوسيلة التي تساعده في ذلك . ولعل هذا الشعور كان ملازماً للفرد طوال حياته اليومية . وقد كانت عوامل الكبت عديدة ويواجهها الفرد في كل يوم . فهو يرى ويسمع يومياً قيام القوات الغازية بالقبض على الشباب وقتلهم أو تعذيبهم أو ترحيلهم إلى العراق ، كما يلاحظ السرقات العلنية التي يقوم بها جنود الاحتلال للممتلكات العامة والخاصة ، ومما زاد الأمر سوءاً قيام بعض الجاليات بنكران كل ما قدمته لها الكويت وأخذت تعمل ضد مصالحها وأخذت تعمل وتعرض مواطنيها للخطر والإهانة والسب وهذا بحد ذاته أحدث انقلاباً حاداً وسريعاً في فكر وإحساس المواطن ، فهو الفرد الذي يعتبر نفسه سيد الموقف وكل من جاء من خارج الكويت ، جاء لأجل خدمته وخدمة الكويت ، انقلبت الصورة الآن فأصبح الآن هو الشخص الأقل أهمية ، وبدأت بعض الجاليات في نفض الغبار عن حقدها الدفين وعن شعورها الحقيقي فأخذت تمارس معه أفظ أساليب التعامل ، واجه الفرد كل هذه المواقف دون أن تكون لديه الوسيلة للردّ عليها فلا حول له ولا قوة ، وكل ما عليه هو اختزانها لحين بزوغ شمس أخرى في مستقبل قريب .

٤ ـ القلق ـ Anxiety :

القلق هو حالة داخلية عامة ، تتسم بعدم ارتياح الفرد نتيجة خشيته من فقدانه لشيء ذي قيمة بالنسبه له . وفي الظروف العادية عادة ما يكون هناك مصدر واحد للقلق ، وعادة ما يرتبط القلق بمظاهر سلوكية وعقلية وفسيولوجية ، فيتصف سلوك الفرد بالبطء والكسل والخمول كما يفقد القدرة على التصرف في المواقف بسرعة وموضوعية وتصاحب هذا كله اضطرابات معدية ومعوية وفي الجهاز التنفسي وحتى العضلي .

في فترة الاحتلال تعددت مصادر القلق لدى الأفراد واختلفت من حيث حدّتها ، فكان الفرد يقلق على حياته وحياة أفراد أسرته وأصدقائه والمواطنين بشكل عام . وهو قلق كذلك على صحته وصحة الآخرين من حوله ، وهو قلق أيضا على غذائه وشرابه ووسائل مواصلاته . ولا نعتقد أن المواطن مرّ عليه يوم شعر فيه بانشراح تام أو زالت عنه أعراض القلق طول فترة الاحتلال . فظل هذا الشعور ملازماً له في كل لحظة من لحظات حياته . وحتى فترات الضحك التي كانت تمرّ عليه

أحياناً لم تكن نابعة من الشعور بالسعادة الغامرة ، بل كانت حالة مؤقتة سرعان ما تنتهي ويحلّ محلها حالة من الوجوم . وفي حالة الضحك كان الفرد لا يزال يشعر ويحس بوضعه المأساوي لذلك اكتسب الضحك شكلاً سطحياً لا يدوم .

٥ ـ الاكتئاب ـ Depression :

الاكتئاب حالة نفسية وبدنية تصيب الإنسان نتيجة مروره بخبرة غير سارة (الحجار ١٩٨٩ ، عزت الطويل ١٩٨٥) أي أنه نتيجة وقوع حادث مؤسف لفرد كفقدان إنسان عزيز أو فقدان وظيفته ، ويصاحب الاكتئاب تبدل في النظام القيمي للفرد . فقد تتبدل نظرته لقيمة حياته ويتولد لديه شعور بعدم أهميتها ، وقد تختل نظرة الفرد للنظام القيمي للمجتمع ، فتصل بالفرد لمرحلة الانعزال عن كل الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي وتتبدل حياته الأسرية وعلاقته بأفرادها . وقد لا يحدث الاكتئاب بشكل سريع ومفاجيء بعد وقوع الحادث بل قد يتدرج فيه الفرد حتى يصل إلى أقصى حالاته .

إن كل الظروف التي مرت بالإنسان الكويتي هي ظروف مساعدة لظهور حالات الاكتئاب لدى بعض الأفراد وكلما طالت الفترة الزمنية زاد احتمال ظهوررها ، إذا لم يتم التعامل معها . فكثير من أفراد المجتمع فقدوا أفراداً أعزاء عليهم وتعرضت فتيات بعض الأسر للاغتصاب ، وقد تنجم عن ذلك ولادات غير شرعية ، وفقد كثير من أصحاب التجارة ممتلكاتهم ، وكثير من الشباب تعرض للتعذيب ، إن هذه المواقف جميعها أسباب محتملة ومرجحة لظهور حالات من الاكتئاب .

٦ ـ آثار أخرى :

بالإضافة إلى الملامح العامة الكبرى للوضع النفسي للأفراد في دولة الكويت . حري بنا أن نذكر أنواعاً أخرى من السلوك الذي أمكن ملاحظته في أثناء فترة الاحتلال ، وقد لا يكون في ذلك حصر شامل للأنماط السلوكية إلا أن ما سنذكره منها يعتبر مؤشراً لطبيعة الحياة النفسية للأفراد .

أ ـ المغالاة في تخزين الأغذية :

يعتبر تخزين الأغذية من السلوك الشائع في أثناء فترة الاحتلال . فكان المواطن لا يفتأ في التردد شبه اليومي على الجمعيات التعاونية والباعة في الساحات العامة ؛ ليشتري كل ما يراه من حاجات ضرورية ، حتى أصبحت المنازل مستودعات للأغذية تكفي الأسرة لعدة أشهر .

إن دل السلوك على شيء فإنه يدلّ على رغبة الفرد في البقاء والحفاظ على حياته وحياة أفراد أسرته من جانب وعدم تيقّنه بما ستؤول إليه الحياة في المستقبل ومتى سيتخلص من هذا الاحتلال .

ب ـ الرغبة في تخزين السلاح :

فكما أشرنا إلى رغبة الفرد في تخزين الغذاء في أثناء فترة الاحتلال تولّدت لديه حالة أخرى في فترة ما بعد الاحتلال وهي رغبته في اقتناء السلاح . إن الفكرة من وراء اقتناء وتخزين السلاح هى ردة فعل انعكاسية لشعوره بحالة الضعف التى شعر بها في أثناء الاحتلال ، فأصبح يرى أمنه وسلامته مقترناً باقتناء قطعة من السلاح برغم أنه يعرف يقيناً بعدم حاجته إليه بعد زوال

الكابوس . إن الرغبة في اقتناء السلاح هي تلبية لحاجة إظهار القوة وهي أيضا ردة فعل لحالة الضعف التي عاشها في ظل الاحتلال .

جـ ـ عدم القدرة على التفاعل مع الأحداث الخارجية الأخرى :

بالرغم من طول فترة الاحتلال إلا أن الشغل الشاغل للمواطن كانت قضيته وكيفية التخلص من الاحتلال ، فأغلق بذلك كل أبواب وقنوات التفاعل مع الأحداث العالمية الأخرى ، القريب منها والبعيد ، إلا فيما يرتبط بموضوع احتلال الكويت . وهذا يعكس مدى المحنة التي عاشها المواطن الكويتي ، وهو الإنسان الذي كان يلاحق الأحداث اليومية ويتفاعل معها وخصوصاً تلك الأحداث المرتبطة بالقضايا العربية .

د ـ البرود العاطفي :

رغم أن المواطن الكويتي يعتبر عاطفياً بدرجة عالية فتهزه الأخبار السيئة إذا عرف أن مكروهاً حلّ بإنسان يعرفه إلا أنه من شدة وطأة ما تعرض له المواطنون في الكويت وكثرة الأحداث التي تمر عليه يومياً أصيبت أحاسيسه وعاطفته بدرجة من البرود تجاه ما يقع من أحداث . فإذا سمع بأن منزل أحد اصدقائه قد سرق أو أحرق لا يهتز أو ينفعل كما كان في فترة ما قبل الاحتلال ، وحتى لو سرق منزله أو سرقت سيارته قابل ذلك ببرود غريب ، وحتى إذا سمع بخبر مقتل أناس يعرفهم لا يظهر عليه إلا لمسة حزن ولا يسمع منه إلاكلمة (لا حول ولا قوة إلا بالله) . إن تفسير هذه الحالة من برود العواطف هو تكييف ذاتي للأحاسيس حيث إن المواطن دائم التوقع لما هو أسوأ ويعتقد بأن هذا الأسوأ لم يأت بعد فبالنسبة له أن كل ما يحدث ليس هو نهاية المطاف .

هـ ـ ارتجاف وإجفال عند سماع الأصوات العالية :

يبدو أن توقع الخطر ، كما ذكرنا ، لازم الأفراد بصورة دائمة ، فأصبحوا في حالة دائمة من التوتر فكان يفزعهم صوت الرصاص الذي يمزق سكون الليل ، ووصل الأمر إلى الفزع من كل الأصوات العالية المفاجئة ، فكان الفرد يرتعد من صفعة باب أو صوت انفجار إطار سيارة إذا لم يكن متهيئاً له .

و ـ الرغبة في الانتقام :

إن شخصية الإنسان الكويتي من الشخصيات المسالمة والمتسامحة والتي من صفاتها الابتعاد عن المشكلات ، وخصوصاً تلك المشكلات التي تعرض حياة الآخرين للخطر ، لذلك نرى أن فئة الكويتيين تأتي متأخرة في معدلات ارتكاب جرائم القتل مثلاً . لكن ونتيجة لما مرّ به الإنسان الكويتي من ظروف عصيبة تعرض فيها للقتل والتعذيب والسب والإهانة ونهب الممتلكات ، تحول سلوكه المسالم إلى سلوك خشن . فلا نستغرب إذا لاحظنا ميل الشباب الكويتي إلى الرغبة في الانتقام من الأعداء بنفس الأسلوب والصورة التي مارستها معه قوات الاحتلال . وقد لا يقف توجيه هذا السلوك ضد ما تبقى من القوات المحتلة بل قد يصل إلى الانتقام من الجنسيات الأخرى التي وقفت بصف القوات العراقية وناصرتها . وقد تتعدى المسألة هذا الإطار لتصل إلى زمرة الكويتيين الذين استغلوا ظروف الحرب لتحقيق بعض المكاسب المادية .

إن التحول الكبير الذى طرأ على سلوك الفرد الكويتي يجب أن لا يترك دون علاج . فكل

ما نخشاه هو أن يستمر هذا النموذج من السلوك ويصبح أساساً في التعامل وحل المشكلات خصوصاً وأن الأفراد يمتلكون أسلحة من شتى الصنوف . فقد يتحول أسلوب حل المشكلات بين الأفراد ذوي المصالح المتعارضة او الجماعات المتصارعة وحتى بين التلميذ ومعلمه من لغة الكلام إلى لغة الرصاص . ومن هذا المنطلق يصبح لزاماً على المختصين والمسئولين الانتباه والإسراع في إيجاد حلول لهذه المسألة في المقام الأول .

ز ـ انحسار في مدى عمليات التفكير :

من الأمور التي تم رصدها في اثناء فترة الاحتلال هي حالة التشويش والكف التي أصابت عمليات التفكير لدى المواطنين وتدني في عمليات الذاكرة . فنتيجة للضغوط النفسية التي عايشها المواطن أصبحت هذه عاملاً في الحدّ من قدرة الفرد على القيام بعمليات التفكير المعقدة فاقتصر استخدام الفرد لتفكيره على كيفية تسيير شئون حياته اليومية . ويمكن أن نرجع ذلك إلى إنعدام المثيرات الضرورية لاستثارة عمليات التفكير ، فهو الآن متوقف عن العمل الأمر الذى قلل من استثمار قدراته العقلية في تصريف الأمور الخاصة بعمله ، وتوقف كذلك عن التفاعل مع الأحداث الأخرى وما تتطلبه هذه من عمليات تحليلية وتركيبية ، وتصب هذه الأمور جميعها في عامل صفاء الذهن والتهيؤ العقلي ، وقد توج انحسار العمليات الفكرية في تدني القدرة على التذكر وزيادة في حالات النسيان . وقد أدرك الأفراد ذلك فأخذوا يتداولون مقولة (إن الاحتلال أذهب عقولهم) . لكن هذا لا يعني أن عقول الأفراد أصيبت بالشلل التام في التفكير في قضايا محددة ، حيث أصبح كل فرد قادراً على تحليل الخطط والاستراتيجيات العسكرية ، وتولى أيضا تحليل شبكة العلاقات بين الدول خصوصاً ذات الاتجاهات المتعارضة ووظف كل تحليلاته لقضيته . وأصبح الفرد خبيراً برصد التحركات السياسية للدول والمسئولين فيها ويخرج من ذلك بأحكام محددة حول مدى خدمة تلك التحركات لحلّ القضية .

رؤية مستقبلية لسلوك الفرد

إن الضغوط النفسية التي ولّدها الاحتلال وانعكاسها على سلوكه لن تنتهي بانتهاء الاحتلال ، بل سوف يعيشها الفرد لفترة زمنية طويلة ، فيجب أن لا نتوقع أن تنتهي الأزمات النفسية بمجرد تحرير الكويت وشعور الفرد بالارتياح وتنفسه الصعداء . فموضوع الاحتلال وممارسات العدو سوف تبقى محفورة في وجدان الفرد وستظل تحكم وتوجه جزءاً كبيراً من سلوكه سواء كان ذلك بطريقة شعورية أو لا شعورية وهذا ما يطلق عليه الأعراض التي تعقب الأزمات .

(American Psyiatric Post Troumatic Dis-order Association)

ويمكن أن نتطرق لبعض المسائل التي ستكون هدفاً لسلوك الفرد أو جزءاً من هذا السلوك .

١ ـ نظرة الفرد في الكويت لكل ما يتصل بمصادر الأزمة :

اكتسب العراق في الفترة التي سبقت العدوان وضعاً خاصاً لدى الكويتيين وذلك نتيجة للرباط التاريخي والموقع الجغرافي ، فكان للإعلام العراقي نوافذ مفتوحة على المجتمع الكويتي وكانت الصحف الكويتية تعطي اهتماًما متميزاً لمجريات الأمور في العراق ، وكانت الحرب العراقية الإيرانية عاملاً على إذابة البرود الذي غلف العلاقات بين الكويت والعراق ، وقد احتاجت إعادة

الثقة إلى ثماني سنوات من الحرب . فاعتقد كل فرد أنه اصبح بمأمن من مطامع العراق في الكويت ، فانعكس هذا كله على سلوك الأفراد تجاه كل ما يرتبط بالعراق وليس أدلّ على ذلك من مشاركة الشعراء والكتاب في تمجيد العراق . بل وأكثر من ذلك تمكنت الأغنية العراقية من غزو ذوق وجيب المواطن الكويتي ، فأصبح أمر شراء أشرطة الكاسيت وترديد محتوياتها من أغان أمراً شائعاً ، حتى أن حفلات الزواج لم تخل من تلك الأغاني . بعد هذا التمثل والتقارب إلى كل ما يرمز للعراق فوجيء المواطن بما جرى على الساحة الكويتية فانقلب عليه العراق والعراقيون ، فتولّد عن ذلك ردة فعل حادة إلى كل ما يرمز للعراق وتحول حبه إلى كره لكلمة العراق ذاتها وإلى العراق كدولة وإلى الأغنية التي طالما ترنّم بها وحتى اللهجة العراقية أصبحت تثير حالة من الاشمئزاز . وفي تقديري المتواضع أن المواطن في الكويت قام بمسح كل ما يمت للعراق من خارطة التفكير لديه وسوف يستمر في ذلك فترة طويلة حتى مع تغير الظروف في العراق .

٢ ـ تغير في الاتجاهات والنظام القيمي :

من الأمور التى تتعرض عادة إلى هزة نتيجة مرور الفرد بخبرات مفجعة هي اتجاهات الفرد ونظام القيم لديه . ونظراً إلى أنه يمكن اعتبار ما مرّ به الفرد في الكويت هو الفجيعة بعينها ، فقد حدث تحول في الاتجاهات والنظام القيمي للأفراد . وما يمكن أن نؤكد عليه هنا بالتحديد هو اتجاه أفراد الشعب نحو المساعدات المقدمة لشعوب الدول الأخرى ، إن حب المساعدة والرغبة في القيام بها اكتسب قيمة عالية للفرد الكويتي قبل الأزمة وكان لايتوانى عن بذل كل جهد لمناصرة وتقديم العون للعرب فى كثير من البلدان ، وقد أظهرت له هذه الأزمة أن من ساندهم في أثناء محنتهم وقفوا في صف المحتل وناصروه في الوقت الذي كان في أمس الحاجة لهم . وأحدث هذا التصرف هزة في اتجاهاته نحو كثير من القضايا التي كان يؤمن بها . ودفعته خيبة الأمل إلى تغيير كثير من مواقفه فأخذ يفكر بأنه من الأجدى الآن فصاعداً التأكيد على البناء الداخلي وأن كل ما يصرف من أموال يجب أن يوجه للداخل وبعض الدول التي ساعدته ، وبذلك حدد علاقته بالدول من خلال محاور ، وهو المحور الداخلي ، ومحور الدول الخليجية ، والدول العربية التي وقفت معه والدول الأجنبية الصديقة . ومحصلة هذا كله أن قيمة العروبة والقومية العربية التي كان يؤمن بها لم يعد لها نفس المضمون والشمولية ولم يعد لها مكان في حياته وإذا كان لها مكان فإنها تحددت بالدول التي وقفت معه .

إن تغير الاتجاهات والقيم التي ذكرناها ما هي إلا مثال فقط للتغير في منظومة اتجاهات القيم كلها ، فسوف يقوم الفرد بمراجعة عامة لاتجاهاته وقيمه في ضوء الظروف والمتغيرات التي واجهها في أثناء الأزمة .

٣ ـ إعادة معايشة الخبرة :

قد تمر في حياة بعض الأفراد فترات يرجعون فيها بشكل قسري للخبرات المفزعة التي مرت بهم سابقاً ، ولا يكون ذلك مجرد خيال وتخيل بل حالة تشبه المعايشة الحقيقية للأزمة فيتصور أنه يعيش المأساة نفسها فيصاحب ذلك ألم وهلع كبيران .

٤ ـ الكوابيس والأحلام المزعجة :

إن بعض الأفراد الذين تعرضوا للتعذيب أو شاهدوا مناظر مفزعة في أثناء الأزمة من أحلام مفزعة وكوابيس تعيد إلى ذاكرتهم الخبرات المفزوعة التي مروا بها حتى أن بعضهم قد يصرخ في أثناء منامه . ولا نستغرب إذا أصاب كثيراً منهم حالات من الأرق لعدم رغبتهم بالنوم حتى لا يتعرضوا لمثل تلك الكوابيس .

٥ ـ التقلبات الانفعالية :

من الملاحظ أن كثيراً من الأفراد الذين عايشوا فترات الكوارث يتصفون بسرعة التغير والتقلب في المزاج ، فمن السهل رؤية أحدهم يتحول بشكل مفاجيء من حالته الطبيعية وهدوئه إلى إنسان عابس فيبدأ الغوص في أحزانه ومعايشة مأساته وقد يبكي أو ينتابه الخوف أو الغضب .

٦ ـ الحساسية وسرعة الإثارة :

من الأمور التي أمكن ملاحظتها هي حالة العصبية المفرطة لدى المواطنين الذين عايشوا فترة الاحتلال . فقد تبين أن كثيراً منهم يتصفون بسرعة حساسيتهم نحو الأمور الحياتية وقابليتهم للانفجار بالغضب حتى لو كان السبب تافهاً . فهم مازالوا يحملون شحنات عاطفية مكبوتة في الداخل ، وقد يستمر هذا الوضع فترة طويلة حتى يعود الأفراد إلى التوازن الانفعالي لمرحلة ما قبل الأزمة .

٧ ـ زيادة التطرف السلوكي :

من النتائج التي تفرزها الحروب والكوارث المغالاة في القيام بأنواع خاصة من السلوك ، وعادة ما يكون الشباب الصغار هم الفئة التي تظهر عليها هذه التغيرات السلوكية ، وقد يكون الإدمان وتعاطي المخدرات أحد نماذج السلوك غير السوي الذي يمارسه هؤلاء الشباب ، وذلك كمحاولة منهم للهرب من الضغوط النفسية التي يتعرضون لها ، وقد تقوم فئة أخرى من الشباب بحل مشكلة هذه الضغوط بالتقرب إلى الله ويحاولون أن يعيشوا حالاتهم الإيمانية في كل لحظة من لحظات حياتهم ، فيزداد شعورهم بالارتياح كلما تقربوا إلى الله مما قد يوصلهم ذلك إلى الزهد بالأمور الدنيوية فينتهون إلى مرحلة التطرف الديني .

٨ ـ برود نحو العمل والإنتاجية :

من المظاهر السلوكية التي يمكن ملاحظتها ، هو قلة النشاط العام وعدم الرغبة في القيام بالأنشطة الجسمية أو العقلية وكل ذلك ينعكس على رغبة الفرد في بالعمل وإنتاجيته ، فيؤدي فقط الحد الأدنى من متطلبات العمل والسبب في هذا كله أن الفرد ما يزال يعيش الأزمة حتى بعد انتهائها وبذلك مازالت الضغوط النفسية تلعب دورها في حياته ، أو قد يكون فقد كثيراً من اهتمامه بالحياة ، لذلك نراه يقبل فقط على الأعمال الروتينية ذات الطابع الآلي والتي لا تتطلب مهارة عقلية أو يدوية .

برغم ما ذكرنا من ظروف نفسية عصيبة عاشها أفراد المجتمع الكويتي ، إلا أن هذه الظروف لم تجعل منهم أفراداً سلبيين ، بل أذكت فيهم روح التصدي والصمود للعدو المحتل . قام المواطن

في الكويت بالتصدي للعدو بشتى الوسائل . حيث بدأها بالتصدى المسلح فقام بما توافر لديه من السلاح بمهاجمة القوات الغازية وأردفها بتوزيع المنشورات والإعلان العلني عن رفض الاحتلال من خلال تنظيم المظاهرات . ولعل يوم (التكبير) يوم لايزال صداه يرنّ في آذان الكويتيين وذلك عندما وقف المواطنون رجالاً ونساءً وفي جميع أرجاء الكويت على أسطح منازلهم يرددون فى وقت واحد (الله أكبر) ، الأمر الذي أدخل الخوف والرعب في نفوس الأعداء ، فأخذوا يطلقون النار في الهواء بشكل عشوائي (Amnesty International P·12) لقد أدهش الكويتيون العالم كله بالمقاومة الصامدة على مدى سبعة أشهر حيث أعلنوا العصيان المدني ورفضوا الإذعان والتعاون مع جنود الاحتلال . فلم يتخلوا عن هويتهم ولم يغيروا من جنسيتهم ولم يبدلوا لوحات مركباتهم ولم يلتحقوا بأعمالهم الأمر الذي أذهل العدو ووقف أمامه حائراً .

إن هذا الموقف نابع من شعور داخلي هو رفض الاحتلال وكره أفراده من جانب ورغبة الفرد في الاحتفاظ بهويته . حيث تغلبت هذه القيمة على قيمة الرغبة في الحياة .

اقتصر العرض السابق على الآثار النفسية للأفراد بشكل عام . وقد تعدت هذه الآثار عموم الأفراد لتصل إلى الطفل ، ولذلك لا بدّ من توجيه جزء خاص بأهم الآثار النفسية والسلوكية للاحتلال العراقي على الأطفال .

الطفل والاحتلال :

يمكن اعتبار الطفل مرآة تعكس كثيراً من الظروف الاجتماعية فإذا كانت البيئة فقيرة مثلاً غالباً ما ينعكس هذا الفقر على الطفل ومظهر الطفل ، وإذا كان المجتمع يتعرض لمجاعة تظهر آثارها مباشرة على الطفل . إن الأزمة التي حلت بالكويت كان الطفل أحد ضحاياها . وبالرغم من أن الطفل لم يكن طرفاً مباشراً للأزمة إلا أن تأثره بها كان نتيجة تأثره بالنماذج السلوكية التي من حوله . لذلك نجد أن كثيراً من السلوك الذي اكتسبه الأطفال هو محصلة لما يطلق عليه التعلم بالملاحظة (Bandura,1977) فالآباء والكبار والأمهات والأخوة والأصدقاء يقدمون له يومياً نماذج سلوكية عديدة ، وبالرغم من تعدد مصادر النماذج السلوكية إلا أنها تصب في قالب واحد وهو أن حياته وحياة أفراد أسرته في خطر . فالطفل يستلم رسائل مستمرة من خلال سلوك الأبوين بما يحدث يومياً ويمكنه أن يقرأ لمسة الحزن والخوف التي تعتري والديه ، ويستشف ذلك من خلال عدم قدرة الأب على القيام بنشاطه الاعتيادي ، فيصل به الأمر إلى اكتساب سلوكهم المتمثل بالخوف المستمر من القوات المحتلة ، ومن الأعراض السلوكية التي من الممكن ملاحظتها هي :

أ ـ اضطرابات النوم (الحجار ١٩٨٩) والأحلام المفزعة واضطرابات الكلام .

ب ـ خوف دائم من العراقيين ، وشعور بالكره الشديد لهم ، وبكل ما يتصل بهم .

جـ ـ فقدان الحماس للدراسة ، وقد تستمر هذه لفترة طويلة .

د ـ حالات من النكوص وخصوصاً فيما يتعلق بالنظافة الشخصية وقضاء الحاجة .

هـ ـ زيادة في خشونة اللعب التنافسي . فتسيطر على لعب الأطفال لعبة واحدة هي لعبة الحرب ، وينصب اهتمام الطفل على كيفية التخطيط ليهزم الطرف الآخر (العدو) فيكسب

الحرب . وكأن الطفل في هذه الحالة يريد أن ينفس عما به من ضغوط ويحقق رغباته ، في هزيمة العراقيين من خلال لعب تمثيلي .

و - التغير في مفردات الطفل : لقد اكتسب الطفل مجموعة كبيرة من المفردات جميعها تمثل العنف والدمار ، فعرف مثلاً : أنواع الأسلحة (كلاشنكوف - ذاتية - مسدس - راجمة صواريخ - ناقلة جنود - غاز كيماوي .. الخ) بل ويعرف الأثر التدميري لكل منها . وأخذ يصنع مما يتوافر إليه من أدوات سلاحاً ويطلق عليه أحد المسميات السابقة وقد تعلم الطفل بعض المفردات من اللهجة العراقية وأخذ يستخدمها في ألعابه .

ز - التعود على الاستهانة بمعايير الضبط الاجتماعي : نتيجة لإدراك الطفل بأن الابوين فقدا دورهما الاجتماعي في المجتمع فلابد بالتالى أن يفقدا دورهما في المنزل ، فلم يعد الطفل ذلك الإنسان المطيع الوديع بل تحول إلى عنصر متمرد على سلطة الأبوين وقد عزز من هذا السلوك فقدان الأبوين للنفس التربوي الطويل . فلم يعد الأبوان يقويان على ملاحقة سلوك الطفل في كل لحظة فكانا متسامحين أكثر من اللازم ، ونتيجة الضغوط النفسية التي يعيشها الآباء استغل الطفل هذه الفرصة وراح يتصرف بالطريقة التي تحلو له . ومن المضحك أن بعض الأطفال الصغار يهددون أمهاتهم إذا أردن معاقبتهم (إذا ضربتيني أنادي لك الجنود العراقيين) .

المراهق والاحتلال :

وإذا تحدثنا عن الطفل يجب أن لا نستثني المراهق ولعل المراهق من أكثر الفئات شعوراً بالإحباط في أثناء الأزمة . فمن خصائص المراهق حماسه الزائد والرغبة في تنفيذ الأفكار التي تراوده ، بالإضافة إلى أنه يريد إثبات دوره ورجولته في المجتمع ، وفي مقابل هذا الشعور يتعرض المراهق إلى ضغوط من أسرته للحد من حركته ويلاحقونه ويلاحظون سلوكه باستمرار خشية الوقوع في المشكلات . لذلك عاش المراهق حالة صراع بين القيام بما يراه واجباً وبين ضغوط الأهل عليه . وعادة ما ينتهي به المطاف إلى الإحساس بأن حياته لاقيمة لها ، وهو ليس إلا رجل مختبيء في المنزل .

المرأة والاحتلال :

إذا أردنا أن نقف عند دور المرأة فإننا نقف لسبب جوهري وهو أن المرأة عضو في المجتمع استطاع أن يخلق من ضعفه قوة . فإذا كان المجتمع دوماً اعتبر المرأة مخلوقاً ضعيفاً فأعطاها أدواراً ثانوية ، اكتسبت المرأة في أثناء الأزمة دوراً لم يكن معروفاً عنها في السابق . اظهرت المرأة روحاً عالية من التحدي للقوات العراقية فلم تكن تخشى الاحتكاك بهم وإسماعهم بعض الألفاظ الفظة التي لا يحبون سماعها . واستمرت المرأة في إدارتها لشئون المنزل بروح عالية وكانت لا تخشى الذهاب لقضاء حاجات الأسرة مثل شراء المواد الغذائية من الجمعيات التعاونية ، بل وأكثر من ذلك دخلت إلى مراكز الشرطة بحثاً عن أبنائها وقد استمرت بعض العاملات بالمجال الصحي بأداء رسالتهن بأقصى ما يستطعن سواء كان ذلك بشكل رسمي في المراكز الصحية أو بشكل غير رسمي في منازلهن الأمر الذي تسبب في إيذائهن ، وقد توجت المرأة روح الصمود لديها بالاشتراك مع أفراد المقاومة المسلحة حتى أن كثيراً منهن استشهدن دفاعاً عن الوطن .

الوضع النفسي للمواطنين في الخارج

بالرغم من أن المواطن الكويتي في الخارج يشعر بدرجة من الأمان النسبي إلا أن ذلك لم يسعفه من الوقوع تحت ضغوط نفسية كبيرة . إن مصادر الضغوط النفسية للمواطنين في الخارج تختلف عن مصادر الضغوط النفسية للمواطنين في الداخل ولو أنه يشترك مع من في الداخل في بعض المصادر . وقد سبق أن أشرنا إلى أن مصدر الضغط النفسي للمواطنين في الداخل هو أنهم تحت التهديد المباشر ، لكن المواطن في الخارج تعرض لمصادر ضغط من نوع آخر . ويمكن أن نذكر منها ما يلي :

١ ـ الإحساس بالغربة والشوق للوطن :

لقد شعر المواطن الكويتي في الخارج أنه أبقي خارج وطنه رغماً عنه ، ولا يستطيع أن يعود لموطنه وتعرض الكثير ممن حاولوا دخول البلاد للاعتقال والتعذيب (Amnesty International P·17) . وقد فجَّر هذا الأمر مشاعر الحنين للوطن وللأهل بالداخل وإلى المنزل وإلى كل شيء يرتبط به . وكان ينتظر ساعة الخلاص بأى طريقة . ولم يتلق المواطن بالداخل والخارج بشرى كتلك التى زفت إليه بدء العمليات العسكرية ، حينها بدأ الموطن برؤية نهاية النفق .

٢ ـ الإحساس بالضعة :

برغم ان المواطنين الكويتيين في الخارج عاشوا في بلدان ، بالأخص الدول الخليجية ، وقدمت لهم كل مساعدة وعون مادي ومعنوي وشاركهم إخوتهم في الخليج الأزمة بوجدانهم وأحاسيسهم ، ولم يشعروا بالغربة ، إلا أن إحساساً بالضعة تملك المواطنين من حيث إنهم في نهاية الأمر بلا وطن . وقد انتابت المواطنين حساسية مفرطة تجاه وضعهم حيث إنهم مازالوا يعتبرون أنفسهم مشردين بحيث لم يعودوا قادرين على تحمل أي كلمة تقال بخصوص وضعهم حتى لو كانت على سبيل المزاح . بل أكثر من ذلك بدأ المواطن بتأويل بعض التصرفات وتفسيرها بشكل خاطيء . حتى أن بعض المواطنين أخذ يفسر بعض المساعدات التي تقدم له من إخوته فـــي دول الخلـيج أو الدول العربية بأنهـا تشعره بضعفه . وما هذه المساعدات إلا نوع من الشفقة والإحسان .

٣ ـ القلق على المواطنين في الداخل :

كل مواطن عاش خارج الكويت ، كانت له علاقة قربى أو صداقة مع آخرين في الداخل . وكان هؤلاء هم شغله الشاغل في كل لحظة يعيشها فكثير من المواطنين تقطعت بهم السبل ولم يعودوا يعرفون بأخبار أهاليهم في الداخل حيث انقطعت وسائل الاتصال وزادت أخبار الجرائم الوحشية ضد الأهالي ومضايقة العدو لهم في لقمة عيشهم فزاد ذلك من حدة القلق لديهم ، ومما زاد الأمر سوءاً ونتيجة لانعدام وسائل الاتصال وتقصّي الحقائق ، أن كثرت الإشاعات وزاد المواطن في تأويل الأمور ، فانعكس هذا الوضع على سلوك المواطن في الخارج حتى ظهرت بعض حالات الاضطراب النفسي في سلوك البعض . وخلاصة القول أن كثيراً من الاضطرابات النفسية التي أصابت المواطن في الداخل أصابت أيضا المواطن في الخارج ولا داعي أن نعيد تكرارها ، حيث إننا ذكرناها سلفاً عند الحديث عن الأوضاع النفسية داخل الكويت .

كان ذلك عرضاً موجزاً لأهم الإفرازات النفسية للغزو العراقي على المواطن في الكويت ، ولم نبالغ فيما ذكرناه من أعراض نفسية بالرغم من عدم استناده على دراسات وتقصّ ميداني لها . ونود أن نؤكد على حقيقة سبق وأن ذكرناها وهي أن كثيراً من الآثار النفسية أما . ان تكون ظهرت بالفعل أو قد يتأخر ظهورها بعض الوقت .

ثانياً ـ الآثار التربوية

من المعروف أن التربية هي وسيلة المجتمع لتنمية اتجاهات وغرس قيم لدى النشء . وقد عكست المناهج والممارسات التربوية هذا التصور ؛ إذ أخذت التربية على عاتقها تنمية اتجاهات وقيم عديدة فكان أهمها منظومة القيم المرتبطة بالقيم العربية والقومية العربية والوطن العربي ككل . وإذا كنا سنناقش الآثار التربوية للغزو العراقي فإننا سنناقشها من هذه الزاوية ، بالإضافة لمناقشة بعض الأمور الأخرى .

كانت المدارس في الكويت في فترة ما قبل الأزمة ميداناً يتشرب التلميذ فيه قيم الأخوة العربية فلم تمر مناسبة عربية إلا وكانت موضوعاً للطابور الصباحي ولدرس المطالعة والإنشاء ، فكان التلميذ يتفاعل مع كل القضايا من المحيط إلى الخليج ، وكان يعيش مآسي أخوانه العرب بكل جوارحه ، وكان جزء من مصروفه يذهب تبرعاً لمنظمات وحركات عربية . بل وأكثر من ذلك أصبح قسم من منهجه الدراسي مخصصاً لدراسة الوطن العربي . ونتيجة هذا كله توحد التلميذ مع كلمة العروبة واكتسبت القومية العربية قيمة لديه ، وزاد على ذلك أنه دائم الاحتكاك بإخوانه العرب في المدرسة والشارع . وقد أصيب التلميذ بذهول وخيبة أمل عندما اكتشف أن كثيراً ممّن ناصرهم وتغنى بصمودهم يقفون في صف من اعتدى على أرضه ودنس حرماتها . فبدأ يراجع القيم التي اكتسبها وبدأ التشكيك في المنهج والمدرس الذي ساهم في ترسيخ تلك القيم ، فانقلب من إنسان ذي نظرة قومية شمولية إلى شخص لا يرى المصلحة إلا في ما ارتبط بدولته وكيانها . وبذلك بدأ الإنسان في الكويت بشكل عام والتلميذ بشكل خاص يعيد حساباته فقام بتفحص منظومة القيم لديه فرتبها وفق أولويات جديدة ، ومن وجهة نظره أن ما تلقاه في المدارس وما قرأه في كتبه الدراسية ما هي إلا شعارات جوفاء . وبعد هذا نستطيع القول أن الفرد أصبح أكثر واقعية في نظرته وتقييمه للأمور وأخذ صوته يعلو بالمجاهرة بأفكاره الجديدة فلم يعد التلميذ يتغنى بأبيات الشاعر التى تقول (بلاد العرب أوطاني وكل العرب أخواني) .

من المتوقع أن يفقد التلاميذ حماسهم للتعليم لسببين رئيسين ، الأول يتعلق بطول الفترة الزمنية التي تركوا بها مقاعد الدراسة . فعندما تبدأ الدراسة يكون قد مضى على التلميذ أكثر من سنة منذ أن ترك الدراسة . والسبب الثاني يرتبط بنظرته لقيمة التعليم بحد ذاته . فإذا وجد أن التعليم مازال غارقاً بأساليبه العقيمة سيكون ذلك سبباً كافياً لنفوره ، لذلك يجب أن يكون التعليم واقعياً ويلمس قضاياه اليومية بصراحة تمشياً مع التنظيم العقلي والقيمي الذي اكتسبه .

اكتسبت المباني المدرسية القدرة على إحداث الخوف والفزع لدى التلاميذ الصغار ، حين قام جنود الاحتلال باستخدام جميع المدارس في الكويت ثكنات عسكرية . وبذلك ارتبطت المدارس شرطيا (العمر ١٩٩٠) بالجنود العراقيين وبهذا اكتسبت قدرتها على إثارة مخاوف الأطفال الصغار . وقد نعتقد أن هذه المسألة مسألة هامشية ، لكن قد يكشف لنا الواقع غير ذلك . فإذا

تغلغلت هذه المسألة بالفعل في نفوس الأطفال لن نتوقع أن يتمكن التلاميذ من التحصيل الجيد وهم في مكان يرون بصمات الجنود فيه .

سوف تواجه العملية التربوية قضية أخرى تتمثل في عدم تقبل التلميذ لمدرسين من جنسيات عربية معينة ، وهي تلك الجنسيات التي وقفت دولها مع المحتل العراقي .

من الأمور الأخرى والتي سوف تعاني منها الإدارة المدرسية هي تلك الأمور المرتبطة بضبط التلاميذ ، فهناك الآن أكثر من عامل واحد يسهم في عدم انضباطهم ، وهو بعد مفهوم السلطة في البلاد خلال فترة الاحتلال ، بالإضافة إلى روح التحدى والتمرد الذي يتصف به تلاميذ المرحلة الثانوية على وجه الخصوص ، وسوف يتمخض عن ذلك كله رفض للسلطة ، وعدم القيام بالواجبات الدراسية وكثرة المشاجرات في المدرسة (عباس عوض ١٩٨٠) وقد يصل الأمر إلى زيادة في تعاطي المخدرات (الحجار ١٩٨٩) وسلوك السرقة .

إن الغزو العراقي ألقى عبئاً جديداً على المسئولين في التربية ، واهم هذه الأعباء ضرورة إعادة صياغة المناهج الدراسية بما يتلاءم مع التصور الجديد لكويت المستقبل ، وهذا يتطلب منهم إعادة ترتيب الأولويات التربوية ووضع تصور حول شكل كويت المستقبل ، بالإضافة إلى تلك المهمة ، على المسئولين تعويض الفاقد في الكادر الوظيفي للمؤسسة التربوية . وباختصار يمكن القول إن المسيرة التربوية سوف تبدأ من نقطة الصفر ، ولنا أن نتخيل بعد هذا كله جسامة المهمة التي ألقيت على التربية والقائمين عليها .

ثالثاً ـ الآثار الاجتماعية

من أبرز المظاهر التي تأثرت بالغزو العراقي سلباً وإيجاباً الحياة الاجتماعية للمواطنين في الداخل . وقد خلق الغزو العراقي روحاً من التماسك بين الكويتيين تعتبر نموذجاً ومثلاً للتماسك في ظل الأزمات . وسوف نستعرض في هذا الجزء أهم ما يمكن تلمسه من آثار اجتماعية .

١ ـ إزالة بعض الحواجز الاجتماعية :

من المعروف أن المجتمع الكويتي كأي مجتمع آخر يتألف من جماعات تختلف عن بعضها البعض في بعض الخصائص كالخصائص القبلية والمذهبية وحتى الاقتصادية ، ومن المعروف أن كل فئة لها اهتمامات خاصة تجمع بين أفرادها ، ولا نكشف سراً إذا قلنا أن كل جماعة تنظر لنفسها بنوع من التميز على الجماعات الأخرى ، وعندما أدرك المواطنون أنهم أمام خطر واحد لا يفرق بينهم بحسب مذاهبهم أو قبائلهم او تجمعاتهم السكانية ، هبّوا أمام ذلك الخطر دون أي اعتبار ما عدا اعتبار واحد وهو أنهم كويتيون فقط . لذلك لم نلحظ أيام الاحتلال العراقي أي روح تنافسية بين المواطنين بل على العكس من ذلك فقد سادت بينهم روح تعاونية كانت مثاراً للإعجاب والإكبار .

لكن ما حدث كان فقط أيام الأزمة والاحتلال ، ومن المتوقع أن تعود الأمور بحساسياتها كما كانت قبل الاحتلال وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها هو تأكيد دور الجماعة أيام الأزمة والتفاخر بما قامت به الجماعة ، وهذا أمر طبيعي حيث إن الانطلاقة الأولى للجماعة هو تأكيد تميزها عن الجماعات الأخرى ، ولا نعتقد أن الأمور ستأخذ مدى أبعد من ذلك .

٢ ـ بروز شكل من النظرة السلبية تجاه المواطنين في الخارج :

برزت في أثناء الأزمة وما زالت ، ظاهرة ذات طابع حساس بين المواطنين وهي إضافة فئات جديدة لفئات المجتمع . وتتمثل هذه الظاهرة في فرز وتصنيف المواطنين إلى فئتين وهما فئة الصامدين أو المرابطين وفئة المواطنين في الخارج . والصامدون هم الذين بقوا داخل الكويت وتمسكوا بالأرض ، والفئة الأخرى هم من كانوا خارج الكويت أما لأنهم تركوا البلاد في أثناء الأزمة أو قبلها ، إن خطورة هذا الفرز الجديد هو أنه يعزف على وتر الحس الوطني وحس الانتماء للأرض . فيعتقد بعض الصامدين أن من كان في الخارج من الكويتيين يقلّون عنهم من حيث الولاء للأرض ، وأنهم تمتعوا بامتيازات في أثناء الأزمة لم تتوافر لهم ، عندما قدمت لهم الحكومة الدعم المادي والتحق أبناؤهم بالمدارس ، أما هم فصبروا على ضيم الاحتلال . لذلك هناك من يرى أنه من الإنصاف التفريق في المعاملة بناء على هذا المقياس ، وإعطاء من صمد امتيازات أفضل .

إن هذه المسألة يجب أن تؤخذ بجدّية حيث إن هذا التصنيف الاجتماعي الجديد لن يقف عند حدود الأفراد بل سيتعداها إلى تصنيف الجماعات وهنا مكمن الخطورة ؛ لأن التلاعب بالحس الوطني سلاح على قدر كبير من الخطورة ، وإذا استمر هذا الفرز سوف يتعرض المجتمع إلى تفكك لا يعرف مداه .

٣ ـ التكافل الاجتماعي :

من الأمور التي يجب أن تثمن للمواطنين في الداخل سرعتهم في تنظيم أنفسهم ، وتكوين لجان خاصة تقوم على توفير حاجات المواطن من أموال وغذاء ونظافة . ففي أثناء الأزمة برزت الروح الحقيقية للمواطن الكويتي بقدرته على إدارة شئون الحياة الاجتماعية ؛ فمنذ الوهلة الأولى استلم الشباب الكويتي الجمعيات التعاونية وقاموا بتقنين عمليات شراء الأغذية ، واعتمدوا عمليات الشراء على البطاقة المدنية من خلال معرفتهم أن كثيراً من المواطنين ليس لديه مايكفيه من النقود ، حتى أدركت القوات الغازية هذا الأمر وهددت بإعدام كل من يتبع هذا الأسلوب ، بعد ذلك غير الشباب الكويتي من أساليبهم فقاموا بتوصيل الأغذية للمنازل بعد أن قسموا أنفسهم إلى مجموعات صغيرة يتولى كل فرد فيها توزيع الأغذية على مجموعة من المنازل .

قامت مجموعة من الأفراد بجمع الأموال من ميسوري الحال ووضعتها في صندوق تصرف منه للعجزة والأرامل والأسر المحتاجة . وكان هذا الأمر يتم بسرية بعيداً عن عيون القوات المحتلة .

اما الشباب الصغار فقد أخذ على عاتقه تنظيف الشوارع وجمع أكياس القمامه من أمام المنازل ، ونظراً لعدم توافر السيارات المخصصة لذلك اعتمدوا على ما توافر لهم من سيارات النقل الصغير وسياراتهم الخاصة وكانت هذه العملية تتم دون كلل أو ملل ، وتقدم هذه الخدمة لكافة المواطنين دون استثناء .

ومن مظاهر التكافل الاجتماعي أيضا هو قيام بعض تجار المواد الغذائية بفتح مخازنهم أمام المواطنين والجمعيات التعاونية وتوزيع محتوياتها بالمجان ، أو تحصيل قيمها بعد التحرير .

أخذ بعض الشباب على عاتقه تنظيم وتوزيع بعض المبالغ النقدية التي كانت ترسلها الحكومة للمواطنين في الداخل ، وكان هذا الأسلوب يعتمد على إعداد كشوف بأسماء سكان المنطقة تم

تحويل المبالغ إلى العملة العراقية ويتولى شخص معين من سكان الحي توزيع هذه المبالغ بالسر من دون الإفصاح عن مصدرها . هذا مع الأخذ بعين الاعتبار بأن من يقبض عليه يحكم عليه بالإعدام في الحال ، وقد حدث هذه بالفعل في الحالات التي قبض على أفرادها .

جازف بعض الأطباء أيضاً بحياتهم عندما حوّلوا منازلهم إلى عيادات خاصة سواء للمواطنين العاديين أو أفراد رجال المقاومة ، وذلك بعد ما ضاقت بالمواطنين السبل فى الحصول على العناية الطبية في المراكز الطبية . وقد نتج عن ذلك إعدام بعضهم .

إن دلائل روح التكافل للمواطنين كثيرة ولا يمكن حصرها ، لذلك رأينا أن نذكر أهمها ، وتجدر الإشارة إلى أن السلوك التكافلي كان يتم تحت ضغوط نفسية كبيرة ويدرك المواطنون أن أعمالهم محفوفة بالمخاطر وقد تودي بحياتهم .

لقد أدهشت هذه الروح قوات الاحتلال وأدهشتهم كذلك قدرة المواطن على التفنن في التحايل على القوات العراقية وتخطي العوائق حتى باتت هذه القوات تسائل المواطنين إذا كنتم لا تعملون ، فمن أين لكم النقود حتى توفروا غذاءكم اليومي .

٤ ـ أوضاع حالات الزواج والطلاق :

يمكن القول أن فترة الاحتلال شهدت أقل معدلات الطلاق في تاريخ الكويت ؛ وذلك لإدراك الفرد أهمية التماسك الأسري ، بل وصلت المشاكل الزوجية والأسرية إلى أدنى مستوى لها . وأكثر من هذا وذاك ، فقد شهدت تلك الفترة عودة كثير من المطلقات لأزواجهن ، ونبع ذلك من الشعور بأهمية وجود الزوجة فى منزل الزوجية بغض النظر عن الظروف التي أدت إلى الطلاق ؛ خشية أن تقع المطلقة فريسة بين أفراد القوات المحتلة .

وإذا لم يكن هناك حالات طلاق كانت هناك في المقابل حالات زواج بل أن أمنية الأسر التي لها بنات في سن الزواج أن يتقدم شاب للزواج بابنتهم ، ولم يصاحب الزواج البذخ المعتاد بل كان يكتفى بعقد القران وتقديم مبلغ رمزي جداً كمهر لإتمام الزواج .

٥ ـ التخلص من بعض أشكال العمالة الأجنبية :

نتيجة هروب كثير من العاملين الأجانب أصبح المجتمع الكويتي أكثر نقاء ؛ فبعد أن كان يضم نسباً ضخمة من العاملين الأجانب بحيث تفوق حاجة الكويتي لها . لم يبق من الوافدين إلا نسبة من الفلسطينيين . وهذه الآن فرصة ذهبية لتعديل التركيبة السكانية بحيث تصبح عملية استقدام العمالة الأجنبية عملية انتقائية وفق الحاجة ولنوعية معينة . وبذلك تكون أمام المجتمع فرصة للتخلص من بعض الأمراض الاجتماعية التى أفرزتها تلك العمالة في الماضي .

٦ ـ التكيف مع قوات الاحتلال :

إذا عرفنا أن هناك كثيراً من الخصال الإيجابية برزت في سلوك المواطن كالإيثار وحب مساعدة الغير واقتسام لقمة العيش مع الآخرين ، اعتمد المواطنون في تكيفهم مع القوات العراقية على بعض الخصال التي تتصف بها تلك القوات . حيث اعتمد الفرد في الكويت في تعامله معهم على سلوك الكذب والتحايل والنفاق والتزوير والرشوة ؛ لأن هذا السلوك هو جواز مرور الفرد ، وكم أنقذ هذا السلوك مئات من الشباب من الاعتقال والقتل .

المواطنون في الخارج :

وإذا كانت الصورة واضحة وجلية فيما يتعلق بالتكافل الاجتماعي الذي ضمن استمرارية حياة المواطنين في الداخل يجب أن لا ننسى دور المواطنين في الخارج . إن أهم ما يمكن أن نلمسه هو ازدياد الرغبة للتطوع لدى المواطنين فمنذ الوهلة الأولى للاحتلال نذر المواطنون أنفسهم للقيام بكافة الأعمال التي تخدم قضيتهم ، ففي كل البلدان التي استضافت المواطنين تشكلت اللجان الشعبية التي قامت بالسهر على راحة وخدمة المواطنين في تلك البلدان ، وحاولت بشتى الوسائل أن تسمع العالم الخارجي صوت قضية الكويت ، حيث أقاموا التجمعات وأصدروا المنشورات والملصقات وفرضوا أنفسهم على الصحافة ووسائل الإعلام والمنابر الدولية فأصبح هؤلاء المصدر الذى يستقي منه العالم معلوماته واتسم ذلك كله بروح من الالتزام والتفاني للعمل و دون الشعور باليأس والملل . إن الرغبة في خدمة القضية وجدت عند كل فرد ، وقد ظهر ذلك من كثرة التردد على اللجان الشعبية طلباً للقيام بأي دور ممكن ومهما كان صغيراً .

الأمراض الاجتماعية التى برزت بعد الأزمة

إذا كانت فترة الأزمة قد أفرزت بعض المظاهر الاجتماعية الإيجابية لا يعني ذلك عدم احتمال ظهور بعض الأمراض الاجتماعية في فترة ما بعد الأزمة ومن جملة هذه الأمراض هي :

١ ـ ارتفاع في حدة القطبية الاجتماعية :

لقد أشرنا في نقطة سابقة إلى حدوث الانسجام الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية وذكرنا أن هذا الانسجام لن يدوم طويلاً بعد الأزمة ، فحينها سيتولى المتطرفون في كل فئة اجتماعية عرض مكاسب جماعتها والتقليل من مكاسب الجماعة الأخرى . من هذه النقطة ستبدأ عمليات الاحتكاك والشحن العاطفي حيث ستتوحد كل جماعة وتتماسك بشكل أكبر للدفاع عن موقفها أيام الأزمة .

٢ ـ الاتكالية ـ Dependency :

بالرغم من روح العطاء التي تميز بها المواطن في أثناء الأزمة وما بذله في سبيل أرضه ودولته . سوف يبدأ المواطن بالمطالبة أن يقوم الآخرون بخدمته وكأن لسان حاله يقول (لقد قمت بدوري على أكمل وجه وقد حان الآن دور الدولة للقيام بدورها بخدمتي) . وإذا سادت هذه الروح بين المواطنين جميعاً فسوف تطول فترة بناء الدولة ، وهي الفترة التي تحتاج إلى استثمار جهود جميع الشباب والطاقات العاملة .

٣ ـ المحسوبية :

لعلنا لن نأتى بجديد إذا تحدثنا عن المحسوبية في المجتمع الكويتي أو أي مجتمع مماثل حيث ما زالت القبيلة والجماعة تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد ، ولعل الهدف من الحديث عن المحسوبية كمرض اجتماعي للمرحلة القادمة هو أن الكويت مقبلة على مرحلة بناء ضخمة ويعتبرها البعض فرصة أمّا لتكوين الثروة أو الجاه ، لذلك سيعتمد الكثير من الناس على اختصار الطريق في سبيل الوصول لأهدافه ولعل أقصر الطرق هو الاعتماد على العلاقات الشخصية في تصريف الأمور . ونتوقع أن تزدهر هذه الظاهرة نتيجة أن هناك التزاماً اجتماعياً نفسياً ضمنياً يحتّم على من بيده المسئولية التعاطف مع معارفه وأقربائه وأفراد جماعته .

٤ ـ ظهور بعض الجماعات الطفيلية :

إن المحصلة الطبيعية للمحسوبية هو ظهور جماعات طارئة أو طفيلية ، ومن أبرز خصائص تلك الجماعات هو أن مصلحتها الذاتية فوق كل اعتبار ؛ لذلك لن تتوانى عن استخدام شتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة للوصول إلى مآربها المادية والوظيفية ، بالإضافة إلى هذا هناك سبيل آخر لبروز تلك الجماعات هو استغلالها لظروف الأزمة ، فلابدّ أنه قد وجد بعض ذوي النفوس الضعيفة الذي استغل حاجة الناس والفوضى التى عمتّ البلد في أثناء الأزمة ، فبدأ هدفه في تكوين ثروته

٥ ـ الرغبة في الخروج عن المألوف :

إن رغبة الفرد في الخروج عن المألوف ليس أمراً سيئاً بحد ذاته لكنه قد يصبح كذلك إذا كان رفضاً لكل القيم الاجتماعية السائدة ، وقد تبرز هذه الرغبة بشكل أوضح لدى فئة الشباب ، فمع شعار الكويت الجديدة سيركب الشباب هذه الموجة ويتخلون عن القيم والمظاهر السلوكية التي تحكم العلاقات بين افراد المجتمع من منطلق أن كل شيء يجب أن يكون جديداً . وبهذا سوف تظهر في المجتمع الكويتي كثير من المظاهر السلوكية الشاذة وستتغير كثير من الطبائع التي تحكم أفراد الأسرة والمجتمع . وإذا حدث ذلك فسوف يعاني المجتمع الكويتي من أزمة اجتماعية حادة قد تعصف به لمدة يطول أمدها .

انعكاسات الغزو العراقي للكويت على دول الخليج العربية

لم تئن أي منطقة في العالم من الغزو العراقي كما أنّت دول وشعوب مجلس التعاون الخليجي والسبب في ذلك معروف . أن الصلات التي تربط بين دول المنطقة في الخليج لها جذور تاريخية حيث إن أصولها واحدة ولعبت الأصول التاريخية دوراً في تعضيد روابط القربى والدم بين شعوب المنطقة حتى أصبحت من أكثر الشعوب تجانساً ونتيجة لهذا كله أصبحت العلاقة بين شعوب المنطقة علاقة ذات طابع مميز .

وبذلك أحدث الغزو العراقي حالة من الذهول في نفوس أبناء شعوب المنطقة فشاركوا وعاشوا أزمة شعب الكويت وصدمة بداية الغزو ، وكأن القوات العراقية قد دخلت بلدانهم . إن النتيجة الطبيعية لمثل هذه الصدمات هو حدوث ألم وتوتر واعتصار نفسي داخلي نتيجة ما حدث ، وعدم القدرة على الإجابة عن لماذا ؟ وكيف ؟ أي لماذا الغزو العراقي ؟ وكيف حدث هذا الغزو ؟ فظل المواطن الخليجي يعتصر من الداخل بحثاً عن جواب مقنع يبرر ما حدث حتى عافت أنفس الكثير منهم الغذاء وجفا عيونهم النوم . هكذا كان شعور المواطن الخليجي في الأيام الأولى .

وبعد أيام من الغزو بدأ المواطنون الكويتيون بالتوافد على دول الخليج ، وبأعداد ضخمة سواء من خرج من الكويت أو من وفد من بعض البلدان الأخرى . في هذه المرحلة بدأ التوحد الوجداني مع الكويتيين وشعر المواطن في دول الخليج بأن هناك دوراً لا بد أن يقوم به لمساعدة اخوته في الكويت . وقد تعددت مظاهر المساعدة من تقديم العون المادي إلى فتح المساكن الخاصة لإيواء الأسر الكويتية إلى إشراك المواطن الكويتي في غذائه . إن مظاهر التعاطف التي أبداها أبناء الخليج يعجز الإنسان عن وصفها وتخرج عن المقاييس المتعارف عليها حتى عجز المواطن الكويتي عن أن

يجد الكلمات المناسبة للتعبير عن امتنانه لكل ما قدم إليه ، وغدا المواطنون الكويتيون يتنافسون في تعداد مظاهر الحفاوة التي حظيوا بها في كل بلد خليجي .

وإن كان هذا الشعور على المستوى الشعبي ، لم تقل الممارسات الرسمية عن ذلك أبداً . فقد قامت المؤسسات الرسمية بدورها خير قيام . حيث تدخلت الحكومات في دول الخليج لتوفير السكن لأبناء الكويت ، وساهمت المؤسسات الإعلامية بدور قيادي في إبراز قضية الكويت وإسماع العالم صوت الكويت . هذا بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية وغيرها من الأمور الضرورية .

ويجب علينا أن لا ننسى دور الجمعيات ذات الطابع الشعبي حيث كرست كل جهودها لخدمة قضية الكويت والكويتيين ، وبرزت إسهاماتها في إقامة الندوات والمؤتمرات الشعبية لشرح قضية الكويت وكذلك تنظيم عمليات التبرع والإعاشة للكويتيين ، وباختصار شديد ، حيث لا يجب الاختصار ، وقفت دول الخليج شعوباً وحكومات ومؤسسات وقفات مشرفة ستظل باقية في أذهان أبناء الكويت .

وإذا كان الغزو العراقي وقف من الناحية الفعلية عند حدود الكويت ، فقد أدرك المواطن في الخليج أن أطماع النظام العراقي أبعد من ذلك بكثير ، وكانت هذه المسألة مثار قلق للمواطن الخليجي ، كما أيقن أن العراق لن يتوانى عن ابتلاع أي دولة خليجية أخرى إذا أتيحت له الفرصة لذلك ، وبذلك فعاش المواطن هاجساً جديداً بالإضافة إلى هاجس احتلال الكويت .

في ظل هذه الظروف مجتمعة تحمل المواطنون في الخليج عبئاً نفسياً كبيراً قد يماثل العبء النفسي الذى تحمله المواطن الكويتي ولعل لهذا العبء النفسي من الآثار السلبية التي سوف تظهر في سلوك المواطن الخليجي ، وقد قمنا بشرح بعض تلك الآثار في جزء سابق من هذه الدراسة ويمكن للقارىء مراجعة بعضها ليجد التطابق بين ما يمكن أن يحدث للمواطن الكويتى والمواطن الخليجي .

عندما طالت مدة الأزمة زادت قناعة المواطن في دول الخليج أن الحل العسكري هو الأرجح بعد استنفاد كل الوسائل السلمية لحلها . ومن هنا عاش المواطن في الخليج مرحلة جديدة من القلق ، وهو القلق الناجم من شعوره بأن آثار الحرب لن تقف عند حدود الكويت أو العراق ، حيث إن العراق يمتلك مخزوناً ضخماً من أسلحة الدمار الشامل والتي يمكن أن تصل إلى أبعد نقطة في دول الخليج وبذلك أدرك المواطن أن التأثير في هذه الحالة سيكون مباشراً ، وعاش المواطن الخليجي أزمة أخذ الاحتياطات سواء كان ذلك في توفير الغذاء والاحتياجات الأساسية أو في الاتقاء من الأسلحة التقليدية والكيميائية .

إن هذا الجو المحموم الذي عايشه المواطن فى الخليج واكبته دهشة واستغراب من مواقف بعض الدول والمنظمات العربية فتعرضت الدول الخليجية لحملة شعواء من الوسائل الإعلامية لتلك الدول التي ناصرت النظام العراقي ، بل تم تهديدها بشكل مباشر من بعض المنظمات بتصدير الإرهاب إليها . ومنطلق الاستغراب والدهشة هو أن الدول والشعوب الخليجية كانت لها اليد الطولى في مساعدة تلك الدول والمنظمات وفتح فرص العمل لأبنائها . وبذلك بدأ المواطن في الخليج بمراجعة القيم التى حملها وتحملها من أجل تلك الدول والشعوب . وإن نكران الجميل يجب أن لا يقابله إلا وقفة جادة وصريحة مع تلك الشعوب . وهكذا كوّن المواطن الخليجي نظرة مجزأة

للمواطن العربي ، أي أن هناك مواطن ساندہ في أزمته وآخر خان مفهوم العروبة ، وقد تطابق هذا الموقف بين كل دول الخليج .

إن أي أزمة تعيشها الأمة لا بد أن تنعكس على النظام التربوي فيها . وهكذا انعكست أزمة الخليج على المسيرة التربوية في دول الخليج ، وأول تأثير هو تعطل بعض المدارس في بعض الدول وارتباك الحياة الدراسية في البعض الآخر . إن المدرس في المدرسة لا يستطيع أن يؤدي دوره كما يجب وهو يعيش حالة نفسية متوترة ، وكذلك لا يمكن للتلميذ أن يستجيب بالصورة المطلوبة وهو يعيش أزمة الخوف من صواريخ سكود والغاز الكيميائي .

إضافة إلى ذلك شكلت الأزمة ردة فعل سلبية لدى المدرسين والتلاميذ نحو الموضوعات المتصلة بالعراق والدول المناصرة لها ، ومنعت كذلك الطلبة من التفاعل الإيجابي بالقضايا الرئيسة للأمة العربية .

وقد تأخذ المسألة التربوية بعداً جديداً ويتعلق هذا البعد بإدراكنا بفشل مناهجنا التعليمية لبناء شخصية الفرد . وليكن في هذه الأزمة دروس وعبر لكيفية بناء نظام تربوي يستثمر في البشر ويستطيع مواجهة الأزمات والصدمات .

لقد أظهرت أزمة الخليج حقيقة هامة وهي ضرورة الاعتماد على الكوادر المحلية والخليجية ، فكم من مؤسسات تعرضت لهزات كبيرة نتيجة رغبة العمالة فيها مغادرة المنطقة خشية اندلاع الحرب . إن الاعتماد على العمالة الوطنية الخليجية سيعزز من العلاقات المتينة بين شعوب المنطقة ويحميها من التعرض للهزات نتيجة ترك العمالة الأجنبية مواقع عملها لأي سبب كان .

وسوف نكتفي بهذا العرض العام والسريع لانعكاسات أزمة الخليج على دول المنطقة وخصوصاً أننا اسهبنا في الجزء الخاص بالآثار الناجمة عن الغزو العراقي على الكويت .

مقترحـــــات

بناء على كل ما تقدم نود أن نذكر بعض الاقتراحات حول المجالات التي تمت مناقشتها ؛ حتى يمكن تفادي بعض المشكلات وعلاج البعض الآخر .

أولاً ـ في الجانب النفسي :

إن مرور أمة بأزمة من هذا النوع لا بد وأن تترك لها آثاراً على نفسية المواطنين ، وسبق أن أشرنا أن التأثير النفسي يختلف من حيث الحدّة من فرد إلى آخر أو من حيث توقيت ظهور الآثار النفسية ، وقد تظهر بعض هذه الآثار بشكل مظاهر سلوكية تبدو عادية ، إن التعامل مع الآثار النفسية يجب أن يكون جهداً جماعياً ، أي تشترك به المؤسسات المعنية والعموم من المواطنين ، وهنا نقترح ما يلي :

١ ـ إنشاء مراكز إرشادية تابعة للمراكز الصحية ، تتولى عمليات الإرشاد النفسي .

٢ ـ تكثيف الجهد الإعلامي لكيفية التعامل مع بعض المظاهر السلوكية الطفيفة .

٣ ـ تنظيم ورش عمل ودورات لأولياء الأمور في كيفية التعامل مع سلوك الأبناء .

٤ ـ إعداد برامج لاستثمار طاقات الشباب وشغل أوقات فراغهم .

٥ ـ إعداد برامج إرشادية وعلاجية عن طريق الهاتف .

٦ ـ توفير الإمكانات للزيارات المنزلية للمختصين بناء على طلب أولياء الأمور .

٧ ـ تكثيف العمل بتوفير برامج ترفيهية للأطفال .

٨ ـ القيام بدراسات وبحوث لرصد حدّة واتساع المشكلات النفسية .

ثانياً ـ الجانب التربوي :

بعد ما أصاب التربية ما أصابها من جراء الغزو العراقي نقترح ما يأتي :

١ ـ إعطاء اهتمام أكبر للجانب التربوي بحيث يقتنع المسئولون بأن البناء في المجال التربوي يساوى البناء في المجال الاقتصادي إن لم يزد عنه .

٢ ـ أن تبدأ المسيرة التربوية بتوجيه التلاميذ لكيفية الاستفادة من الأزمة في بناء المستقبل .

٣ ـ زيادة صفة المرونة في المنهج ، وبناؤه بطريقة أكثر واقعية تتناول مشكلات المجتمع دون حرج .

٤ ـ التأكيد على الجهد الذاتي للتلميذ في العملية التربوية ويجب أن يسبق ذلك رصد لخصائصه وحاجاته .

٥ ـ إعطاء المدرس حرية أكبر في التعامل مع المنهج في حدود الأهداف العامة ، ثم محاسبته على النتائج العامة .

٦ ـ التأكيد على إذابة الفوارق الاجتماعية بشتى أشكالها .

٧ ـ أن يبدأ المربون بتحديد المشكلات والاختناقات والقوى الضاغطة التي تعترض المسيرة التربوية .

ثالثاً ـ الجانب الاجتماعي :

لكي يشعر كل مواطن بقيمته الذاتية ، الأمر الذي يدفعه ليصبح مواطناً منتجاً نقترح ما يلي :

١ ـ أن يشعر المواطن بأن القانون يسري على الجميع .

٢ ـ أن مبدأ الإثابة والعقاب يعتمد على إنتاجية الفرد .

٣ ـ أن لا يخشى المواطن من انتقاد مسئوله أو زميله في العمل إذا تجاوز حدود الأنظمة .

٤ ـ إن تقدير الشخص ينبع من عمله وليس من جذوره السابقة .

٥ ـ أن يكشف النقاب عن كل من يخترق القوانين ؛ حتى يكون عبرة لغيره .

٦ ـ استثمار الإعلام في تأكيد الوحدة الوطنية .

٧ ـ يجب أن يشعر الفرد بأنه لا يوجد أي شيء يقف أمامه للترقي إلا مجهوده .

الخلاصـــــــة

قد يصعب على باحث عايش خبرة الاحتلال العراقي أن يكتفي بما كتب ويسدل الستار ليختتم دراسته ، إن ما قدمه الباحث هو نبش سطحي لآثار ضربت جذورها في عمق وجدان الإنسان الكويتي بشكل خاص والخليجي بشكل عام .

إن هذه الدراسة عبارة عن رحلة فكرية أراد كاتبها أن يأخذ القاريء فيها عبر معاناة الإنسان الكويتي في ظل الاحتلال ، فبدأها برسم صورة للمجتمع ، ووضع الإنسان الكويتي ما قبل الغزو العراقي ، ثم توقف عند التاريخ الأسود فعرض بذلك أهم الممارسات العراقية ضد شعب وأرض الكويت وكيف أن هذه الممارسات كانت أساساً لخلق وضع نفسي وتربوي واجتماعي لدى أفراد المجتمع الكويتي ، بدأ الباحث بعرض الآثار النفسية ، فتطرق إلى بعض المسائل النفسية وكيف ظهرت دلائلها على المواطن الكويتي ، انتقل منها لرؤية مستقبلية لسلوك الفرد ، تحدثت الدراسة بشكل مختصر عن موضوعات جزئية متعلقة بالاحتلال والطفل والاحتلال والمراهق والاحتلال والمرأة ، ومع اعتقادنا بأن هذه الموضوعات لم تأخذ حقها بالدراسة بالشكل المطلوب إلا أن التعرض لها قد يفتح الباب لدراسات مستقبلية .

انتقلت الدراسة إلى موضوع الآثار التربوية ، وقد تحدثت عن الانتكاسة التي أصابت نظام القيم لدى الفرد وبالأخص ما يرتبط منها بمفاهيم العروبة والأخوة العربية ، هذا ناهيك عن التعرض لموضوعات تربوية أخرى .

أخذت الورقة على عاتقها مناقشة الآثار الاجتماعية للغزو العراقي وكيف أن هذا الغزو أفرز بعض السلوك الاجتماعي الإيجابي والذي كفل للمجتمع الكويتي وحدته وتماسكه ؛ حيث عددت نماذج التكافل الاجتماعي وكيف كان الأفراد يعرضون حياتهم في سبيل خدمة الآخرين ، في هذا المجال أشارت الدراسة إلى بعض المظاهر السلبية التي يتوقع ظهورها في المجتمع الكويتي .

اختتمت الدارسة موضوعاتها بعرض سريع لانعكاسات احتلال الكويت على المواطن الخليجي وأشارت إلى معاناته النفسية ودوره في خدمة المواطن الكويتي بشكل خاص وقضية الكويت بشكل عام .

بناء على القضايا التي ناقشتها الدراسة قدمت مقترحات لكيفية التعامل مع المشكلات الناجمة عن احتلال الكويت أو الوقاية من ظهور تلك المشكلات .

المـــراجـــع

١ ـ بدر العمر ، **المتعلم في علم النفس التربوي** . الكويت : ١٩٩٠ .

٢ ـ الشركة السعودية للأبحاث والتسويق الدولية . **الكتاب الأسود : وثائق ومشاهدات** . **لندن ، ١٩٩١** .

٣ ـ عباس محمود عوض . **في علم النفس الاجتماعي** . بيروت : دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٤ ـ عبدالستار إبراهيم . **علم النفس الإكلينيكي** . الرياض : دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨ .

٥ ـ عزت الطويل . **سيكولوجية الاكتئاب** . الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٥ .

٦ ـ محمد الحجار . **الطب السلوكي المعاصر** . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٩ .

٧ ـ - American Psychiatric Association. **Facts about Post-Traumatic Stress Disorder.** US. Department Health & Human Services.

٨ ـ Amnesty International (1990). **Iraq / Occupied Kuwait Human Rights violations Since 2 August.**

٩ ـ - Bandura, A. (1977) Social Learning Theory. General Learning Press. New York.

١٠ ـ - Farberew, N.L. and Frederick, C.J. Training Manual for Human Service worker in Major Disaster. National Institute of Mental Health.

١١ ـ - Taylor, D. (1988) The Sociology of suicide. Longman. London.

البحث الثالث

الغزو العراقي وانعكاساته على منظومة القيم الاجتماعية للمواطن الكويتي

الدكتور عبدالحميد عبدالمحسن عبدالحميد
عميد كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم
جامعة القاهرة

محتويات البحث

	الصفحة من	إلى
تمهيد:	٨١	٨٤
١ - شمولية الأزمة	٨٢	٨٣
٢ - الحياة الاجتماعية في الكويت قبل و في أثناء الغزو	٨٣	٨٤
٣ - الانتقام كنتاج للأزمة	٨٤	
أولاً : الأزمة والمواطن الكويتي	٨٥	٨٧
١ - الأزمة والطفل الكويتي	٨٥	
٢ - الأزمة والشباب الكويتي	٨٦	٨٧
٣ - الأزمة والمرأة الكويتية	٨٧	
ثانياً : الدراسة الميدانية	٨٨	١١٠
١ - قيمة الأمانة ومدى تاثرها بالأزمة	٨٨	٩١
٢ - قيمة المسئولية الاجتماعية ومدى تاثرها بالأزمة	٩٢	٩٤
٣ - قيمة العدالة ومدى تاثرها بالأزمة	٩٢	٩٦
٤ - قيمة التكافل الاجتماعي ومدى تاثرها بالأزمة	٩٧	٩٩
٥ - قيمة الحرية ومدى تاثرها بالأزمة	١٠٠	١٠٢
٦ - آثار الأزمة في تغير المظاهر السلوكية للقيم الاجتماعية ودلالاتها	١٠٣	١٠٦
٧ - القيم الاجتماعية التي تدعم بناء الإنسان الكويتي	١٠٧	١١٠
ثالثاً : الكويت و آفاق المستقبل	١١١	١١٣
١ - تدعيم الهوية العربية والإسلامية	١١١	
٢ - تدعيم قيمة الحرية	١١٢	
٣ - تحرير ذات المواطن الكويتي	١١٣	
خاتمـــة:	١١٤	١١٥

تمهيـــــد

لقد فوجيء العالم أجمع بالغزو العراقي لدولة الكويت والذي سمي بأزمة الخليج ، والمفاجأة تكمن في الصلة بين المعتدي والمعتدى عليه من جانب ، والأسلوب الذي تم به الغزو من جانب آخر . والمتعمق في فهم ودراسة الظروف التاريخية والاجتماعية للمجتمع العربي كان يتوقع حدوث مثل هذه الأزمات كنتيجة حتمية لما يسود ذلك المجتمع من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة .

وأى كانت درجة التوقع بحدوث مثل هذه الأزمات ، فقد وقعت الواقعة وحدث ما حدث وجاء تأثيرها كالزلزال الذي اهتزت له جميع أرجاء الوطن العربي بل الإسلامي بشكل خاص والعالم أجمع بشكل عام . وإن كانت هذه الأزمة قد صاحبها العديد من الآثار العسكرية والاقتصادية والسياسية مع ما صاحب ذلك من تدمير في البنية الأساسية لدولتين عربيتين ، إلا أن آثارها الاجتماعية ـ والتي يمكن إجمالها في تأثير الأزمة على المواطن الكويتي بصفة خاصة والعربي بصفة عامة ـ قد أصابت هذا المواطن في العمق . فأياً كانت النتائج التي واكبت هذه الأزمة فإن أثقلها ما أصاب الذات الإنسانية إصابات وصلت إلى حد تدمير هذه الذات لدى كثير من المواطنين .

ومهما تحدثنا عن الآثار الاجتماعية لتلك الأزمة فهي عديدة ومتنوعة ولا يمكن حصرها بسهولة وبدون استقراء واقع الذين تأثروا بها . إلا أن ما يمكن أن نشير إليه هو أن هذه الآثار ما زالت في بدايتها وسوف يظهر منها الكثير بمرور الزمن .

هذا وقد برزت العديد من الجهود على مستوى الهيئات والأفراد لاحتواء الأزمة ومحاولة العبور منها بأقل قدر من الخسائر ، بخاصة فيما يتعلق بالعنصر البشري الذي يصعب استعاضته . فنظمت العديد من الندوات والمؤتمرات واللقاءات ؛ لتدارس هذه الأزمة ووضع تصور لمستقبل أمتنا العربية ، وإن كانت أغلب هذه الاهتمامات قد ركزت على الأبعاد الاقتصادية والسياسية ، فإن لذلك مبرره الذي يتضح في ظهور تلك الآثار والأبعاد بسرعة وبوضوح وجلاء تام ييسر على المهتمين تناول هذه الآثار بالدراسة والتحليل . أما فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي المتمثل فيما أصاب الذات العربية فكما ذكرنا ما زالت هذه الآثار كامنة لم يظهر منها إلا النذر اليسير ، إلا أن التوقع يشير إلى خطورة تلك الأبعاد ، لذلك بدأ الاهتمام بتناول هذا الجانب ، ومن هذه الجهود ، جهد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية والمتمثل بتخصيص هذا العدد من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية لدراسة وتحليل الأبعاد الاجتماعية لأزمة الخليج .

ومع أنني قد سررت للدعوة الكريمة التي تلقيتها للمشاركة في هذا العدد الخاص ، إلا أنني عانيت من الحيْرة الشديدة في كيفية تناول هذا الموضوع الشائك المعقد المتعدد الأبعاد ، ولقد توصلت إلى قناعة في تركيز الاهتمام في أحد الجوانب على أساس أن تضافر جهود الباحثين

وتكاملها يمكن أن ينير لنا الطريق في استكشاف الآفاق والأبعاد الحالية والمستقبلية لهذه الأزمة أملاً في تجاوزها بأسرع وقت ممكن وبأقل خسائر .

ومن هنا رأيت أن أركز في هذه الدراسة على منظومة القيم الاجتماعية باعتبارها موجهاً أساسياً للسلوك الإنساني ، وأنه على قدر تماسكها واستقامتها على قدر تماسك واستقامة الإنسان وبالتالي المجتمع ، وحتى نضفي على الدراسة الجانب الإمبريقي . فقد وجدت لزاماً علي أن أضمنها جزءاً ميدانياً نستطلع فيه اتجاهات عينة من المواطنين الكويتيين سواء ممن ظلوا داخل الكويت فترة الغزو ، وعينة أخرى ممن كانوا خارج الكويت فترة الغزو . هذا بالإضافة إلى تنظيم بعض المقابلات الحرة لبعض الشخصيات الكويتية التي يمكن أن تعبر عن الاتجاه السائد إبان هذه الأحداث . ومع اعترافنا بأن هذه العينة لا تمثل المجتمع الكويتي التمثيل الصادق إلا أنها على الأقل سوف تعطي انطباعاً عاماً عن منظومة القيم للمجتمع الكويتي يمكن الاستفادة منه في توجيه دراسات أكثر عمقاً وفي نفس الوقت أكثر شمولاً .

هذا وسوف نعرض في دراستنا هذه لبعض القضايا المرتبطة بالجانب الاجتماعي للأزمة ثم ننتقل إلى الجانب الميداني ، وننتهي من الدراسة بمحاولة جادة لاستقراء المستقبل نحو العبور من هذه الأزمة .

١ ـ شمولية الأزمة :

عندما تفجرت أزمة الخليج ، امتدت آثارها لتشمل جميع المواطنين والمقيمين في دولة الكويت ، فلم تفرق بين حاكم ومحكوم ، أو بين جنسية وأخرى ، على عكس معظم الحروب التي كانت تستهدف فئة أو شريحة بعينها ، الأمر الذي يعكس أن الهدف من هذا الغزو كان موجهاً إلى المواطن الكويتي من الأساس ، وليس كما ادعى الغزاة أنهم جاءوا لحماية المواطنين الكويتيين من القهر والقسر المزعوم . وما يثبت عكس هذا الزعم أنه بالرغم من خروج الأمير والحكومة ، إلا أن الغزو قد استمر بممارساته الشاذة والتي وجهت ضد الكويتيين على وجه الخصوص والذين بقوا بالداخل ، وقد فرض عليهم الكثير من الممارسات لتخويفهم وإرهابهم أملاً في نزوحهم خارج الكويت ، أو الاستسلام التام لكافة المطالب العراقية ، الأمر الذي خلق في نفوس جميع الكويتيين الموجودين داخل الكويت المرارة والقسوة ، وأوجد نوعاً من الشعور العام بالمسؤولية وأهمية التضامن لمواجهة هذا الغزو ، فظهرت العديد من صور الكفاح والنضال .

ومن دلائل هذه الشمولية أيضاً أن الرأي العام العالمي قد كان ضد الغزو الشامل لدولة الكويت ، حتى بعض الدول القليلة التى عزلت نفسها عربياً ودولياً بمساندتها لحاكم العراق كان موقفها من قضية الغزو العسكري متفقاً مع الرأى العالمي والشرعية الدولية .

كما تبدو قسوة هذا الغزو الشامل في عمليات التدمير والتبديد التي وجهت إلى كافة المرافق والخدمات في دولة الكويت الأمر الذي يشير إلى الأهداف الواضحة لهذه العملية والتي تتمثل في الإبادة الكاملة لتلك الدولة ومحوها نهائياً من الوجود ، وذلك ما أشارت إليه العديد من الكتابات والتحليلات الخاصة بتناول هذه الأزمة .

ومخطيء من يعتقد أن هذه الآثار قد شملت الكويت فقط بل أنها تعدتها إلى ذات العراق والتي كانت تعتبر دولة حضارة عريقة يفخر بها كافة العرب والمسلمين ، فما أصابها من تدمير يكاد يكون

شاملاً ، أمر يدعو أيضاً للأسى والحزن على هذا التبديد الصارخ لمواردنا العربية . هذا بخلاف ما أصاب الأفراد الذين كانوا يعملون في كل من الكويت والعراق من تبديد لمتلكاتهم وضياع للحقوق بخلاف ما قد تعرض له البعض منهم من هلاك وتعذيب وإعاقة ، وغير ذلك مما خلفته آثار هذا الغزو الشائن .

هكذا يتضح لنا كيف كانت الأزمة شاملة في أسبابها ونتائجها ، الأمر الذي يثير قضية أساسية مفادها :

هل هذه الشمولية التي صاحبت الأزمة سوف تؤثر في مواجهة هذه الأزمة وتخطيها سواء من حيث الجهد أو التكلفة أو الوقت ؟

بالتأكيد ستكون الإجابة عن هذا التساؤل إيجاباً وليست سلباً وعليه فإن عملية المواجهة لتلك الأزمة سوف تتطلب العديد من الجهود على كل المستويات شعبياً وحكومياً عربياً ودولياً وإقليمياً وعالمياً .

٢ ـ الحياة الاجتماعية في الكويت قبل وفي أثناء الغزو :

إذا تعرضنا للحياة الاجتماعية بين المواطنين في دولة الكويت قبل الغزو ، نجد أنها وكما هو شأن الحياة المدنية المعاصرة في غالبية المجتمعات الحديثة تتسم بالانعزالية والانغلاق مبتعدة بذلك عن صورة التكافل الاجتماعي التي تميزت بها المجتمعات العربية في صورتها التقليدية . حيث ضعفت العلاقات الاجتماعية الأولية بين المواطنين على نطاق واسع وأصبحت محصورة بين فئات بعينها أو أسر أو تجمعات مهنية خاصة أو ما شابه ذلك .

فقد أدت ظروف عديدة ، لا يتسع المجال لذكرها في سياق هذا البحث ، إلى انعزال وانغلاق فئات المجتمع بعضها عن البعض الآخر ، كما أن حالة الترف واليسر التي تعيشها شريحة عريضة من المواطنين نتيجة توفير الحكومة لكافة احتياجاتهم من السلع والخدمات دون أي مجهود أو مشاركة من جانبهم ساعد على تفشي هذه الظاهرة ، كما أن توافر الخدم لدى الغالبية العظمى من الأسر ، وعلى نطاق واسع ، ساهم أيضاً في غرس روح الاتكالية لدى المواطن الكويتي وبالتالى إلى تعميق جو العزلة والانغلاق .

غير أن حدوث الغزو العراقي قد أحدث تغييراً كاملاً وشاملاً في المفاهيم ، وكسر حاجز الانعزال والانغلاق ، فمع إحساس المواطن الكويتي بالخطر الداهم بدأت صور التكاتف والتساند بين المواطنين بأسلوب لم يحدث من قبل حتى يستطيع المواطنون مواجهة الآثار المدمرة لعملية الغزو ، فبدأ الشباب يقوم بأعمال لم يكن يقبل عليها من قبل مثل حرق القمامة ، دفن الجثث والنفايات ، إصلاح المياه والكهرباء وغير ذلك من الأعمال العديدة ، وكذلك بدأت المرأة الكويتية تتحمل أعباءً كثيرة لم تكن تقوم بها قبل الأزمة ، فبجانب أعمالها كربة بيت بدأت تشارك في العمل التطوعي كعمليات الإسعاف والتمريض ونقل وتوزيع الغذاء وحمل السلاح ونقل المعلومات إلى خارج الوطن .

وكذلك بدأ المواطنون في فتح الجمعيات التعاونية وتشغيلها لسد حاجة الأفراد من السلع والخدمات ، بل تعدى ذلك إلى تكوين مجموعات مهنية من المتخصصين كالأطباء والمهندسين وذلك

بقصد تدريب المواطنين على الإسعافات الأولية ، أو إصلاح وصيانة المنشآت الحيوية ؛ حتى تسير الحياة سيرها الطبيعي في أثناء هذه الأحداث .

وهكذا نجد أن من أهم إيجابيات الأزمة أنها أثرت في سلوكيات المواطن الكويتي حيث تحول من الانعزالية والانغلاق نتيجة حالة الترف واليسر قبل الغزو إلى حالة التساند والتكافل بين المواطنين بعد الغزو .

وكان أروع مظاهر هذا التكاتف يتمثل في ذلك التلاحم الرائع بين كل من المرأة الكويتية والرجل الكويتي ، حيث أزيلت كافة الحواجز التي كانت تمنع الاختلاط من أجل التضامن في مواجهة هذا الغزو المفاجيء والمدمر .

القضية الأساسية هنا تتمثل في كيفية الحفاظ على هذه الصورة الجديدة في نسيج الحياة الاجتماعية داخل دولة الكويت ، واتخاذها كمنطلق وأساس تنطلق منه جهود المواطنين في إعادة البناء والتعمير .

٣ ـ الانتقام كنتاج للأزمة :

كما سبق أن أوضحنا فإن المواطن الكويتي كان يعيش آمناً ومستقراً ، لا يشعر بالحاجة أو المعاناة ، إنسان مسالم وديع ، يأمن لجيرانه ، يتعامل مع الغير على أساس من الثقة والصدق المتبادل ، وإلى أن جاءت أحداث الغزو فجأة وفي ليل مظلم ، فكانت بداية المفاجأة المروعة ، وتبع ذلك العديد من أحداث العنف المعروفة التي مارستها قوات الغزو من سفك للدماء ، وهتك للأعراض ، والسرقة والتبديد للأموال والممتلكات الخاصة والعامة ، وظل المواطن الكويتي لا يقوى على مواجهة كل هذه الأحداث حيث إنه لم يكن مستعداً لهذه المواجهة ، أو يملك إمكانات الصدّ والردع ، وازداد الأمر سوءاً بعد أن بدأت المعارك تشتد وانطلقت المدافع والصواريخ ليلاً ونهاراً ، مما أثار فى نفوس المواطنين مزيداً من الرعب ، هذا بالإضافة للأحداث العنيفة التى تمثلت في قتل الأبناء ، والتمثيل بجثثهم أمام أهلهم وذويهم ، وهكذا تعاقبت الأحداث حتى انتهت المعارك ، وبدأت القوات العراقية في الانسحاب من الكويت تاركة وراءها الخراب والدمار وكميات هائلة من الأسلحة الصالحة للاستعمال والتي هرع إليها المواطنون واستولوا عليها .

وفي ظل هذه الظروف أصبح الجو ملائماً لفئة من الشباب في التنفيس عن روح الانتقام ؛ نتيجة للمعاناة والقهر التي عاش فيها المواطنون إبان فترة الغزو ، حيث ترددت بعض الروايات التي عكست الواقع المرير ، والأمر الذي يزيد المسألة تعقيداً ، كمية السلاح التي حصل عليها المواطنون في أعقاب انسحاب القوات العراقية ، وكذلك الإحساس المتعمق لدى هؤلاء المواطنين بقسوة الجرائم التي ارتكبت أيام الغزو دفعت ببعض الشباب وبخاصة ممن هم في مقتبل العمر إلى محاولة التصفية الجسدية بصورة أو بأخرى .

وهو ما تنبهت الحكومة الكويتية إلى خطورته في أول تسلمها لمهامها بعد التحرير ، واتخذت من الإجراءات ما كان كفيلاً بالقضاء على تلك الظاهرة واستتباب الأمن وسيادة القانون في أنحاء البلاد .

أولاً ـ الأزمة والمواطن الكويتي

لما كانت هذه الدراسة تهتم بإبراز الأبعاد الاجتماعية للأزمة ، فإننا نرى أن أنسب المداخل لذلك يتمثل في تناول تأثير الأزمة على الإنسان الكويتي . وعليه فسوف نعرض هذه التأثيرات على الفئات الثلاث الأساسية : الطفل ـ الشباب ـ المرأة مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك العديد من الآثار المشتركة بين تلك الفئات ، إلا أننا سوف نتناول هنا بعض الآثار الخاصة بكل من هذه الفئات .

١ ـ الأزمة والطفل الكويتي :

● يختلف تأثير الأزمة على الطفل الكويتي بحسب اختلاف مواقع هؤلاء الأطفال في أثناء الأزمة ، فمنهم من كان مع ذويه داخل الوطن ، ومنهم من أجبر على الخروج مع الأسرة في أثناء الغزو ، ومنهم من كان خارج الوطن ولم يتمكن من العودة ، هذا إلى جانب اختلاف الفروق الفردية أيضاً وانعكاسات تلك الفروق سواء في عمق التأثير أو اتجاهه ، إلا أننا سوف نتناول التأثيرات العامة التي لم ينج منها أي من هؤلاء الاطفال باختلاف شرائحهم ، وهذا ما تسمح به هذه الدراسة

من أخطر الآثار التي تعرض لها الطفل الكويتي اهتزاز انتمائه العربي والإسلامي كنتيجة مباشرة لمفاجأة الغزو العراقي ، وما يصل إلى سمع هؤلاء الأطفال من انقسام العالم العربي مع الغزو أو ضد الغزو ، وكذلك ظهور بعض المصطلحات المستحدثة إلى سمع هؤلاء الاطفال مثل ؛ الاستعمار العربي ، التبعية للأجنبي ، الحرب الكيماوية وغير ذلك من الأمور التي أثرت بلا شك على اهتزاز الهوية العربية أو الإسلامية للطفل الكويتي .

وكذلك نجد أن الطفل الكويتي تكوَّن لديه إحساس شديد بالخوف والقلق والرعب لما كان يسمعه من زئير المعارك وما كان يشاهده من عمليات قتل وإبادة بخاصة لو كان ذلك بالنسبة لأحد أفراد أسرته ، وسوف يظل هذا الاحساس مسيطراً على هؤلاء الأطفال لفترات طويلة ، كما أن هروب بعض الأسر مع أطفالها خارج الوطن أو تهريب الأطفال بمفردهم مع الآخرين ، الأمر الذى أدى إلى اقتلاع العادات الاجتماعية مع بقية الأهل والأصدقاء الكبار والصغار ، كما نتج عن هذه الأزمة حرمان الأطفال من الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدم لهم سواء في مجال الرعاية الصحية أو التعليمية أو الثقافية .

وكذلك لا ننسى الآثار السلبية لإعلام الأزمة والتي تتلخص فيما يتلقفه الطفل الكويتي من أخبار أو تحليلات أو معلومات عن الحرب ، وما تحمله أخبار الحرب من معان وسلوكيات ، وما يتضمنه كل ذلك من تضارب أو تعارض قد يأتي بنتائج وآثار عكسية على نمو شخصية الطفل الكويتي .

كل ما عرضناه في عجالة ما هو إلا عرضٌ سريع يوضح أن تأثير الأزمة على الطفل الكويتي كان تأثيراً شاملاً لكافة جوانب شخصية الطفل ، كما أنه تأثير عميق لن نستطيع اقتلاع جذوره بسهولة أو في وقت قصير ، بخاصة وقد ساهمت كل هذه الآثار في خلق وإيجاد قيم سلبية تتطلب علاجاً ومواجهة شاملة من الأهل والحكومة بل تتعدى ذلك إلى حد مشاركة كافة الهيئات والمنظمات الأقليمية والدولية التي تهتم بخدمات الطفولة .

٢ ـ الأزمة والشباب الكويتي :

يمثل الشباب في أى مجتمع مورداً هاماً وأساسياً يعتمد عليه المجتمع حاضراً ومستقبلاً في دفع عجلة التنمية ، وعلى قدر إعداد هذا الشباب وتكوينه ، تتحقق إمكانية مشاركته الإيجابية فى أمور مجتمعه . وعليه فإن فئة الشباب تكون أكثر التحاماً وتأثراً بما يحدث في المجتمع من أزمات أو كوارث . وهكذا كان الحال بالنسبة للشباب الكويتي خلال أزمة الخليج ؛ حيث كان لتلك الأزمة العديد من الآثار والأبعاد الاجتماعية سلبية كانت أم إيجابية .

فمن الآثار الإيجابية للأزمة بالنسبة للشباب الكويتي ، أنه قد وجد الفرصة لإثبات ذاته والمشاركة في الدفاع عن الوطن رغم أنه لم يكن مؤهلاً لذلك نفسياً أو عملياً ، فتعددت صور البطولة والتضحية والفداء التي قدمها شباب الكويت خلال عمليات المقاومة ، كما تعمق إحساس المواطن بالانتماء للوطن والأرض خلال الأزمة ، الأمر الذى انعكس على دعم إحساس الشباب بالمسئولية الاجتماعية تجاه وطنه وأهله والذي تمثل في لجان التكافل التي قام الشباب بتشكيلها في أثناء الغزو وذلك لمساعدة المواطنين في الحصول على احتياجاتهم من السلع والخدمات بالإضافة إلى تشكيل لجان للإسعاف والتمريض . هذا إلى جانب إدراك الشباب للقيمة الاجتماعية للعمل وبخاصة الحرفي منه ، حيث انطلق معظمهم للعمل في بعض الأعمال الحرفية كإصلاح الكهرباء والمياه ، وحمل أنابيب الغاز وغير ذلك من الأعمال التي لم يكن الشباب الكويتي يقبل عليها قبل الأزمة .

أما فيما يتعلق بالجانب السلبي فإن فئات من الشباب قد تعرضت كغيرها من فئات أخرى في المجتمع الكويتي إلى اهتزاز بعض القيم السلوكية لدى البعض منها ، وظهور قيم سلبية وزائفة فرضتها الأزمة لدى بعضها الآخر ومن أمثلتها :

- سيادة منطق القوة الغاشمة على حساب الحوار والتفاهم والعقلانية .
- تغلب المنفعة الشخصية على المنفعة العامة .
- الترقب والحذر والشك في الآخرين .
- اهتزاز أو ضعف الانتماء القومي (العربي والإسلامي) .

هذا بإلاضافة إلى المعاناة القاسية التي ألّمت بالشباب الكويتي إبان فترة الغزو وتعميق الإحساس بالخوف والقهر وما يصاحب ذلك من مشاعر سلبية تؤدي إلى تشويه مفهوم الذات لدى قطاع من هؤلاء الشباب ، وضعف ثقتهم بأنفسهم وفي الوقت نفسه اهتزاز مفاهيم الأمن والاستقرار لدى الشباب بخاصة من جانب جيرانه العرب ، حيث استشعر الشباب التلوث النفسي في المناخ العربي الذى يمطر عداوة وانشقاقاً ، الأمر الذي أدى إلى حدوث ما يشبه الصدمة والاغتراب عن الذات العربية .

كما نجم عن الأزمة تأكيد أهمية الحرية والديمقراطية كقيمة يحرص عليها الشباب وبدأ المطالبة بمزيد من الحريات وإذابة الفوارق بين فئات المواطنين وهذا ما أكدته أيضاً نتائج الدراسة الميدانية .

ونشير في هذا الصدد إلى ضرورة الاهتمام بهؤلاء الشباب بإتاحة وتيسير الظروف لمشاركتهم الفاعلة في عمليات التعمير والبناء ، بخاصة بعد إثبات قدراتهم المتميزة في عمليات المقاومة في أثناء فترة الغزو .

٣ ـ الأزمة والمرأة الكويتية :

لقد نالت المرأة الكويتية نصيباً ملائماً من التعليم والحرية ، وبالتالى خرجت إلى ميدان العمل وانخرطت في الكثير من مجالاته ، وتولت المناصب الرئاسية والإشرافية بخاصة في ميادين الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والشئون الاجتماعية وغيرها ، ورخص لها قيادة السيارة وشاركت بنصيب معقول في العمل التطوعي ، إلا أنها كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الخدم والمربيات الأجانب في أعمال المنزل والتربية للأطفال الصغار ، الأمر الذي أتاح لها الاهتمام بحياتها الخاصة وانشغال شريحة كبيرة منها في الأمور المظهرية ، إلى أن حدثت الأزمة وما قد ترتب عليها من فرار وهروب الخدم والمربيات ، فوجدت المرأة الكويتية نفسها فجأة أمام العديد من المسؤوليات المنزلية المتراكمة ، فقامت بأدائها أداءاً متميزاً ، إلى جانب اقتحام المرأة لمجالات عمل جديدة لم تكن تقبل عليها من قبل مثل إدارة المجمعات العامة ،. نقل وتوصيل المعلومات والأخبار داخل وخارج الكويت ، تنظيم وإدارة لجان التكافل العامة لخدمة المواطنين في أثناء الغزو .

ومن أهم آثار الأزمة إذابة الفروق بين الرجل والمرأة ؛ فالجميع يعمل في تعاون ، وتكاتف من أجل حماية الوطن والأهل ، وقد اتسع نطاق مشاركة المرأة في الخدمة العامة ، وهناك العديد من صور البذل والعطاء التي قامت بها المرأة الكويتية في أثناء فترة الغزو والتي وصلت في بعض المواقع إلى حمل السلاح والاشتراك في المقاومة إلى جانب الرجال ، أو فتح مخازن السلاح وتوزيعه على الرجال لاستخدامه في عمليات المقاومة .

كما قامت المرأة بدور كبير في دعم سلوكيات التقشف والحدّ من الاستهلاك كنمط سلوكي كان سائداً قبل الأزمة . فبدأت تهتم بتصنيع التمر وتخزينه ، والاقتصاد في الوجبات إلى جانب القيام بإعداد الخبز في المنازل وتوزيعه على المواطنين ، وهكذا نجد أن المرأة الكويتية ساهمت بنصيب وافر في عمليات الصمود والتصدّى في أثناء فترة الغزو ، سوف يسجله لها التاريخ .

أما عن الآثار السلبية التي انعكست على المرأة الكويتية فهي نفسها التى تعرضنا لها من قبل إلى جانب بعض الحوداث الفردية التي تعرضت لها الفتاة الكويتية من اغتصاب وهتك الأعراض ، وما سوف يصاحب ذلك من آثار نفسية مدّمرة تتطلب جهداً كبيراً لمواجهة ما قد ينجم عنها من أضرار وسلبيات .

وتتمثل القضية الأساسية في هذا الخصوص ، في كيفية الحفاظ على تلك الإيجابيات التي اكتسبتها المرأة الكويتية خلال الأزمة بل وكيف ندعمها ونقويها ، حيث إن الخطورة تكمن في ضياع تلك الإيجابيات ، بخاصة وأنه بعد أن تم التحرير بدأت مكاتب استقدام الخدم والمربيات في العمل على نطاق واسع ، الأمر الذي ينذر بعودة الحال إلى ما كان عليه قبل الأزمة .

ثانياً ـ الدراسة الميدانية

كما سبق أن أوضحنا سوف نركز في الدراسة على منظومة القيم الاجتماعية لدى المواطن الكويتي ومدى تأثرها بالأزمة ، وقد تم تحديد خمس قيم أساسية هى : الأمانة ، المسئولية الاجتماعية ، العدالة ، التكافل الاجتماعي ، الحرية ، باعتبار :

أ ـ أن هذه القيم عامة وشاملة للعديد من الأنماط السلوكية المختلفة .

ب ـ أنها أساس مكين في توجيه سلوك المواطن .

جـ ـ أنها أكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات المواطن .

وقد تم إجراء الدراسة على عينة عشوائية من المواطنين الكويتيين المتواجدين في مدينة القاهرة بلغ عددهم (١٥٩) مفردة ، منهم (٨٥) من الذكور و (٧٤) من الإناث ، وكان متوسط العمر لمفردات العينة (٢٦,٦) سنة . كما بلغ عدد الذين كانوا داخل الكويت في أثناء الغزو العراقي (١١٠) مفردات والذين كانوا بالخارج (٣٥) مفردة ، أما الذين كانوا داخل الكويت وخرجوا في أثناء الغزو فقد بلغ عددهم (١٤) مفردة .

كما تم إجراء (٢٣) مقابلة حرة مع بعض الشخصيات الكويتية من الجنسين ومن مختلف الأعمار . هذا وقد تم تصميم مقياس لهذه القيم روعي في إعداده الإجراءات المنهجية اللازمة .

وسوف نعرض لأهم نتائج الدراسة من خلال استعراض الجداول التي تتضمن نتائج القياس قبل الغزو أو في أثنائه ؛ لمعرفة مدى التغير الذي طرأ على كل من هذه القيم ، مع الاستعانة بمحتوى المقابلات الحرة عند تحليل نتائج هذه الجداول ثم نستعرض بعد ذلك بعض الجداول الارتباطية التي تعطي مزيداً من التفسير للبيانات التي تم الحصول عليها .

١ ـ قيمة الأمانة ومدى تأثرها بالأزمة :

يتضح من الجدول رقم (١) أن العديد من المظاهر السلوكية المرتبطة بقيمة الأمانة لم تتغير وزناً أو ترتيباً قبل أو في أثناء الأزمة ، خصوصاً تلك المظاهر الإيجابية التي تشير إلى الثقة والصدق ومؤازرة الأهل والأقارب ، الأمر الذي يشير إلى أصالة هذه القيمة في سلوكيات المواطن الكويتي إبان فترة الغزو العراقي خصوصاً هؤلاء الذين لم يغادروا الكويت في أثناء هذه الأحداث . وفي المقابل نجد أن بعض المظاهر السلوكية السلبية قد تغيرت أوزانها وترتيبها تغيراً محدوداً وإن كان ليس له دلالة إحصائية إنما يشير إلى تأثر بعض المواطنين بالأحداث الجسام التي واجهوها بخاصة تلك التي تتعلق بالقهر والقسر والتخريب والتبديد ، الأمر الذي أضفى نوعاً من السلبية في سلوكياتهم بعد التحرير كنوع من التعويض أو التنفيس عما عانوه في فترة الغزو .

والخطير في هذا الخصوص ، والذي سوف يحتاج إلى سنوات من العمل الجاد والشاق هو مواجهة تلك المظاهر السلبية التي فرضتها الأزمة على المواطن العربي بعامة والتي تتمثل في الجوانب التالية :

أ ـ النهب والسلب .

ب ـ سيادة المنفعة الشخصية على الأخلاق والمصلحة العامة .

جـ ـ الترقب والحذر والشك في المواطنة العربية أو الإسلامية .

وغير ذلك من المظاهر السلوكية التي تدعم قيمة الأمانة لدى المواطن العربي بصفة عامة ، ومواطني دول المواجهة (الكويت ـ السعودية ـ العراق) بصفة خاصة الأمر الذي يتطلب المواجهة الحكيمة العاقلة المتروية حكومياً وشعبياً لمحو كافة الآثار السلبية الناجمة عن الغزو العراقي لدولة الكويت والتي تعددت صورها منوقتل وتبديد ممتلكات وأموال وأرواح ، وما ترتب على ذلك من عمليات لا أخلاقية تتمثل في انتهاك حرمات الأسر وتشتيت وتفريق أسر بأكملها ، وذلك الأمر يتطلب تضافر العديد من الجهود القومية والإقليمية والدولية .

جـــدول رقم (١)

يوضح آثار الأزمة في ترتيب ودلالة فروق المظاهر السلوكية لقيمة الأمانة

ن = ١٥٩

م	العبـــــارات	قبـــل الغـــــزو					بعـــد الغـــــزو					الفـروق ودلالاتها
		دائما	أحيانا	أبـداً	الوزن المرجح	٪	الترتيب	دائماً	أحياناً	أبـداً	الوزن المرجح	٪	الترتيب	
١	الحفاظ على ممتلكات الآخرين.	١٠٢	٥٢	٥	١٣٨,٣	١٥,٢	٢	١٠٩	٣٥	١٥	١٣٧,٣	١٤,٨	٢	,٠٧٨
٢	استباحة ممتلكات وأموال الآخرين.	١٩	٢٣	١١٧	١٧٣,٣	٨,١	٧	٢٤	٣١	١٠٤	٧٩,٣	٨,٦	٥	,١٣٦
٣	الصدق في التعامل بين المواطنين.	٩١	٦٣	٥	١٣٤,٧	١٤,٨	٣	١٠٧	٣٤	١٨	١٣٥,٧	١٤,٦	٣	,١٩٢
٤	تبديد مدخرات وممتلكات الغير.	١٨	٣٧	١٠٤	٧٧,٣	٨,٥	٥	٢٠	٣١	١٠٨	٧٦,٧	٨,٣	٦	,١٨٩
٥	استباحة أعراض الغير.	١٣	٢٠	١٢٦	٦٨,٣	٧,٥	٨	١٤	٢٢	١٢٣	٧٧	٨,٣	٦	,٤٩١
٦	الثقة المتبادلة أساس التعامل بين المواطنين.	٩٣	٥٠	١٦	١٣١,٧	١٤,٥	٤	٩٢	٥٣	١٤	١٣٢	١٤,٢	٤	,٦٣
٧	الغش في التعامل بين المواطنين.	١٣	٣٩	١٠٧	٧٤,٧	٨,٢	٦	١١	٣١	١١٧	٧٠,٧	٧,٦	٨	,٢٠١
٨	تخريب منقولات وممتلكات الغير.	٧	٣٢	١٢٠	٦٨,٣	٧,٥	٨	٩	٣٧	١١٣	٧١,٣	٧,٧	٧	,١٩٤
٩	الأولوية للحفاظ على ممتلكات الأسرة والأقارب.	١١٤	٣٨	٧	١٤١,٧	١٥,٧	١	١٢٩	٢٥	٥	١٤٧,٣	١٥,٩	١	,١٩٧
	المجمـــوع	٤٧٠	٣٢٤	٦٠٧	٩٠٨,٣	١٠٠	—	٥١٥	٢٩٩	٦١٧	٩٢٧,٣	١٠٠	—	—

×× دالة عند ,٠١

× دالة عند ,٠٥

جـــدول رقم (٢)

يوضح آثار الأزمة في تغير المظاهر السلوكية لقيمة الأمانة ودلالاتها

ن = ١٥٩

القيمة	قبـــل الغـــزو				بعـــد الغـــزو				الأثـــر ودلالتـــه					
	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	د̄	ع/د	ت	الدلالة	نسبة التغير	مستوى التغير
الأمـانة	٣٥٩١	٢٢,٩	٤,٠٤	١٧,٦	٣٦٨٤	٢٣,٢	٣,٦٣	١٥,٦	١,٠٢	٩,٤	١,٣٦	—	٤,٥٪	ضعيف

×× معنوي عند ٠١,

× معنوى عند ٠٥,

يتضح من الجدول رقم (٢) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تشير إلى حدوث تغير في المظاهر السلوكية المرتبطة بقيمة الأمانة ، الأمر الذي ناقشناه في الجدول السابق والذي يؤكد عمق وأصالة هذه القيمة لدى المواطنين الكويتيين ، والتي تعتبر نتيجة تلقائية للاستقرار والإحساس بالأمن الذي ساد المجتمع قبل عملية الغزو . وهذا يوجه النظر إلى الاستفادة من هذه الإيجابية عند صياغة أى خطط مستقبلية لإعادة بناء المواطن الكويتي بصفة خاصة والمواطن العربي بصفة عامة .

٢ ـ قيمة المسؤولية الاجتماعية ومدى تاثرها بالأزمة :

يتضح من الجدول رقم (٣) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين بعض المظاهر السلوكية التي تؤكد قيمة المسؤولية الاجتماعية لدى المواطنين الكويتيين قبل وفي أثناء الغزو ، فمثلاً حرص المواطن الكويتي على التطوع في خدمة المجتمع بعد أن كان ترتيبها الثامن قبل الأزمة تغير الترتيب إلى المركز الأول بعد الغزو ، الأمر الذي يشير إلى التكاتف والتساند الذي أفرزته الأزمة وأصبح يمثل مظهراً سلوكياً عاماً لدى المواطن الكويتي والذي أكدته المقابلات الحرة مع بعض الكويتيين الذين كانوا داخل الكويت وقت الأزمة حيث تحدثوا عن العديد من السلوكيات التي أبرزت هذه القيمة ومدى التساند والتضافر بين المواطنين لتدبير احتياجاتهم المختلفة من مأكل ومشرب ودواء وغير ذلك ، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للمواطنين الذين كانوا خارج الكويت حيث نظموا غرف عمليات داخل سفاراتهم كل في مجال تخصصه لمساعدة بعضهم البعض ، كما اتضح أيضاً تغير المظهر الخاص بعدم إقبال الشباب على الأعمال الحرفية قبل وفي أثناء الأزمة والذي تعددت صوره، كما أشار إلى ذلك بعض المواطنين في أثناء المقابلات الحرة حيث تكفل الشباب بإصلاح خزانات ومواسير المياه ، ونقل أنابيب الغاز ، وحرق القمامة وغير ذلك من الأعمال الحرفية التي لم يكن الشباب يقبل عليها قبل الأزمة .

وكذلك ظهرت بشكل إيجابي مشاركة المرأة الكويتية في جيمع مجالات العمل في أثناء الأزمة حيث تغير الوزن المرجح والترتيب تغيراً ملحوظاً ، فقد تحملت المرأة العديد من الأعباء بجانب أعبائها المنزلية العادية ، فشاركت في عمليات الإسعاف وحملت السلاح ، وكانت تقوم بنقل الرسائل إلى داخل وخارج الكويت وغير ذلك من الأعباء المتعددة .

ومن المظاهر التي تغيرت تغيراً جذرياً في هذا الصدد (عدم اهتمام المواطنين الكويتيين بالمشاركة في العمل الاجتماعي العام) ـ باعتباره مظهراً سلبياً سائداً ـ حيث تراجع ترتيبه من الثاني قبل الأزمة إلى التاسع (في أثناء الأزمة) ، حيث قام المواطنون بالعديد من الأعمال التطوعية في مختلف مجالات الحياة سواء بالنسبة لتدبير احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية ، أو نقل المصابين وعلاجهم وغير ذلك من الأعمال التي سبقت الإشارة إليها .

٣ ـ قيمة العدالة ومدى تاثرها بالأزمة :

يتضح من الجدول رقم (٥) عدم حدوث أية تغيرات جوهرية في المظاهر السلوكية المرتبطة بقيمة العدالة سواء قبل أو بعد الغزو ، لا من حيث الوزن المرجح أو الترتيب ، وذلك يشير إلى عدم تأثر هذه القيمة بالأزمة الناجمة عن الغزو ، الأمر الذي يعكس اهتمام الحكومة بتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين سواء من حيث توزيع الثروات أو الخدمات .

جـدول رقم (٣)

آثار الأزمة في ترتيب ودلالة فروق المظاهر السلوكية للمسؤولية الاجتماعية كقيمة لدى الكويتيين

ن = ١٥٩

م	العبـــارات	قبـــل الغـــزو					بعـــد الغـــزو					الفـروق ودلالاتها
		دائما	أحيانا	لا	الوزن المرجح	٪	الترتيب	دائما	أحيانا	لا	الوزن المرجح	٪	الترتيب	
١	يحافظ المواطنون على المرافق وممتلكات الغير.	٦١	٧٢	٢٦	١١٧,٧	١٠,٨	٦	١٠٦	٤٤	٩	١٣٨,٣	١٣,١	٣	×٢,٤٠٨
٢	يحرص المواطنون على المشاركة في الانتخابات.	١٠٣	٤٧	٩	١٣٤	١٢,٢	١	١١١	٤١	٧	١٤٠,٧	١٣,٣	٢	,٦٤١
٣	يحرص المواطنون على التطوع في خدمة المجتمع.	٤١	٦١	٥٧	١٠٠,٧	٩,٢	٨	١٢٨	١٦	١٥	١٤٣,٧	١٣,٦	١	××٣,٨٧
٤	لا يهتم المواطنون بالمشاركة في العمل الاجتماعي.	٨٦	٤٨	٢٥	١٢٨,٣	١١,٧	٢	١٦	١٢	١٣١	٦٧,٧	٦,٤	٩	××٥,٠٤١
٥	يعتمد المواطنون على الحكومة في توفير الخدمات.	٨٦	٤٦	٢٧	١٢٥,٧	١١,٥	٤	٩٨	٣٢	٢٩	١٢٩	١٢,٢	٥	,٣٦٧
٦	عدم اقبال الشباب على بعض الأعمال الحرفية.	٢٧	٤١	٩١	١٢٧,٣	١١,٦	٣	٢٦	٣٩	٩٤	١١٢,٧	١٠,٧	٧	,٨٧
٧	الاعتماد على العمالة الوافدة في معظم مجالات الحياة.	٨٤	٤٨	٢٧	١٢٨,٣	١١,٧	٢	٥٨	٦٩	٣٢	١١٤,٧	١٠,٨	٦	,٩٣
٨	الشباب الكويتي يتهرب من الخدمة العسكرية.	٧١	٦٧	٢١	١٢٢,٧	١١,٢	٥	٢١	٢٣	١١٥	٧٤,٧	٧,١	٨	××٤,٢٩٦
٩	المرأة الكويتية اقتحمت جميع مجالات العمل كالرجل تماما.	٥٤	٦٢	٤٣	١٠٩,٧	١٠,١	٧	١٠٦	٣٦	١٧	١٣٥,٧	١٢,٨	٤	××٣,٧١١
	المجمـــوع	٦١٣	٤٩٢	٣٢٦	١٠٩٤,٤	١٠٠	—	٦٤٤	٣١٢	٤٧٥	١٠٥٧,٢	١٠٠	—	—

×× معنوي عند ٠١,

× معنوي عند ٠٥,

جـــدول رقم (٤)

يوضح آثار الأزمة في تغير المظاهر السلوكية لقيمة المسؤولية الاجتماعية لدى الكويتيين

ن = ١٥٩

القيمة	قبل الغزو				بعد الغزو				الأثر ودلالته						
	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	د̄	ع/د	ت	الدلالة	نسبة التغير	مستوى التغير
المسؤولية الاجتماعية	٣٠٦٨	١٨,٣	٢,٩	١٥,٨	٣٣٨٢	٢١,٣	٣,٠١	١٤,١	٨,١	٧,٥	١٣,٥١	××	٤٤,٣٪	متوسط

×× معنوي عند ٠١

× معنوى عند ٠٥,

يتضح من الجدول رقم (٤) أن مستوى التغير الذي طرأ على المظاهر السلوكية لقيمة المسؤولية الاجتماعية متوسط ، إلا أن المقابلات الحرة التي تمت مع بعض المواطنين قد أشارت إلى حدوث تغير كبير في مدى إحساس المواطن الكويتي بالمسؤولية الاجتماعية ، ويأتي ذلك سلوكاً منطقياً لمواجهة تلك الأزمة المفاجئة ، وتعتبر هذه النتيجة مؤشرا لأحد الأبعاد الإيجابية التي نجمت عن هذه الأزمة . الأمر الذي يلقي على كاهل الحكومة عبئا كبيرا لمحاولة تدعيم هذا المكسب والعمل على نموه واستثماره مستقبلا في دعم الانتماء الوطني للمواطن الكويتي .

جـــدول رقم (٥)
آثار الأزمة في ترتيب ودلالة فروق المظاهر السلوكية لقيمة العدالة

ن = ١٥٩

م	العبـــــارات	قبـــل الغـــزو						بعـــد الغـــزو						الفـروق ودلالاتها
		دائما	أحيانا	لا	الوزن المرجح	٪	الترتيب	دائما	أحيانا	لا	الوزن المرجح	٪	الترتيب	
١	المواطنون سواء أمام القانون.	٦٤	٦٢	٣٣	١٢٦,٣	١٢	٥	٨٤	٤٨	٢٧	١٢٥	١٣	٤	,٧٩٨
٢	للمواطن الحق في معاش حكومي في حالات العجز والشيخوخة.	١٤٤	٨	٧	١٥١,٧	١٥,٦	١	١٤٨	٥	٦	١٥٣,٣	١٥,٩	١	,٠٦٤
٣	توزيع الخدمات يتم على أساس الانتماءات العائلية للمواطنين .	٧٩	٥٣	٢٧	١٢٣,٧	١٢,٧	٤	٥٥	٦٩	٣٥	١١٢,٧	١١,٧	٥	,٨٠١
٤	توزيع الثروة وعائدات النفط يتم على أساس الانتماءات العائلية.	٦٠	٣٨	٦١	١٠٥,٧	١٠,٩	٧	٣٨	٤٩	٧٢	١٠٤,٧	١٠,٩	٦	—
٥	الشركة تعامل المواطنين طبقاً لانتماءاتهم العائلية.	٦٢	٦٠	٣٧	١١٤,٣	١١,٨	٦	٢٧	٦١	٧١	٩١,٣	٩,٥	٨	××٢,٦٩
٦	تختلف الحقوق والواجبات باختلاف الانتماءات العائلية.	٦٧	٢٦	٦٦	١٠٦,٣	١٠,٩	٧	٤٥	٥٣	٦١	١٠٠,٧	١٠,٤	٧	,١٢٣
٧	الفرص متساوية لكل المواطنين للحصول على العلاج المناسب.	٩٤	٣٨	٢٧	١٢٨,٣	١٣,٣	٢	١٢١	٢٠	١٨	١٤٠,٣	١٤,٥	٢	,٨١١
٨	الفرص متساوية لكل المواطنين للحصول على المسكن المناسب.	٨١	٥٣	٢٥	١٢٤,٧	١٢,٨	٣	١٠٨	٣١	٢٠	١٣٦	١٤,١	٣	,٩٤٣
	المجمـــوع	٦٥١	٣٣٨	٢٨٣	٩٧١	١٠٠	—	٦٢٦	٣٣٦	٣١٠	٩٦٤	١٠٠	—	—

×× معنوي عند ٠١,

× معنوي عند ٠٥,

جـــول رقم (٦)

يوضح آثار الأزمة في تغير المظاهر السلوكية لقيمة العدالة ودلالاتها

ن = ١٥٩

القيمة	قبل الغزو				بعد الغزو				الأثر ودلالته					
	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	د̄	ع/د	ت	الدلالة	نسبة التغير	مستوى التغير
العـدالة	٢٦٧٢	١٦,٨	٣,٥	٢٠,٨	٢٨٩٩	١٧,٢	٣,٤	١٩,٨	١,٠٣	٨,٩٩	١,٤٥٠	—	٦,١٪	ضعيف

×× معنوي عند ٠١,

× معنوى عند ٠٥,

يتضح من الجدول رقم (٦) ضعف مستوى التغير بالنسبة لقيمة العدالة قبل أو بعد الغزو وذلك ما أكدته نتائج الجدول السابق ، إلا أن بعض المظاهر التي سبقت الإشارة إليها توضح وجود مشاعر لدى بعض المواطنين بالتفرقة في المعاملة ، تتطلب من الدولة الاهتمام بكسب ثقة المواطنين ، والعمل على تعميق قواعد العدالة والمساواة بين جميع فئات الشعب الكويتي .

٤ ـ قيمة التكافل الاجتماعي ومدى تاثرها بالأزمة :

يتضح من الجدول رقم (٧) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين بعض المظاهر السلوكية المرتبطة بقيمة الكفالة قبل وبعد الغزو ، فعلى سبيل المثال المظهر الخاص بمسارعة المواطنين لمساعدة الغير عند الأزمات قد تغير ترتيبه من العاشر قبل الغزو إلى الثالث بعد الغزو وذلك تبعاً لتغير الوزن المرجح ، وذلك تصرف تلقائي في مواقف الأزمة حيث يتكاتف الجميع في محاولة مواجهة الآثار المترتبة على الأزمة وقد سبق أن تناولنا ذلك تفصيلاً في قضية التكاتف والتساند ، كما حدث تغيير أيضاً في المظهر الخاص بقيام الحكومة بتوفير كافة الخدمات للمواطنين حيث تغير ترتيبه من الثاني قبل الغزو إلى السابع بعد الغزو وذلك استجابة طبيعية حيث شمل التدمير والتبديد معظم الخدمات التي كانت موجودة داخل الكويت ، والتي بذلت فيها الحكومة جهداً كبيراً عبر سنوات طويلة قبل الغزو ، هذا بالإضافة إلى ظهور الحاجة إلى خدمات متعددة لم تكن موجودة قبل الغزو ونجمت عن الأزمة كالحاجة إلى مواجهة مشكلة الطفل المعاق ، والطفل غير الشرعي ، وكذلك الحاجة إلى مواجهة تلوث مياه الخليج وإهدار الثروة السمكية والحيوانية بالإضافة إلى وجود السحابة السوداء فوق سماء الخليج والناتجة عن إحراق آبار النفط والتي احتل إطفاؤها أولوية مطلقة لدى الحكومة . ويؤكد ذلك تغير المظهر الخاص بتوفير الحكومة كافة السلع للمواطنين حيث تغير ترتيبه من الأول قبل الغزو إلى الخامس بعد الغزو ، كما أن المظهر الخاص بالتعاون كظاهرة أساسية بين الكويتيين قد تغير ترتيبه من السادس قبل الغزو إلى الثاني بعد الغزو ، وذلك أيضاً يأتي كرد فعل طبيعي لسلوك الأزمة الذي يدعم التعاون والتآزر بين المواطنين لمواجهة الأخطار الناجمة عن تلك الأزمة ، في حين نجد بعض المظاهر السلوكية الإيجابية التي تشير إلى عمق قيمة التكافل الاجتماعي بين الأفراد والأسر في الكويت كظاهرة يتميز بها المواطن العربي الأصيل تبعاً لما تمليه عليه قيم الدين الإسلامي الحنيف ، هذا وقد أوضحت المقابلات الحرة التي تمت مع الشخصيات الكويتية تعدد صور التكافل بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم إبان فترة الغزو ، فالجميع كان يعمل في إطار واحد بهدف الحفاظ على النفس والوطن .

جـــدول رقم (٧)
آثار الأزمة في ترتيب ودلالة فروق المظاهر السلوكية للتكافل الاجتماعي

ن = ١٥٩

م	العبـــــارات	قبـــل الغـــــزو					بعـــد الغـــــزو					الفـروق ودلالاتها
		دائماً	أحياناً	لا	الوزن المرجح	٪	الترتيب	دائماً	أحياناً	لا	الوزن المرجح	٪	الترتيب	
١	القادر ماديا يساعد غير القادر من الاقارب.	٦٣	٨٤	١٢	١٢٣	٩,٦	٨	١١١	٣٢	١٦	١٣٧,٧	٩,٧	٧	,٠٦٥
٢	يسارع المواطنون لمساعدة الغير عند الأزمات.	٤٤	١٠	١٠٥	٨٥,٦	٦,٨	١٠	١٢٨	٢٥	٦	١٤٦,٧	١٠,٣	٣	٤,٦٠٩××
٣	يسارع المواطنون للتبرع في الأعمال الخيرية.	١٠٧	٣٩	١٣	١٣٧,٣	١٠,٨	٣	١٢٥	٢٦	٨	١٤٥	١٠,٢	٤	,٢١٣
٤	يسارع المواطنون لرعاية الأيتام والعجزة.	٩٣	٥٤	١٢	١٣٣	١٠,٣	٥	١٣٢	١٩	٨	١٤٧,٣	١٠,٤	٢	,٠٦٧
٥	المجتمع يرعى المطلقة والأرملة والتي ليس لها عائل.	٩٠	٦٣	٦	١٣٤	١٠,٤	٤	١٣٠	٢٤	٥	١٤٧,٧	١٠,٤	٢	—
٦	التعاون ظاهرة أساسية بين الكويتيين.	٧١	٨٣	٥	١٢٨	١٠	٦	١٣٣	٢٢	٤	١٤٩	١٠,٥	١	,١٢٥
٧	توفر الحكومة للمواطنين كافة الخدمات.	١٣١	٢٢	٦	١٤٧,٧	١١,٦	٢	١١٥	٢٥	١٩	١٣٨	٩,٧	٧	٢,٠٩×
٨	تفشي الفردية والأنانية بين المواطنين.	٢١	٨٦	٥٢	١١٦,٣	٨,٩	٩	١٨	٦٣	٧٨	١٢٦	٨,٩	٨	—
٩	القادر مادياً يساعد غير القادر من غير الأقارب.	٦٦	٨٤	٩	١٢٥	٩,٨	٧	١٠٨	٤٥	٦	١٤٠	٩,٩	٦	,٠٦٣
١٠	توفر الحكومة للمواطنين كافة السلع.	١٣٤	٢٢	٣	١٤٩,٧	١١,٧	١	١٢١	٢٨	١٠	١٤٢	١٠	٥	١,٩٦١×
	المجمـــوع	٨٩٣	٥٦٩	١٢٨	١٢٧٩,٦	١٠٠	—	١٢٢١	٣٠٩	١٦٠	١٤١٩,٤	١٠٠	—	—

×× معنوي عند ٠١,

× معنوي عند ٠٥,

جـــدول رقم (٨)

يوضح آثار الأزمة في تغير المظاهر السلوكية للتكافل الاجتماعي لدى الكويتيين

ن = ١٥٩

القيمة	قبـــل الغـــزو				بعـــد الغـــزو				الأثـــر ودلالتـــه					
	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	د̄	ع/د	ت	الدلالة	نسبة التغير	مستوى التغير
التكافل الاجتماعي	٣٨٣٠	٢٤,٩	٣,٥٣	١٤,٢	٤٢٥١	٢٦,٧	٢,٩٩	١١,٢	١,٠١	٦,٨	٨,٨٧٠	—	٧,٢٪	ضعيف

×× معنوي عند ٠١, × معنوى عند ٠٥,

يتضح من الجدول رقم (٨) عدم وجود تغير ذي دلالة معنوية بالنسبة للمظاهر السلوكية التي تعبر عن قيمة التكافل الاجتماعي بين المواطنين الكويتيين ، الأمر الذي يشير إلى عمق هذه القيمة وأصالتها في تكوين الشخصية الكويتية ، وذلك نتاج طبيعي يتمشى مع طبيعة الحياة القبلية للمجتمع الكويتي من جانب وقيم وتعاليم الدين الإسلامي من جانب آخر .

وإذا كانت الأزمة قد أثرت في بعض القيم إلا أنها قد دعمت من البعض الآخر مثل هذه القيمة ، وذلك ما نعتبره من أهم إيجابيات الأزمة التي يجب أن نهتم بتدعيمها وتنميتها .

٥ ـ قيمة الحرية ومدى تأثرها بالأزمة :

يتضح من الجدول رقم (٩) حدوث تغير جوهري في معظم المظاهر السلوكية المرتبطة بقيمة الحرية قبل وبعد الغزو ، الأمر الذي يشير إلى أن الأزمة قد عمقت مفاهيم الحرية وأهميتها بالنسبة للمواطن الكويتي ، فعلى سبيل المثال المظهر الخاص باختيار المواطن لنوع العمل الذي يناسبه قد تغير في الترتيب من الثاني قبل الغزو الى الرابع بعد الغزو وكذلك اختلفت النسب والأوزان المرجحة ، مما يعكس تأثير الأزمة على اختيارات المواطنين والتي كانت متاحة قبل الغزو ومن بينها حق اختيار العمل ، وكذلك المظهر الخاص بحق كل مواطن في السفر والتنقل خارج البلاد ، وإن كان الترتيب لم يتغير إلا أن هناك تغيراً ملحوظاً في معدلات النسب قبل وبعد الغزو ، وذلك يشير إلى أساليب القمع التي لجأ إليها الغزاة ومنها منع المواطنين من الخروج خارج الكويت ، وتقييد حرياتهم في التنقل ، وكذلك المظهر الخاص بحرية وسائل الإعلام في مناقشة قضايا المجتمع ، حيث كان ترتيبه الرابع قبل الغزو وتقدم إلى الترتيب الثاني بعد الغزو ، وذلك عندما شعر المواطنون بالصدمة الناجمة عن الغزو المفاجيء وقناعتهم بقصور وسائل الإعلام المختلفة في التنبؤ بما حدث ، ذلك القصور الناتج عن عدم تناول وسائل الإعلام للقضايا المختلفة التي تهم المجتمع مع مناقشتها بحرية وموضوعية حتى يمكن تهيئة الرأي العام حول هذه القضايا . ولنفس هذه الأسباب أيضا تغير ترتيب المظهر السلوكي الخاص بحق المواطنين في إقامة الندوات والمؤتمرات لمناقشة قضايا المجتمع .

هذا التغير الواضح في قيمة الحرية إنما يفسر إدراك المواطنين ما لهذه القيمة من عظيم الأثر سواء بالنسبة للأفراد أو للمجتمع ، وبالتالي زيادة حرص الجميع على تحقيق الحرية والديموقراطية باعتبارها أداة أساسية في تقدم ونمو المجتمع الكويتي .

جـدول رقم (٩)
آثار الأزمة في ترتيب ودلالة فروق المظاهر السلوكية للحرية كقيمة لدى الكويتيين

ن = ١٥٩

م	العبـــارات	قبـــل الغـــزو					بعـــد الغـــزو						الفـروق ودلالاتها
		دائما	أحيانا	لا	الوزن المرجح	٪	الترتيب	دائما	أحيانا	لا	الوزن المرجح	٪	الترتيب	
١	يختار المواطن نوع التعليم الذي يناسبه.	١٠٨	٣٩	١٢	١١٨	١٥,١	٣	١٠٢	٤٨	٩	١٣٧	١٤,٤	٣	,٢١٢
٢	يختار المواطن نوع العمل الذي يناسبه.	٨٤	٥١	٢٤	١٢٦	١٦,١	٢	٩٦	٤٨	١٥	١٣٣	١٤,١	٤	××٢,٥٧٧
٣	يعبر كل مواطن عن رأيه بحرية وبالوسيلة التي يراها.	٣٤	٦٤	٦١	٩٧	١٢,٤	٥	٨٧	٥٤	١٨	١٢٩	١٣,٦	٥	١,٠٥
٤	لكل مواطن الحق في السفر والتنقل خارج البلاد.	١٣١	٢١	٧	١٤٧,٣	١٨,٩	١	١٤٠	١٤	٥	١٥١	١٦	١	××٤,٩٩
٥	وسائل الإعلام لها الحرية في مناقشة كافة قضايا المجتمع.	٤٩	٦١	٤٩	١٠٦	١٣,٦	٤	١٣٣	٢٠	٦	١٤٥	١٥,٣	٢	×١,٩٦١
٧	يمارس المواطنون بحرية حقوقهم السياسية.	٢٩	٥٦	٧٤	٩١	١١,٧	٧	٧٢	٥١	٣٦	١١٨	١٢,٥	٦	,٢٣
٧	المواطنون لهم الحق في إقامة الندوات والمؤتمرات لمناقشة قضايا المجتمع.	٢٨	٧١	٦٠	٩٥,٣	١٢,٢	٦	١٠٢	٣٦	٢١	١٣٣	١٤,١	٤	×٢,١٥
	المجمـــوع	٤٦٣	٣٦٣	٢٨٧	٧٨٠,٦	١٠٠	—	٧٣٢	٢٧١	١١٠	٩٤٦	١٠٠	—	—

×× معنوي عند ,٠١

× معنوي عند ,٠٥

جـــدول رقم (١٠)
يوضح آثار الأزمة في تغير المظاهر السلوكية لقيمة الحرية لدى الكويتيين

ن = ١٥٩

القيمة	قبـــل الغـــزو				بعـــد الغـــزو				الأثـــر ودلالتـــه						
	مجـ	$\overline{س}$	ع	معامل الاختلاف	مجـ	$\overline{س}$	ع	معامل الاختلاف	$\overline{د}$	ع/د	ت	الدلالة	نسبة التغير	مستوى التغير
الحـــرية	٢٤٥٦	١١,٤٥	٣,٤٥	٣٠,١	٢٨٥٦	١٧,٩٦	٣,١٠	١٧,٣	٧,٠٤	٦,٩	١٢,٨	××	٪٦١,٢	متوسط

×× معنوي عند ٠١, × معنوى عند ٠٥,

يتضح من الجدول رقم (١٠) حدوث تغير معنوى في المظاهر السلوكية المرتبطة بقيمة الحرية قبل وبعد الغزو ، وذلك ما أوضحناه تفصيلاً في مناقشة الجدول السابق .

ونشير في هذا الصدد إلى ضرورة اتجاه الحكومة في دعم هذه القيمة للأفراد ، بخاصة بعد المواقف المشرفة للمعارضة الكويتية وعدم انضمامها إلى قوات الغزو ورغم الضغوط التي تعرضت لها طوال فترة الغزو ، بل اتفقت مواقف المعارضة مع الشعب والحكومة بالنسبة لموضوع الغزو ، وشاركت المعارضة في عمليات المقاومة بأساليب مختلفة .

٦ ـ آثار الأزمة في تغير المظاهر السلوكية للقيم الاجتماعية ودلالتها

يتضح من الجدول رقم (١٣) وجود علاقة عكسية غير معنوية قوتها ١١, بين مكان التواجد وقت الأزمة وتغير المظاهر السلوكية لقيمة الأمانة ، كما أن معامل التحديد ١٢, حيث يدل على أن حوالي ١٢٪ فقط من تغير المظاهر السلوكية لقيمة الأمانة يعزى إلى التغير طبقاً لمكان التواجد وقت الغزو ، أما الجزء الباقي من تغير المظاهر السلوكية لقيمة الأمانة فيرجع إلى عوامل أخرى غير مكان التواجد وقت الغزو .

كما توجد علاقة طردية معنوية بين مكان التواجد وقت الغزو وتغير المظاهر السلوكية للمسؤولية الاجتماعية قوتها ١٧, ، ويرتبط مكان التواجد وقت الغزو ارتباطاً ضعيفاً غير دال قوته ٠٩, وبتغيير المظاهر السلوكية للعدالة الاجتماعية وكذلك العلاقة بين مكان التواجد وقت الغزو وتغير المظاهر السلوكية للتكافل الاجتماعي علاقة عكسية غير معنوية قوتها ١١, ويدل معامل التحديد ١٢, على أن حوالي ١٢٪ فقط من تغير المظاهر السلوكية للتكافل الاجتماعي يعزى إلى التغير في مكان التواجد وقت الغزو، أما الجزء الباقي من تباين التغير في المظاهر السلوكية للتكافل الاجتماعي فيرجع إلى عوامل أخرى غير مكان التواجد وقت الأزمة.

كما أن علاقة طردية ضعيفة غير معنوية قوتها ٠٥, بين مكان التواجد وقت الغزو وتغير المظاهر السلوكية للحرية.

وعلاقة طردية معنوية عند مستوى ٠٥, بين مكان التواجد وقت الغزو وتغير المظاهر السلوكية للقيم الاجتماعية قوتها ٠,٢٠

ويعكس ذلك أن الأزمة أثرت في المظاهر السلوكية للقيم الاجتماعية للإنسان الكويتي سواء أكان داخل الكويت أو مكث فترة في الكويت وفترة خارجها أو كان خارج الكويت حيث شملت الأزمة الإنسان الكويتي في أي مكان ، وإن تباين هذا التأثير بدرجة أو بأخرى ، إلا أن للغزو أثراً إيجابياً على بعض المظاهر وسلبياً على مظاهر أخرى وتباين درجة ومستوى هذا التأثير ـ كما اتضح من الجداول السابقة ـ حيث إن الانسان الكويتي تأثر نفسياً وسلوكياً نتيجة للأزمة وشمل ذلك كل الكويتيين داخل وخارج الكويت .

جـــدول رقم (١١)
يوضح آثار الأزمة في تغير المظاهر السلوكية للقيم الاجتماعية ودلالتها

ن = ١٥٩

القيمة	قبـــل الغـــزو				بعـــد الغـــزو				الأثـــر ودلالتـــه					
	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	مجـ	س̄	ع	معامل الاختلاف	د̄	ع/د	ت	الدلالة	نسبة التغير	مستوى التغير
القيم الاجتماعية	١٢٤١٢	٧٧,٨	٦,٨	٨,٧	١٥٥٩٢	٩٧,١	٥,٩	٦,١	٥,١	٢٦,٢	٢,٤٢٩	×	٢٤,٨٪	متوسط

×× معنوي عند ٠١, × معنوى عند ٠٥,

يتضح من الجدول رقم (١١) أن هناك تغيراً ذا دلالة معنوية بالنسبة للقيم الاجتماعية موضوع الدراسة بشكل عام ، وإن كانت الدلالة الاحصائية عند مستوى معنوي (٠٥,) ، إلا أن بعض المظاهر الخاصة ببعض القيم قد حدث بها تغيير كبير كما أوضحنا ذلك في الجداول السابقة.

ذلك التغيير يوجه الأنظار الى مدى الخسائر التي لحقت بالإنسان الكويتي ، الأمر الذي يتطلب جهوداً مضنية ومستمرة من كافة الجهات الحكومية والشعبية للمساهمة في إعادة بناء الإنسان الكويتي وتحرير ذاته حتى تأتي عملية البناء والتعمير بأسلوب يسير ومقبول من كافة المواطنين .

جـــدول رقم (١٢)

العلاقة بين الجنس ومستوى التغير في المظاهر السلوكية للقيم لدى الكويتيين نتيجة للأزمة

ن = ١٥٩

المظاهر السلوكية / الجنس	الأمـــانة			المسؤولية الاجتماعية			العـــدالة			التكافـــل			الحـــرية			مجموع المظاهر السلوكية		
	عـال أثر	متوسط	منخفض	عـال	متوسط	منخفض	عـال	متوسط	منخفض	عـال	متوسط	منخفض	عـال	متوسط	منخفض	عـال	متوسط	منخفض
ذكـــر	٩	١٨	٥٨	١٨	٣١	٣٦	٨	٢١	٥٦	١٠	١٩	٥٦	٣٢	٣٢	٢١	١٥	٢٤	٤٦
أنثـــى	٤	١٦	٥٤	١٥	٢٧	٣٢	٤	١٩	٥١	٩	١٣	٥٢	٢٥	٣٠	١٩	١١	٢١	٤٢

يتضح من الجدول رقم (١٢) وجود علاقة طردية غير معنوية بين الجنس والمظاهر السلوكية لقيمة الأمانة قوتها ٠٦, وكذلك بين الجنس والمظاهر السلوكية لكل من : المسؤولية الاجتماعية ، العدالة ، التكافل الاجتماعي ، الحرية قوتها ٠١, ، ٠٣, ، ١١, ، ٠٥, على التوالي ، وكذلك وجود علاقة طردية غير معنوية قوتها ٠٤, بين الجنس والمظاهر السلوكية المرتبطة بالقيم الاجتماعية ككل ، الأمر الذي يشير إلى التأثير الشامل للأزمة على المواطن الكويتي بصرف النظر عن الجنس وإن كانت هناك تأثيرات نوعية أصابت كل جنس على حدة ، إلا أن الأثر الإجمالي قد امتد ليشمل الجنسين ، وإن تباينت درجة واتجاه هذا التأثير.

جـــدول رقم (١٣)

العلاقة بين التواجد الكويتي وقت الأزمة ومستوى التغير في المظاهر السلوكية للقيم الاجتماعية

ن = ١٥٩

تغير المظاهر السلوكية / التواجد وقت الأزمـــة	الأمـــانة			المسؤولية الاجتماعية			العـــدالة			التكافـــل			الحـــرية			مجموع المظاهـر السلوكية		
	عال أثر	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض
داخل الكويت.	١٠	٢٣	٧٧	٢٦	٤٤	٤٠	١٠	٢٩	٧١	١٤	١٧	٧٩	٥٠	٢٩	٣١	٢٤	٣١	٥٥
فترة في الكويت	١	٥	٨	٢	٦	٦	—	٤	١٠	١	٢	١١	٦	٤	٤	١	٣	١٠
وفترة خارجها.																		
خارج الكويت.	٢	٦	٢٧	٥	٨	٢٢	٢	٧	٢٦	٤	١٣	١٨	١٠	١٩	٦	١	١١	٢٣

٧ - القيم الاجتماعية التى تدعم بناء الإنسان الكويتي :

بعد أن استعرضنا أهم النتائج المرتبطة بمدى التغير في القيم الاجتماعية موضوع الدراسة قبل وبعد الغزو ، انتقلت الدراسة إلى التركيز على أهم القيم الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في دعم عملية بناء الإنسان الكويتي حيث تم تخصيص سؤال مفتوح وجه إلى المبحوثين سواء من خلال تطبيق المقياس أو المقابلات الحرة ، وقد جاءت نتائج هذا السؤال لتعبر عن اتجاهات مفردات الدراسة في هذا الشأن ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

جـدول رقم (١٤)

تدعيم القيم الإيجابية التي تسهم في إعادة بناء الإنسان الكويتي من وجهة نظر المبحوثين

ن = ١٥٩

م	القيـــــم	ك	٪
	أولاً - تدعيم قيمة الحرية :		
١	حرية الرأي والتعبير.	٤١	٢٥,٨
٢	الإعلام الصادق.	٩	٥,٧
٣	حرية الصحافة.	٨	٥
٤	إعادة دستور الكويت عام ١٩٦٢.	٨	٥
٥	الحق في تنظيم المؤتمرات والندوات.	٢	١,٣
٦	حق الانتخاب لكل مواطن.	٢	١,٣
	ثانياً - تنمية المسؤولية الاجتماعية :		
١	دعم مشاركة الشباب في إعادة بناء الكويت.	٢٤	١٥,١
٢	دعم الثقة بين الحكومة والمواطنين.	٢٢	١٣,٨
٣	دعم مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة.	١٦	١٠,١
٤	تشجيع الحكومة لمشاركة المواطنين في شتى مجالات الحياة.	١٥	٩,٤
٥	تدعيم الانتماء للمجتمع.	١٢	٧,٥
٦	وضع الفرد المناسب في المكان المناسب.	٧	٤,٤
٧	تقدير الحكومة لجهود المواطنين الذين واجهوا الغزو بصلابة وشجاعة داخل الكويت.	٥	٣,١
٨	الاهتمام بدعم نظام التجنيد.	٥	٣,١
٩	تشجيع التطوع في مختلف المجالات.	٥	٣,١
	ثالثاً - تحقيق العدالة بين المواطنين :		
١	المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين.	٢٨	١٧,٦
٢	القضاء على الوساطة.	١٦	١٠,١
٣	عدم التفرقة بين المواطنين.	١٥	٩,٤
٤	الابتعاد عن العرق القبلي في التعامل بين المواطنين.	٩	٥,٧
٥	تدعيم النظام الاقتصادي في المجتمع.	٣	١,٩

تابـــع جـــدول رقم (١٤)

تدعيم القيم الإيجابية التي تسهم في إعادة بناء الإنسان الكويتي من وجهة نظر المبحوثين

ن = ١٥٩

م	القيـــــم	ك	٪
	رابعاً - العمـالة الوافـدة :		
١	الحد من العمالة الوافدة.	١٩	١١,٩
٢	تشجيع الشباب الكويتي للإقبال على الأعمال الحرفية.	١٣	٨,٢
٣	فتح مجالات العمل أمام مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.	٥	٣,١
٤	وضع حد أقصى لتواجد أي جنسية وافدة للعمل.	١	,٧
	خامساً ـ دعم الأسرة الكويتية :		
١	الاهتمام بالثقافة العامة للمواطن الكويتي.	١٠	٦,٣
٢	وضع الضوابط التي تكفل حماية الشباب من الانحراف.	٧	٤,٤
٣	الاهتمام بالتنشئة السليمة للطفل الكويتي.	٦	٣,٨
٤	الاهتمام بتعليم المواطن الكويتي.	٦	٣,٨
٥	توفير خدمات الطفولة والأمومة للحد من الاعتماد على المربيات الأجنبيات.	٦	٣,٨
	سادساً ـ الاستفادة من الأزمة :		
١	الاهتمام بتحرير ذات المواطن الكويتي من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة.	١٧	١٠,٧
٢	تطبيق الشريعة الإسلامية.	١٢	٧,٥
٣	إعادة الحسابات وتحديد العلاقات على أساس موقف الآخرين من الأزمة.	١٢	٧,٥
٤	إبراز صور الصمود والتصدي التي ظهرت من المواطنين فى أثناء الأزمة .	٣	١,٩
٥	تعويض المواطنين عما فقدوه في أثناء الأزمة.	٢	١,٣
٦	تضمين الأزمة في المناهج التعليمية.	٢	١,٣
	سابعاً ـ تطبيق الشريعة الإسلامية	١٥	٩,٤
	المجمـــوع	٣٨٨	

يتضح من الجدول رقم (١٤) استجابات المبحوثين حول أهم القيم الإجتماعية التي تدعم عملية بناء الإنسان الكويتي مرتبة طبقاً للتكرارات والنسب المئوية لكل استجابة ، والجدول يوضح أن هناك بعض القيم التي ذكرها المبحوثون تتفق مع القيم موضوع الدراسة وهي : الحرية والمسؤولية والعدالة ، هذا إلى جانب إضافة مجموعة من القيم الجديدة مثل : العمل ، دعم الأسرة الكويتية ، الاستفادة من نتائج الأزمة ، تطبيق الشريعة الإسلامية .

جـــدول رقم (١٥)

العلاقة بين مستوى التغير في المظاهر السلوكية لكل قيمة وللقيم الاجتماعية وإعادة بناء الإنسان الكويتي

ن = ١٥٩

م	القيـــم	الأمـــانة			المسؤولية الاجتماعية			العـــدالة			التكافـــل			الحـــرية			مجموع المظاهر السلوكية		
		أثر عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض
١	تدعيم قيمة الحرية.	١٣	٣١	٢٦	١٧	٢٤	٢٩	١١	٢١	٣٨	١٨	٣٢	٢٠	٣١	٢١	١٨	٢٣	٢٢	٢٥
٢	تنمية المسؤولية الاجتماعية.	١١	٣٢	٤٦	٢٩	٣١	٢٩	١٢	٣٣	٤٤	١٩	٣١	٣٩	٢٩	٤١	١٩	٢١	٢٨	٤٠
٣	تحقيق العدالة بين المواطنين.	١٢	٣٠	٢٩	٢١	٣٢	١٨	٨	٣٣	٣٠	١١	٢٦	٣٤	١٠	١٨	٤٣	١٧	٣٣	٢١
٤	العمالة الوافدة.	١٣	—	٢٥	٩	٢	٢٧	١٠	١٨	١٠	٧	—	٣١	٥	١١	١٢	٩	١١	١٨
٥	دعم الأسرة الكويتية.	١١	٢٢	٢	١٢	—	٢٣	٦	١٠	١٩	١٢	١١	١٢	١٣	١٢	١٠	١١	٦	١٨
٦	الاستفادة من الأزمة.	١٢	١٤	٢٢	٢٤	١٦	٨	١٢	—	٣٦	١٧	٣١	—	١٦	٢٤	٨	٢١	١٥	١٢
٧	تطبيق الشريعة الإسلامية .	١١	٣	١	٤	٨	٣	٦	٤	٥	٨	٢	٥	١١	١	٣	٣	٥	٧

يتضح من الجدول رقم (١٥) ، وجود علاقة طردية ضعيفة غير دالة قوتها ٠٩, بين مستوى التغير في المظاهر السلوكية لقيمة الأمانة وإعادة بناء الإنسان الكويتي .

- العلاقة بين مستوى التغير في المظاهر السلوكية للمسؤولية الاجتماعية وإعادة بناء الإنسان الكويتي علاقة طردية قوتها ٢٩, ومعنوية عند مستوى ٠,٠١ .
- توجد علاقة طردية ضعيفة غير دالة قوتها ٠,١٤ بين مستوى التغير في الظاهرة السلوكية للعدالة الاجتماعية وإعادة بناء الإنسان الكويتي .
- هناك علاقة طردية قوتها ٠,١٩ ومعنوية عند مستوى ٠٥, بين مستوى التغير في المظاهر السلوكية للتكافل الاجتماعي وإعادة بناء الإنسان الكويتي .
- العلاقة بين مستوى التغير في المظاهر السلوكية للحرية وإعادة بناء الإنسان الكويتي علاقة طردية قوتها ٠,٣٨ ومعنوية عند مستوى ٠,٠١ .
- توجد علاقة طردية معنوية عند مستوى ٠١, وقوتها ٢٢, بين مستوى التغير في المظاهر السلوكية للقيم الاجتماعية ككل وإعادة بناء الإنسان الكويتي .

ثالثاً ـ الكويت و آفاق المستقبل

عرضنا فيما سبق لمجموعة من القضايا المرتبطة بالغزو العراقي لدولة الكويت ، وكذلك أهم النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية والتي توضح مدى التغير الذي طرأ على منظومة القيم الاجتماعية لدى المواطن الكويتي ، وطبقاً لما عرضنا وفي ضوء ما هو متاح لدينا من معلومات يمكن رصد بعض القضايا والموضوعات التي نرى أهمية التركيز عليها لكي نعيد بناء الإنسان الكويتي كأساس لعلمية البناء والتعمير لدولة الكويت ، وذلك في إطار توجهات هذه الدراسة .

١ ـ تدعيم الهوية العربية والإسلامية :

لا أحد يستطيع أن ينكر أن اهتزاز الهوية العربية والإسلامية لدى المواطن العربي بشكل عام ومواطني دول المواجهة بشكل خاص ، من أخطر الآثار السلبية التي خلفتها عملية الغزو العراقي لدولة الكويت ، وما استتبع ذلك من وجود تحالفات عربية ، وأخرى عربية أجنبية ، وأثر ذلك على اضطراب المفاهيم الخاصة بالقومية العربية ، الأمر الذى أدى إلى الشعور بالاغتراب عن الذات العربية لدى هؤلاء المواطنين . وقد ساعد في تعميق هذا الشعور ما حمله إعلام الأزمة وبصفة خاصة الإعلام المغرض الذي تعمد تقديم صور ذهنية عن الشخصية العربية أو الإسلامية بطريقة مسيئة ، ومحاولة الربط بين الإرهاب والشخصية العربية . هذا بالإضافة إلى الثقة المفقودة بين بعض الأنظمة العربية ، وتعدد التحالفات العربية الهلامية ، والتي أظهرت أزمة الخليج فقدها لأهم مقوماتها ووظائفها ، وعليه فإن العمل على مواجهة هذه المشكلة يتطلب جهوداً متواصلة من أجل إعادة الثقة ودعم الهوية العربية والإسلامية ، وفي هذا الصدد نقترح مجموعة من المباديء الأساسية اللازمة لنجاح تلك الجهود مثل :

١ ـ ضرورة تقييم تجربة العمل العربي المشترك كقاعدة أساسية نحو الانطلاق إلى المستقبل .

٢ ـ الالتزام بأساليب المصارحة والمكاشفة من أجل إعادة الثقة المفقودة .

٣ ـ تضميد الجراح النفسية التي خلفتها أزمة الخليج .

٤ ـ تحقيق نظام أمني عربي شامل لحماية مصالح ومستقبل الأمة العربية .

٥ ـ إعادة تقييم العلاقة بين المواطنين والوافدين العرب لدول الخليج .

٦ ـ الاهتمام بالتربية الإسلامية وتضمينها في المناهج والمقررات الدراسية .

٧ ـ تأكيد روح التضامن العربي بدعم العلاقات العربية ، وإن ما حدث يجب النظر إليه على أنه شيء شاذ يصعب تكراره ، وقد شاركت العديد من الدول العربية في تصحيح الأوضاع ، وعدم اعتبار ما حدث نموذجاً يمكن أن يُعتّد به .

٢ ـ تدعيم قيمة الحرية :

من أهم الآثار التى خلفتها أزمة الخليج تناول قضية الحرية والديمقراطية تناولاً ملحوظاً على الصعيد العربي سواء بالنسبة للحكام أو المحكومين ، فقد أثبت النظام العراقي أن افتقاد الديمقراطية كان سبباً كبيراً فيما حدث من مغامرات غير محسوبة ، كالذي حدث في إيران والكويت . هذا بالإضافة إلى التحولات الأخيرة في العالم أجمع ، حيث تسعى جميع الشعوب والدول إلى دعم الديمقراطية والحرية ويكفى مثلاً ما حدث في دول الكتلة الشرقية مؤخراً ، وما كان يُسمى سابقاً بالاتحاد السوفيتي ، المهم هنا ألا نسمح بمجرد الشعارات بالديمقراطية والحرية ، بل لا بد من دعمها في الوطن العربي كنظام وكهدف دائم سواء من جانب الحاكم أو المحكوم .

ويمكن لنا أن نستفيد مما حدث في الأزمة الأخيرة حينما حاولت قوى الغزو العراقي استمالة المعارضة الكويتية والضغط عليها بشتى الأساليب ؛ لكي تنحاز إلى جانبها في مواجهة حكومة الكويت وشعبها ، إلا أن المعارضة بقواها المختلفة أثبتت وطنيتها الصادقة ورفضت كل هذه المحاولات ، بل شاركت الشعب في عمليات الصمود والنضال ضد هذا الغزو بصوره المختلفة . علينا أن نستفيد من هذه التجربة التي أفرزتها الأزمة لكي نعمل على تدعيم هذه القيمة باعتبارها هي الأساس المكين لا ستقرار وتقدم الشعوب والحكومات .

هذا وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية التي تمت إلى أن أكبر تغيير حدث في منظومة القيم كان خاصاً بقيمة الحرية ، وإدراك المواطنين لأهمية ذلك كموجه للسلوك في شتى مجالات الحياة ، ونقدم في هذا الصدد مجموعة من المنطلقات الأساسية التي يجب الاستناد إليها في تدعيم تلك القيمة الهامة :

١ ـ المحافظة على حقوق الإنسان وحمايتها ، ويتضمن ذلك التأكيد على المباديء الدستورية العليا ، أو مباديء العدالة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم .

٢ ـ ترسيخ قواعد الشورى والديمقراطية .

٣ ـ أهمية توفير العدالة الاجتماعية ، وبث القيم الأخلاقية المنبثقة عن الشرائع السماوية والمتأصلة في حضارتنا العربية .

٤ ـ التركيز إعلامياً وتربوياً من خلال المؤسسات المختلفة في الوطن العربي على دعم قيم الحرية والشورى والحوار ، وتحاشي صور العنف والعدوان .

٥ ـ تدعيم الإعلام الصادق الحر والمعبر عن واقع المجتمع العربي .

٣ ـ تحرير ذات المواطن الكويتي :

سبق أن أوضحنا التأثيرات السلبية للأزمة على المواطن الكويتي ، وكيف كانت نتائجها النفسية والاجتماعية ذات تأثير كبير على الذات الكويتية بصفة بخاصة والعربية بصفة بعامة ، ومن هنا فإن تقبل واقع الأزمة بكل ما فيه أصبح أمراً عسيراً على المواطن الكويتي إن لم يكن مستحيلاً ، ولذلك تأثيره الواضح على مدى تقبل الذات والثقة بها ، بل يمكن أن يؤدي ذلك إلى ظهور اتجاهات وقيم غير مرغوب فيها ، لذلك أصبح لزاماً على جميع المهتمين بهذه القضية أن يبحثوا عن الحلول المناسبة للخروج من هذا المأزق ، وكيف يمكن مساعدة المواطن الكويتي بصفة خاصة على التخلص من المعاناة النفسية ، وتحرير ذاته من الآثار الناجمة عن هذه الأزمة .

إن تحقيق ذلك ليس بالأمر الهين اليسير وإنما هي مهمة شاقة تتطلب وقتاً كبيراً وتضافراً بين جهود العديد من المؤسسات القومية والإقليمية والدولية وكذلك تتحمل الأسرة الكويتية والإعلام الكويتي بشكل خاص دوراً رئيساً في هذا المجال . هذا ويمكن اقتراح مجموعة من الإجراءات التي نعتقد أنها قد تفيد في هذا الخصوص :

١ ـ وضع خطة عاجلة للتوعية والتوجيه من خلال وسائل الإعلام في الوطن العربي تستهدف كلٍ من : متخذي القرار ، المتخصصين ، الأسرة ، الجمهور ، وذلك بهدف التخفيف من الآثار النفسية التي أصابت ذات المواطن الكويتي بخاصة والعربي بعامة ؛ وذلك للحد من المضاعفات السلبية لتلك الآثار .

٢ ـ بناء نظام تعليمي قادر على مسايرة العصر بكل متطلباته الموضوعية والتقنية ، واستيعاباً للمسيرة الحضارية ، واستثماراً للطاقات الشبابية في كل مجالات الحياة .

٣ ـ تدعيم التفاؤل لدى المواطن بعد أن انتهت الحرب ، واستقر الأمن ، وعادت الحقوق إلى أصحابها ، والتركيز على جهود البناء والتعمير والعمل المشترك من أجل سرعة إزالة العدوان على دول المواجهة ، بخاصة فيما يتعلق بإعادة بناء المنشآت التي هُدمت .

٤ ـ تكوين فرق عمل للتحرك السريع تضم متخصصين في مختلف الجوانب (صحياً ونفسياً ، واجتماعياً) لرصد الآثار الناجمة عن الأزمة ، وتحديد أولويات العمل في المرحلة الحالية والمستقبلية .

٥ ـ دعم صور الثقة القائمة بين الحكومة والمواطنين في الكويت في أبعادها وصيغها التشريعية مع تأكيد مبادىء العدالة الاجتماعية بين كافة المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم العائلية .

٦ ـ دعم مشاركة الشباب الكويتي في عمليات إعادة التعمير والبناء ، واستثمار وتوظيف طاقات هؤلاء الشباب ، والتي أفرزتها الأزمة ،والعمل على تنميتها واستمرارها .

خاتمـــــة

إن ما سبق عرضه ما هو إلا جهد متواضع لمحاولة رصد بعض الأبعاد الاجتماعية التي أفرزتها أزمة الخليج ، وننوه هنا إلى ضرورة الاهتمام بهذا الجانب الهام في عملية إعادة البناء ، الأمر الذي يدعونا إلى المطالبة بالدراسات العلمية المتعمقة لمحاولة فهم وتشخيص الواقع العربي سواء بالنسبة لدول المواجهة أو باقي الدول العربية ، حتى يمكن أن نبني تصوراتنا المستقبلية على أسس إمبريقية ، ونطرح في هذا الصدد بعض الموضوعات الجديرة بالاهتمام والدراسة من جانب العلماء والمتخصصين العرب .

بالنسبة للطفل الكويتي :

نتيجة الأزمة يمكن تصنيف الطفل الكويتي إلى الفئات التالية :

١ ـ الطفل الذي كان مع الأسرة داخل أو خارج الكويت .

٢ ـ الطفل الذي فقد أسرته نتيجة للأزمة .

٣ ـ الطفل المعاق .

٤ ـ الطفل مجهول النسب .

وعليه فنحن نحتاج إلى مجموعة من الدراسات في هذا المجال تتناول :

١ ـ الآثار النفسية للأزمة على كل فئة من الفئات الثلاث الأولى .

٢ ـ الآثار الاجتماعية .

٣ ـ الآثار النفس اجتماعية لظهور فئة مجهولي النسب نتيجة للغزو .

٤ ـ تحديد احتياجات كل فئة من الفئات الأربع من برامج الرعاية ونوع المؤسسات التي تتولى ذلك .

٥ ـ وضع تصور لبرامج ومؤسسات خاصة لرعاية الأطفال مجهولي النسب .

بالنسبة للشباب :

أظهرت الأزمة طاقات الشباب التي يمكن ، إذا أُحسن استثمارها وتوجيهها ، أن تشارك بفاعلية في عمليات البناء والتعمير ، ولذلك فمن المفيد في هذا الإطار إجراء بعض الدراسات عن :

١ ـ الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفتها الأزمة لدى هؤلاء الشباب .

٢ ـ اتجاهات الشباب الكويتي نحو العمل بصفة عامة والعمل الحرفي بصفة خاصة .

٣ ـ التغيرات التي طرأت على صورة الذات لدى الشباب الكويتي .

٤ ـ اتجاهات الشباب نحو بعض قضايا:
أ ـ المسؤولية الاجتماعية .
ب ـ التكافل الاجتماعي .
ج ـ المشاركة المجتمعية .
د ـ الحرية والديمقراطية .

٥ ـ تصور لبرامج تنمية وتدعيم الاتجاهات الإيجابية التي أظهرتها الأزمة لدى الشباب في خدمة المجتمع .

بالنسبة للمرأة :

دفعت المرأة الكويتية إلى القيام بأدوار لم تكن فى حسبانها أو حسبان أي مواطن ، ومن هنا نجد أهمية دراسة القضايا التالية :

١ ـ الآثار النفس اجتماعية للأزمة على المرأة الكويتية .

٢ ـ التغيرات التي طرأت على الوظيفة الاجتماعية للمرأة .

٣ ـ اتجاهات المرأة الكويتية نحو المشاركة في الحياة المجتمعية في ضوء مفاهيم وصيغ التكافل التي أفرزتها الأزمة .

٤ ـ اتجاهات المرأة الكويتية نحو العمل .

٥ ـ وضع تصور لبرامج رعاية وتنمية المرأة الكويتية .

قضايا ودراسات عامة :

١ ـ تحديد الأولويات في ضوء الاحتياجات الحقيقية للمواطن الكويتي .

٢ ـ دراسة اتجاهات المواطن الكويتي نحو الأزمة .

٣ ـ دراسة مفاهيم الانتماء العربي والإسلامي لدى المواطن الكويتي .

٤ ـ دراسة أساليب ووسائل التكافل (التنسيق والتعاون) بين وزارات الخدمات .

البحث الرابع

الإفرازات اللاإنسانية
لخرافة الحق التاريخي

دراسة حول أوضاع العمل الاجتماعي والعمالي
فى ظل الغزو العراقي لدولة الكويت

الأستاذ عبدالله غلوم الصالح
الوكيل المساعد للشئون الفنية
وزارة الشئون الاجتماعية والعمل - دولة الكويت

محتويات البحث

	الصفحة من ـ الى
مقدمة :	١٢١ ـ ١٢٢
مدخل تمهيدي : خرافة الحق التاريخي	١٢٣ ـ ١٢٩
الفصل الأول : ثلاثون عاما من العمل الاجتماعي	١٣٠ ـ ١٤١
الفصل الثاني : انهيار العمل الاجتماعي ..... في ظل الغزو والاحتلال العراقي	١٤٢ ـ ١٥١
الفصل الثالث : محنة الطبقة العاملة ..... في ظل الغزو والاحتلال العراقي	١٥٢ ـ ١٥٥
الفصل الرابع : صوت الطبقة العاملة الغاضبة ..... في المحافل العمالية الدولية والإقليمية	١٥٦ ـ ١٥٨
خاتمة :	١٥٩ ـ ١٦٠
المراجع :	١٦١

مقـــــدمة

يعتبر يوم الخميس الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ حدثاً جللاً وخسارة فادحة أصابت بضررها في الحاضر والمستقبل أطرافاً عديدة من العالم بما فى ذلك الشعب الكويتي والجانب المعتدي (العراق) ودولاً نامية من آسيا وأفريقيا ودولاً متقدمة كأوربا واليابان ودول أمريكا اللاتينية .. وقد تميز العدوان العراقي الآثم بمجموعة من السمات والخصائص الإجرامية لم نعهد لها مثيلاً في علم الإجرام ، بحيث بات علماء الجريمة مطالبين اليوم بدراسة هذه الظاهرة الإجرامية لتصبح مادة علمية تدرس في المعاهد والجامعات وذلك للأسباب التالية :

١ ـ أنه أول عمل إجرامي بعد الحرب العالمية الثانية تقوم فيه دولة عضو في الأمم المتحدة باحتلال دولة مستقلة هي الأخرى عضو في الأمم المتحدة وضمها إليها بالقوة متجاهلة ميثاق الأمم المتحدة ومتحدية المجتمع الدولي بأسره .

٢ ـ أنها أول قضية تحظى بتأييد يصل إلى حد الإجماع العالمي ويظل مستمراً لفترة طويلة دون أن يخبو من التركيز الإعلامي والسياسي والاقتصادي والعسكري .

٣ ـ أول مرة يصدر فيها في تاريخ مجلس الأمن الدولي مجموعة كبيرة من القرارات (ثلاثة عشر قراراً) خلال فترة وجيزة ويجيز فى أحدها للدول المعنية استخدام القوة لإجبار المعتدي على الانسحاب واحترام قرارات الإرادة الدولية .

٤ ـ اتفاق الشرق والغرب بخاصة الدول الكبرى الخمس على إدانة العدوان والمطالبة بالانسحاب وعودة الشرعية ، وفرض الحصار الاقتصادي : وذلك لعدالة القضية وجلاء الحق في مواجهة الباطل ، ولم يشذ عن هذه القاعدة من دول العالم المائة والستين الأعضاء في الأمم المتحدة سوى أقلية قليلة .

٥ ـ كانت العلاقات بين البلدين .. الكويت والعراق في مظاهرها طيبة للغاية .. فالكويت قدمت العون والمساعدة والمال في وقت عصيب كان يواجهه العراق الذي عبر عن شكره لأمير دولة الكويت وشعب الكويت على حسن صنيعه ، بينما كان يخفي حقداً دفيناً وغدراً مبيتاً ونكراناً للجميل وطمعاً في الخير الذي وهبه الله للكويت بأن حرك جيشه واغتصب الأرض في خيانة لا مثيل لها .

٦ ـ لم يحدث من قبل في أية دولة محتلة في العالم مثل هذا الإصرار والمقاومة الإجماعية لشعب صغير أعزل لم يتمكن معه العدو من الحصول على من يتعاون معه من المواطنين رغم المغريات أحياناً والتنكيل والتعذيب والقتل أحياناً أخرى .

٧ ـ أول مرة في التاريخ تحدث فيه مواجهة عسكرية عربية ودولية في مواجهة دولة عربية باغية ويشار إليها في البيانات العسكرية بصفة (العدو) .

٨ ـ أنه أول مرة ينحدر فيها جيش عربي إلى هوة سحيقة بالعدوان الظالم على شعب عربي مسالم ، ويقوم فيها بأعمال السلب والنهب وهتك الأعراض ، مما يتعارض مع الأخلاق والفروسية ، وينطبق على اللصوص وقطّاع الطرق .

٩ ـ أنه أول عدوان في التاريخ لا يقتصر ضرره على مواطني الدولة المعتدى عليها ، بل يتعداه إلى عدد كبير من الدول النامية التى كان يعمل مواطنوها في الكويت والعراق ، وهى الدول التى ترتبط مع كلا البلدين بعلاقات سياسية واقتصادية وتجارية جيدة ، وقد عبر عن ذلك أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠م بقوله : (محنة الكويت هي قمة مأساوية متعددة الوجوه لم تقتصر آثارها على الكويتيين فقط ، بل تجاوزت ذلك لتصيب شعوباً أخرى ، حيث هددت وزعزعت الاستقرار في العالم بصورة عامة ، ومنطقة الخليج بصفة خاصة) .

رغم هذا وذاك ، فقد أشرقت شمس الحرية على أرض الكويت ، وسيعود الرخاء ، وستعود الكويت إلى ما كانت عليه مركز إشعاع ثقافي ونمو اقتصادى ورفاه اجتماعي وسيلقى المعتدي الغاشم الندم والدمار والتخلف والعزلة نتيجة عدوانه وظلمه .. لقد عادت الكويت دولة مستقلة رغم حقد الحاقدين وغدر الحاسدين .

ولا يفوتنا أن ننوه بأنه قد يلاحظ البعض ونحن بصدد الحديث عن الآثار الإجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت أننا قد تشعبنا لنتناول (خرافة الحق التاريخي) الذي كان يحلم به النظام العراقي كما حلم به أسلافه من قبل .

لقد أردنا من هذا الادعاء الباطل أن يكون مدخلاً لموضوعنا الأساسي ؛ لنمكن القارىء من الوقوف على عمق الاستخفاف والاستهتار بالعقل البشري .. هذا الادعاء والممارسات اللاإنسانية التى أفرزتها خرافة الحق التاريخي راح ضحيتها الكثيرون من شعب الكويت .. رجالاً ونساءً وشيوخاً وشباباً وأطفالاً ، شهداء ومشوهين ومعاقين ومفقودين دون أى سبب أو مبرر واضح ومقنع لأي عاقل في العالم ، وبالتالي فإن ما حدث لم يكن سوى رغبة شيطانية جامحة في شخصية مصابة بمرض البارانويا .. شخصية يؤمن صاحبها بأنه الزعيم الأوحد الملهم الذي أرسلته العناية الإلهية لكى ينقذ المنطقة من شرور حكامها .. وأنه لا زعيم سواه ، وهو إيمان لا يمكن لأي قوة فى الوجود زحزحته عنه ، لأنه إيمان هذائي ناتج عن معتقدات عقلية باطلة ، وهو يكرس كل جهوده كى يحقق هذه الفكرة الهذائية التى اعتنقها والتى يؤمن إيماناً راسخاً بصدقها ، وهو يصوغ كل الظروف المحيطة به كي تدعم هذه المعتقدات .

مدخـــل تمهيـــدي
خرافة الحق التاريخي

إن النظام العراقي وهو يعلن عن ضمه لدولة الكويت في الثامن من أغسطس عام ١٩٩٠، بعد أن اجتاحها في الثاني من ذات الشهر لتصبح المحافظة التاسعة عشرة ، إن للعراق حقوقاً تاريخية في الكويت ، يومها تجاهلت بعض الأنظمة العربية أن هذا الادعاء ما هو إلا خدعة كبرى في التاريخ ، ومغامرة لتغطية هزائم صدام العراق في حرب السنوات الثمانى مع إيران ، وما نتج عن تلك الحرب من دمار بشري وانهيار اقتصادي لم يسلم منه أى بيت عراقي ، لتعود الأمور من جديد إلى نقطة البداية وهي اتفاقية الجزائر التي وقعت بين العراق وإيران عام ١٩٧٥ والتي اعترف العراق بموجبها بحقوق إيران في شط العرب والتى مزقها (صدام) في ١٧ سبتمبر عام ١٩٨٠ على مرأى من الجميع وهو في حالة انفعال شديد ليعلن الحرب على إيران في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ .

تجاهل هؤلاء المغامرون والمنساقون وراء هذه الخدعة الكبرى أن الحجة التي يستند اليها نظام بغداد في احتلاله لدولة الكويت تسلبهم وتسلب العرب جميعاً الحجة الوحيدة التى نعتمد عليها في الرد على إسرائيل فى ممارساتها لسياسة الأمر الواقع حيال الشعب الفلسطيني ، وهو اقتلاع شعب من وطنه وإحلال شعب آخر محله بالقوة وبوحشية حاقدة باسم الحقوق التاريخية لبني إسرائيل في أرض الميعاد .

كم كانت أمنية الصهاينة أن يأتي الفلسطينيون يوماً ليتحدثوا عن الحق التاريخي في فلسطين ، ورغم إيمان القيادة الفلسطينية بهذا الحق من منطلق تأييدها لصدام العراق وحقه التاريخي في الكويت ، ورغم أن هذه القيادة تسعى بكل الوسائل من أجل ترسيخ هذا المفهوم فى أذهان الشعوب العربية وشعوب العالم ، فإن القضية الفلسطينية تكون ـ بلا شك ـ أول ضحاياها ، وهي غلطة العمر كله .

إن المطالبة بالحق التاريخي سوف تقودنا إلى تغيير جغرافية العالم وديموغرافيته ، فالهنود الحمر لابد وأن يطالبوا بحقهم التاريخي في أمريكا ، والسكان الأصليون لأستراليا لهم كل الحق في المطالبة بهذا الحق في استراليا ، وأن للألمان أيضاً الحق التاريخي في الالزاس واللورين الفرنسيتين ، وأن لتركيا الحق في المطالبة بالحقوق التاريخية للدولة العثمانية ، وأن لإيران أيضاً نفس الحقوق في ظل الأمبراطورية الفارسية ، كما أن لإيطاليا الحق في المطالبة بنفس الحقوق في ظل الأمبراطورية الرومانية وأن للعرب أيضاً الحق في المطالبة بحقوقهم التاريخية في الدولة الإسلامية .

لنكن أكثر تحديداً فنقول لماذا لا يرجع العراق إلى حدوده فى عهد العباسيين وليست تلك التى حددت له إبان العهد العثماني ؟ لماذا لا ترجع سوريا إلى حدودها في العهد الأموي ؟ بل لماذا

لا تطالب سوريا بضم الأردن وقد كان فى العهد العثماني محافظة سورية مركزها (درعا) إحدى مدن سوريا اليوم [١] . ولو طبقنا ادعاءات العراق الباطلة لفقدت معظم دول العالم اليوم استقلاليتها ، وفي مقدمتها العراق الذي ضم كلياً لأملاك الدولة الفارسية إبان حكم الشاه إسماعيل الصفوي عام ١٥٠٨م ومن بعده الشاه عباس الأول ، وهنا نتساءل هل من حق إيران أن تطالب اليوم بعودة الفرع إلى الأصل ؟..

ضم العراق لأملاك الدولة العثمانية حوالي أربعة قرون امتدت باستيلاء سليمان القانوني على بغداد عام ١٥٣٤م حتى هزيمة العثمانيين على يد البريطانيين فى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ، هل يعني أنه بات من حق تركيا اليوم أن تطالب بالعراق ؟..

وبانتصار البريطانيين على العثمانيين أخضعوا العراق للانتداب وجعلوا النظام الإداري فيه تابعاً لوزارة الهند ، وأنه وفقاً لمنطق (النظام العراقي) فإن للهند كامل الحق في المطالبة بالعراق ، أليس الأمر كذلك ؟

ثم نتساءل هل يقبل عالم اليوم بمثل هذا الطرح البالي في عصر استقرت فيه الأوضاع الحدودية بين دول العالم ؟ عصر لم يعد فيه مجال للحرب الباردة بعد أن حلّ مكانها عهد الوفاق وعهد الحريات والديمقراطيات .. عهد لم يعد فيه مجال لحروب عالمية جديدة ترتب من خلالها الأوضاع الحدودية وفقاً لمبدأ الأمر الواقع الذى بنى عليه (النظام العراقي) جميع حساباته .

ومع هذا كله نقول لمن انساقوا وراء الخدعة الكبرى ارجعوا لتاريخ العلاقة بين الكويت والعراق ؛ لتقفوا على الحقيقة التي غابت عن بالكم .. ففي عام ١٩٣٢م تقدمت الحكومة العراقية بطلب الانتساب إلى عصبة الأمم ، وكان عليها أن تحدد حدودها مع جيرانها .. يومها استندت العراق إلى الاتفاقية المبرمة بين العثمانيين والبريطانيين والكويتيين عام ١٩١٣م .. هذه الاتفاقية التى توضح في موادها ٥ ، ٦ ، ٧ من القسم الأول أن جزيرتي وربة وبوبيان تابعتان للكويت، وأن سفوان وأم قصر تابعتان للعراق [٢] .

هذا التخطيط الحدودي بين الكويت والعراق أكدته المراسلات التي تم تبادلها بين جعفر العسكري نائب رئيس وزراء العراق والمندوب البريطاني فى ٢١ يوليو عام ١٩٣٢م ،ثم جاء التأكيد الثاني لهذه الاتفاقية بالمراسلات التى تمت فى الأول من أغسطس عام ١٩٣٢م بين الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت ونوري السعيد رئيس وزراء العراق .. وهنا نتساءل أيضاً أين الحق التاريخي من الاعتراف العراقي الرسمي بالكويت كإمارة مستقلة منذ عهد الشيخ مبارك الصباح مروراً بحكام الكويت حتى قيام دولة الكويت ومباركة أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية لهذه الدولة واستقلالها ، والذي تم بموجبه تبادل السفراء بين البلدين ؟ ثم ما رأي (النظام العراقي) باعترافه بدولة الكويت فى مناسبات عديدة تم فيها تبادل السفراء بين البلدين ؟.. هذه

---

(١) دائرة المطبوعات ، **حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق** ـ حكومة الكويت : ١٩٦١ .

(٢) د . عبدالمنعم إبراهيم الجميعي ، دراسة **أكذوبة الحق التاريخي للعراق فى الكويت** .

العلاقة الدبلوماسية التي ظلت قائمة زهاء ثلاثين عاماً .. ألا تعني اعترافاً صريحاً بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة ؟

هذه الوقائع التاريخية والمواقف والممارسات تؤكد جميعها أن الكويت منذ تأسيسها في القرن الثامن عشر كانت بلداً ذا كيان مستقل وإن اختلف المؤرخون في تحديد سنوات نشأته ، فالكويت نشأت بالتحديد بين عامي ١٧٠١ ـ ١٧٠٢م ، وهناك مجموعة من الأدلة التاريخية لإثبات وجهة نظرنا بينها [٣] .

١ ـ تجديد بناء مسجد البحر عام ١٧٤٥م ، وحيث إن عملية التجديد عادة لا تتم إلا بعد مدة لا تقل عن أربعين إلى خمسين عاماً ، فإنه يمكن القول بأن بناء هذا المسجد كان مع مطلع القرن الثامن عشر .

٢ ـ مسجد آل خليفة الذي نقش عليه سنة البناء عام ١٧١٤م .

٣ ـ مخطوط لؤلؤتي البحرين في الإجازة لقرتي العين ليوسف بن أحمد الدرازي الذي أرّخ وصول العتوب إلى البحرين في طريقهم إلى الكويت بكلمة (شتتوها) التى تساوي بالتاريخ الهجري ١١١٢هـ / ١٧٠٠م .

٤ ـ الوثيقة العثمانية رقم (١١١) من دفتر المهمة العثماني ، صحيفة طم (٧١٣) والمرسلة من علي باشا والي البصرة إلى الباب العالي والتي يستأذن فيها الوالي السلطان العثماني السماح للعتوب بالإقامة في أحد المواقع المجاورة للبصرة ، ولما تأخر رد السلطان هاجر العتوب من البصرة إلى الكويت ، وقد كتبت الوثيقة بتاريخ ٢١ رجب ١١١٣هـ / ١٧٠١م .

وفي إطار النسق التاريخي ذاته يؤكد الدكتور حسين مؤنس فى إحدى محاضراته أن تاريخ الكويت يبدأ مع بداية القرن الثامن عشر وهو في هذا يتفق مع الدكتورة ميمونة الصباح ، لكنه يحدد عام ١٧١٠م تاريخاً لنزوح العتوب من داخل جزيرة العرب وعلى وجه التحديد من وسط نجد ومن مكان يطلق عليه (الهدار) في مقاطعة (الأفلاج) إلى ساحل الخليج وكانت هجرتهم بسبب القحط ، وأن حكم آل الصباح بدأ عام ١٧١٦م [٤] ثم يذهب بعيداً في عمق التاريخ حين يقرر أن أول ظهور لاسم الكويت فى المكاتبات الرسمية كان في أوائل القرن السابع عشر عندما توغل البرتغاليون في الخليج واستقروا في بعض المواقع الساحلية ومنها الكويت ، وهذا ما أكده أيضا الرحالة (لوريمر) .

إن الحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد أن الكويت جزء من شبه جزيرة العرب وترتبط معها بأواصر العادات والتقاليد ، ولم ترتبط بعجلة العراق في أي مرحلة من مراحل التاريخ ، ولتأكيد هذه الحقيقة ، فإنه بين أمور عدة نجد العراق قد خضع وأصبح جزءاً من سيادة الدولة العثمانية كما أشرنا سابقاً ، في الوقت الذي ظلت فيه الكويت إمارة مستقلة لم يطأها قدم جندي عثماني

---

(٣) د . ميمونة الصباح ، **محاضرة حول الاجتياح العراقي لدولة الكويت** .

(٤) يؤكد هذا التاريخ حسين خلف الشيخ خزعل في كتابه ، **تاريخ الكويت السياسي** ـ المجلد الاول ـ ص ٤٢ إلا أن هناك مصادر تاريخية تؤكد أيضاً أن حكم آل الصباح للكويت يبدأ بعام ١٧٥٦م .

واحد ، بل كانت ملجأً للسياسيين العراقيين الفارين من العراق إلى الكويت أمثال مصطفى آغا والي البصرة الذى قام بمحاولة فاشلة للاستقلال بحكم البصرة عن الدولة العثمانية فلجأ إلى الكويت فى عهد الشيخ عبدالله بن صباح ، ولو كانت الكويت تحت الاحتلال العثماني ـ كما يدعي العراق ـ لما تمكنت من حماية هؤلاء السياسيين .. ولو كانت الكويت خاضعة للنفوذ العثماني لما تركوا بنى كعب يهاجمون الكويت فى عهد الشيخ عبدالله الصباح الأول ، ولما تركوا الكويتيين وحدهم يدافعون عن بلدهم . مما يؤكد أن الكويت لم تخضع للحكم العثماني وليس هناك دليل تاريخي على أن الدولة العثمانية وضعت يدها على الكويت وأقامت فيها حاكماً يمثل السلطة العثمانية كما كان الحال في بغداد .

فالنظام الإداري في الكويت لم يحاك النظم العثمانية ولم نسمع أو نقرأ أن حامية عثمانية قد عسكرت في الكويت ، كما لم يجند كويتي واحد في صفوف الجيش العثماني ، ولم تعرف الكويت اللغة التركية ، ولم يعين فيها والٍ عثماني واحد .

وهذا عكس الحال تماماً في العراق ، فقد كان النظام الإداري فيه عثمانياً ، والجيش العثماني يعسكر على أرضه ، والوالي العثماني يتربع على دفة الحكم فيه ، بل وصل الأمر إلى إرسال حملات تأديبية للعراق لاستعادة النفوذ العثماني هناك ، وعندما أراد عبدالحميد الثاني سلطان الدولة العثمانية مد خط سكة حديد (برلين ـ بغداد) إلى الكويت ، كان رفض حاكم الكويت صارماً بأنه لن يبيع شبراً من أرض الكويت لتكون المحطة الأخيرة ، دون أن يلتفت لتهديدات السلطان ووعيده .

وتشير الوثائق العثمانية أنه جاء في مذكرات مدحت باشا والي بغداد الذي كان يتعطش لفرض السيطرة العثمانية على مناطق الخليج والجزيرة العربية ما ترجمته : (.. وبالنظر لأهمية موقع الكويت الجغرافي ، فقد أقامت مملكة أشبه ما تكون بالجمهورية ، حيث يحكم الكويتيون أنفسهم منذ القدم ، كما كانت سفنهم تبحر للتجارة غالباً تحت الراية الخاصة بمملكتهم ، على الرغم من اضطرارهم أحيانا إلى رفع العلم الفلمنكي (الهولندى) تارة ، والإنجليزي تارة أخرى لتأمين سلامتهم) [٥] .

ثم تجيء الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام ١٩١٣م لتؤكد استقلال الكويت عن الدولة العثمانية وعن البصرة برسم حدود واضحة بين الكويت والولايات العثمانية فى الشمال (البصرة) والجنوب (الحسا) .. وما اتفاقية الحماية المبرمة بين الكويت وبريطانيا عام ١٨٩٩م إلا صورة أخرى لاستقلال الكويت عن الدولة العثمانية ، علاوة على تأكيد استقلال الكويت في أكثر من مناسبة ، ففي أثناء مؤتمر العقير عام ١٩٢٢م عندما تساءلت الحكومة العراقية عن حدود الكويت ، كان جواب بريطانيا لها أن الاتفاقية الانجليزية التركية لعام ١٩١٣م تحدد ذلك بشكل واضح ، والتي أعيدت بموجبها كل من جزيرتي بوبيان وربة إلى الكويت ، بينما احتفظت الدولة العثمانية بكل من أم قصر وسفوان [٦] .

---

(٥) حسين خلف الشيخ خزعل ، مرجع سابق .

(٦) المرجع نفسه .

بجانب هذه العوامل الدولية التى أكدت وبشكل قاطع استقلال الكويت على مر التاريخ ، كانت هناك عوامل محلية ساهمت في إنجاز هذا الاستقلال ومن بينها حرص حكام الكويت وإدارتها السياسية على نبذ التبعية العثمانية والاعتماد على قوة الكويت الذاتية ، وإقامة علاقات ودية متوازنة مع الجميع حتى بات هذا السلوك في الممارسة جزءاً من معالم السياسة الخارجية لدولة الكويت بعد الاستقلال .

ألا يعني كل هذا أن الكويت كانت إمارة مستقلة منذ ذلك التاريخ البعيد ، وأن إعلان الدولة العثمانية اعترافها باستقلال الكويت في ٢٩ يوليو عام ١٩١٣م بموجب الاتفاقية الإنجليزية التركية لم ولن يترك حجة تاريخية لأي نظام عراقي ليدعي بأن الكويت كانت جزءاً من ولاية البصرة .

من ناحية أخرى لو رجعنا إلى الوثائق التاريخية والرسائل المتبادلة بين البلدين قبل استقلال الكويت وبعدها لوجدنا ما يشير إلى أن هناك اعترافاً رسمياً باستقلال الكويت ، حيث كانت الجهات الرسمية العراقية ، ومن أعلى مستوياتها ، تخاطب الكويت بعبارة الدولة الشقيقة ، بل وصل الأمر إلى طلب العراق الرسمي إبان حكم عبدالكريم قاسم وعلى وجه التحديد فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٨م وبموجب رسالة وزير خارجيته (جواد هاشم) فتح قنصلية أو ممثلية تجارية بين الدولتين توثيقاً لأواصر المودة والتعاون بين البلدين الشقيقين مشيرة في الرسالة إلى الكويت بعبارة (الجارة العزيزة) [٧] ، وهنا يجب ألا ننسى وقفة العراق المؤيدة لدخول الكويت إلى عدد من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ـ كدولة مستقلة ـ قبل الاستقلال .

لقد سقطت إدعاءات عبدالكريم قاسم التاريخية بأن الكويت كانت جزءاً تابعاً للواء البصرة إبان الحكم العثماني ، وعندما شعر بضعف موقفه لجأ إلى قصة الخدمات البريدية التي زعم أن العراق كان يقدمها للكويت بين عامي ١٩٢١ ـ ١٩٤١م ، ونسي أن مثل هذه الخدمات من الأمور الطبيعية فى مجال العلاقات البريدية بين بلدين متجاورين ، بخاصة إذا كانت إحداها غير مستكملة لوسائلها البريدية .. فهل هذا التعاون مبرر كاف للادعاء والمطالبة بضم هذا البلد كجزء من أراضيه ؟

إن فكرة الحق التاريخي التى ادعاها النظام العراقي لم تبرز على سطح الأحداث كمبرر للغزو في أيامها الأولى ، وإنما الاتهامات التي وجهت لدولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما في إنتاج النفط وإغراق السوق البترولية بما يزيد عن حاجتها ، وتأثير ذلك على اقتصاديات العراق ، وكذلك الادعاء بتآمر حكومة الكويت على العراق وسرقة نفط حقول الرميلة .. هذه الاتهامات والادعاءات كانت وحدها المبرر للغزو .

أليس النظام العراقي هو من أمر بتشكيل (حكومة الكويت الحرة) وأرسل جنوده بناء على طلبها ؟ أليست هذه الحكومة هي التي قررت إعلان الجمهورية في الكويت لمدة ثماني عشرة ساعة ؟.. هذه الممارسات العشوائية المفتعلة تدل على شيء واحد وهي أن الكويت دولة مستقلة وأن

---

(٧) **حقيقة الأزمة ، بين الكويت والعراق** ، مرجع سابق .

الحديث عن فكرة الحقوق التاريخية لم تكن واردة فى أذهان النظام العراقي إلا بعد اليوم الثامن من الاحتلال ، حين بدأ النظام العراقي يحشد أساتذة التاريخ وعلى رأسهم الدكتور مصطفى عبدالقادر النجار غير الأمين على التاريخ رغم أنه أمين عام اتحاد المؤرخين العرب للترويج لهذه الفكرة وتأصيلها تاريخياً من خلال كتاب تحت عنوان (الهوية العراقية للكويت) .. هذا الكتاب الذي وضعته وزارة الإعلام العراقية لتزييف الحقائق التاريخية وتضليل الرأي العام العالمي والإسلامي والعربي بمساعدة أساتذة جامعيين وبإشراف الدكتور النجار الذي تجرد من رسالته العلمية لخدمة الشيطان .

إن المبررات التى قدمها النظام العراقي لغزوه لدولة الكويت جميعها واهية وغير منطقية ، ولا يمكن وزنها بأي ميزان عقلانى ، وإن المبرر الحقيقي الذي لم يجرؤ ذلك النظام أن يعلنه هو أن وضعه الداخلي أصبح منهاراً بعد أن تكبدت خزائن العراق مليارات الدولارات إضافة إلى الضحايا والمعاقين الذين خلفتهم حربه مع إيران .. تلك الحرب الضروس التي خرج منها الجندى العراقي مقاتلاً شرساً تعلم خلال السنوات الثماني فنون القتال والدمار ليعود لبلده وإلى بيته بعد هذا الجهد والمخاطرة الكبيرة صفر اليدين ، وأن أسرته تفرقت وأصبحت شتاتاً داخل بلده ، وأن عمله ومصدر رزقه استولى عليه الغير ، وأن الحياة في بلده لم تعد تطاق بسبب الفقر والغلاء والمحسوبية وما يصاحبها من إهدار للقيم الآدمية والخلق الإنسانية .

أمام هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي في بلد أنعم الله عليه بجميع الخيرات ، لم يجد (صدام) أمامه من مخرج ينقذ به نفسه وأفراد أسرته من القتل والسحل كما كان مصير غيره من ديكتاتوريات العراق سوى اجتياح الكويت لإشباع احتياجات جنوده وقادتهم لينصرفوا بعيداً عما يدور حولهم في بلدهم وعلى يد رئيسهم الذي جاء للحكم على جماجم الأبرياء .

ألم يكن النظام العراقي مدركاً وهو يجتاح دولة الكويت أنه اجتاح الكيان العربي برمته وشق صفوفه ، ورمى قضاياه الأساسية في زاوية النسيان وعلى رأسها القضية الفلسطينية التى وضعها على الرف لينساها العالم ردحاً من الزمن ؟ نعم إنه استطاع ذلك بجدارة كبيرة ، لكن الذي فشل فيه هو تغيير الهوية الوطنية للشعب الكويتي رغم محاولاته المتعددة عن طريق تغيير أرقام السيارات والدعوة لاستبدال الهوية الشخصية الكويتية إلى العراقية وتغيير أسماء الشوارع والمناطق والمحافظات .. ومحاولاته تغيير التركيبة السكانية ، إلا أن شعب الكويت المرابط فى وطنه منذ الاحتلال ومناضليه خارج الحدود أصروا على حقهم فى الحياة الحرة والمحافظة على استقلال وكيان بلدهم رغم التضحيات الجسيمة التى بات معها كل بيت كويتي لا يخلو من شهيد ، أو مفقود ، أو قعيد نتيجة التعذيب ، أو معتقل لا يعرف مصيره .

إن تلاحم الشعب الكويتي في الداخل وتعاونه وتحدّيه لسلطات الاحتلال عن طريق المقاومة المسلحة والعصيان المدني ، وعدم التعاون مع المحتل ، وعدم الأخذ أو الانصياع لكل الإجراءات والتعليمات التي أصدرها .. أقول كانت هذه المواقف الشجاعة والملاحم التاريخية الرائعة مثار إعجاب الدنيا .

فالكويتي ذلك الإنسان المرفه ـ كما يقولون ـ والذى لم يتعود يوماً على حمل السلام وجد نفسه في لمحة من الزمن مدعوا للقتال بالسلاح وليس حمله فقط .. إنها شجاعة نادرة تستحق أن تنحنى لها الهامات إجلالاً وإكباراً .

فإذا كان نضال الشعب الكويتي فى الداخل جاء نتيجة عفوية لنداء الوطن راح ضحيته آلاف الشباب من الجنسين وغيرهم من الرجال والنساء والأطفال ، فإن الاستجابة العفوية لشعب الكويت في الشتات جاءت لتكمل نضالات الداخل بعد أن تمكن من تجميع صفوفه في الخارج لينطلق بقضية بلده فى أرجاء الدنيا فاضحاً الممارسات اللاإنسانية لسلطات الاحتلال ومعرّياً إدعاءته وافتراءاته وحجته الواهية في احتلال الكويت .

لم تقتصر نشاطات شعب الكويت في الشتات على الكلمة المسموعة والصورة المرئية ، بل سعوا لمقابلة كل من استبشروا فيه خيراً من قادة ومسئولين في دول العالم . شارحين لهم محنة الكويت ومأساة شعبها ، مقدمين لهم نماذج من شباب الكويت وأطفالها ممن خضعوا للتعذيب وقطعت أجزاء من أجسادهم أو فقئت أعينهم .

هذه الصورة المأساوية التي ارتكبتها سلطات الاحتلال العراقي بحق الإنسان الكويتي ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين .. عهد الديمقراطيات والحريات واحترام آدمية الإنسان .. هذه الصورة الفاضحة والمفجعة جعلت شعوب وقادة العالم يتعاطفون مع قضية الكويت وشعب الكويت ، إلا نفراً قليلاً من العرب الذين فضلوا أن يركبوا موجة الشر والظلم والطغيان ، وهؤلاء عندما يفيقون من سكرتهم سيجدون أنفسهم كماً مهملاً لا يمكن الاستفادة منه بشيء ، عندها سيتذكرون الآية الكريمة (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) [٨] صدق الله العظيم .

خاتمة القول أن الوقائع التاريخية ، التي وردت في هذه المقدمة ، تثبت بالدليل القاطع أن الكويت دولة مستقلة كاملة السيادة وعضو في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وعضو في المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة ، وواحدة من التجمعات الدولية في إطار الأمم المتحدة كمجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ وأن اجتياحها بالصورة التي تمت ، فيها مساس خطير بالأمن والسلام العالميين ، وعلى المجتمع الدولي ، أن يكون عند مسئوليته في حفظ النظام الدولي فيتخذ من الخطوات العملية ما يحمي المجتمع الإنساني من الزعامات المستهترة التى لا تدرك معنى للمسئولية الدولية ، وإلا فإننا سنجد في الغد دولاً كثيرة من نوعية النظام العراقي تجتاح دولاً أخرى أصغر منها بحجة الحق التاريخي رغم العلاقات والتمثيل الدبلوماسي الذي يربط بينها .

كان لا بد من هذه المقدمة التاريخية لتوضيح حقيقة الأمور وتصحيح ما يكون قد غاب عن بال البعض في خضم الإعلام العراقي المشحون كعادته بالافتراءات والأكاذيب والتضليل ، وهو أيضاً مدخل مناسب للحديث عن الآثار الاجتماعية والعمالية التي نجمت عن الاجتياح العراقي لدولة الكويت واحتلالها .

---

(٨) سورة الشعراء ـ آية ٢٢٧ .

الفصل الأول
ثلاثون عاماً من العمل الاجتماعي(٩)

أولاً ـ العمل الاجتماعي :

عندما نقول (ثلاثون عاماً من العمل الاجتماعي) لا نعني أن دولة الكويت بدأت رسالتها الإنسانية فى حقل العمل الاجتماعي في هذا الوقت المتأخر ، لكن ما أردنا التوصل إليه هو ما قدمته الدولة من تنمية ورعاية وخدمة اجتماعية وفق قوانين وأنظمة مكتوبة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦١م ، وهو عام استقلال الكويت وقيام الدولة حتى عام ١٩٩٠م .

وإذا ما عدنا إلى الوراء كثيراً ونعنى بذلك العقود الممتدة من عام ١٧٥٦م حتى عام ١٩٥٠م لوجدنا أن العمل الاجتماعي التطوعي فى الكويت يأخذ مركز الصدارة بعد التجارة والصناعة الحرفية والسبب أن الكويت في تلك العقود الزمنية كانت إمارة فقيرة تعتمد فى مواردها الاقتصادية على الغوص للبحث عن اللؤلؤ والسفر فى سفن شراعية للتجارة مع الهند وشرق افريقيا ، وقد علمتهم هذه الأسفار ، وهذا النوع من النشاط الاقتصادي روح التكافل والتضامن ، كما علمتهم النظام ومبدأ تقسيم العمل ، هذا بجانب الاعتماد أيضاً على صيد الأسماك وتجارة المرور (الترانزيت) مع المملكة العربية السعودية وبلاد الشام .

هذا النوع من النشاط الاقتصادي الحر ، والذي كان محوره الفرد الكويتي جعل مردوده ـ بالدرجة الأولى ـ يصب لدى الأفراد دون الحكومة ، الأمر الذى جعلها فى تلك العقود الزمنية حكومة فقيرة غير قادرة على القيام بأعباء كثيرة يحتاجها المجتمع ؛ بسبب تكلفتها المالية العالية ، ومن بينها العمل الاجتماعي مما جعل توجهها منصباً نحو أولويات ملحة وعلى رأسها حماية أمن البلاد فى الداخل والخارج ، وتوفير المواد الاستهلاكية الضرورية لحياة الشعب وبخاصة إبان الحرب العالمية الأولى والثانية .

ونظراً لكون الكويت مجتمعاً أولياً وأسرة واحدة تربطها علاقات الوجه للوجه ، وتحكمها علاقات التراحم والتعاطف ، فقد بادر الشعب من تلقاء نفسه بالقيام بهذه المهمة الإنسانية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو من خلال بعض التنظيمات الخيرية ، ولما كان تعداد الكويتيين في

---

(٩) جميع البيانات الإحصائية الواردة فى هذا الفصل من الدراسة مستمدة من المصادر التالية :

١ ـ **التقارير السنوية لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل** .. الأعوام ١٩٨٨/ ١٩٨٩ .

ب ـ دراسة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل/ دولة الكويت فبراير ١٩٨٩م حول الوضع الراهن للخدمات الاجتماعية والعمل **الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٠/١٩٩١م ـ ٩٤/١٩٩٥م** .

ج ـ وزارة التخطيط ـ **السمات الأساسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٩م** .

تلك العقود السابقة على ظهور النفط لا يتجاوز (٣٥) ألف نسمة حسب تقديرات البنك الدولي عام ١٩١٠م وميل الإدارة المركزية للأخذ بهذا التقدير ، فقد كانت الخدمات الاجتماعية التطوعية وبخاصة عند الكوارث والأزمات تظهر نتائجها وملامحها الإنسانية بوضوح جلي بين صفوف المواطنين ، مما يشجع القائمين عليها بالمضي قدماً في أداء رسالتهم الإنسانية ، وذلك حتى منتصف الخمسينات حين بدأت الدولة تتولى جانباً من العمل الاجتماعي بتأسيس دائرة الشئون الاجتماعية عام ١٩٥٤م .

وباستقلال الكويت عام ١٩٦١م وجدت الحكومة نفسها مدعوة لوضع دستور للبلاد ، فسارعت إلى تشكيل مجلس تأسيسي عام ١٩٦٢م الذي تمكن من إنجاز الدستور خلال العام نفسه ، وبدأ العمل به في يناير ١٩٦٣م .

وقد جاء في مقدمة هذا الدستور (رغبة فى استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز ، وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية ، وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية ، وسعياً نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ، ويفيء على المواطنين مزيداً من الحرية السياسية ، والمساواة والعدالة الاجتماعية ، ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على صالح المجموعة ، وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ..) .

مع هذه النقلة النوعية في مسيرة الكويت الحديثة ، بدأت الحكومة توجه اهتمامها للعمل في المجال الاجتماعي ، حيث شهدت مرحلة الستينات استكمال البنية والهياكل الأساسية للعمل الاجتماعي في دولة الكويت .

لقد كان إيمان الدولة كبيراً بهذه القضايا الإنسانية ، وكانت تعتبر نجاحها في هذا المضمار نجاحاً لصورة الكويت أمام المجتمع الدولي وأمام المحافل والمنظمات الدولية المعنية بقضايا الإنسان ، وكانت ترى فى ذلك المعيار والمقياس لحضارة الإنسان والأمم ؛ ذلك لأن تشييد المباني ومجمعات الأسواق الفخمة وربط البلاد بشبكة من الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات الداخلية والدولية ليست كافية للدلالة على تقدم البلاد وحضارتها ، بل رأت في القضايا الاجتماعية وقضايا التعليم والصحة مصدراً وواجهة حضارية لا تقدر بثمن ، فأولت جلّ اهتمامها لهذه النواحي الإنسانية سعياً وراء السمو بها لترتقي إلى مصاف الخدمات الاجتماعية التى تقدم اليوم في المجتمعات المتقدمة .

١ ـ الخدمات الاجتماعية للمواطنين :

أولت الدولة عناية بالغة للخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين وهي بمثابة سياسة عامة في ميدان التكافل والضمان الاجتماعي ، يهدف إلى تحقيق استقرار العلاقات الاجتماعية ، وتوفير السعادة والأمن الاجتماعي للمواطنين وضمان مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم ، وتوفير مستوى معيشي كريم ومناسب لأولئك الذين يعانون من مشكلات اقتصادية نتيجة لظروف خاصة .

فمنذ صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨م في شأن المساعدات العامة والمعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١م والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨م والدولة تشمل برعايتها فئات الأرامل

والمطلقات والأيتام والمرضى وحالات العجز عن العمل ، ومن بلغ سن الشيخوخة ، والبنات غير المتزوجات ممن تجاوزن سن الزواج ، وكذلك العاجزين مادياً وأسر المسجونين والطلبة الذين تعاني أسرهم من ضائقة مالية .

ولتحقيق ذلك أقامت الحكومة (٨) وحدات اجتماعية عام ١٩٦١م في أنحاء البلاد لتنفيذ هذه السياسة ارتفع عددها إلى (١٩) وحدة اجتماعية تغطي (٩٢) منطقة سكنية عام ١٩٨٨م ، ولم تقتصر نشاطات هذه الوحدات الاجتماعية على إجراء البحوث المتعلقة بإقرار المساعدة الاجتماعية ، بل تعدتها إلى النظر في المشكلات الاجتماعية التي تصادف هذه الأسر أو تلك المشكلات المتعلقة بتنظيم ميزانية الأسرة .

وقد بلغ إجمالي عدد الأسر التى صرفت لهم مساعدات اجتماعية عام ١٩٨٨م حوالى (١٠٠٢١) أسرة عدد أفرادها (١٧٨٧٨) فرداً ، كما بلغ إجمالي ما تم صرفه فى العام المذكور حوالى (١٥,٣٤٧,٢٢٢) ديناراً كويتياً .

لم تقف المساعدات الاجتماعية عند هذه الفئة المحتاجة من المواطنين ، بل تعدتها لتشمل المواطنين الذين لهم طلبات فى الإسكان الحكومي ولم يصلهم الدور ، حيث قررت الحكومة دفع بدل إيجار لهؤلاء المواطنين لحين حصولهم على السكن الحكومي بجميع مستوياته ، وقد بلغ عدد هؤلاء عام ١٩٨٨م (٩٣٠٩) مواطنين تقاضوا مبلغاً وقدره (١٠,٣٦٢,٠٦٧) ديناراً كويتياً .

هذه السياسة فتحت الآفاق أمام الدولة للمضي قدماً في برامج الرعاية الاجتماعية المباشرة للمواطنين ، فقد تم استحداث مشروع اجتماعي لخدمة المجتمع المحلي أطلق عليه اسم (مراكز تنمية المجتمع) ، حيث دخلت حيز التنفيذ ، حتى منتصف ١٩٩٠م ، أربعة مراكز كتجربة أولى لاقت نجاحاً كبيراً بتجاوب المواطنين فى التعامل والتعاون معها .

وتعمل هذه المراكز على تدريب النساء على الأشغال اليدوية والتدبير المنزلي وكيفية إعداد ميزانية الأسرة ، وبجانب هذه الورش والفصول التدريبية هناك مكاتب للاستشارات الأسرية ضمن إطار المركز تقدم النصح والمشورة لربات البيوت وما يصادفهن من مشكلات أسرية تتم معالجتها بسرية تامة .

وتضم هذه المراكز أيضاً مسرحاً يستغل لتنفيذ المواسم الثقافية وبرامج التوعية وإرشاد المواطنين ، كما يستغل للحفلات الترفيهية وأعراس المواطنين بأجور رمزية .

٢ ـ رعاية الفئات الخاصة :

كانت انطلاقة الكويت فى مجال الرعاية موجهة بالدرجة الأولى إلى رعاية الفئات الخاصة من المسنين والأطفال والأيتام ومجهولي الوالدين ، وضعاف العقول والمعاقين والأحداث الجانحين ، وما تحتاجه هذه الفئات من تأهيل مهني يبدل مجرى حياتهم ليصبحوا مواطنين صالحين لهم دورهم الإيجابي في حياة المجتمع .

ففي عام ١٩٥٥م أنشأت الحكومة أول دار لرعاية المسنين بنظام الإيواء الشامل لأولئك الذين عجزت أسرهم عن كفالة ورعاية شئونهم ، فوفرت لهم الرعاية الاجتماعية والصحية والترفيهية ،

سعياً لجعلهم يشعرون بالراحة والطمأنينة والتقدير واحترام الذات . وقد بلغ عددهم عام ١٩٨٨م (١٦٢) نزيلاً من الجنسين .

وفي عام ١٩٦٠م أنشأت الحكومة مركزاً للتأهيل المهني للمعاقين ؛ للاستفادة مما تبقى لدى هؤلاء من قدرات جسدية وذهنية لإعادة تأهيلهم لمهنة يجدون فيها شخصيتهم وتمكنهم في ذات الوقت من الحياة الكريمة دون الاعتماد على الغير ، واستكمالاً لهذا المشروع ألحقت الحكومة بها ورشة إنتاجية تضم من أنهوا تدريبهم في المركز المذكور ليزاولوا مهنتهم في هذه الورشة وبخاصة المكفوفون ، ليسوق إنتاجهم فيما بعد فيكون مردوده خير معين لهم في الحياة .

ويتبع المركز أسلوب الرعاية النهارية ، ويحصل المتدرب على مكافأة تشجيعية شهرية نظير جهوده في عملية التأهيل وقد بلغ عددهم عام ١٩٨٨م (١٣٨) متدرباً .

وفي عام ١٩٦٥م أنشأت الحكومة داراً لضعاف العقول الذين يعانون من التخلف العقلي بدرجاته الثلاث (خفيف ـ متوسط ـ شديد) معتمدة في رعايتهم على برامج مقننة ومدروسة تبعاً لظروف وأحوال كل حالة ، بجانب توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لهم ، إضافة إلى فتح مجال التأهيل المهني أمام المقتدرين منهم على ذلك وقد بلغ عدد نزلاء الدار عام ١٩٨٨م (٤٠٦) نزلاء من الجنسين .

وفي عام ١٩٧٤م قامت الحكومة بفصل حالات المعاقين عن ضعاف العقول ؛ لتقيم داراً مستقلة تعنى بشئون أولئك الذين يعانون من معوقات ذهنية وجسمية عديدة بخاصة حالات التخلف العقلي الشديد والمتوسط المصحوب بشلل كلي أو جزئي ، وهي فئات ـ بطبيعة الحال ـ تحتاج إلى رعاية اجتماعية عملت بموجبه الحكومة حين وفرت عدداً كبيراً من الاختصاصيين بمختلف تخصصاتهم في المجالات المذكورة ، مركزة سياستها على كيفية إدماج هذه الفئة في المجتمع ، وهو مقياس النجاح في العمل مع هؤلاء الذين قست عليهم الأحوال والظروف ليعيشوا معزولين أو شبه معزولين عن الآخرين .

وكانت الحكومة قد قامت قبل ذلك ، وعلى وجه التحديد في عام ١٩٦١م بإنشاء دار لرعاية أطفال الأسر المتصدعة والأطفال مجهولي الوالدين ، مقدمة لهم الرعاية الاجتماعية والصحية منذ اليوم الأول من ولادتهم حتى خروجهم إلى معترك الحياة كأي فرد في المجتمع ، ولم تقف هذه الخدمات عند رعايتهم اجتماعياً وصحياً ، بل تعدتها إلى وضع نظام للادخار في البنوك المحلية منذ التحاق الطفل بالدار حتى بلوغه سن الحادية والعشرين ، وذلك بواقع ثلاثين ديناراً شهرياً ، وقد بلغ عدد هؤلاء الأطفال عام ١٩٨٨م (١٢٦) طفلاً من الجنسين .

ومن أجل إخراج هؤلاء الأطفال من المحيط الجماعي في الدار إلى حياة أسرية بديلة ، قامت الحكومة عام ١٩٦٧م باستحداث نظام يقضي بتسليم طفل أو أكثر من أطفال دار الطفولة إلى إحدى الأسر الكويتية ؛ لتنشئتهم وتربيتهم ، وقد دعمت الحكومة هذا المشروع بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٧م بشأن الحضانة العائلية حيث يتم بموجبه إلحاق الأطفال مجهولي الوالدين بأسر بديلة ترعى شئونهم كابن من أبنائها دون أن يحملوا اسم الأسرة أو لقبها ، تمشياً مع الشريعة الإسلامية ، مع الاحتفاظ بحقهم في نظام الادخار ، كما تقدم لهم أحياناً مساعدات ملموسة كالمساعدات المادية (التغذية) أو المساعدات العينية (كالأدوات المنزلية الضرورية) أو هدايا

للأبناء في المناسبات الخاصة ، وفي حالة تدني المستوى الاقتصادى للأسرة الحاضنة ، فإن الدولة تقوم بتقديم مساعدة مالية لها تكفي لإعالة الطفل المحتضن ، وقد بلغ عدد الأطفال المحتضنين لدى الأسر البديلة عام ١٩٨٨م (٣٦٨) طفلاً وطفلة ، منهم ١٤٤ ذكور و ٢٢٤ إناث .

واستكمالاً لمسيرة العمل الاجتماعي في رعاية الطفولة قامت الحكومة عام ١٩٧٢م بإنشاء دار لضيافة الفتيان يتم فيها إيواء الأطفال الذين تجاوزا سن العاشرة من نزلاء دار الطفولة بهدف إعدادهم ليكونوا مواطنين صالحين لأنفسهم ومجتمعهم بتوفير فرص التعليم والتدريب لهم ، وإكسابهم عادات وتقاليد المجتمع ، كما قامت الحكومة أيضاً عام ١٩٧٧م بإنشاء دار لضيافة الفتيات اللواتي يثبت عدم تكيفهن مع الأسر الحاضنة ؛ تمهيداً للارتقاء بسلوكهن ؛ كي يتم لهن التوافق النفسي والاجتماعي ، وكذا توجيههن من خلال التعليم الدراسي والتدريب المهنى إلى ما يناسب قدراتهن وإعدادهن للالتحاق بالوظيفة المناسبة ، وقد بلغ عدد من التحق بهاتين الدارين عام ١٩٨٨م (٧١) فرداً منهم اربعة وستون فتى وسبع فتيات .

وفي عام ١٩٦٤م تسلمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل مسئولية رعاية الأحداث الجانحين من وزارة الداخلية لترعاهم رعاية اجتماعية وتأهيلية وفقاً للمعايير الدولية بشأن معاملة الأحداث الجانحين ، وقد جاء القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م بشأن رعاية الأحداث ليضفي بعداً حضارياً على هذا النمط من الرعاية الاجتماعية ، حيث أنشئت بموجبه أول نيابة ومحكمة متخصصة للأحداث الجانحين ، وورش تدريب وفصول دراسية تقوم بإعداد الحدث الجانح لحياة جديدة بعيدة عن الانحراف ، كما أنشيء ـ وفقاً لهذا القانون ـ عدد من دور الرعاية الاجتماعية لتقويم هذه الفئة ، كدور الضيافة للفتيان والفتيات المعرضين للانحراف بنظام الإيواء الكامل والرعاية النهارية للأعمار (٧ ـ ١٨ سنة) . وقد بلغ عدد من التحق بهذه الدور عام ١٩٨٨م (٣٦) حدثاً منهم (٢٤) من الذكور و (١٢) من الإناث ، وكذا إنشاء دار للملاحظة تتولى التحفظ على الأحداث الجانحين (١٥ ـ ١٨ سنة) الذين تأمر النيابة بحبسهم احتياطاً على ذمة قضايا قيد التحقيق لحين عرضهم على محكمة الأحداث ، وقد بلغ متوسط عدد الحالات التى تم التحفظ عليهم سنوياً (١٤٢) حدثاً ، بالإضافة إلى إنشاء دار للرعاية الاجتماعية للفتيان وأخرى للفتيات وذلك لإيواء من تأمر محكمة الأحداث بإيداعهم لحين تحسن سلوكهم ، وقد بلغ عدد من التحق بهاتين الدارين عام ١٩٨٨م (١٠٣) احداث من الذكور ، أما الإناث فلم تبين إحصاءات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل سوى واحدة دخلت الدار ثم خرجت لتحسن سلوكها . هذا بجانب إنشاء دار للتقويم الاجتماعي تختص بإيواء الأحداث الجانحين من الذكور الذين تأمر محكمة الأحداث بحبسهم وهي الفئة التي يتسم سلوكها بشدة الانحراف أو الذين لم تجد التدابير العلاجية فى تعديل سلوكهم أو تكرار معاودتهم للانحراف وقد بلغ عددهم خلال عام ١٩٨٨م (١٨٧) حدثاً .

٣ ـ الرعاية الاجتماعية الشاملة :

بعد التجربة الطويلة من العمل الاجتماعي مع الفئات الخاصة ، وما أفرزته تلك التجربة من معارف علمية وخبرات تراكمية ، رأت الحكومة أنه بات من الضروري تجميع دور الرعاية الاجتماعية في موقع واحد ؛ تسهيلاً لحركة انتقال العاملين ، وانسياب الخدمات المشتركة ، وتيسيراً للمواصلات الجماعية ، وتوحيداً للمرافق الخاصة بالأنشطة الرياضية والثقافية والترويحية .

هذا التفكير العملي قاد الحكومة إلى إقامة مجمع حديث لدور الرعاية الاجتماعية على مساحة بلغت كيلومترين مربعين ضمت دوراً لرعاية الأحداث الجانحين بمختلف تصنيفاتها وفقاً لما ورد في قانون الأحداث ، وداراً للطفولة وأخرى للمسنين ، وداراً لضعاف العقول وأخرى للمعوقين ، بجانب عيادات طبية ووحدات أشعة ، وعيادات لطب الأسنان ، ومطبخ ومغسلة مركزيتين ، بالإضافة إلى الملاعب والساحات المكشوفة ، والمسارح وحمامات السباحة المغطاة .

وهذا المجمع كان يخدم ـ قبل الاجتياح العراقي لدولة الكويت ـ حوالي (٢٠٠٠) نزيل من مختلف الفئات السالفة الذكر ، يقوم على خدمتهم ورعايتهم حوالي (١٥٠٠) من العاملين من مختلف التخصصات (اختصاصيين اجتماعيين ـ اختصاصيين نفسيين ـ أطباء ـ هيئة تمريضية كبيرة العدد ـ اختصاصيين للعلاج الطبيعي ـ اختصاصيين للتأهيل المهني ـ خدمات مساعدة) على مدار أربع وعشرين ساعة يومياً ، ويعتبر هذا المجمع أحد المعالم الحضارية لدولة الكويت ، بخاصة دار رعاية المعوقين والتي تضم (٧٥٠) سريراً ، والتي أقامتها الحكومة وأثثتها بما يناسب استعمالات المعاقين بحوالي ١٥ مليون دينار كويتي .

٤ ـ رعاية الشباب والطفولة :

جاءت سياسة الدولة في هذا المجال بغرض الاستفادة القصوى من طاقات الشباب وتنميتها وتوجيهها توجيهاً سليماً يجعل الشباب دائماً فى خدمة وطنهم ومجتمعهم ، ولما كانت الطفولة هي الرافد الذي يصب في قناة الشباب ، فإن الدولة أخذت على عاتقها سياسة موحدة ومتوازنة في العمل مع الشباب والطفولة في آن واحد ، وفقاً للمراحل العمرية المختلفة ، وما تحتاجه هذه المراحل من برامج توجيهية ونشاطات يستفيد منها الشباب في حياتهم العملية القادمة سواء على المستوى الأخلاقي والسلوكي ، أو على مستوى كسب المهارات والتجارب العملية ، بخاصة وأن الشباب يمثلون ٦٠٪ من السكان والذين تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة .

وتحقيقاً لهذه السياسة أقدمت الحكومة عام ١٩٦٢م على إنشاء مراكز للشباب ، وهي مراكز رياضية ثقافية اجتماعية ، وروادها موزعون بين فئتين عمريتين (٦ ـ ١٣) و (١٤ ـ ١٨) سنة ولكل من هاتين الفئتين نشاطاتها المختلفة وإن كانت تلتقي أحياناً في نشاطات مشتركة بهدف المحاكاة ، واكتساب المهارات ، وقد بلغ عدد هذه المراكز عام ١٩٨٨م (٨) مراكز تضم حوالي (٥٤٠٨) من الشباب .

وفي الوقت الذى سعت فيه الحكومة لإقامة هذه المراكز الشبابية ، كانت قد سبقت هذه الخطوة بإقامة أول حديقة للأطفال عام ١٩٦١م ، ضمن مشروع أطلق عليه (المراكز الترفيهية للأطفال والأمهات) .. والحديقة هذه تعتبر مؤسسة تربوية لخدمة الأطفال ، ومكملة لرسالة البيت والمدرسة ، وميداناً ترويحياً للأمهات والأطفال، حيث يتمكن فيه الأطفال من التعبير عن حياتهم بمشاركة أمهاتهم في النشاطات المختلفة ، وكذلك التعبير عن انفعالاتهم وإشباع ميولهم ، والإحساس بالسعادة والمتعة واكتساب الخبرة والمعرفة ، وممارسة الحياة مع الجماعة ، وقد بلغ عدد هذه المراكز عام ١٩٨٨م (١٠) مراكز موزعة على مناطق الكويت المختلفة ، كما بلغ عدد المنتسبين إليها حوالي (٧٤٣٩) طفلاً من الجنسين .

واستكمالاً لهذه الحلقات التربوية عمدت الحكومة عام ١٩٦٣م على تشجيع حركة الجوالة ، كمؤسسة اجتماعية وثقافية ورياضية لها دور مميز في الخدمة العامة والمشاركة في المناسبات الوطنية والقومية والدولية وقد بلغ عدد أعضائها عام ١٩٨٨م حوالى (١٦٧) جوالاً ، وفي عام ١٩٦٩م وجهت الحكومة اهتماماً خاصاً لمعسكرات العمل الشبابية ؛ بهدف إتاحة الفرصة للشباب للإسهام في خدمة المجتمع ، وحب العمل ، واكتساب المهارات العلمية والعملية ، وتنمية روح القيادة في نفوسهم ، وتنفيذاً لهذه الرسالة أعدت الحكومة مواقع دائمة ، لتقام عليها أنواع متعددة من المعسكرات ، كمعسكرات العمل والمعسكرات الترويحية ، ومعسكرات الطفولة والأسرة ، ومعسكرات اليوم الواحد ، والمعسكرات العلمية ، بالإضافة إلى المعسكرات التي تضم الفئات الخاصة من المعاقين وغيرهم وقد بلغ عدد المعسكرات التي أقيمت عام ١٩٨٨م (١٢) معسكراً شارك فيها ١٧٦٧ عضواً .

كما أنشأت الدولة عام ١٩٦٩م بيت الشباب لاستقبال زوار الكويت من الشباب ؛ وتهيئة فرص التعرف على مرافق الدولة ومنشآتها والاتصال بأقرانهم من الشباب الكويتي ويبلغ معدل الزيارة السنوية ٣٩٢ زائراً .

ومنذ صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م بشأن الأندية وجمعيات النفع العام المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨م والقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٣م بشأن الهيئات الرياضية ، والدولة تولي اهتماماً بالهيئات الرياضية انسجاماً مع رسالتها وسياستها في تنمية قدرات الشباب وصقل مواهبهم ، وقضاء وقت فراغهم في كل ما هو نافع ومفيد لهم وللمجتمع ، وقد بلغ عدد هذه الهيئات عام ١٩٨٨م (١٤) اتحاداً رياضياً (١٧) نادياً رياضياً على رأسهم اللجنة الأولمبية الكويتية ، تقوم بخدمتهم إدارتان متخصصتان بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومركزان أحدهما يختص بإعداد القادة الرياضيين والذى أنشأته الحكومة عام ١٩٦٦م ؛ بهدف رفع مستوى القادة الرياضيين ، وتزويدهم بأحدث التطورات في مجالات التحكيم والتدريب والتنظيم الإداري ، وقد بلغ عدد الدورات التي نظمها المركز عام ١٩٨٨م (١٣) دورة استفاد منها ٤٦٨ دارساً ، أما المركز الآخر فيختص بالاختبارات والتأهيل الرياضي والذي أنشأته الحكومة عام ١٩٨٢م بهدف إجراء الاختبارات الرياضية والفسيولوجية والمختبرية الخاصة بالرياضيين بصفة دورية ، وقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات العلاج والتأهيل بالمركز عام ١٩٨٨م (٥٧٧٥) رياضياً ، كما بلغ إجمالي الدعم المعتمد للصرف للاتحادات والأندية الرياضية عام ١٩٨٩/٨٨م (١٢,٦٨٠,٤٥٠) ديناراً كويتياً .

وأخيراً فإن النادي الكويتي للمعاقين الذي أنشيء عام ١٩٨٨م كناد رياضي ثقافي يعتبر مفخرة حضارية لدولة الكويت ، هذا النادي الذي يضم في عضويته أكثر من (٤٠٠) معاق (حسب تقرير وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت لعام ١٩٨٨م) وهو عضو في العديد من الاتحادات والمنظمات الدولية المعنية برياضة المعاقين وعلى وجه الخصوص :

- المنظمة العالمية لرياضة المعاقين .
- الاتحاد الدولي لألعاب المكفوفين .

- الاتحاد الدولي لألعاب استوك ، ماندفيل .
- الاتحاد الدولي لألعاب الشلل الدماغي .
- لجنة التنسيق الدولية لرياضة المعاقين .

وشارك أعضاء النادي في العديد من البطولات العالمية وحصدوا الكثير من الميداليات والجوائز التقديرية ، كما حققوا مراكز متقدمة بين صفوف الرياضيين في مجال رياضة المعاقين .

٥ - النشاط الشعبي :

سبق أن أشرنا إلى أن العمل الاجتماعي بدولة الكويت بدأ بجهود تطوعية من قبل الأفراد والجماعات والهيئات الخيرية ليأخذ مساره العلمي الحديث مع استقلال الكويت سنة ١٩٦١م ، والذي بدأت معه الحكومة تستحوذ على جميع أنشطة الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية في الدولة ، إلا أنها بعد مرحلة من العمل المتواصل في هذا الحقل ، وبعد أن استطاعت أن ترسي قواعد العمل الاجتماعي ، والتعامل مع أنماط مختلفة من الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، وجدت أنه من الضروري العودة ثانية إلى العمل الشعبي ليأخذ دوره من جديد في التعامل مع القضايا الاجتماعية ، نظراً لقربه حسياً من هذه القضايا ، وتلمسه بشكل مباشر للظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تبرز على سطح الأحداث بين حين وآخر بخاصة وأن المجتمع في طفرته الكبيرة والسريعة نحو الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة قد خلف وراءه ظواهر ومشكلات اجتماعية سلبية عديدة اتخذ بعضها سمة الظواهر الاجتماعية المعتلة في المجتمع .

وبصدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م بشأن الأندية وجمعيات النفع العام المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٥م والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٨م شرعت الحكومة بالسماح للمواطنين بإقامة هيئات وتنظيمات شعبية تطوعية ، تساند جهودها في التصدي لهذه الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، فأصدرت قانوناً خاصاً للهيئات الأهلية تم بموجبه إشهار حوالي (٥٤) جمعية نفع عام حتى عام ١٩٨٨م بينها جمعيات نسائية ومهنية وعلمية واجتماعية وفنية ، تقوم بأداء رسالتها في إطار الأهداف الواردة في نظمها الأساسية ، وقد بلغت قيمة الدعم المصروف لهذه الهيئات في العام المذكور (١،٧٠٣،٠٠٠) دينار كويتي .

إن تجربة الهيئات الشعبية في ميدان العمل التطوعي في الكويت تجربة رائدة وناجحة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي .. فهذه الهيئات رغم ارتباطها ببرامج سنوية تنفذ على الساحة الكويتية ، فإن نشاطاتها على المستوى الدولي ومن خلال التنظيمات الدولية والعربية غير الحكومية بارزة وجلية ، وإن مشروعاتها الإنسانية القائمة على تبرعات أهل الخير والمنفذة في عدد من الدول العربية والدول النامية خلقت نوعاً من العلاقة الشعبية بين شعوب هذه الدول وشعب وحكومة الكويت ، تلك المشروعات التي اشتملت على حفر الآبار وبناء المستوصفات والمساجد والمدارس وإقامة دور لرعاية الأيتام واللاجئين ، بالإضافة إلى تقديم المواد التموينية والخيام والبيوت الجاهزة .. هذه الجهود التي غطت مساحة كبيرة من إفريقيا وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والدول العربية المحتاجة ، كانت دائماً نقطة مضيئة في نشاطات هذه الهيئات الشعبية ، ومصدر اعتزاز وفخر لدولة الكويت .

٦ ـ الحركة التعاونية :

المجتمع الكويتي مجتمع تعاوني بطبيعته ، وإن قساوة الحياة قبل ظهور النفط ، وركوب البحر في مواسم السفر والغوص ، وترك النساء والأطفال لشهور برعاية الحكومة ومن تبقى من الرجال ، هذا الوضع جعل قضية التعاون من المسلمات البديهية في أذهان المواطنين وممارساتهم اليومية .

وقد بدأت الحركة التعاونية بشكلها المنظم بصدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢م والذي عدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩م ، وكلاهما قاما على أساس قاعدة مستمدة من حياة الكويتيين فى الماضي ، وما أقرته المؤتمرات التعاونية الدولية من مباديء وأسس ، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية حتى نهاية ١٩٨٨م (٤٥) جمعية غطت جميع مناطق الكويت دون استثناء منها (٣٩) جمعية استهلاكية و (٢) جمعية زراعية و (٢) جمعية إنتاجية ، وجمعية للتوفير ، وأخرى مشتركة للإنتاج والتسويق ، بالإضافة إلى اتحادين تعاونيين أحدهما استهلاكي ، والآخر إنتاجي زراعي .

وتضم الجمعيات التعاونية حسب حركة العضوية في عام ١٩٨٨م حوالي (١٦٧,٣٦٤) مساهماً ، كما بلغ إجمالي رأس المال المدفوع للجمعيات في العام نفسه حوالي (٧,٥٦٨,٦١٤) ديناراً كويتياً ، وبلغت أرصدتها المودعة لدى البنوك حوالي (٥٠) مليون دينار كويتي ، ووصل حجم مبيعاتها خلال عام ١٩٨٩م إلى حوالي (٢٦٠) مليون دينار كويتي ، كما بلغ صافي أرباحها للعام المذكور حوالي (٢٣) مليون دينار كويتي ، يقتطع منها نسبة ٢٠٪ للصرف على الخدمات الاجتماعية داخل المنطقة ، وتعتبر هذه وسيلة جماعية للتعبير عن مبادرة أعضاء الجمعيات التعاونية لخدمة مجتمعهم المحلي كل في منطقة عمله .

هذه القدرة المالية مكنت الحركة التعاونية من أن تلعب دوراً رائداً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، استطاعت من خلاله أن تخلق سوقاً اقتصادياً موازياً للقطاع الخاص ، يحافظ على أسعار السلع عند حدودها المعقولة ، بسبب سياسة البيع المتبعة في الجمعيات باعتماد هامش الربح أساساً لذلك ، وفي الجانب الاجتماعي ، فإن الخدمات الاجتماعية والثقافية والخدمات العامة الأخرى التي تقدمها الجمعيات في مناطق عملها لها دورها الإيجابي الكبير داخل المجتمع المحلي ، وهي في مجملها جهود رائدة تتلاحم فيها إرادة الشعب والحكومة في تقديم صورة إنسانية رائعة للعمل الشعبي التطوعي ، وهنا لا ننسى دور الحكومة في إقامة مراكز الضواحي في كل منطقة سكنية وتقديمها للحركة التعاونية بأجور رمزية ، بالإضافة إلى تسهيلات وخدمات أخرى مكنت الحركة التعاونية لأن تصبح إحدى دعائم الاقتصاد الوطني في البلاد .

ثانياً ـ الاستخدام والقوى العاملة :

قضايا العمل والعمال في دولة الكويت كانت ولا تزال في حاجة إلى مراجعة جذرية وجادة ؛ فالعمالة الوافدة خلقت حالة من الاختلال في التركيبة البشرية للمجتمع الكويتي وأثرت تأثيراً سلبياً في التوازن السكاني .

فقد بلغ حجم السكان في الكويت فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩م حوالي (٢,٠١٤,١٣٥) نسمة منهم (٥٥٠,١٨١) كويتياً بنسبة (٢٧,٣٪) و (١,٤٦٣,٩٥٤) وافداً بنسبة (٧٢,٧٪) ، وبلغ

عدد الأسر الكويتية (٧٤٧٦٨) أسرة متوسط حجم الواحدة منها (٩,٤) أفراد بما فيهم الخدم ، و (٧,٧) أفراد من غير الخدم ، أما الأسر الوافدة فقد بلغت (١٨٣٥١٤) أسرة متوسط حجم الواحدة منها (٥,٤) أفراد بالخدم و (٥,٢) من غير الخدم ، يضاف إلى ذلك (٤٣٩١٧) أسرة جماعية وافدة متوسط حجمها (٧,٤) أفراد [١٠] .

ولمزيد من التفصيل نلاحظ أن حجم قوة العمل في الدولة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م قد بلغ (٨٦٢٧١١) عاملاً منهم (١١٨٧١٠) عمالة وطنية بنسبة (١٣,٨٪) و (٧٤٤٠٠١) عمالة وافدة بنسبة (٨٦,٢٪) [١١] يمثلون حوالي ١٣٤ جنسية .

ففي القطاع الحكومي بلغت نسبة الكويتيين (٤١,٢٪) وهم يشكلون (٩٢,٧٪) من إجمالى قوة العمالة الوطنية ، بينما بلغت نسبة الوافدين في هذا القطاع (٥٨,٨٪) وهم يشكلون (٢٠,٧٪) من إجمالي قوة العمالة الوافدة ، وفي حين بلغت نسبة الكويتيين فى القطاع الخاص (١,٤٪) وهم يشلكون (٧,٣٪) من إجمالي قوة العمالة الوطنية نجد أن نسبة العمالة الوافدة في هذا القطاع قد بلغت (٩٨,٦٪) وهم يشكلون (٧٩,٣٪) من إجمالي قوة العمالة الوافدة [١٢] .

ثم تأتي المعضلة الكبرى التي ساهمت بشكل أساسي في إحداث الخلل في التوازن السكاني في دولة الكويت ، وكانت دوماً العائق الرئيس أمام الخطط الإنمائية للدولة لزيادتها المطردة باستمرار ونعني بذلك قضية الإعالة وحجمها في المجتمع ، وهم الأفراد المصاحبون لقوة العمالة الوافدة والتي بلغت في يونيو ١٩٨٩م حوالي (٧٥٠) ألف نسمة متجاوزين بذلك حجم قوة العمالة الوافدة في مجملها ، وهؤلاء هم الأطفال والنساء غير العاملات وكبار السن من الجنسين ، خلافاً للخدم الذين يستعينون بهم .. وهذه الفئة لا عمل لها سوى العيش عالة على المجتمع والضغط على خدمات الدولة ومرافقها المتمثلة في المستشفيات والمستوصفات والمراكز والمجمعات الصحية والمدارس والطرق والمواصلات وما تقدمه الدولة من مواد تموينية واستهلاكية مدعومة .

ولو نظرنا للمستوى التعليمي لقوة العمل الوافدة وهو أحد المقاييس لحسن الاختيار والانتقاء الأفضل للعمالة المنتجة لوجدنا أن (١٠,٨٪) من هذه العمالة جامعيون وأن (٥٪) من حملة الدبلوم ، وأن (١٥,٨٪) من خريجي الثانوية العامة ، وأن (٢٩,٩٪) من حملة المتوسطة والابتدائية. وأن (٢٠,٩٪) بدون مؤهلات لكنهم يعرفون القراءة والكتابة ، و (١٧,٦٪) أميون [١٣] .

هذه النسب تشير بوضوح إلى أن حجم العمالة الهامشية مرتفع وأن نسبتها تتجاوز (٣٨,٥٪) من إجمالي العمالة الوافدة ، وهي تتركز ـ غالباً ـ بين القوى العاملة الآسيوية ، لكنهم في جميع الأحوال قوم طيبون مسالمون لم يسخروا لمآرب سياسية تزعزع أمن البلاد ، كما لم

---

(١٠) وزارة التخطيط ـ السمات الاساسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٩ .

(١١) وزارة التخطيط ، مرجع سابق .

(١٢) المرجع نفسه .

(١٣) المرجع نفسه .

ينحازوا إلى جانب المعتدي أو يتعاملوا معه رغم بقاء البعض منهم داخل البلاد حتى اندحار المعتدي وخروجه مرغماً من البلاد ، خلافاً لبعض الجاليات والقوى العاملة العربية التي تقاسمت لقمة العيش مع أبناء الكويت ، لكنها تنكرت لهم ساعة المحنة ، وهللت وكبرت لقوات الغزو منذ الساعات الأولى للاجتياح ، وتعاونت معه إبان فترة الاحتلال بكافة الأشكال والصور ، وتحدّت بكل الطرق والأساليب مشاعر الشعب الكويتي ، وكأن في نفوسهم حقداً أسود دفيناً تجاه الكويت وشعب الكويت .

ففي تقرير لمنظمة العمل الدولية تم توزيعه خلال الدورة (٢٤٨) لمجلس إدارة المنظمة في نوفمبر عام ١٩٩٠م أشار إلى أن حجم العمالة الأجنبية العاملة في الكويت وأسرهم قد بلغ قبل الاجتياح العراقي حوالي (١,٤٦٧,٠٠٠) نسمة موزعين على النحو التالي :

٧٥ ألف من بنجلاديش ، ٢١٥ ألف من مصر ، ١٧٢ ألف من الهند ، ٥١٠ آلاف من الأردن وفلسطين ، ٩٠ ألف من باكستان ، ٤٥ ألف من الفلبين ، ١٠٠ ألف من سيريلانكا ، ١٥ ألف من السودان ، ٨ آلاف من تايلند ، ٢٣٧ ألف من جنسيات غير مبينة من عرب وآسيويين وآخرين .

ولو استعرضنا حجم التحويلات المالية السنوية للعمالة الوافدة في الكويت والعراق إلى موطنهم الأصلي وأخذنا عام ١٩٨٩م مقياساً ونموذجاً لذلك لوقفنا على عمق الخسائر والأضرار التي لحقت بهؤلاء العمال وأسرهم ودولهم من جراء ما ارتكبه النظام العراقي بحقهم ، وهو المسئول الأول والوحيد عن جميع آثارها ونتائجها السلبية المحزنة .

- بنجلاديش : (٨٠٠) مليون دولار (الدخل السنوي للفرد في الموطن الأصلي ١٦٠ دولاراً)[١٤]

- مصـــــر : (٣) مليار و (٧٧٠) مليون دولار (الدخل السنوي للفرد في الموطن الأصلي ٦٧٠ دولاراً) .

- الهنـــــد : (٢) مليار و (٦٣٦) مليون دولار (الدخل السنوي للفرد في الموطن الأصلي ٣٠٠ دولار) .

- الأردن : (٧٤٢) مليون دولار (الدخل السنوي للفرد في الموطن الأصلي ١٥٦٠ دولاراً) .

- باكستـــان : (٢) مليار و (٨٤) مليون دولار (الدخل السنوي للفرد في الموطن الأصلي ٣٥٠ دولاراً) .

- الفلبيـــن : (٤٧٣) مليون دولار (الدخل السنوي للفرد في الموطن الأصلي ٥٩٠ دولاراً) .

- سيريلانكا : (٣١٩) مليون دولار (الدخل السنوي للفرد في الموطن الأصلي ٤٠٠ دولار) .

---

(١٤) تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية ، نوفمبر ١٩٩٠ م .

- السودان : (٢١٦) مليون دولار (الدخل السنوى للفرد في الموطن الأصلي ٣٣٠ دولاراً) .

- تايلند : (٤٧) مليون دولار (الدخل السنوى للفرد فى الموطن الأصلي ٨٤٠ دولاراً) .

- اليمـــن : (٢) مليار و (١٠) ملايين دولار (الدخل السنوي للفرد في الموطن الأصلي ٥٠٥ دولارات

إن مجموع التحويلات المالية للدول السالفة الذكر تصل إلى (١٣) مليار و (٩٧) مليون دولار سنوياً ، خلافاً لتحويلات العمالة الوافدة الأخرى التى لم يرد ذكر أسماء دولها .

وقد توقفت هذه التحويلات في أثناء الاحتلال ، وسوف تتقلص بعد التحرير مما يسبب خسارة كبيرة لهذه الدول التي كانت تسهم مبالغ التحويل في تحسين ميزان مدفوعاتها وتحسين ظروف معيشة ملايين الأسر بالإضافة إلى التقليل من حدة البطالة نتيجة عمل الكثيرين من رعاياها في الكويت .

ولا يفوتنا ونحن نتحدث عن العمل والعمال أن نشير إلى الباب الثالث عشر من قانون العمل في القطاع الأهلى الذى أعطى للعمال وأصحاب الأعمال حق إقامة تنظيمات نقابية ترعى مصالحهم .. ففي القطاع الحكومي هناك تسع نقابات عمالية يضمهم اتحاد نوعي ، وفي القطاع النفطي هناك ثلاث نقابات عمالية يضمهم أيضا اتحاد نوعي ، ينضمون جميعا تحت مظلة اتحاد عام لعمال الكويت ، بالإضافة إلى معهد للثقافة العمالية ، ونقابتين مستقلتين هما نقابة شركة طيران الكويت ونقابة البنوك ، يتلقون جميعاً دعماً مالياً سنوياً من الحكومة قدره (٢٤٧) ألف دينار كويتى ويقابل هذه المنظمات النقابية (١٦) اتحاداً لمنظمات أصحاب الأعمال على رأسهم غرفة تجارة وصناعة الكويت .. هذه المنظمات النقابية ومنظمات أصحاب الأعمال كان لها دور مشرق ومشرف فى حمل قضية الكويت وشعبها إلى المحافل الدولية والمنظمات النقابية المماثلة لها في أرجاء العالم .

الفصل الثاني
انهيار العمل الاجتماعي(*)
في ظل الغزو والاحتلال العراقي

نستطيع القول بعد استعراضنا لأوجه العمل الاجتماعي في دولة الكويت خلال ثلاثين عاماً ، أن الكويت تعتبر في عداد الدول الأكثر حرصاً على رعاية مواطنيها من النواحي الصحية والتعليمية والإسكانية والاجتماعية ، وقد حظيت الرعاية الاجتماعية فيها بتقدير المنظمات العربية والدولية المتخصصة نظراً للمستوى الرفيع الذي وصلت إليه ، والحرص على توفير الكوادر البشرية المدربة والأدوات الحديثة التي تعين على النهوض بالخدمة .

إنه من الصعوبة بمكان حصر الآثار السلبية للغزو في حيز محدود كهذا ، حيث إن الأضرار متشعبة وشاملة لكافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والإسكانية والعمرانية والبيئية والترويحية ؛ فالاحتلال فى حد ذاته أمر بغيض ؛ لأنه اعتداء على الحرية وحق تقرير المصير والسيادة والأمن والكرامة ، وأنه جريمة مادية ماثلة في جميع جوانبه ، لكنه أعمق في النواحي المعنوية غير الملموسة ؛ لأنه يؤثر في الشعور والنفس والحرية والكرامة .. إنه اعتداء على الأرض والشعب والجسد والروح .

وقد أكد أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح هذا المعنى في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر عام ١٩٩٠م حين قال : (كانت نية النظام العراقي تتجاوز الأشكال القانونية والجوانب الشرعية ، لتصل إلى اجتياح ربوع الكويت واستباحة سيادتها ودماء أبنائها وأموالها وهتك الأعراض ، وإشاعة الدمار والإرهاب والتنكيل بأبناء أرضها وتشريد مئات الآلاف منهم ومن مواطني الدول الأخرى الضيوف علينا ، وسلب مدخراتهم وإزهاق أرواح المئات منهم وارتهان بعضهم) .

إن ما أصاب البنية الأساسية للمؤسسات الاجتماعية يعتبر انهياراً كاملاً للعمل الاجتماعي في دولة الكويت ، بعد تلك التجربة الرائدة والخبرة التراكمية لسنوات عديدة فى المجال الإنسانى ؛ فالخسائر والأضرار التي لحقت بالمؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية كانت عظيمة وجسيمة ، فقد أفرغ المحتل هذه المؤسسات من محتوياتها ، ودفع بالكثيرين من نزلائها للهروب ، أو ألقى بهم عنوة خارج أسوارها ، كما هجر البلاد ، بسبب الممارسات التعسفية وأعمال القمع ، آلاف المواطنين والوافدين الذين كانوا يقومون بالعمل الاجتماعي ، وإنه باستعراض الكارثة التي حلت بالعمل الاجتماعي على يد قوات (صدام) سوف يتبين لنا عمق المأساة الإنسانية التي

(*) البيانات الاحصائية الواردة في هذا الجزء من الدراسة مستمدة من المصادر السابقة الواردة في الهامش رقم (٩) .

عاشها الشعب الكويتي في ظل الاحتلال العراقي ، وبخاصة الفئات المستفيدة من مجالات الرعاية والخدمات الاجتماعية وما يتبعها من مؤسسات حكومية وأهلية ، وفيما يلي صور منها :

أولاً ـ رعاية الفئات الخاصة :

يعتبر مجمع دور الرعاية الاجتماعية أحد الواجهات الحضارية لدولة الكويت ، ويضم هذا المجمع بين أسواره عدداً من الدور المخصصة لرعاية المعاقين والمسنين وضعاف العقول ، وأخرى للأطفال اللقطاء والأيتام والأحداث الجانحين ، وكان المجمع يخدم ـ قبل الاجتياح ـ حوالي (٢٠٠٠) نزيل من مختلف الفئات على مدار أربع وعشرين ساعة يومياً . وما أن حلّ الاجتياح والاحتلال حتي تقلص عدد نزلاء الدور إلى حوالي (٧٠٠) نزيل قام على خدمتهم طبيب واحد و(٢٥)ممرضة من أصل(٢٣٠) ممرضة و (٤٠٠) موظف من الإداريين والعاملين في مجال الخدمات المساعدة ، وكان الجميع يؤدون أعمالهم بصورة تطوعية .

هذا الفارق العددي في نزلاء دور الرعاية قبل الاجتياح وبعده يؤكد لنا بشكل واضح أن المعتدي لم يميز في عدوانه بين الأسوياء وغيرهم من الفئات الخاصة ، فقد تعرضت هذه الفئات للتشرد والتشتت شأنها في ذلك شأن بقية المواطنين ، وإن بقي منهم في الدور فهم تلك الحالات غير القادرة على تدبير أمورها بنفسها ، أو أنهم يرجعون لأسر نازحة خارج البلاد ولم تتمكن من أخذهم في الوقت المناسب بسبب الخوف والهلع الذي أصاب المواطنين في بداية الاجتياح ، أو لعدم قدرة أسرهم على رعايتهم صحياً .

وكانت مخازن مجمع الدور تملك احتياطياً من المواد الغذائية والتموينية يكفيها لبضعة شهور ، وإذا بالدور ـ بعد أيام من الاجتياح ـ تعتمد كلية على ما تقدمه جمعية الهلال الأحمر الكويتية بالتعاون مع الجمعيات التعاونية من مواد غذائية ، وما يتبرع به بعض التجار الكويتيين من مواد تموينية ؛ وذلك لأن المعتدي استولى على جميع كميات المواد الغذائية والتموينية التى كانت مخزونة ، وكذلك نهب محتويات برادات المطبخ المركزي لمواجهة حالة الجوع التي كانت تعيشها قواته الغازية .

ونظراً لعدم انتظام تدفق المواد الغذائية والتموينية على دور الرعاية بسبب الأوامر والإجراءات الجائرة والفجائية التي كانت تفرض يومياً على التجار الكويتيين والجمعيات التعاونية ، والتي كانت قوات الاحتلال تصنفهم في عداد المقاومة الكويتية في حالة عدم التزامهم بتلك الأوامر والإجراءات ، ونظراً لتمكن تلك القوات من سلب ونهب مخازن الجمعيات ومخازن التجار والشركات الخاصة ، فقد تناقصت المواد الغذائية والتموينية بشكل مستمر سرعان ما تطور إلى وجود حالة من سوء التغذية بين نزلاء الدور ، صاحب ذلك حالات وفيات كثيرة وخاصة بين المسنين والأطفال والمعاقين شديدي الإعاقة ، في الوقت الذى أدى نقص العمالة ونقص المنظفات والمطهرات وأدوات النظافة إلى تدهور في الحالة الصحية لبيئة السكن ، بل إن انعدام النظافة الشخصية للنزلاء جعل هذه الدور مهددة بالأوبئة والأمراض السارية .

ويكفي أن نذكر أن حوالي (١٣٠) طفلاً من المعاقين جسدياً أو عقلياً لقوا حتفهم في الأسابيع الأولى من الاجتياح ، وقد دفن خمسون من هؤلاء في مقبرة جماعية (في مقابر الرقة) ، وقد جاء موتهم الجماعي بسبب الجوع وقلة الطعام الذي كان العاملون في الدور يحاولون جاهدين أن

يخبئوه في أماكن لا تصل إليه يد قوات الاحتلال ، وأيضا بسبب افتقادهم للرعاية التي كانوا يتمتعون بها على مدار ساعات الليل والنهار .

وكان جلّ اهتمام المتطوعين للعمل في مجمع الدور هو محاولة إنقاذ أرواح هؤلاء الأبرياء .. وهي محاولات باءت بالفشل بشكل مأساوي ، لكنهم استطاعوا أن ينجحوا في حماية المراهقات اليتامى ومجهولات الوالدين من نزيلات الدور ، حيث كان الجنود العراقيون يبحثون عنهن ، وكانوا يلحون باستمرار في السؤال عنهن .

ويكفي أيضاً أن نذكر أن المعتدين قد حولوا هذا المجمع الإنسانى إلى ثكنة عسكرية منذ الأيام الأولى للاجتياح ، فاتخذوا الوحدات الإدارية فيه مكاتب لمخابراتهم ، كما زرعوا ساحاته بالمدافع المضادة للطائرات وحفروا الخنادق في حدائقه وملاعبه وربطوها بأنفاق تحت الأرض ناهيك عن عملية التدمير والتخريب وتفريغ المجمع من محتوياته ، حيث تم نقل أكثر من ثلاث شاحنات من المسروقات إلى بغداد بعلم ومعرفة وزير العمل والشئون الاجتماعية العراقي (أوميد مدحت مبارك) الذي ألح على زيارة دور الرعاية قبل الاجتياح بشهور ليعاين الوضع عن كثب ، ثم زارها إبان فترة الاحتلال ؛ ليشرف على عملية النهب والسلب ، وقد سمعت إحدى المتطوعات الكويتيات ـ وهي مديرة إدارة رعاية المعاقين سابقاً ـ المدير العراقي المعين على المجمع (عبدالرحمن خميسي) وهو يقول لمحدثه على الطرف الآخر في بغداد (نعم جمعت كل شيء والكل في الطريق إليكم الآن) .. وكان اللص صادقاً في كلامه لرؤسائه الأشرار ؛ لأنه فعلاً تمكن من الاستيلاء على الطعام والدواء والملابس والأثاث وحتى أواني المطبخ المركزي ، لكن من حسن الطالع أن اللصوص العراقيين الذين تولوا إدارة المجمع بدءاً بعبدالرحمن خميسي وحتى علي مرشد سلام ، لم ينفذوا خطتهم بنقل النزلاء إلى بغداد كما كانوا يلوحون ويتوعدون بذلك باستمرار ، وإن نجاة المجمع من الحرق والدمار الشامل كما حصل في المنشآت الأخرى ، كان أكبر هدية من السماء لهؤلاء المغلوبين على أمرهم والذين قسى عليهم الزمن فجاء النظام العراقي ليزيد مأساتهم شقاء وعذاباً .

لم تقتصر محنة المعاقين والفئات الخاصة الأخرى على نزلاء دور الرعاية الاجتماعية ، بل تعدى ذلك ليشمل نزلاء الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين ، فقد شردت قوات الاحتلال العراقي جميع النزلاء والعاملين بهذه الجمعية الأهلية التطوعية ونهبت ممتلكاتها ومحتوياتها ، وأصابت مبانيها بالعبث والتخريب . كذلك الحال بالنسبة للنادي الكويتي للمعاقين ، فقد سلبت المعدات الرياضية والكراسي المتحركة والميداليات والدروع والكؤوس التي حصل عليها النادي عبر مسيرته الرياضية فى المجال الدولي ، وشتت أعضاؤه والعاملون فيه بين الهروب خارج الكويت أو الاختفاء داخل المنازل ، وإن المعاهد الخاصة المعنية بتعليم وتدريب المعاقين والتي كانت إحدى الرموز الحضارية في الدولة ، هي الأخرى سلبت ونهبت جميع محتوياتها وباتت معسكرات لجيش الاحتلال ، ومعتقلات للكويتيين والشرفاء من العرب ، كما أن مركز التأهيل المهني ، رغم طبيعته الإنسانية ، لم يتردد المحتل في السطو عليه وسرقة جميع معدات التدريب ، وما هو مخزون من مواد خام أو إنتاج المعاقين والمكفوفين الذي كان يسوق لصالحهم سنويا .

ثانياً ـ الخدمات الاجتماعية :

تعتبر الخدمات الاجتماعية في الكويت من أقدم صور الرعاية الاجتماعية التى قدمتها الدولة للمواطنين وقطعت بها شوطاً ناجحاً إلى حد بعيد ، فالمساعدات الاجتماعية وهي حالة من حالات الضمان الاجتماعي ضمنت لحوالي (١٠) آلاف أسرة كويتية وبإجمالي حوالي (١٨) ألف فرد كويتي حياة كريمة وشريفة ، حيث ترصد الدولة لمواجهة احتياجاتها سنوياً حوالي (١٥) مليون دينار كويتي .

هذه الفئة المحتاجة التي ليس لها مصدر رزق غير مساعدة الدولة وجدت نفسها في لحظة خاطفة بلا مورد رزق ، وليس أمامها من وسيلة سوى طلب المعونة ، والمساعدة من بقية الكويتيين الذين بدورهم انقطعت موارد رزقهم بعد أن فقدوا أعمالهم ومدخراتهم .. إنها حالة لا يزال يرددها الكبار في السن بأنها أسوأ بكثير من تلك الحالة التي عاشوها إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث لا عمل ولا دخل ولا مدخرات .

لقد حاول المغتصب أن يظهر نفسه أمام هذه الفئة أنه حريص على حقوقهم ويسعى لإسعادهم ، فدعاهم جمعياً في نهاية شهر اغسطس عام ١٩٩٠م (كبار سن ـ أرامل ومطلقات ـ مرضى ومعاقين) إلى ركن فى مجمع الوزارات لإعطائهم المساعدة وسط تظاهرة إعلامية وانضباط عسكري أرعب وأخجل الجميع فعادوا من حيث أتوا .

وأنه لمن المؤسف أن وزارة العمل والشئون الاجتماعية العراقية وبعض أجهزتها الفنية كانت تشرف على هذه المسرحية الهزلية المحزنة محاولة استغلال وتسخير العمل الاجتماعي والإنساني الرفيع لأغراض لاإنسانية ، وتحقيق مكاسب سياسية وإعلامية رخيصة على حساب هؤلاء البسطاء المحتاجين ، وهي التي تعرف حق المعرفة فنون العمل الاجتماعي ، وتعرف أيضاً أن في الكويت (١٩) وحدة اجتماعية تقوم بخدمة (٩٢) منطقة سكنية تمد المواطنين المحتاجين فيها بالخدمات المنزلية ، وتنقل لهم المساعدة الشهرية إلى حيث إقامتهم دون أن يشعر بذلك أحد ، وإذا بهم أمام مهزلة اجتماعية تقوم بأدوارها وزارة العمل و الشئون الاجتماعية العراقية ، علماً بأن قوات الاحتلال العراقي أغلقت جميع الوحدات الاجتماعية وسرقت جميع محتوياتها ، والمبالغ المحفوظة لدى أمناء الصندوق في هذه الوحدات والتي كانت تستعد لصرفها في مطلع شهر أغسطس للمواطنين المستفيدين من المساعدات الاجتماعية .

وقد قام المواطنون الكويتيون بعد هذا الموقف الإجرامي بمساعدة هذه الفئة بتقديم المال ، والمواد التموينية ، كما جاءت المساعدات المالية من الحكومة في الخارج لتغطى جانباً أساسياً من احتياجات كافة الأسر والأفراد بمن فيهم من كانوا يتقاضون مساعدات شهرية من الدولة ، وكانت المساعدات توزع على الأسر سراً خوفاً من المعتدى الأثيم ؛ لأن عقوبة الإعدام تنتظر كل من يقوم بتقديم المساعدة .

ثالثاً ـ الخدمة الاجتماعية التربوية والصحية :

الخدمة الاجتماعية في الحقل التربوى والصحي من المجالات الحديثة في العمل الاجتماعي والتي بات لها دور كبير ومؤثر في المجتمع الطلابي والإرشاد الصحي في دولة الكويت ، وقد

خصصت وزارة التربية جهازاً مستقلاً للخدمات الاجتماعية التربوية تتبعه مكاتب في جميع مدارس الكويت من أجل السعي لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه الطلاب والطالبات في حياتهم المدرسية والأسرية ، وكذلك السعي من أجل إيجاد قنوات اتصال مستمر بين المدرسة والبيت ، بجانب إعداد الدراسات الاجتماعية المكتبية والميدانية حول الظواهر الاجتماعية التي قد تكون لها صلة بالتأخر الدراسي ، وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي تبرز فى المجتمع المدرسي بين حين وآخر .

وفي نفس الاتجاه ، قامت وزارة الصحة بإنشاء جهاز مركزي مستقل للخدمة الاجتماعية تتبعه مكاتب في بعض المستشفيات والمراكز الصحية من أجل تقديم العون والإرشاد الاجتماعي للأسر والأفراد فيما يتصل بالمحافظة على بيئة السكن ، والزواج وبخاصة زواج الأقارب ، وكيفية التعايش مع حالات مرضية قد تكون مزمنة ، أو تحتاج لفترة علاج قد تطول ، وكذا القيام بإعداد الدراسات الاجتماعية للحالات التي تحتاج للمساعدة من جهات حكومية أخرى بناء على حالاتها المرضية .

وكبقية مرافق الدولة لم يسلم هذان المرفقان الاجتماعيان من شرور قوات الاحتلال البربري التي قامت بسرقة ونهب جميع محتوياتهما وإتلاف ما توصلت إليه من دراسات اجتماعية حول الظواهر التي تدخل ضمن دائرة اهتمامهما ، وكذلك إتلاف الملفات والبحوث الخاصة بالحالات الفردية التي كانت تسعى هذه الأجهزة لإيجاد الحلول المناسبة لها ، علاوة على هروب العاملين من اختصاصيين وغيرهم والذين كانوا يعملون في هذين الجهازين منذ سنوات عديدة ، والذين استطاعوا عبر مسيرتهم الطويلة أن يخلقوا قاعدة غنية بالمعلومات والبيانات الإحصائية ، والدراسات الاجتماعية والمعالجات للقضايا والظواهر الاجتماعية العديدة في المجتمع الكويتي ، والتي كانت مرجعاً جيداً للدارسين والباحثين وطلاب وأساتذة الجامعات والمعاهد المتخصصة فى المجالين التربوي والصحي .

لكن إرادة الشر والطغيان كانت أقوى ـ في لحظة من اللحظات ـ من إرادة الخير والبناء .. إرادة أسقطت من حساباتها كل مسعى يهدف إلى ازدهار العلوم الإنسانية ، أو يضفي ما هو جديد على المعرفة والتراث الفكري في الحقل الاجتماعي ؛ لذا لم تترك جحافل البرابرة مقار هذه الأجهزة إلا وهي في حالة الصفر .

رابعاً ـ المراكز الاجتماعية التنموية :

ضمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بين أجهزتها عدداً من المراكز الاجتماعية تهدف في مجملها إلى تنمية القدرات الفردية والجماعية للإنسان الكويتي ليكون في خدمة المجتمع ويعمل لصالح المجموع ؛ فمراكز الشباب والمراكز الترويحية للأطفال والأمهات والتي بلغت حوالى (١٨) مركزاً كانت ملتقيات رائدة لنشاطات الشباب والأطفال والأمهات وإبداعاتهم في المجالات الثقافية والاجتماعية والرياضية ، ومنها انطلقت معسكرات الشباب للمساهمة في الخدمة العامة وبعض المشروعات التنموية ، وإن مراكز تنمية المجتمع التى استحدثت فى المجتمعات المحلية منذ سنوات قليلة استطاعت أن تستقطب جماعات مرجعية ملتصقة بنشاطاتها وتدعم جهودها الإرشادية والتدريبية بين الأسر والأفراد داخل محيط عملها .

ولا شك ان هذه المراكز ، سواء كانت شبابية أو تلك التي خصصت لنشاطات الطفولة والأسرة ، أو للتوعية والإرشاد والتدريب ، قد لعبت دوراً لا يستهان به في إعداد الكوادر الشبابية ، وأسهمت في التوعية الأسرية .

فالعناصر الرياضية اللامعة في الأندية الرياضية وفي المجالات الإبداعية الأخرى كانت تبرز من خلال هذه المراكز ، وأن تفهم الأسر لمجمل المشكلات الاجتماعية الرئيسة في المجتمع ، كمشكلة خدم المنازل ، ومتطلبات التربية الحديثة ، وقضايا المراهقين والأحداث الجانحين ، وقضايا الطفل ما قبل المدرسة ، وعلاقة البيت بالمدرسة ، كانت جميعها تصل للأسر وأولياء الأمور ، في أغلب الأحيان ، عبر قنوات هذه المراكز التربوية .

لكن جحافل الاحتلال البربري لم تضع في اعتبارها أي وزن أو اعتراف لمثل هذه المفاهيم الحضارية ، فالعقلية الهمجية والنوازع الشريرة التي حملها في فكره ووجدانه وهو يجتاح الكويت جعله يسلك سلوكاً تدميرياً مبيتاً لكل ما هو مشرق وجميل ، وهذا ما جعل المراكز الاجتماعية خلال أيام قليلة من الغزو بلا هوية ، وكأنها أطلال مهجورة لا حياة فيها ، بعد أن كانت قبل هذه الأيام أشبه بخلايا نحل في نشاطاتها اليومية .

فالأثاث والتجهيزات والمعدات الخاصة بالتدريب والأنشطة المختلفة سلبت لتنقل إلى بغداد بواسطة شاحنات عسكرية ، كما أن العاملين والاختصاصيين بهذه المراكز ، شأنهم شأن غيرهم ، هربوا من الرعب خارج البلاد ، أو احتموا بجدران بيوتهم خوفاً من الاعتداء والقتل وهتك الأعراض ، وأن المراكز الترويحية للأطفال والأمهات وهي بطبيعتها حدائق للأطفال أصبحت جرداء ينتشر في ساحاتها الدمار وأشجار واقفة بلا حياة ، بناء على أوامر قادة الاحتلال الذين منعوا المتطوعين الكويتيين من الاقتراب من هذه المراكز . وكانوا دائماً يرددون عبارة الجهل والتخلف (انه لا يجوز لأصغر محافظة في القطر أن تكون أجمل وأفضل من العاصمة أو من بقية المحافظات الكبيرة) .. بهذه العقلية المتخلفة أراد (صدام) أن يدير الأمور في الكويت ، ويحكم شعبها بالحديد والنار .. هذا الشعب الذي تربى في جو من الحرية والديمقراطية ، ووصل الى مرتبة متقدمة في العلم والمعرفة .

خامساً ـ العمل الاجتماعي التطوعي :

الحركة التعاونية مظهر من مظاهر العمل الاجتماعي ، وقاعدة اقتصادية ذات بعد جماهيري برزت على الساحة الكويتية كقوة عمل اجتماعي تطوعي فاعل في المجتمع المحلي ، وذلك بتآزر جهود المواطنين كل في منطقة إقامتهم وتطوعهم للعمل في إدارة الجمعيات التعاونية ومرافقها ، واستثمار أموال المساهمين فيها في كل هو مفيد وتنموي لصالح المنطقة ، حتى باتت مناطق الكويت وحتى النائية منها تتمتع بحالة من الاكتفاء الذاتي في تقديم السلع والخدمات المختلفة ، وهذا لا يعني أن الدولة كانت غائبة عن هذه الجهود التطوعية ، بل كان لها دورها الأساسي والمتمثل في إقامة مراكز الضواحي والمدارس والمستوصفات والمجمعات الصحية وشبكة الطرق الحديثة المنظمة داخل كل منطقة من هذه المناطق .

وخلال فترة الاجتياح والاحتلال كان الصامد الأول والأعظم وبطل المقاومة هي الحركة التعاونية ومؤسساتها الجماهيرية والتي استطاعت أن تقدم خدمات جليلة وعظيمة ساعدت كثيراً

على صمود أهل الكويت فى الداخل سبعة شهور هي فترة الاحتلال ، ويمكن لنا أن نلخص شيئاً من هذه الجهود للاستدلال على الدور النضالي الذى قامت به الحركة التعاونية في ظل الاحتلال وهي :

أ - مدّ المواطنين والمقيمين بالسلع والخدمات ، وعندما بدأ مخزون السلع الغذائية والتموينية بالتناقص نتيجة سطو قوات الغزو على مخازن الجمعيات ، بدأت الجمعيات بتقنين هذه المواد للمواطنين والمقيمين بواسطة البطاقة التموينية التي في حوزتهم ، ورغم النقص المستمر في هذه المواد الأساسية ، فقد ظلت أسعارها ثابتة ومستقرة في كافة الجمعيات .

ب - تشكيل لجان عمل لتوزيع المواد الغذائية الأساسية على المواطنين في بيوتهم دون مقابل ، وذلك عندما بدأت قوات الغزو تضيق الخناق على الجمعيات التعاونية وتهدد أعضاءها والمتطوعين العاملين بها بهدف الحصول على هذه المواد والتعرف على أماكن تخزينها بعد أن تمكنت الجمعيات من نقل مخزونها إلى المنازل والمساجد بعيداً عن أنظار قوات الغزو .

جـ - مدّ جهات الخدمات العامة كالمطافيء ، والمستشفيات ، وجمعية الهلال الأحمر الكويتية ، ودور الرعاية الاجتماعية بالمواد الغذائية والتموينية دون مقابل .

د - تنظيم وتقنين صرف الأدوية للمواطنين والمقيمين من الصيدليات التابعة للجمعيات .

هـ - تشكيل لجان التكافل من السكان والمساهمين في كل منطقة سكنية ؛ لتولي الشئون الداخلية للمنطقة وتذليل العقبات ، والصعاب التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية ، والقيام بتنظيف المنطقة ونقل القمامة إلى أماكن مخصصة وحرقها .

و - نظراً لإغلاق البنوك عند بداية الغزو ولمدة تزيد عن شهر ، فقد قامت الجمعيات التعاونية بتزويد المواطنين بالسلع على الحساب وبالمجان ، عندما اشتدت وطأة الاضطهاد والإرهاب وملاحقة المواطنين تحت أية ذريعة ، بل تعدى الأمر إلى إقراض المواطنين بمبالغ لتيسير أمورهم المعيشية .

ز - قامت الجمعيات التعاونية بمساعدة أفراد المقاومة الشعبية مادياً ومعنوياً وبوسائل مختلفة ، بالإضافة إلى انضمام العديد من أعضاء الجمعيات إلى صفوف المقاومة .

حـ - كان موقف التعاونيين من الغزو موقفاً وطنياً ورافضاً لقرارات سلطات الاحتلال وإجراءاته القهرية ، ولم يذكر أن تعاون أي من اعضاء الجمعيات مع قوات الغزو والاحتلال ، ولهذا سقط العديد منهم شهداء الواجب والوطنية ، بالاضافة إلى اعتقال ومضايقة واستفزاز واستجواب الكثيرين كمحاولة لإبعادهم عن مواقعهم والمهمة التي نذروا أنفسهم لها .

وهذا لا يعني أن المؤسسات التعاونية لم تمتد إليها يد قوات الاحتلال الغاشم ؛ فقد تعرضت مخازن الجمعيات وأسواقها المركزية وفروعها للنهب والسلب المرير ، وهذا ما حدا بالعاملين في الجمعيات إلى نقل البضائع وبخاصة المواد الغذائية والتموينية إلى منازلهم والمساجد لتكون في مأمن من حالة السلب والنهب ، كما تعرضت آلات تسجيل النقد ، والأثاث ، ومعدات ومبردات العرض ، للسرقة أو التخريب ، مثلما تمت سرقة السيارات ، وشاحنات النقل ، وتدمير العديد من المنشآت لأتفه الأسباب .

ولا شك أن الواجب الوطني الذي مارسته الجمعيات التعاونية منذ اللحظات الأولى للاجتياح حمّل الجمعيات خسائر مالية كبيرة ؛ فالمبيعات التى سجلت على الحساب للمقيمين تعتبر في حكم الديون المعدومة ؛ لفرار هؤلاء خارج البلاد وصعوبة استيفائها ممن بقي ، شأنها في ذلك شأن القروض التي قدمت للأعضاء المساهمين في هذه الجمعيات ، وإن فرق العملة بين سعر الدينار الكويتي والعراقي عند إقرار التعامل بالدينار العراقي ومساواته في القيمة بالدينار الكويتي أدى إلى انهيار المراكز المالية للجمعيات التعاونية .

هذه الخسائر الفادحة باعتبارها إنقاصاً في قيمة أصول وموجودات الجمعيات التعاونية ستؤدي ـ بطبيعة الحال ـ إلى انقاص رأسمال الجمعيات وحقوق المساهمين البالغ عددهم حوالي (١٦٨) ألف مساهم .

لم تكن الجمعيات التعاونية وحدها في الميدان ، بل كان معها عدد كبير من الجمعيات الأهلية ، والتنظيمات النقابية ، والرياضية ، عملت جميعاً بروح نضالية فريدة داخل الكويت المحتلة وخارجها .

ففي الداخل عملت هذه الهيئات والتنظيمات مع المقاومة الكويتية وساعدت في جميع مناحي الحياة في السعى من أجل تخفيف وطأة الظلم والمعاناة عن كاهل المواطنين الرازحين تحت نير الاحتلال .. وفي الخارج عمدت هذه الهيئات والمنظمات إلى ملاحقة العراق في التنظيمات الشعبية الدولية والإقليمية فأسقطت أو جمدت عضويته أينما وجدت ، كما نقلت مقار العديد من هذه الهيئات والتنظيمات من بغداد إلى دول أخرى صديقة أو شقيقة ، كما طرحت الثقة بممثلي النظام العراقي في هذه الهيئات والتنظيمات واستبدلتهم بآخرين من الأصدقاء والأشقاء .

لم يقتصر دور هذه الهيئات والتنظيمات على ملاحقة النظام العراقي أينما وجد ، بل كان لها دور إعلامي رائع في الخارج حيث حملت قضية الكويت وشعبها إلى العالم وشعوبه ، وطالبت الجميع بالمساعدة من أجل استرجاع الكويت وانتزاعها من يد قوات الاحتلال البربري .

هذه الهيئات والتنظيمات الأهلية البالغ عددها (٥٤) جمعية نفع عام و (١٤) تنظيماً عمالياً و (٣٢) نادياً واتحاداً رياضياً ، بالإضافة إلى الهيئات القارية والدولية الأخرى العاملة في المجال الشعبي : هذه الهيئات والتنظيمات جميعها تعرضت للسطو والسلب والنهب ، ومصادرة محتوياتها من أثاث ، واجهزة ، ومعدات ، وما احتوته مكتباتها التخصصية من كتب ، ومراجع ، ودوريات ، وما حصلت عليه عبر مسيرتها الطويلة من شهادات وجوائز تقديرية ، ودروع وكؤوس تذكارية .. بعد كل هذا اتخذت مقارها مراكز للاعتقال ، والتعذيب والإعدامات الفردية والجماعية ، ومسرحاً لشتى ألوان الرذيلة والممارسات اللاأخلاقية .

خلاصة القول أن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قدرت ، بشكل مبدئي ، إجمالي الخسائر والأضرار التي لحقت بالديوان العام للوزارة ومؤسساتها ووحداتها الإدارية المختلفة بحوالي أربعة وسبعين مليون دينار كويتي ، خلافاً للخسائر والأضرار التي لحقت بالهيئات والتنظيمات الأهلية .

ولا يفوتنا ونحن بصدد استعراض الأضرار التي لحقت بالعمل الاجتماعي أن نشير إلى نماذج أخرى تعتبر مجرد صورة مصغرة للمأساة المروعة التي ألحقها الاحتلال العراقي البغيض بالكويت وشعبها ومؤسساتها المختلفة .. من هذه النماذج :

١ ـ توقف العمل بالخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٥/٩٠) التي بدأ العمل بها في الأول من يوليو عام ١٩٩٠م وما يمثله ذلك من عدم تحقيق الأهداف الاجتماعية للخطة والتي تتلخص في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للإنسان الكويتي والوافد .

٢ ـ تحمل الخزانة الكويتية لأعباء مالية جسيمة بسبب توقف ضخ النفط ، ومن ثم الافتقار إلى عوائده ، بالإضافة إلى تحمل تكاليف أعباء حرب التحرير والتي تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات مما كان يوجه للتنمية الوطنية ومساعدة الدول الشقيقة والصديقة ، يلي ذلك إعادة البناء وإصلاح ما أفسده المحتل والذي يتطلب حسب تقدير الخبراء ٤٠ إلى ٥٠ مليار دولار ، وأن الزمن المقدر للإصلاح قدّر بين أربع وخمس سنوات ، وقد يرتفع المبلغ والزمن المحدد لأكثر من الأرقام التي قدّرها الخبراء لتعود الكويت إلى ما كانت عليه قبل الغزو .

٣ ـ التوتر النفسي والتمزق العائلي نتيجة أوضاع الاحتلال السيئة والانتهاكات التي تعرض لها الإنسان والممتلكات داخل الوطن في سجن كبير ، وهو أمر يصعب قياسه .

٤ ـ لا شك إن عمليات القهر والتعذيب والقتل والاعتقال التي تعرض لها آلاف المواطنين الذين رفضوا التعامل مع العدو وقاوموه سوف تترك آثارها النفسية السيئة على الإنسان الكويتي في المستقبل ، بخاصة بعد أن عاش هذا الإنسان طوال حياته حراً كريماً في وطنه وبعيداً عن أية ضغوطات أو أوضاع تحسسه بالإذلال والإهانة كما تعمدها المحتل بدافع من الحسد والحقد الدفين .

٥ ـ تشتت حوالي (٣٨٤) ألف كويتي في أرجاء الوطن العربي وخارجه ، [١٥] منهم من كان في إجازات ، ومنهم من اضطرته ظروف الاحتلال إلى ترك الوطن والأهل والممتلكات لينجو بنفسه من القتل والتعذيب والاعتداء على الشرف .. هؤلاء عاشوا في غربتهم حياة مضطربة تركت بصماتها على سلوكهم وتصرفاتهم ، وأبعدتهم عن أنماطهم الشخصية المتعارف عليها بين أقربائهم ومعارفهم .

٦ ـ شعور الإنسان الكويتي بالاغتراب بعيداً عن الوطن وبروز علامات استفهام كثيرة بدون جواب شاف حول الأمن والجوار والعروبة والتضامن والإخاء التي أصبحت بلا معنى نتيجة الغزو العراقي ، والتي فقدت مصداقيتها في الحاضر ولسنوات طويلة في المستقبل ، حيث جاءت الطعنة الآثمة من الجار العربي المسلم الذي قدم له الكويت وشعبه أكثر من (١٤) مليار دولار خلال حربه مع إيران باسم العروبة والواجب الذي ارتضته الكويت تجاه الأشقاء .

٧ ـ شعور المواطنين داخل الكويت وخارجها بنقص الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والتي كانت متوافرة لهم قبل الغزو بمستويات عالية ، وافتقدوها بعد الاحتلال الآثم ، رغم الجهود التي بذلتها الحكومة لإعاشة كافة المواطنين المقيمين بالدول العربية

---

(١٥) لجان شئون المواطنين الكويتيين في الخارج ـ فبراير ١٩٩١م .

والأجنبية ، ورغم التعاون والتضامن الذي ظهر واضحاً بين المواطنين داخل الكويت ، والذي أظهر نقاء الشعب الكويتي وأصالته في وقت الشدة .

٨ ـ تعرض الشعب الكويتي لظروف معيشية قاسية بسبب الاحتلال ، وتوقف الدخل ، وضياع المدخرات ، بالإضافة إلى غلاء الأسعار ونقص السلع والخدمات ، وعدم التمكن من الاستيراد وخاصة المواد الغذائية ، ومن الطبيعي أن مستحقي المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية كانوا من أكثر فئات المواطنين معاناة في حياتهم اليومية .

٩ ـ على اثر انتهاء عمليات التحرير ونتيجة للأعمال العكسرية ، وإجراءات التعذيب والتنكيل لبعض المواطنين من جانب سلطات الاحتلال ، فإنه من المتوقع حدوث مشكلات أسرية لوفاة بعض أفرادها أو إصابتهم بالعجز والإعاقة .

١٠ـ هناك حالات زواج مشترك بين الكويتيين والوافدين ، ومن المتوقع حدوث حالات طلاق ونزاعات عائلية بين الكويتيين والعراقيين ورعايا بعض الدول المساندة للاحتلال .

وهكذا أصاب العمل الاجتماعي في الكويت نكسة عميقة ؛ نتيجة الاحتلال العراقي البغيض شملت الفرد والأسرة والمجتمع ، وعطلت برامج التنمية الاجتماعية لرفع مستوى معيشة الإنسان الكويتي ، وسوف يستنفد إعادة الوضع ، كما كان عليه الحال قبل الثاني من أغسطس ، الموارد المالية الوقت الكثير والجهد البشري ، مما يعتبر اهداراً للطاقات لم يكن له ما يبرره .

الفصل الثالث
محنة الطبقة العاملة
في ظل الغزو والاحتلال العراقي

التركيبة السكانية لدولة الكويت ـ كما اشرنا سابقاً ـ تضم أغلبية وافدة تمثل حوالي (٧٢,٧٪) من جملة السكان حسب تقديرات عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠ ، ومن ثم فإن الأضرار التى لحقت بالمواطنين والوافدين من جراء الغزو العراقي أصابت أعداداً كبيرة من الوافدين تجاوزت (١,٤٦) مليون نسمة كانوا يعملون بالكويت مع أسرهم ، وكانت أوطانهم تستفيد من تحويلاتهم للإنفاق على الأقارب ، أو تمويل مشروعات استثمارية ، أو الادخار بالبنوك الوطنية ، وهم جميعاً من دول نامية عربية وأجنبية ، مما يؤكد أن الضرر لحق بالملايين من البشر الفقراء ومتوسطي الدخل ، وهي حقيقة تفضح دعاوى النظام العراقي حول توزيع الثروات بالعدل بين الدول والشعوب .

وإن أكثر الدول المتضررة هي مصر والأردن وسوريا وفلسطين والسودان واليمن ولبنان وباكستان والهند وبنجلاديش وسيريلانكا والفلبين وهى الدول الرئيسة المصدرة للأيدي العاملة إلى الكويت .

ففي الرسالة التي وجهها (عرفات) إلى الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الاجتماع الخاص للمنظمة الدولية للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) الذي عقد في باريس في النصف الثاني من شهر نوفمبر ١٩٩٠م أشار بأن حجم الأضرار التي لحقت بالجالية الفلسطينية في الكويت تقدر بحوالي أربعة مليارات دولار ، وان الأراضي المحتلة فقدت حوالي (١,٢٥) مليار دولار تمثل التحويلات القادمة من الكويت ، كما صرح رئيس الصندوق الفلسطيني جواد الغصين في نهاية ديسمبر ١٩٩٠م بأن الفلسطينين المقيمين في الكويت قد خسروا نتيجة للاحتلال العراقي حوالي (١٥) مليار دولار .

قالت سيدة فلسطينية عجوز كانت برفقة ابنها الموظف بالكويت وأسرته في أثناء عبور منطقة الرويشد (لقد عايشت محناً كثيرة طول حياتي وتشرد أبنائي وراء لقمة العيش .. إلا أنني أشعر الآن بأن المأساة تفوق القدرة على الاحتمال .. فمنذ مذابح أيلول الأسود وأنا أقيم في أمان وسلام مع ابني في الكويت) .

ورغم ذلك كله فقد ظل (عرفات) مكابراً ومتشبثاً بمواقفه الخاطئة في تأييد الدكتاتور (صدام) في جريمة الاجتياح والاحتلال لدولة الكويت .

وفي دراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، حددت فيها خسارة الأردن لمدة عام واحد بسبب احتلال العراق لدولة الكويت بدءاً من ٢ اغسطس ١٩٩٠م بحوالي (٨,٣) مليار دولار أي ما يعادل حوالي ١١٠٪ من مجمل الإنتاج الوطني الأردني .

وأوضحت الدراسة ان تحويلات المغتربين الأردنيين في الكويت كانت تشكل العمود الفقري لنشاطات القطاع الخاص ، وبالتالي فهي أحد العوامل الرئيسة في تكوين موجودات النظام المالي الأردني من العملات الصعبة ، بالإضافة إلى أن هذه التحويلات كانت تعتبر مصدر الدخل الوحيد لأكثر من مليون مواطن أردني ، وتساهم بشكل غير مباشر في تكوين حوالي ٤٠٪ من دخل أكثر من نصف مليون مواطن أردني آخر .

وبعودة أفواج النازحين الأردنيين إلى وطنهم ارتفعت نسبة البطالة من ٢٠٪ إلى ٢٨٪ ولكون النزوح شمل ـ في الأغلب ـ أسراً بكامل أفرادها . فإن التكيف الأسري للأوضاع في المجتمع الأردنى بات من الأمور المعقدة التى تواجهها الحكومة ، وبخاصة في إنفاقها على السلع المدعومة كالسكر والأرز والدقيق والحليب .

يقول أحد المدرسين الأردنيين الذي كان يعمل في الكويت منذ عام ١٩٥٢م (قضيت في الكويت ٣٨ عاماً وارتبطت بها ارتباطاً مصيرياً .. تزوجت هناك . أولادي وبناتى ولدوا كلهم هناك ، وحتى أحفادي . الكويت كانت بالنسبة لي أكثر من وطن ، كنت أجد فيها كل شيء .. الدفء الأسري والاستقرار المعيشي ، وفوق ذلك كنت أجد المقدرة بين الحين والآخر لأمدّ يد المساعدة إلى بعض المحتاجين من أقاربي الذين يعيشون هنا في الأردن . وفجأة وجدت نفسي أنا وأسرتي ضيوفاً ثقلاء على أقاربي في عمان بعد أن فقدت كل مدخراتي ، وهي مدخرات عمر كامل في الكويت .. أي مصيبة أكبر من مصيبتي ؟ لا أقول فقدت الثقة بكل شيء ، فأنا رجل مؤمن بالله ، ولكن أي جريمة بشعة ارتكبها المجرمون بحق من يقولون عنهم إنهم أشقاء لهم في الدين وفي الجوار وفي الأخوة الإسلامية والعربية) .

ورغم ذلك كله فإن الملك (حسين) ظل مناصراً لقوى الشر والبغي والطغيان ، ومؤيداً للاجتياح والاحتلال ، بل وارتضى لنفسه أن يكون محامي دفاع عن كل ما اتخذه (صدام) من خطوات وإجراءات غير شرعية في ضم الكويت .

أما العمالة المصرية في الكويت والعراق والتي كانت تصل في مجموعها قبل عملية الاجتياح إلى مليون نسمة قد عادت أعداد كبيرة منها ، وبرغم جهود الحكومة في استيعاب هذه الأعداد وتوفير فرص العمل لها إلا أن هذه الجهود ظلت قاصرة عن توفير الدخول المرتفعة التي كانت هذه العمالة تنعم بها في الكويت قبل الغزو ، وفي الوقت نفسه كان هناك آلاف العمال الذين لم يتمكنوا من العثور على أعمال ووظائف مناسبة ، وباتوا يعانون من البطالة .

تعرضت دراسة عن أزمة العمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق [١٦] إلى المشكلات التالية التى نجمت عن الاجتياح العراقي لدولة الكويت وانعكاس آثارها على الاقتصاد المصري .. يمكن لنا استخلاص الآتي منها :

١ ـ زيادة معدلات البطالة حيث عاد حوالي ٣/٤ مليون مواطن (*) .

---

(١٦) السياسة الدولية ـ القاهرة ـ يناير ١٩٩١م .

(*) يقدر عدد المصريين فى الكويت بين ١٨٠ ـ ٢٠٠ الف مواطن .

٢ ـ زيادة في الأجور السنوية للذين التحقوا بالأجهزة الحكومية وتقدر بمبلغ ١٨٩ مليون جنيه مصري .

٣ ـ استثمارات مطلوبة لتشغيل العائدين قدرها أربعة مليارات دولار .

٤ ـ الدعم السلعي للعائدين والذي سيكلف ميزانية الدولة مئات الملايين من الدولارات .

٥ ـ توفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان بتكلفة قدرها (١٢٥٠) مليون جنيه مصري .

٦ ـ انخفاض التحويلات المالية للمصريين بدول الخليج (٢٤٠٠) مليون دولار .

٧ ـ نقص الضرائب على العاملين بالخارج (٣٨,٥) مليون جنيه مصرى .

٨ ـ تأثرت مدخرات وممتلكات المصريين بالكويت والعراق بحوالي ١٠ ـ ١٢ مليار دولار .

٩ ـ نقص الموارد المالية من السياحة (٥٠٠) مليون دولار .

١٠ ـ نقص التجارة العالمية مما قلل إيرادات قناة السويس (٤٠٠) مليون دولار .

١١ ـ تأثرت الاستثمارات الكويتية في مصر (٥٠٠) مليون جنيه مصري .

أما العمالة المغربية التى وصلت إلى حوالي (١٦٠) ألف نسمة في الكويت والعراق ، فقد فضل غالبيتهم العودة إلى بلادهم تاركين كل ما يملكون . وفي الغالب فإن كل شخص كان يعول أكثر من أسرة ، مما يعني أن ٣٠٠ ألف أسرة مغربية قد تضررت من جراء الغزو بالإضافة إلى توقف معظم الصادرات المغربية إلى الكويت والعراق .

وبالنسبة لأفراد الجالية اللبنانية الذين وجدوا الأمن والاستقرار في الكويت في أثناء الحرب الأهلية في بلدهم ، وشلكوا قطاعاً مهماً في تجارة الملابس والسلع الغذائية ، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن قرابة (١٠٠) ألف لبناني كانوا يعملون في الكويت فقدوا مصادر رزقهم .

وإذا نظرنا إلى الواقع المؤلم في آسيا وبخاصة في بنجلاديش وباكستان والهند وسيريلانكا والفلبين ، فإن المأساة تبدو أشد عمقاً لعشرات الآلاف من الأسر التي كانت تعتمد بشكل أساسي في توفير متطلبات حياتها اليومية على ما يردها من أبنائها العاملين في الكويت وعددها يزيد عن نصف مليون نسمة .. هؤلاء جميعاً هربوا بجلودهم من جحيم الغزو وفقدوا ممتلكاتهم ومدخراتهم ومستحقاتهم (*) ، واضطرت بعض هذه الدول إلى مناشدة منظمة العمل الدولية والدول الكبرى لدفع جزء من الأرصدة العراقية المجمدة لديها لتسديد أجور هؤلاء العمال .. وتظهر بنجلاديش كنموذج حي لأول دولة آسيوية تدفعها الأزمة الاقتصادية لما بعد الغزو إلى اضطرابات واسعة .. فهل كان النظام العراقي يعلم وهو يخطط لجريمته أنه لا يسرق أرض الكويت وممتلكات الكويتيين

(*) رغم حجم المأساة والخسائر الفادحة التي لحقت بالاقتصاد الوطني ، فإن حكومة الكويت ضمنت مدخرات ومستحقات العاملين في الدولة مواطنين ووافدين على حد سواء .

فقط ، وإنما سرق ونهب أقوات ملايين العائلات العربية والآسيوية الفقيرة ؟ ثم يعلن بعدها أنه يهدف إلى إعادة توزيع الثروة..

لم يكن توقف تحويلات العمالة الوافدة إلى بلدانها ، كما أشرنا إلى حجمها عند الحديث عن القوى العاملة الوافدة ، هو الضرر الوحيد الذي لحق بهذه الدول ؛ إذ توقفت أيضاً القروض والمساعدات التي كانت ترد إلى هذه الدول من الكويت ؛ كما توقفت حركة تجارتها مع الكويت ، مما أربك ميزان المدفوعات فيها بالإضافة إلى أن هؤلاء العائدين شكلوا ضغطاً على الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والغذائية ، وزيادة رهيبة في معدلات البطالة في دولهم .

وعلى المستوى الوطني نجد العمالة الكويتية هي الأخرى فقدت وظائفها ومدخراتها ، ولم تعد تملك لقوت يومها سوى ما يصلها من الجمعيات التعاونية والشركات الوطنية والأفراد من مواد غذائية بالمجان ، وكانت حالة التعاون والتكافل الرائع التي جمعت الكويتيين في محنتهم وحبهم الشديد لتراب وطنهم هما العزاء الوحيد في الصمود والتصدي للعدو الغاشم طوال فترة الاحتلال .

وكان لهذا الموقف الشجاع ثمنه الباهض ، فقد سقط بعض الشهداء بين صفوف النقابيين وشرد وعذب العديد منهم ، كما نهبت وسلبت جميع مقار الاتحادات والنقابات العمالية ، واتخذ البعض منها مراكز لقيادة العدو أو معتقلات يمارس فيها المحتل صنوف التنكيل والتعذيب بحق المواطنين المرابطين ، علماً بأن هذه المقار كانت مزودة وبخاصة معهد الثقافة العمالية بأحدث الوسائل السمعية والبصرية والتأثيث والتجهيزات المكتبية ، كما خصصت سلطات الاحتلال مقر الاتحاد العام لعمال الكويت ، ليكون مقراً لفرع اتحاد عمال العراق ، وقد قدرت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الخسائر والأضرار التي لحقت بمقار الاتحاد العام لعمال الكويت والاتحادات النوعية والنقابات ـ بشكل مبدئي ـ بحوالي (١,٠٧٤,٠٠٠) دينار كويتي .

الفصل الرابع
صوت الطبقة العاملة الغاضبة
في المحافل العمالية الدولية والإقليمية

تدرك منظمة العمل الدولية والخبراء المختصون العاملون في مجال الاستخدام الدولي ، أن العمالة المهاجرة في العالم تصادف العديد من المشكلات في دول الاستقدام ، لكن هذه المشكلات لم تصل يوماً إلى واقعة إجرامية كاملة الفصول شاهد مأساتها العالم على الحدود الأردنية العراقية والحدود الإيرانية العراقية .. إنها جريمة العصر بحق الطبقة العاملة يجعلنا نطالب الحركة العمالية الدولية بتخصيص الثاني من أغسطس من كل عام يوم حداد عمالي ، مثلما نحتفل بالأول من مايو كل عام عيداً للعمال .

لقد تعرضت العمالة الوافدة نتيجة للغزو العراقي لدولة الكويت لآثار نفسية واجتماعية مدمرة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ، كما تعرضت هذه العمالة لأضرار وخسائر اقتصادية ومالية ووظيفية لا يمكن للعقل البشري أن يستوعب عمق مأساتها ونوعية البشر الذين ارتكبوها ، كل ذلك ونحن على وشك الدخول إلى القرن الحادي والعشرين .. عصر العلم والتكنولوجيا الرفيعة .

ولم يخطر ببال أحد أن هذا العالم المقبل على تحولات نوعية في الحضارة الإنسانية أنه يضم بين سكانه فئة جاهلة متخلفة قادمة من عصور الانحطاط التي كانت تتحكم بإرادتهاشريعة الغاب والقوة العضلية .

لقد عبرت الطبقة العاملة في العالم عن غضبها للكارثة التي حلت بالطبقة العاملة الوطنية والعربية والأجنبية العاملة في الكويت بسبب الغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت في أكثر من لقاء ومناسبة وشجبت هذا الهجوم البربري الذي يدلل على غياب العقل والفكر والمنطق ..
نذكر من هذه المواقف على سبيل المثال ما يلي :

أولاً - المؤتمر العمالي الدولي للتضامن مع شعب وعمال الكويت :

تضمن البيان الختامي للمؤتمر العمالي الدولي للتضامن مع شعب وعمال الكويت ، الذي عقد في القاهرة في الفترة من ١٧ - ١٨ أكتوبر ١٩٩٠م والذي حضره ممثلون عن (٥٨) منظمة عمالية دولية وإقليمية ووطنية ، عدة قرارات أدان المؤتمر بموجبها العدوان العراقي المسلح على دولة الكويت واحتلالها وضمّها ، وما قامت به قوات الاحتلال من صنوف الأعمال العدوانية والممارسات غير المشروعة واللاإنسانية بحق الشعب الكويتي والرعايا الأجانب وأعضاء البعثات الدبلوماسية والعمالة العربية والأجنبية ، مطالباً النظام العراقي بسحب قواته من دولة الكويت فوراً ، وبدون قيد أو شرط ، وعودة الشرعية واحترام استقلال وسيادة دولة الكويت وكرامة شعبها وتعويضها عن كافة الأضرار والخسائر التي سببها الغزو ، ودعا البيان جميع المنظمات العمالية الدولية والإقليمية والوطنية في العالم إلى تكثيف الجهود من أجل فضح الغزو العراقي وأعماله

الإجرامية ، كما ناشد منظمة العمل الدولية ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، ومنظمة العفو الدولية التدخل لوضع حد لانتهاكات وممارسات النظام العراقي القمعية ، ومطالبته بإطلاق سراح الرعايا الأجانب المحتجزين وتعويض العمالة العربية عن كل حقوقها ومستحقاتها ومدخراتها وممتلكاتها .

ثانياً ـ منظمة العمل الدولية :

ناقش مجلس إدارة مكتب العمل الدولي ، في دورته (٢٤٨) التي عقدت في جنيف خلال الفترة من ١٢ ـ ١٦ نوفمبر ١٩٩٠م ، المذكرة المحالة إليه من حكومة الكويت ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال بالكويت بشأن الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها ، وما ترك من آثار مدمرة على القطاع العام والخاص ، وما أصاب منظمات الأعمال والعمال من سلب ونهب منظم لم يشهد له التاريخ مثيلاً .

وقد انتهى المجلس من دراسته للمذكرة الكويتية إلى الإعراب عن قلقه الشديد لما جرى في الكويت والتي أدانتها الهيئات المختصة في الأمم المتحدة ، وطالب المجلس المدير العام للمنظمة بإيفاد بعثة إلى الكويت لتقصّي الحقائق حول أوضاع العمال وأصحاب الأعمال ومؤسساتهم وتقديم تقرير إلى المجلس في أسرع وقت ممكن ، كما أحال المجلس في ذات الوقت مذكرة الحكومة الكويتية إلى لجنة الحرية النقابية للنظر فيها بصورة عاجلة ، والطلب من الحكومة العراقية أن تستجيب بالرد ، وفي أسرع وقت ممكن ، للتهم الموجهة إليها حتى تتمكن لجنة الحرية ومجلس الإدارة من مناقشة الوضع في الكويت من جديد في دورة قادمة .

ثالثاً ـ الاتحاد الدولي للنقابات الحرة :

عقد المكتب التنفيذي للاتحاد اجتماعاً له في طوكيو في الفترة من ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٠م ، وأصدر بياناً أدان فيه اجتياح العراق لدولة الكويت وضمه لها ، وطالب بالتنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن الدولي والانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت ، وفرض عقوبات اقتصادية على العراق وتعويضه للكويتيين والرعايا الآخرين الذين عانوا من نتيجة هذا الاجتياح ، كما أعرب البيان عن قلقه البالغ لسوء معاملة القوات العراقية للمدنيين في الكويت وطالب بإيقافها فوراً .

ورأى البيان أن تصرفات الحكومة العراقية ألقت مزيداً من الضوء على أهمية الاحترام الشامل للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، ومحاربة ديكتاتورية القادة تجاه شعوبهم وتجاه الدول المجاورة لهم ، مشيراً إلى خطورة انتهاك العراق للقانون الدولي ، وأن الأمم المتحدة قد تصرفت خلال الأزمة وفقا لإرادة الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م بغرض مساندة الأمن الجماعي وإعادة حكم القانون . .

وأكد البيان بأن الاجتياح العراقي لدولة الكويت قد تسبب في معاناة لا مثيل لها لشعب الكويت وللملايين من العاملين الأجانب . ولقد تم تدمير المؤسسات الشرعية للشعب الكويتي بصورة منتظمة بما في ذلك النقابات العمالية .. فمعظم العاملين الأجانب الذين كانوا يعملون في الكويت والعراق قبل الأول من أغسطس ١٩٩٠م أتوا من دول نامية في العالم العربي وآسيا وإفريقيا ، وقد

أضطر أكثر من مليون من هؤلاء العاملين وأسرهم إلى الفرار تاركين وراءهم أعمالهم ومدخراتهم ومزايا التأمينات الاجتماعية وممتلكاتهم ، وعادوا وقد حرموا من كل شيء إلى بلادهم التى تعاني من وضع اقتصادي متدهور ازداد سوءاً نتيجة للاجتياح العراقي لدولة الكويت .

رابعاً ـ المؤتمر النقابي الأوربي الطارىء للتضامن مع عمال وشعب الكويت :

عقد في لندن في الفترة من ١٩ ـ ٢٠ فبراير ١٩٩١م مؤتمر ضمّ النقابات العمالية الأوربية والعديد من النقابات الصديقة ، حيث ناقش المؤتمرون خلال أيام المؤتمر تقارير متخصصة قدمت إلى المؤتمر حول انتهاك حقوق الإنسان في الكويت نتيجة للغزو العراقي .

وقد قرر المؤتمر بين أمور أخرى بأن احتلال العراق للكويت هو انتهاك واضح للقانون الدولي وكل مقاييس القيم والأخلاق ، كما أنه انتهاك صريح لحقوق الإنسان الكويتى ولحقوق العمالة الأجنبية في الكويت بفعل ممارسات قوات الاحتلال من قتل ، واعتقال جماعي ، واغتصاب وتعذيب ، على أوسع نطاق ، وأن على العراق الانسحاب الفورى غير المشروط من الكويت ، وأن الشعب العراقي يجب أن يتمتع بحقه في تقرير مصيره .

من ناحية أخرى قرر المؤتمر إرسال وفد عمالي دولي إلى الكويت من أجل الوقوف على الاحتياجات الفعلية للحركة النقابية الكويتية ، ولكافة الطبقة العاملة في الكويت ، وكذا تقديم الدعم المادي لإعادة بناء معهد الثقافة العمالية ، والمساعدات الإنسانية العاجلة لمعاونة ضحايا الحرب وأسرهم .

وهكذا تعرضت الطبقة العاملة الكادحة سواء الوطنية (الكويتية) أو الوافدة (من جنسيات مختلفة) لانتهاكات عدة تتعلق بانقطاع مورد المعيشة المنتظم لها وبضياع ممتلكاتها وفقد مدخراتها وحرمانها من التنظيم النقابي والممارسة الحرة لحقوقها ، بالإضافة إلى توقف الخدمات الاجتماعية التي كانت توفرها النقابات العمالية لأعضائها .

خاتمـــــــة

بعد أن استعرضنا الآثار السلبية الخطيرة للغزو العراقي لدولة الكويت ، وما يشكله من انتهاك للحقوق والحريات واعتداء على الأمن الوطني للشعب الكويتي ، وما أصاب الأمن القومي العربي من تحديات تمثلت في العجز عن مواجهة المعتدي واللجوء اضطراراً إلى قوى من خارج المنطقة لنصرة الحق الكويتي ، والاستعداد لتنفيذ إرادة المجتمع الدولي بالقوة بعد أن استنفدت نداءات السلام .. وهكذا قامت حرب تحرير الكويت وتم النصر ، لكن الثمن كان غالياً فقد دمر المعتدي في أثناء الاحتلال ، عندما تأكد من الهزيمة ، ما بناه الشعب الكويتي من بنية أساسية يتطلب إعادتها ـ كما كانت ـ عشرات المليارات وعدداً من السنوات .

هذا الوضع السيء وآثاره العميقة والخطيرة على الكويت ومنطقة الخليج بسبب غطرسة نظام ديكتاتوري ونزوات فردية ، أدى إلى شعور الأمة العربية بعدم الأمان فضلاً عن تبديد ثراوتها في مغامرة طائشة .. هذا الواقع الذى نجم عن كارثة ٢ أغسطس ١٩٩٠م يضع علامات استفهام كثيرة حول عدة قضايا تتطلب الدراسة والمناقشة بموضوعية علمية ، ومواجهة صريحة ؛ حتى تكون خطانا نحو المستقبل على بصيرة ووضوح حيث تتمثل هذه القضايا والتساؤلات في :

١ ـ ما ضمانات الأمن الوطني والاستقرار لكل دولة عربية في ظل سابقة اللجوء للقوة لحل المنازعات الحدودية وغيرها من الخلافات بين الدول المتجاورة ؟ وهل خرافة الحق التاريخي والادعاء بضمّ الفرع للأصل بالقوة بات الطريق إلى الوحدة العربية ؟ إذا كان الأمر كذلك فإن حالة من الكفر بالوحدة والقومية العربية سوف تسود الوطن العربي ، وحالة من الاقتتال والصراعات لن تنتهي ولن نعرف مداها بين الأقطار العربية .. هنا نتساءل من المستفيد الأول من هذه المحصلة المحزنة ؟ وإذا كانت دولة عربية بمفردها تدعي الدولة الأم فأين موقع الوطن العربي من هذا الادعاء ؟

٢ ـ ماذا يعني وقوف بعض الأنظمة العربية وبعض مثقفي العرب بجانب نظام ديكتاتوري أحادي سلطوي دموي ؟

ألا يعني هذا أن بعض الأنظمة العربية وبعض مثقفي العرب يعيشون حالة من التخلف والانحطاط في الفكر والممارسة ؟

وإلا فما تفسيرنا لذلك الموقف التناقضي بين الدعوة للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمطالبة بالتعددية السياسية وبين تأييد نظام أحادى سلطوي لا يعرف معنى للديمقراطية والحرية أو التعددية السياسية ؟

٣ ـ هل اتفاق منظمة الوحدة الإفريقية بشأن حلّ المشكلات الحدودية بين الدول الإفريقية واتفاق هلسنكي بشأن تثبيت الحدود بين دول أوربا ، كما هي بعد الحرب العالمية الثانية هما صيغتان مناسبتان لحل القضايا الحدودية بين الدول العربية وحرمة هذه الحدود ؟ أم أن الأمر يتطلب صيغة جديدة في إطار جامعة الدول العربية لحسم هذا الأمر ؟

٤ ـ ما مصداقية المواجهة العربية الإسرائيلية وقد أثبتت الأحداث أن الخطر جاء من خلال الدائرة العربية وأن القوة العربية استخدمت كوسيلة لحل المشكلات بين دول المنطقة ؟

٥ ـ ما مفهوم الأمن الخليجي في الحقبة القادمة وبعد هزيمة النظام العراقي ؟ وما مستقبل العلاقات بين الدول الخليجية والدول المجاورة كإيران وتركيا في ظل الأوضاع التى نجمت عن احتلال الكويت ثم تحريرها وموقف هذه الدول من العدوان ؟

٦ ـ ما مستقبل العلاقات الخليجية والعربية وبخاصة مجموعة الدول التي ساندت الحق الكويتي والدول الأخرى التي وقفت بشكل أو بآخر مع النظام العراقي ؟.. وهل تسود الخلافات والتمزق العربي أم تصهرنا التجربة المريرة ونعود لترتيب أوضاع البيت العربي على أساس جديد ؟

٧ ـ ما مستقبل الدفاع العربي المشترك والعمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية في المرحلة القادمة ؟

وهل يمكن توفير الأمن العربي بقوى وإمكانات عربية أم أن الضرورة تقتضي الاستعانة بأطراف أخرى ؟

٨ ـ بعد فشل التنظيمات الإقليمية العربية في مواجهة العدوان السافر في ٢ أغسطس ١٩٩٠م هل هناك إمكانات لقيام تحالف من نوع جديد يعتمد على تماثل المواقف ووحدة الأهداف ؟

٩ ـ مع وجود التهديدات من خارج الوطن العربي ومن داخله وفي غياب التوحد العربي ، ومع استيراد اسلحة كثيرة ومتنوعة ، وفي نفس الوقت العجز عن درء الأخطار نتساءل : من العدو ؟ ومن الصديق ؟ وهل يوجه سلاحنا إلى الاتجاه الصحيح ؟

١٠ ـ هل هناك رغبة في العمل الجماعي العربي الذي يحقق الأمن القومي المنشود ؟ هل هناك قدرة على ممارسة العمل الجماعي العربي ؟ ومعرفة قواعده حتى يتحقق لنا أمننا القومي ؟

هذه القضايا والتساؤلات تتطلب الدراسة على المستوى الوطني والمناقشة من قبل التجمعات الخليجية والعربية وأن تؤخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة بموضوعية وصراحة ومواجهة مسئولة بعيداً عن المجاملات ومراعاة الآخرين كما كان سائداً في الماضي .. إن جريمة ٢ أغسطس تدعونا إلى الحرص على الأمن الوطني والتعامل مع الواقع ووضع الحلول العملية لكل المشاكل ، وسدّ الثغرات القائمة في الأمن والاقتصاد ، والتعامل بلغة العصر وترك الحساسيات جانباً ، فقد كلفتنا المحنة الكثير ولم يعد أمامنا سوى الحفاظ على الأرض وضمان الأمن والمصالح الدائمة ، وسوف نصل إلى ما يحقق الآمال متى خلصت النوايا وقويت العزائم .

المراجـــــع

١ ـ حسين خلف الشيخ خزعل . **تاريخ الكويت السياسي** . المجلد الأول .

٢ ـ دائرة المطبوعات . **حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق** . الكويت . ١٩٦١م .

٣ ـ السياسة الدولية . القاهرة : (يناير) ١٩٩١م .

٤ ـ د . عبدالمنعم ابراهيم الجميعي . دراسة **أكذوبة الحق التاريخي للعراق في الكويت** .

٥ ـ لجان شئون الموظفين الكويتيين في الخارج ، (فبراير) ١٩٩١م .

٦ ـ منظمة العمل الدولية . **تقرير نوفمبر ١٩٩٠م** .

٧ ـ د. ميمونة الصباح . محاضرة حول **الاجتياح العراقي لدولة الكويت** .

٨ ـ وزارة التخطيط . **السمات الأساسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٩** . الكويت .

٩ ـ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . **التقارير السنوية للوزارة للاعوام ١٩٨٨/١٩٨٩** . دولة الكويت .

١٠ـ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . **الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** . **١٩٩١/٩٠م ـ ١٩٩٥/٩٤م** . دولة الكويت ، (فبراير) ١٩٨٩م .

البحث الخامس

قراءة في أحداث الغزو لحظة وقوعها

الأستاذ عبدالمنعم إبراهيم
كاتب صحفي بجريدة «الأيام» البحرينية

بموقفها ، خصوصا وإنها تملك إصراراً قوياً على أن تدخل الكويت .. وهي تنتظر شخصاً يريد المغامرة معها بفعل ذلك .. وعلمت من حديثها أن زوجها قد أخرجها مع أطفاله في بداية الغزو حماية لأسرته ، وعاد هو إلى الكويت لينضم إلى المقاومة الشعبية في الداخل .. وهي الآن تريد الالتحاق بزوجها في الكويت مفضلة المصير المشترك معه هناك .. تركتها وهي لا زالت تلوح بيدها لكل سيارة مغامرة تحاول اقتحام الصحراء من أجل العودة للوطن !

● الأيام ـ ١٨ سبتمبر ١٩٩٠ ●

ذهول .. غضب .. وسقوط الثقة

على الرغم من أن غزو العراق للكويت كان حدثاً سياسياً وعسكرياً .. إلا أن الآثار التي خلفها لم تنحصر في المجال السياسي .. إنه حدث يمكن تصنيفه ضمن دائرة (الهزات) العنيفة التي لم تتعرض لها المنطقة منذ فترة تاريخية طويلة نسبياً .. ولعلنا نستخدم الآن تعبير (هزة) بعد نهاية الأزمة ترويضاً لمؤثرات الحدث .. لكنها على الصعيد الشعبي كانت لحظة حدوثها بمثابة (الزلزال) الذي طرح أسئلة كثيرة تدور بين الدهشة والذهول والغضب ـ وإلى حد ما ـ سقوط الثقة بالمسلمات أو ارتجاج الثوابت .. وعلينا أن نعيد الذاكرة قليلاً إلى الوراء لنستحضر العواطف والأسئلة الحائرة والمشاعر النفسية المتوجعة لكي نتعرف على مؤثرات الحدث بدون مكياج .. خصوصاً وإن سكان المنطقة (دول مجلس التعاون الخليجي) من المواطنين والمقيمين بعد حدوث الغزو كانت الأرض تهتز من تحت أقدامهم وأفكارهم تترجرج في اضطراب لأنهم لم يتعودوا طوال تاريخهم المعاصر بالمنطقة الإحساس بالخطر السياسي المباشر أو الشعور بالخوف من الحروب ـ حتى خلال فترة الثمان السنوات التي استغرقتها الحرب العراقية الإيرانية من قبل ـ فالشعور بالأمن والاستقرار السياسي كان قائماً على ارض الواقع .. وفجأة يجيء غزو العراق للكويت لكي يضطرب العقل بأفكار كثيرة .. هكذا فجأة يجد الناس انفسهم وقد انتقلوا من رتابة مشاهدة المسلسلات التلفزيونية (الخيالية) كل مساء في منازلهم ليشاهدوا صوراً حية وحقيقية لدبابات عراقية في شوارع ومدن الكويت ! ولأن العقل الطبيعي يفرق بين الحقيقة والخيال كانت الأسئلة قاسية وردود الفعل غاضبة من مسلمات السياسة العربية .. وهذه الأفكار كانت تقترب من دائرة (سقوط الثقة !) .

لحظة الحدث (٢)

بين بيروت والكويت ملامح مشتركة .. بيروت قبل الحرب كانت زهرة يانعة جميلة يقصدها الجميع .. المثقفون والصحافيون ورجال المال والفلاسفة ويتودد إليها الشعراء والفنانون من مختلف أصقاع العالم .. كانت نافذة الوطن العربي على أوروبا .. والكويت كانت ـ ونرجو ألا

نستخدم تعبير (كانت) طويلاً ـ كانت مقصد كل الجنسيات العربية والأجنبية .. الأرزاق فيها مفتوحة للجميع .. ورجال المال والمستثمرون العرب والأجانب يدخلون فيها بمشاريع ناجحة كثيرة .. ويبدو أن البعض في الوطن العربي يكره المدن الجميلة ويحقد على المدن الناجحة .. لماذا ؟! لماذا نحولها إلى دمار وكأننا نملك موهبة التدمير تحت جلودنا ؟!

نحن أمام مفترق طرق .. أمام مدن الموت والجوع والهلاك وكأننا نقتل في الإنسانية أجمل معانيها النبيلة ، لماذا نسيج الإنسان العربي بـ (ديناميت) متفجر ، ونحفر قبورنا بأنفسنا ؟! نعرف أن الشرق ينام مع الآلام والأحزان ، لكن الشرق يملك سحر المعجزة .. فلماذا لا نتطلع يوما واحداً إلى الحياة بدون كوارث ؟

بين بيروت والكويت كورنيش مشترك .. كورنيش بيروت حطمته الحرب وتحول إلى ثكنة عسكرية .. وكورنيش الكويت مزروع بالدبابات والصواريخ وأصبح مُدمراً .. من كان يصدق أن هذا الشاطيء الأزرق سوف يتحول في (غمضة عين) إلى غابة من أسلحة التدمير الهائلة ؟!

لكن التاريخ يحمل في جعبته مفارقات القدر .. من (حولي) التي احتوت المشردين العرب .. إلى (المرقاب) التي أطعمت الجائعين العرب .. كانوا يستطيعون النوم دون الحاجة إلى حماية صواريخ (سكود) التي شردتهم من الكويت نحو نقطة حدود (الرويشد) بالأردن .. تلك هي مفارقة عجيبة !.. أيها النازحون .. كويتيون .. عرب وأجانب اسألوا عن السبب ! واسألوا عن السبب مرتين وثلاث .. تلك هي القضية !

● الخليج ـ ٢٨ أغسطس ١٩٩٠م ●

اهتزاز موروثات التثقيف السياسي

الجياد تملك خاصية التنبؤ بقدوم الزلازل قبل حدوثها ، والعلماء لا يعرفون تفسير ذلك ! وعلى الرغم من أن أهل المنطقة على دراية وشغف بالخيول والجياد منذ زمن يسبق عصر الشاعر «امرؤ القيس» .. إلا أنهم لا يستطيعون التنبؤ أو الحدس بقدوم الزلازل !

هذا ما حدث في ٢ أغسطس ١٩٩٠م عندما قام العراق بغزو الكويت .. حدث مفاجيء أخذ الناس وأهل السياسة والحكومات على حين غرة .. وجدوا أنفسهم في ذهول مما حدث في العنق الشمالي من الزجاجة الخليجية .. ولم يقتصر تأثير الصدمة على النواحي السياسية والاجتماعية بل امتد ليطرح أسئلة مهمة تتصل بالخلفية المعرفية والثقافية والمكونات التاريخية .. وامتدت لتجعل بعض المثقفين يستاؤون من حروب (داحس والغبراء) العربية .

لحظة الحدث (٣)

في لغة الرياضة يقولون : اخطف الكرة واجري .. وبعد غزو العراق للكويت صارت لغة السياسة : اخطف البلد واجري !! وعلى الرغم من الإجماع الدولي في استنكار غزو الكويت فإن

العراق لا يزال ممسكاً بخناق أهل الكويت .. يطرد منهم من يشاء .. ويشرد ويعتقل ويقتل آخرين .. ويرفص الخروج من الملعب وتسليم (الكرة) لأصحابها !

وضمن لعبة «الكرسياسة» فإن العراق يعتمد على المشجعين «والهتيفة» و(الهوليغنز) من خارج الملعب الذين نظروا إلى الغزو العراقي كعمل بطولي ! وراحوا يصفقون له ويناصرونه ! واعتبروا عمليات التدمير العراقي وتشريد شعب الكويت وقتل الأبرياء على أنه مجرد خشونة رياضية مبررة !

لكن ما غاب عن حسابات الفريق العراقي أنه لم يدرك متغيرات السياسة الدولية ، وأن المجتمع الدولي يتجه لتنظيم كل شيء بما في ذلك تنظيم الحروب .. ويبدو أن عالمنا العربي ابتلي بأنظمة عربية وزعامات سياسية لا تقرأ وإذا قرأت لا تفهم !

ففي الخمسينيات والستينيات عندما كان المد القومي يكتسح الشارع العربي كانت الزعامات والأنظمة العربية تفكر في (الكرسي) وكيفية الحفاظ عليه ! وتكسير رأس كل من يغني (بلاد العرب أوطاني) .. ومراجعة سريعة للتاريخ السياسي في العراق والأردن تكشف ذلك بوضوح .

الآن وبعد أن (تعقلن) الشارع العربي ، وأصبحت بعض الأطراف العربية تؤمن بالتضامن المنظم والتعاون العربي (المقنن) وتبتعد عن المشاحنات الحدودية .. وبعد أن اتجه العالم المتحضر نحو السلم والانفراج الدولي وتوحيد مصالح الشعوب .. فإذا بنا نجد العراق وأصواتا أخرى تطبق الشعارات القديمة في الزمن الجديد !! والأمر لم يقتصر على ذلك ، بل أصبحت هذه الشعارات وسيلة لابتلاع الأوطان الصغيرة !

ويصدق القول بأن بعض الأنظمة العربية وبعض العقليات السياسية التي في السلطة ـ سواء سلطة الحكومات أو سلطة أحزاب المعارضة ـ تسير خارج الزمن .. وتسير خارج العصر ! وابتليت الأمة العربية بعقليات تقودها من كارثة إلى أخرى ، ومن مصيبة إلى مصيبة ! وعندما يسأل الإنسان البسيط عن مبررات تشريد الشعب الكويتي وتدمير وطن ناجح اقتصاديا واجتماعيا ، واقتلاع زهرة جميلة في الخليج ، فإن جواب بعض (العباقرة) العرب يأتي مفزعا عندما يقولون : (كل عملية تغيير في التاريخ لها ضريبة ولها ضحايا) !! باختصار أصبح غزو الكويت عملية تغيير تاريخية ! وأصبح تشريد الرجال والنساء والأطفال وكبار السن من أهل الكويت في بقاع العالم مجرد (رقم) في الضريبة التي تقدمها البشرية !!

لعلنا الآن نفهم البؤس السياسي في عالمنا العربي عندما يتم تبسيط الكوارث ، وعندما يتساوى قتل إنسان مع قتل ذبابة ! وزهق أرواح بشرية كانت بالأمس تتكلم وتنام وتحلم وتحب وتكره .. تتم إبادتها مثلما تباد البراغيث ! هل هناك أكثر بؤساً من هذه الصورة المفزعة في بعض العقليات العربية ؟! ولو اجتمعت كل نواقيس وأجراس العالم تدق معا .. ما استيقظ البعض لأنهم مشغولون بعملية تغيير التاريخ !!

● الأيام ـ ٢٣ اكتوبر ١٩٩٠م ●

انكشاف الاضطراب الفكري

بمرور الأسابيع الأولى التي تلت الغزو اصبح الوضع العام يتازم على كافة الأصعدة بين سكان المنطقة .. لقد كانت هناك حالة من البحث عن أجوبة لأسئلة تائهة ابرزها : كيف يطرح النظام العراقي تهديداته بمحاربة إسرائيل فيتجه جنوباً ليحتل الكويت ؟!

وعلى الرغم من أن الأغلبية الساحقة بين سكان المنطقة قد حددوا تعاطفهم مع الكويت ، وعبروا عن استيائهم من تشريد شعب الكويت خارج وطنه .. إلا ان بعض المثقفين واصحاب الميول السياسية كانوا مشغولين بالمواقف العقائدية (الإيديولوجية) والمرجعية السياسية .. وكان البعض يخشى اتخاذ موقف مؤيد لطرفي الأزمة قد يجعله ضد خلفيته السياسية والثقافية .. وهنا يبرز تاثير التثقيف السياسي المتراكم لدى البعض بحكم مخلفات الصراعات السياسية العربية ، ويصبح الأمر أكثر تعقيداً لأن الأزمة تعلقت بطرفين عربيين إسلاميين في الصراع الدائر آنذاك .

ومن جهة اخرى واجهت فئة من المثقفين او المسيسين مشكلة ذاتية تعبر عن حساسية المواقف الجامدة ، وهي تتصل بخشية البعض ان يجد نفسه في نسق المواقف الرسمية .. وهذه الحالة من (الحرج السياسي) وضعت نفسها في اضطراب اشبه بحركة (البندول) .. إنها حالة احد طرفيها (صراحة لا بد منها) إزاء الحدث .. وفي الطرف الآخر (تكتم على مضض) ! بينما فئات اخرى من المثقفين تجاوبوا مع الأحداث بسرعة أكبر ، واظهروا تعاطفاً واضحاً مع محنة الكويت ، ودافعوا عن قناعاتهم بوضوح وصراحة .

وسنجد في سطور لاحقة من هذه (الورقة) تاثير هذه المواقف السياسية المتضاربة على الأفراد من النواحي الاجتماعية والعاطفية .. أما العقل الجماعي للمجتمع فقد كان خارج اضطراب (الأيديولوجيات) .. وكان معظم الناس يتعاملون مع الحقائق التي امامهم ، وكانت حقائق قاسية ، خصوصاً وهم يشاهدون تزايد اهل الكويت المشردين بينهم .. يصلون إلى مدن الخليج في صيف ساخن يبحثون عن سقف يأويهم مع عائلاتهم .

لحظة الحدث (٤)

ليس هناك أكثر تلاعباً بالسياسة وبالحقوق الإنسانية في آثارالعدوان العراقي على الكويت من ذلك (الكلام) العراقي الذي يربط بين مشكلة الكويت ـ وهو سبب فيها ـ مع المشكلة الفلسطينية !

ولسان حال المسئول العراقي يردد : ليخرج الصهاينة من فلسطين المحتلة ، وأنا (سأنظر) في خروجي من الكويت (المحتلة طبعا) !

مقايضة تُعبر عن بؤس سياسي ، كما لو كانت الكويت جزءاً من الكيان الصهيوني ! ما نعرفه عن الكويت أنها دولة عربية عضو في «الجامعة العربية» ، ولم تكن جزءاً من ممتلكات الصهاينة لكي يقايضوا العراق بها ! ولا يعني شامير أن خنق العراق الكويت أو خرج منها ! بل على العكس .. من مصلحة إسرائيل أن يتقاتل العرب ! ولست مبالغا إذا قلت بأن مصلحة إسرائيل أن تشجع العراق على البقاء في الكويت .. وأن تشجعه على غزو الأردن أيضاً ! وما ظل الأمر سيقود نحو تمزق عربي أكثر وتطاحن عربي أكثر ، فإن الصهاينة مسرورون بالرعونة العراقية !

من يربط المشكلة الكويتية بالمشكلة الفلسطينية فهو إما لا يريد حل الأزمة الكويتية .. أو لا يريد حل الأزمة الفلسطينية أو أنه لا يريد حل الأزمتين ! ذلك أن إسرائيل لا تكترث لبقاء العراق في الكويت أو خروجه منها ! كما أن الكويت لم تكن يوماً قط ولاية أمريكية لكي يتم مساومة «بوش» حولها ! وإن كان متحمساً لردع العدوان العراقي .. وبالطبع لم تكن الكويت إحدى الجمهوريات السوفيتية ! ولم يكن ميناء الشويخ يطل على نهر السين الفرنسي !

والمأساة هي عندما يتعامل العربي مع حقوق أخيه العربي بهذه الانتهازية التي تنم عن عقلية لا تعترف بحقوق الإنسان ! وتتعامل مع تشرد الشعب الكويتي واغتصاب الكويت كما لو أن هذه الأرض تسكنها كائنات جاءت من المريخ وليسوا عرباً وبشراً يتنفسون الهواء معنا !

ويبقى السؤال الحائر : لماذا تكون قضايا الشعوب العادلة «علكة» تمضغها الأصوات الانتهازية في السياسة العربية ؟! فلسطين قضية عادلة والكويت قضية عادلة .. وكلا الشعبين الفلسطيني والكويتي يربط بينهما التشرد دون وطن ! هناك في الشمال لص صهيوني ، وهنا في الجنوب ـ للأسف ـ لص «عربي» ! والفجيعة الأكبر في هذه المقارنة أن إسرائيل لم تتمكن من محو هوية الوطن الفلسطيني بينما (الأخ العراقي) راح يبدل أسماء الشوارع والمدن والمستشفيات ، ويبدل مناهج الدراسة من كويتية إلى عراقية .. ويشرد الكويتيين إلى خارج بلادهم لمحو اسم الكويت من على الخريطة الجغرافية والسياسية !! وفي هذا الميدان علينا أن نعترف بأن (الأخ العراقي) كان أكثر تفوقاً من (العدو) الصهيوني !

والجانب المؤلم في الربط الانتهازي بين المشكلتين (الكويتية والفلسطينية) يتمثل في إثارة الفتنة بين الشعبين المنكوبين بالاحتلال والعسف ، ونحو مزيد من التمزق للشعوب العربية ، حيث يبقى الإنسان العربي هو حجر الأساس في كل قضية ساخنة .

ويبقى القول .. إن الذين لا يبصرون في النهار بالضرورة لن يبصروا في الليل ! وعندما تكون الحقيقة واضحة كقرص الشمس ولا يرى البعض خيط نور منها ، فإنهم بلا شك مصابون بالعمى السياسي إلى يوم يبعثون !

● الأيام ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٠م ●

سـقوط الأقنعـة

في المحن الكبيرة تسقط الاقنعة .. ويبدأ كل إنسان يتصرف بتلقائية أكثر .. هذا ما حدث في اثناء فترة غزو الكويت واندلاع حرب التحرير .. فالأزمة أوجدت خلافات فكرية وسياسية وعاطفية واضحة بين الأفراد .. وعلى الرغم من تعاطف الأغلبية من الناس مع محنة شعب الكويت ، إلا أن الفئات المسيسّة وذات الميول العقائدية أو المتأثرين بالتنقيف السياسي المتداول وجدوا أنفسهم أمام مكاشفة لا بد منها .. لم تترك الأزمة مجالاً للحلول الوسط أو للمواقف الوسطية ، بل أصبح الوضوح هو الذي يفرض نفسه حسب معطيات الأحداث وسخونة الوضع المتازم .. وحتى الأفراد الذين حاولوا (الصمت) وجدوا أنفسهم أمام ضغوط نفسية تضطرهم ، بشكل لا إرادي ، للتعبير عن مواقفهم السياسية .. وهذا (الفرز) ترك آثاراً واضحة على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد .. حيث سقطت المجاملات وبرزت المواجهات .. بل والمواجهات الساخنة أحياناً ، وهناك الكثير من العلاقات الاجتماعية قد شُرخت ، سواء على صعيد بعض الأطر العائلية أو أطر الصداقة أو أطر الزمالة المهنية . ويمكن القول إن تأثير الأزمة على العلاقات الاجتماعية للأفراد لا يزال مستمراً لدى البعض برغم مرور العامين تقريباً على انتهاء الأزمة .

ولعلنا هنا نكتشف جانباً مهماً في (مكونات) العقل الجماعي ، ليس في منطقة الخليج فحسب بل وفي عموم العالم العربي .. فهذه النتيجة تكشف لنا أن قدرة الأفراد على التمييز بين الرأي الفكري (الثقافي) أو (السياسي) من جهة ، وبين السلوك الشخصي أو العلاقات الشخصية غير متوافرة .. وبالتالي فإن المقولة المشهورة لفولتير (إنني قد أختلف معك لكنني على استعداد لتقديم حياتي ثمناً في حقك للدفاع عن رأيك) هي مجرد مقولة ترف سياسي تتداولها (الانتلجنسيا) ـ هذا إذا جاز لنا القول بوجود (انتلجنسيا) عربية ! ـ فالأزمة كشفت بوضوح عن وجود عصبية (عريقة) في التفكير الجماعي العربي .. وإذا كان لمن يده في النار تبرير لعصبيته ، فإن المتفرجين أثبتوا بمواقفهم وتصرفاتهم بأن العلامة ابن خلدون لم يخطيء حول رأيه في (العصبية) !

لحظة الحـدث (٥)

كان بينهما خيط رفيع اسمه فرصة اللقاء .. كان هو وكانت هي .. سنوات طويلة وضعت خطواته في غير خطواتها .. كان هو وكانت هي .. سنوات هي هناك وهو هنا .. وبين هنا وهناك ضاعت خطواتهما .. أن يلتقيا معاً على طاولة مشتركة يوماً ما .. كان ذلك «ضرباً من الودع» ! كان ذلك في حكم المستحيل ! وهكذا هي اعتقدت وهو أيضا ، لكنهما لم يلتقيا وكان يربط بينهما خيط رفيع اسمه فرصة اللقاء !

كان يتابع أخبارها وهي تتابع أخباره ولم يلتقيا .. سباق المسافات الطويلة بينهما ورحلة الشرق البعيدة .. قيم وعادات وأعراف وتقاليد كثيرة ، ولذلك لم يلتقيا وإن كان الخيط الرفيع يربطهما ..

كانت هي وكان هو .. تجمعهما الأخبار .. سطور تُكتب هنا وسطور تُقرأ هناك .. دمعة تسقط هنا ودموع تذرف هناك.. وكان ذلك لا يُفهم هنا ولا يُفهم هناك لأن الخيط الرفيع لم يجمعهما !

كانا ينتظران شمعة تضيء الليل ، فجاء الحريق الكبير .. مانشيتات الصحف حملت خبراً كالعاصفة يقول : العراق غزا الكويت ! وبعد ذلك أعلن عن ضم الكويت للعراق وتشرد المئات بل الآلاف ، وكارثة جديدة حلت بالوطن العربي .. صرخات النساء والأرامل تتناثر في البراري والطرقات .. وهو كان هنا يسمع الضجيج .. وهي كانت هناك ..! تلك كانت كارثة سياسية ولم تكن شمعة تضيء دربه .. درس الجغرافيا جيداً ودرس التاريخ أكثر ودرس السياسة أكثر .. وكان يعرف أن نيرون أحرق روما وجلس يعزف الموسيقى على أطلالها !

ويعرف أن نابليون لم يكن رمزاً خالداً في التاريخ البشري ! بل أن هتلر لم يكن الرسالة السماوية المنزلة للألمان ! وكان يعرف أن من يصفق لسحق شعب أعزل من حيث لا يدري يعلق المشانق لرقاب أهله ، وربما لتلك الزهرة الشوكية التي تعيش هناك في الأفق البعيد ، ولأنه يعرف ذلك وشعر بذلك جاءت صرخته مدوية : لا للحريق .. لا لعصف الغزو الذي التهم أهل الكويت .. وراح قلبه يعزف لحن السماء !

وهي كانت هناك .. تراقب وتتابع الأخبار المأساوية في عالم العرب الكبير .. تتسقط الأخبار وتسأل عن حال الدار وأهل الديار في (مدن الملح) البعيدة .. تسأل فتجيبها الجراح عن وطن يتمزق ولسان الضاد العربي الذي أصبح لغة حرائقية .. وطن بلا ملامح .. بلا تضاريس يشبه (الاسكيمو) في برودته وخريطته الجغرافية الخالية من الضجيج ! وطن يشبه حيوان (الفقمة) الجليدى وهي كانت هناك في أرض يسكنها صياد الثلج القاتل .. لكن قلبها كان مشتعلاً بالأفكار الصاخبة .. تلك الأفكار التي ترى العالم العربي وطناً متحداً من مراكش إلى البحرين .. أفكار تستعجل الوحدة العربية وربما تخطيء في فهم كيفية الوحدة إلى درجة تجعل من الشمعة حريقاً يحول المدفأة إلى فحم وليس الفحم إلى مدفئة ! وغزو الكويت كان صيفاً ساخناً وحارقاً لم يحتج إلى مدفئة ولا إلى جمرات عابثة !

جاءت فرصة اللقاء .. كأنها تستعجل الكلمات وحروف اللغة .. هنا طاولة وشمعة غير موقدة .. هنا موسيقى لا تُطرب وثرثرات وهمسات .. هنا قهوة وفنجان أخير .. جلست هي وجلس هو .. تحدثا كثيراً لكن لغتهما تعثرت أكثر .. تحدثا عن أشياء هامشية ، وأخرى طريفة ومفارقات عجائبية في الحياة .. تحدثا عن أفلام هوليوودية قديمة وأخرى جديدة .. وأفلام عربية وأخرى فرنسية.. واختلطت الأسماء في حديثهما (والتر ماثيو) و(جاك ليمون) ونجيب الريحاني وعادل إمام ، وعن أفلام رومانسية قديمة لرومي شنايدر وريتشارد بيرتون ، وأخرى معاصرة لروبرت دينيرو وميريل ستريب .. تحدثا في أشياء مبعثرة في الموسيقى والمؤلفات التائهة والفنون الأخرى .. انزلق في حديثهما (فان جوخ) وربما (بتهوفن) .. ولكنهما كان يهربان بالحديث عن (الحديث) !

كأن شيئاً قد انكسر في أعماقه .. كأن شيئاً قد انكسر في أعماقها .. لم يعد هو يفهمها ولم تعد هي تفهمه .. يتحدثان لغتين مختلفين .. حدث ذلك بوضوح عندما دخلت (السياسة) خلسة في حديثهما .. ولم يكن هناك أكثر من الوجع الخليجي القاتل ، وغزو العراق للكويت وتشريد شعب الكويت .. هي كانت في ضفة من النهر ، وهو كان يُبحر في الضفة الأخرى .. مواقفهما متباينة .. اختلفا كثيراً واتفقا قليلاً .. لكن شيئاً انكسر بينهما .. لم تنفعل هي ولم ينفعل هو .. لكن عواطفهما

تمزقت مثلما تمزق العالم العربي حول غزو الكويت .. وكان هناك شخص ما في بغداد يضحك ساخراً لأن لعبته السياسية نجحت في تمزيق العواطف العربية قبل تمزيق الخريطة السياسية العربية !

كان هو .. وكانت هي .. وشيئاً ما كان يربطهما قد انكسر .. وخطواتهما صارت كل قلب في طريق !

● الأيام ـ ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠م●

ترويـض الخـــوف

من العبثية أن تسأل شخصاً ما نُفذ فيه حكم الإعدام : ما شعورك بعد الموت ؟! ذلك أن هذا الشخص أصبح في عداد الموتى !.. لكن بين العبثية والواقع خيط مشترك ، وهذا ما يمكن قوله حول تأثير الأزمة على الأفراد لحظة حدوثها .. والإنسان يشعر بالخوف أو بالرعب ليس من مصدر الخوف بل من التفكير فيه .. فالأفراد في المنطقة لم يتعودوا على أجواء الحروب والاقتتال بشكل مباشر .. لذلك كان الخوف يتلبس الجميع تقريباً في بداية الأزمة .. ففي بداية حدوث الغزو وبداية اندلاع الحرب كان معدل ترمومترالخوف يتصاعد ليصل إلى مرحلة الرعب .. وتحول ذلك إلى مشاعر أخرى مضطربة كالقلق والأرق والغضب والكوابيس .. لكن مع استمرار (مصدر) الخوف ، خصوصاً الحرب ، بدون تأثير مباشر للفعل أخذت المشاعر والهواجس ، وأبرزها الخوف ذاته ، تخبو تدريجاً .. بل وحولها البعض كردود فعل تبسيطية وتهذيباً لمشاعر الخوف إلى تسالي أو لهو أو سخريةٍ من الواقع .. ويمكن القول بأنه من بين الآثار النفسية التي تركتها (الأزمة) على الأفراد تتمثل في كيفية التعامل مع أجواء (الحروب) وكيفية ترويض النفس البشرية في حالات الخطر .

لحظة الحدث (٦)

عندما تنطلق صفارة الإنذار ويعرف الناس بأن صاروخ (سكود) عراقي قادم نحو الخليج يعيش الجميع حالة الرعب وتصبح الوجوه حمراء محتقنة إلى أن تنطلق صفارة الإنذار مرة ثانية والمذيع بالتلفزيون يردد مع الموسيقى المرتفعة (زال الخطر .. زال الخطر) حينها تتحول الوجوه الحمراء تدريجاً إلى اللون الأرجواني ..

لكن خلال فترة انطلاق (سكود) يردد الكثيرون : أين أنت يا (باتريوت) .. لا تتأخر يا (باتريوت) .. وبعد أن يصل الخبر بأن صاروخ (باتريوت) دمر (سكود) في سماء الخليج تطمئن القلوب وتتحول المجالس في البيوت إلى ضحكات (وتنكيت) على بعضهم البعض .. هذا يقول (وجهك كان أحمر مثل الطماطة).. وذلك يقول : (فلان نتّف أظافره من الخوف) ..

بشكل عام يمكن القول بأن الناس أخذوا يتعودون على أجواء الحرب في الخليج .. وسوف يتمكن الجميع من التغلب على مخاوفهم إذا مارس كل شخص حياته بشكل طبيعي .. وعاد الكل إلى وظيفته وإلى عمله .. وعلينا توخي الحذر لحظة الخطر .. أما المبالغة في الخوف فهي مسألة تتعب القلب والعقل .. والذين أخذوا أجواء الحرب (زلقة بطيحة) .. عليهم أن يعودوا إلى وظائفهم .. حينها فقط سنكون أقوى من الحرب .

● الأيام ـ ٢٦ يناير ١٩٩١ ●

لحظة الحدث (٧)

مواصلة في رصد (كوميديا الموقف) للحرب والناس .. يختلط الخوف بالفانتازيا ليضعنا أمام مشاهد غريبة في ظل أجواء الحرب .. وبفضل الـ C.N.N ومحطات تلفزيونات وإذاعات المنطقة أصبح الناس يعرفون انطلاق صاروخ سكود العراقي قبل أن ينطلق (باتريوت) لتحطيمه !

وعلى الرغم من أن صفارات الإنذار ، وتنبيه التلفزيون ، تطلب من الناس البقاء في أماكن آمنة تحاشياً للخطر المحتمل إلا أن البعض يعتبر ذلك مشهداً سينمائياً على أرض الواقع ! ويرغب في مشاهدة الاشتباكات الصاروخية في السماء ! وبمجرد أن تنطلق صفارة الإنذار تشاهد البعض خارجاً من منزله يتأبط الراديو بين يديه وعيونه تتابع السماء كأنه يحصى النجوم في عز الليل ! والبعض الآخر يعتقد انه أكثر شجاعة ! عندما يخرج من المنزل لحظة انطلاق صفارة الإنذار (ويشفط) عجلات سيارته نحو أقرب شاطيء ليشاهد اشتباكات الصواريخ في السماء ! ترى لو هبط (سكود) أو (باتريوت) على رأس صاحبنا (الشجاع) هل ستفيده مشاهدة الألعاب النارية الحقيقية ؟!

والبعض الآخر لحظة سماعه صفارة الإنذار يطلع إلى سطح المنزل ليتابع من خلال المشاهدة الحية ما سوف يحدث في الفضاء ! وهكذا ترى أسطح بعض المنازل لحظة الخطر تعج بجمهور المتفرجين كأنهم يتابعون خسوف القمر (ما ناقصهم إلا الهاون والتهليل) !!

أجواء الحرب قلبت الرزنامة الفلكية أيضاً .. كثيرون بسبب نشاط سكود أو باتريوت في الليل جعلوا من ليلهم نهاراً ومن نهارهم ليلاً ! عيونهم مفتوحة بزاوية ١٨٠ درجة على الشاشة الفضية بالليل حتى انبلاج الفجر تحسباً للمفاجآت الصاروخية ! وفي النهار يخلدون للنوم العميق ..

والظاهرة المشتركة في (كوميديا الموقف) فترة الحرب .. إنه بمجرد انطلاق صفارة الإنذار .. تتحرك أصابع الكثيرين بشكل لا إرادي نحو سماعة الهاتف ليتصل كل شخص بالأقارب والأهل للاطمئنان أو التحذير للخطر القادم .. وهكذا تنشغل كل خطوط هواتف وبدالات البلاد .. وأحياناً تتشابك الخطوط .. وبدلاً من سماع صوت الزوجة أو الأم أو الأخت أو الخطيبة (يطلع) لك صوت آسيوي يرتعش ! وأنت وحظك .. مرة لغة تفهمها ، ومرات كلام بـ (اللاوندي) !

● الأيام ـ ٢٨ يناير ١٩٩١م ●

ازدواجية وسائل الإعلام

عودة (فلاش باك) إلى الماضي القريب تجعلنا نتذكر إقبال الأفراد من مختلف الجنسيات والثقافات على شراء الصحف اليومية لكي يتعرفوا آخر الأنباء في اثناء (الغزو) ، ومتابعتهم للشبكات الإخبارية المتلفزة (فترة الحرب) .. كانت العائلات في المنطقة تمضي أحلك ساعاتها في اثناء الحرب في متابعة لشاشات التلفزيون كل مساء .. وفي مناخ لم يتعود فيه الناس الرصد اليومي للأخبار السياسية اصبحوا بعد (الحرب) كما لو انهم أمام مسلسل درامي يومي ينتظرون حلقاته بشغف وخوف ، وينتظرون نهايته غير المعروفة .

يمكن القول انه من بين الآثار غير المباشرة لغزو الكويت يتمثل في فتح عيون الأفراد على دور الصحافة ووسائل الإعلام عموماً في مواكبة الأحداث الساخنة ، بل ودخولها كسلاح لا يقل أهمية عن صواريخ (سكود) و(باتريوت) !

ومثلما أوجدت أزمة احتلال العراق للكويت طرفين سياسيين في الصف العربي ، كذلك كانت الصحافة هي الأخرى في اتجاهين متعاكسين ، وتكشفت الكثير من المواقف التي لم يكن بالإمكان اكتشافها لولا الصحافة ووسائل الإعلام .. ولعل البعض يتذكر مثلاً انه نفدت من أسواق البحرين جميع أجهزة الراديو (الترانستور) قبيل انتهاء الفترة التي حددها مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت في ١٥ يناير ١٩٩٠م .

وفي فترة الحرب كان الكثير من الأفراد في دول المنطقة يتلقون تعليمات السلامة وصفارات الإنذار بقدوم الخطر المحتمل من خلال المراسلين الإخباريين على شاشة التلفزيون .. ولأسباب كثيرة يمكننا القول أن للأزمة تاثيراً كبيراً على علاقة الأفراد بوسائل الإعلام واجهزة الاتصال الدولية .

لحظة الحدث (٨)

يمكنك أن ترقص طويلاً .. لكنك في النهاية إما أن تستريح ! أو تسقط على الأرض ! .. هذا ما ينطبق على الصحافة العربية التي انحازت للعراق .. ضد الكويت أو بتعبير أدق وقفت مع الغزو ..

وللدقة يمكننا أن نرى المجلات العربية سواء التي تصدر في العالم العربي أو في عواصم أوروبية تفاوتت في تحديد مواقفها منذ بداية الغزو العراقي للكويت .. بعضها رقصت طويلاً مع العراق واستمرت تواصل الرقص إلى يومنا هذا .. وبعضها رقصت قليلاً ثم وجدت أن وضع التفاحات كلها في سلة واحدة مسألة غير محمودة ! وأخرى رقصت مع العراق ثم انتقلت إلى الطرف الآخر ، سواء اقتناعاً أو طمعاً في التمويل المالي للصحافة الصفراء بعد توقف التمويل العراقي !

في مجلة (الوطن العربي) التي صدرت بعد ٦ أيام من الغزو العراقي للكويت ابتعد (وليد أبو ظهر) عن تحديد موقفه من الغزو ، ويبدو أنه كان ينتظر التعليمات لتصله من بغداد ! وليس جديداً القول بأن مجلة (الوطن العربي) كانت تربطها علاقات حميمة مع النظام العراقي منذ زمن بعيد .. وفي هذا العدد من المجلة راح (وليد أبو ظهر) يتحدث عن هموم الصحفي في افتتاحيته ويقول : (ماذا تستطيع أن تفعل الصحافة الأسبوعية إذا كانت الأحداث قد اختارت اليوم السابق على صدور المطبوعة) ! هذا يعني أن أبوظهر كتب افتتاحيته بعد الغزو العراقي للكويت ! والمضحك في هذا العدد الذي صدر في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م أن غلافه حمل صورة نصفية لصدام حسين في ثكنة عسكرية مع ضباط عراقيين وعنوان الغلاف بالخط الكبير (صدام حسين .. لبيك ! الغزو الأمريكي آت .. أيها العرب حي على الجهاد) !! وعلامات التعجب ليست من عندنا ، بل من واقع العناوين المنشورة ذاتها .. ورُب علامة تعجب فاضحة للموقف !

أما المجلة الثانية التي رقصت كثيراً تأييداً للموقف العراقي ، والتي افتضح أمر صداقتها الحميمة مع النظام العراقي فقد كانت مجلة (الدستور) التي تصدر من لندن .. ويرأس تحريرها (خلدون الشمعة) .. جاء في نص افتتاحيته بالعدد الصادر في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠م : (تجيء الرسالة التي وجهها الرئيس العراقي صدام حسين إلى الشعب العراقي والعربي المؤمنين والمسلمين في كل مكان ودعا فيها إلى إعلان الجهاد ضد تواجد القوات الأمريكية .. لتؤكد على أن تاريخ الثاني من أغسطس الماضي الذي استعاد فيه الأصل العراقي فرعه الكويتي هو في حقيقته بمثابة تدشين لمواجهة خطيرة وكبرى بين الامبرياليين وعملائهم في الوطن العربي وبين العروبة المؤمنة والمتفتحة على عالمها الإسلامي ومحيطها الإنساني) .. وتختتم المجلة رأيها في هذا العدد بالقول : (ونحن لا نشك في أن النصر حليف صدام حسين وأمته العربية والإسلامية في موعد قريب بإذن الله) !! كما احتوى العدد على موضوعات كثيرة تؤيد العراق دون حديث عن الغزو العراقي للكويت طبعاً !

ومع تطبيق إجراءات الحصار الاقتصادي الدولي بقرارات من مجلس الأمن أصبحت مجلة الدستور تعاني من مشاكل التمويل المالي !! ففي العدد الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٩٠م أوضحت الافتتاحية بأن المجلة تعاني من ضائقة مالية صعبة ! وتقلصت صفحاتها إلى الحد الأدنى .. من ٦٠ صفحة قبل غزو العراق للكويت إلى ٢٠ صفحة فقط بعد الغزو ! وذكرت الوكالات بأن (الدستور) تبحث عن ممول جديد بعد الحصار الاقتصادي على العراق.. نبيع فمن يشتري ؟!

أما مجلة (الحوادث) ففي العدد الصادر في ١٠ أغسطس كتب رئيس التحرير : (وبمقدار ما آلمنا أن يحصل في الكويت ما يحصل ، بالمقدار نفسه ساءنا أن يتعرض العراق لما تعرض له من نقد وقسوة وإدانة على لسان المؤسسات الدولية والعربية لمواقفه من الكويت) .. أما في العدد الصادر

في ١٧ أغسطس فيكتب رئيس التحرير (إن الحصار المحكم على العراق يستهوي كثيرين من خصوم العرب الذين كان يؤلمهم أن تكون العراق حامية الدول العربية !! والذين خافوا من دعم العرب لها .. فإذا بهم اليوم يجيئون بلباس المنقذ والمساعد على تحرير (الشقيق الصغير) ـ الأقواس من عندنا ـ من احتلال (الشقيق الكبير) وعلى حماية عدة دول من العملاق العربي !!) .. وعلى القارىء أن يكتشف الموقف السياسي لمجلة الحوادث بنفسه !

ومجلة (اليوم السابع) التي تصدر من باريس في العدد المؤرخ ١٣ أغسطس ١٩٩٠م كتب رئيس تحريرها بلال الحسن عنواناً للافتتاحية : (لا سيادة للكويت بدون سيادة عربية) ! وراح يدافع عن العراق ضد الحشود العسكرية الأجنبية في الخليج دون أن يتحدث عن الغزو العراقي للكويت ، وبدلاً من تحديد موقف واضح اكتفى بشن حملة ضد التواجد الأجنبي ، وبالتحديد ضد أمريكا ، وكتب يقول : (كل هذه المعارك خاضتها أمريكا ضد العراق قبل بروز (مسألة) الكويت) ـ الأقواس حول كلمة مسألة من عندنا ـ فالغزو العراقي للكويت يعتبره بلال الحسن (مسألة) فقط !!

أما مجلة (الأسبوع العربي) التي يرأس تحريرها (شارل أبو عضل) هي الأخرى أغمضت عينها عن الاحتلال العراقي للكويت ، وراحت بعد ذلك تركز تحقيقاتها وأخبارها عن الحشود العسكرية الأجنبية في الخليج .. وفي الافتتاحية للعدد الصادر بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٩٠م راح المحرر يتحدث عن كيفية التفاعل السريع مع الحدث بتأجيل طباعة مواد العدد المطروح ـ وأنهم أجلوا الطباعة لكي ينقلوا للقارىء تفاصيل (نبأ دخول قوات عراقية إلى الكويت) ـ ولاحظوا استخدام المحرر تعبير (دخول وليس غزو) ! ـ وفي صدد آخر يقول (وهو اللقاء المكهرب الذي فجر شرارة (الانتشار العراقي) ! ـ ولاحظوا استخدام تعبير (الانتشار العراقي) وليس الاجتياح العراقي !!

ونأتي إلى مجلة (التضامن) التي يرأس تحريرها (فؤاد مطر) ، وهي نسخة مكررة من المجلات التي (رقصت) تضامناً مبطناً مع الاجتياح العراقي للكويت .. وبالطبع دون أن تستنكر غزو العراق للكويت أو تشريد الشعب الكويتي .. وإذا كانت افتتاحيات مجلة (التضامن) لا تدين العراق لغزوه الكويت فإن داخل المجلة تكتشف الموقف العراقي من خلال أخبار كثيرة مدسوسة .. وفي العدد الصادر بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٠م تحرص المجلة على نشر خطاب صدام حسين كاملاً تحت عنوان (صدام حسين يستنهض قوى العرب والمسلمين .. إنه عصر المنازلة الكبرى وستعود القدس عربية..) !! وكل مفردات اللغة المستخدمة في مواضيع مجلة (التضامن) كانت تستخدم اللغة الخطابية العراقية بما فيها إطلاق اسم (نجد والحجاز) على السعودية !!

ومجلة (الأفق) الفلسطينية التي تصدر من قبرص ويرأس تحريرها (محمود الزايد) كانت هي الأخرى تتحدث عن الحشود العسكرية الدولية في الخليج ولا تتحدث عن الغزو العراقي للكويت .. بل في عددها الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠م جاء في افتتاحيتها التي حملت عنوان (ولكن الآتي أعظم) !! تحذير من مخاطر هذه الحشود العسكرية ..وكانت مجلة (الأفق) (تستغبي) أو (تستهبل) القرّاء .. لأنه برأيها الغزو العراقي للكويت واستمرار الاحتلال العراقي للكويت كان شأناً عربياً عادياً جداً !! إنها لغة تحتوي على تبسيط ساذج للكوارث السياسية العربية .. ومصير الشعب الكويتي كان ولا يزال برأي (الأفق) لا يستحق الحديث !!

ولننتقل إلى مجلة (كل العرب) التي يرأس تحريرها الدكتور (سمير خيري) وتصدر في فرنسا .. غلاف العدد الصادر في ١٣ أغسطس ١٩٩٠م (بعد غزو الكويت) يحمل عنواناً غرائبياً هو (مواجهة العدوان الإسرائيلي الأمريكي .. أرض العرب للعرب) !! وبالطبع لا تنتظروا من مجلة هكذا عنوانها في الأسبوع الأول من الغزو العراقي للكويت أن تصدر استنكاراً أو احتجاجاً ضد الاجتياح العراقي للكويت وتشريد النساء والأطفال .. بل جُل اهتمام مجلة (كل العرب) كان الدفاع عن (النظام العراقي المسكين) !!

● بانوراما الخليج ـ ديسمبر ١٩٩٠م ●

النكتة .. تنفيساً للبخار

في الأزمات الصعبة .. وفي الأحداث الساخنة تكون الأعصاب مشدودة كالقوس .. وربما لأن الأعصاب تكون متوترة ، يتحرك العقل الباطن ضمن محاولات للتنفيس عما يغلي في داخل الإنسان .. ومن هنا تنتشر الفكاهة والنكتة بشكل ملحوظ في فترات الأزمات .. وينطبق ذلك على أزمة الخليج وبالتحديد الاحتلال العراقي للكويت .. فقد انتشرت النكات السياسية منذ اليوم الأول للغزو العراقي .. وجزء كبير منها اتجه نحو الطرف العراقي ليعالج المشكلة المتأزمة بروح الطرافة والفكاهة سواء في المقاهي أو المجالس الشعبية (الديوانيات) أو في الشارع الخليجي .. وبالطبع هناك فكاهات يحظر نشرها قانون المطبوعات الأخلاقي والسياسي .

والأزمات الصعبة تفرز المعاناة .. وتفرز النكتة أيضاً .. ولكن من المؤكد أن النكتة هي اللغة الساخرة والعفوية التي يمتلكها الإنسان الذي يجد نفسه متفرجاً على الأحداث المصيرية .. وحتى لا يكون متفرجاً فقط يلجأ إلى النكتة والفكاهة ، حتى على الأقل يكون مشاركاً ولو بالكلمة الساخرة .

لحظة الحدث (٩)

نظراً (لازدهار) النكتة في المنطقة في أثناء الأزمة سجلت وكالة «الاسوشيتدبرس» تقريراً حول النكتة في الخليج في بداية الغزو العراقي للكويت ، وحينها لم تبدأ الحرب بعد .. أما بعد اندلاع الحرب فقد راح الناس ينفضون عن قلوبهم الخوف الرعب من (الكيماوي المزدوج) من خلال النكتة والطرائف .. وبعد هزيمة (أم المعارك) واستسلام الآلاف من الجنود العراقيين لقوات التحالف ، علّق أحد الزملاء قائلاً : في الخطة العسكرية العراقية هناك تحرك لثلاث مجموعات قتالية قوات المدرعات وقوات المدفعية وقوات (الأسرى) !! وتقتضي الخطة العراقية أن تبدأ قوات الأسرى بالاستسلام ! وعندما لا يكفي العدد تتقدم قوات المدرعات وقوات المدفعية لتستكمل هي الأخرى خطة الاستسلام !!

● الأيام ـ ١٢ يونيو ١٩٩١م ●

التماس النبوءة والتنجيم

مثلما تنتشر (النكتة) لحظة الأزمات والحروب .. كذلك تخرج النبوءة وقراءة المستقبل المجهول ومطالعات الفلكيين في مثل هذه الأزمات .. وإذا كانت النكتة وسيلة تنفيس عن التوتر لدى الناس ، فإن المطالعات الفلكية هى محاولة لقراءة المجهول . وتستحوذ هذه النبوءات التي في غالبها يكون غير دقيق المعرفة على اهتمام الناس .. ومنطقة الخليج وما حدث فيها ليست ببعيدة عما يحدث على طول امتداد الوطن العربي .. ولعلنا لا ننسى قصة ظهور العذراء في القاهرة بعد حرب حزيران ١٩٦٧م .

وقد أخذت أبعاد الأزمة الكويتية المترتبة عن الغزو العراقي نصيبها من التفسيرات الفلكية ، بدءاً من (الفلكي) العراقي (الألوسي) الذي يصدر مجلته (البلورة) .. وانتهاء بالفلكي الفرنسي الذي عاش في القرن السادس عشر الميلادي (نوستراداموس) .

عندما يعجز العقل عن إيجاد تفسير لظواهر قاهرة في حياته فإنه يلجأ إلى الحلول القدرية ، وعندما يعجز الإنسان عن إيجاد حل لكارثة تصيبه وتكون إمكاناته الذاتية ضعيفة ولا يملك سبل إنهاء الكارثة ، فإنه يلجأ إلى الأسطورة والأحجية والخرافة .. وقد كان (غزو الكويت) بمثابة الكارثة في حياة الأفراد في منطقة الخليج العربي .. وفي ظروف كهذه أصبح متوقعاً لجوء الكثيرين إلى الأسطورة كوسيلة للخلاص من المحنة .. لذا انصرف قطاع من الناس إلى قراءة المستقبل واستطلاع الحالة السياسية من خلال مراجع قديمة أو تفسيرات حديثة لتنبوءات قديمة .

لحظة الحدث (١٠)

في شهر مارس ١٩٩٠م ـ قبل غزو الكويت ـ خرج الفلكي (الألوسي) في صدر الصفحة الأولى من مجلته (البلورة) بعنوان مثير يقول فيه : (الكويت في خطر يا شيخ جابر) .. ثم جاء في تفاصيل التنجيم بالمجلة : (تشير الدلائل الفلكية أن الكويت مهددة بخطر كبير يوشك بسقوطها وانضمامها إلى دولة مجاورة لها ، لذلك السيد الألوسي يحذر عائلة آل صباح ويدعوهم للانتباه وإلا كانت نهايتهم .. كما تشير دلائلنا الفلكية بأن الدولة المجاورة قد اتفقت تلقائياً مع أحد أفراد عائلة آل صباح لتسلمه زمام الحكم تحت راية الدولة الكبيرة .. والبلورة تحذر كويتنا الحبيبة وتحتفظ باسم الشخصية) !!

لكن أخطر قراءة فلكية وأكثر غموضاً على المستوى العالمي هى قراءة الطبيب الفرنسي (نوسترا داموس) الذي عاش في القرن السادس عشر الميلادي ، وكتب في نهاية حياته كتابات كثيرة يتنبأ فيها بما سيحدث في العالم .. ومما يزيد قراءة (نوسترا داموس) تشويقاً وغموضاً ما يطرح عن تنبوئه بظهور صدام واجتياح الكويت .

وفيما يتعلق بغزو الكويت جاء في سطور نشرتها صحافة عربية قول نوسترا داموس : (في المعابد المقدسة ترتكب الفضائح ويظنها الناس من سمات الشرف والاحترام .. يرتكبها الشخص الذي ينقشون صورته على الفضة والذهب والأوسمة ، وستكون النهاية عذاباً غريباً جداً) .

ويقول أحد الصحفيين تحليلاً لهذه السطور : (بقليل من التأمل لما حدث في عدوان العراق على الكويت وفرض قانون جديد يلغي وجود الكويت وضمها إلى العراق باعتبارها إحدى المحافظات الجديدة . والنبوءة السابقة تتناول الفضائح التى ارتكبها جنود صدام في الكويت وأهلها .

ونبوءة أخرى تعكس مأساة الكويت والعراق ، حيث تظهر إساءة معاملة الشعب الكويتي ونهب ثرواته .. أوضحها (نوسترا داموس) في السطور التالية : (بعيداً عن مملكته أرسل في رحلة خطرة .. سيقود جيشاً عظيماً ويحتفظ به لنفسه .. وسيعامل الملك الشعب أسرى ورهائن ، وسينهب البلد بأكمله في طريق عودته) .

والأبيات الأربعة شديدة الوضوح والتفاصيل ولا تحتاج إلى شرح أو تعليق .. وهي توجز أحداث العراق والكويت بشكل يدعو للدهشة والإثارة .

والسطور القادمة لنوسترا داموس أكثر دهشة وإثارة عندما يقول : (سيعرض الأمر على المجلس العظيم .. من أجل شخص سوف يطرد ويقهر فيما بعد .. سيكون مناصروه هناك عند سماع الطبول .. ستعرض ممتلكاتهم للبيع ويطرد الأعداء) .

وتواصل المجلة شرح ذلك بالقول : المجلس هنا قد يعني مجلس الأمن أو مجلس الشيوخ الأمريكي .. والبيت الثاني يتنبأ بطرد المعتدي .. والبيتان الثالث والرابع يتنبآن عن نهاية مناصريه وبيع ممتلكاتهم وطرد العدوان .. فهل هذه نهاية العدوان العراقي على الكويت ؟!

● بانوراما الخليج ـ نوفمبر ١٩٩٠م ●

التأثير النفسي لدمار العمران

عندما يحترق البيت بفعل عاصفة برق ، فإن الصبر والسلوان يجدهما البعض في القناعة بأنه دمار حدث (قضاء وقدراً) .. لكن أن يكون شخص ما ـ وليس العاصفة ـ هو الذي أحرق البيت فإن المشاعر المتولدة عن ذلك ستختلف ، لأنها تتجه نحو شخص معروف وليس مجهولاً .. هذا ما يمكن استنباطه حول التأثير النفسي حول دمار العمران والبشر الذي خلفه الغزو العراقي للكويت .. فالعمران يمكن ترميمه مرة ثانية ، أما المشاعر المتولدة عن فعل الدمار فإنها تبقى محفورة في الذاكرة الكويتية ، وتترسخ في أعماق الإنسان إلى فترات زمنية طويلة ، ويصعب اجتثاثها .. والمؤسف أن الدمار المادي والمعنوي الذي أحدثه الغزو للكويت والسكان هناك كان مروعاً .

أما سكان منطقة الخليج ، فإنهم على الرغم من محدودية التأثير المادي للخراب في مناطقهم فإنهم يتذكرون صوراً أخرى للدمار البيئي في المنطقة ، أقربها إلى الإحساس استنشاقهم لدخان الآبار المحترقة لمدة طويلة .. عدا الرعب الذي أحدثته صواريخ الحرب في نفوسهم .

في المحصلة النهائية يمكن القول أن دمار العمران له تأثير نفسي يتصل بتوليده لمشاعر الكره والغضب لدى الأفراد حتى بعد ترميم العمران وإزالة الدمار المادي .

لحظة الحدث (١١)

في الساعة السابعة صباحاً تهبط الطائرة «الهيركوليز» بنا في مدرج مطار الكويت ، وعلينا أن نستخدم الدقة في التعبير عندما أقول (مدرج المطار) ! لأن ما شاهدته من دمار للمطار كان كفيلاً بأن يجعل الإنسان مقتنعاً بأن معارك رهيبة وقعت فيه .. إلى درجة أنه لم يعد صالحاً من المطار إلا المدرج .. بل أجزاء من المدرج «الرنوي» .. نزلنا من الطائرة وأول مشهد يجعلك مشدوداً إليه هو أعمدة اللهب والدخان التي تحيط بالمطار من كل الجهات .. تشعر بشيء من حرارة اللهيب الناري وتشم رائحة النفط في فمك وحلقك .. أشعر أن بلعومي أصبح جافاً وكذلك شفتاي .. إنه منظر لا يمكن أن أنساه أبداً .

من بعيد أشاهد كومة انقاض متراكمة .. اقتربت أكثر «كلوزأب» على طريقة المشاهد السينمائية .. ذهلت عندما وجدت هذه الكومة من الخردة المحترقة كانت لطائرات تابعة للخطوط الجوية البريطانية محطمة على المدرج .. ولم يتبق منها سوى أجزاء من الذيل الذي تظهر فيه علامة الشركة وبقايا خردة حديدية للمحركات .. وجسم الطائرات تحول إلى رماد وفحم يفترش جزءاً من «الرنوي» بالمطار ..

نقترب أكثر من مبنى المطار ولم يبق منه إلا الجدران والشكل الخارجي ، أما الداخل فهو محطم ، وبعض جوانبه أصبح يشبه (المشربيات) من كثرة القصف والدمار .. برج المراقبة الجوية بالمطار ويحمل رقم ٣٣ نال النصيب الأكبر من الدمار ، متفحم باللون الأسود وركام الطوب والأسمنت مبعثرة في واجهته وجوانبه .. إنه يشبه خرائب قديمة وبقايا أطلال لا تملك إلا الرثاء والحزن والحسرة لما وصل إليه من تدمير مثلما كان منظر ذيل الطائرات المحطمة في «الرنوي» أشبه بذيل سمكة لعبت به أسنان قط شرس !

في الساعة الثامنة والنصف نركب طائرة من نوع (شنوك) مروحية ، ومع ارتفاع الطائرة نشم رائحة احتراق آبار النفط والدخان اللزج بوضوح أكثر .. إن منظر الآبار المشتعلة التي أحرقها النظام العراقي قبل انسحابه من الكويت من المنظر العلوي للطائرة كان منظراً سريالياً وبشعاً في نفس الوقت .. يبدو كأنه شموع كثيرة في عيد ميلاد رجل مُسن ! هل نقول عمره تجاوز المائة سنة ؟! ربما !

● الأيام ـ ٦ مارس ١٩٩١م ●

لحظة الحدث (١٢)

نهار الكويت ليل .. سحابة الدخان بل سحب الدخان المنبعثة من آبار النفط المحترقة لا تزال تشتعل .. دخان كثيف يحجب السماء ويجعل النهار بلا رؤية .. ويزداد السواد عتمة عندما يكون الطقس ملبداً بالغيوم ، حتى ولو كانت غيوماً بيضاء ، فالدخان النفطي كفيل بتحويلها إلى وشاح أسود كبير كأنه حزن الماضي وآلام الاحتلال .. ذلك كان نهار الكويت (مناخاً ومشاعر) أما الليل .. يا الله من ليل الكويت .. إنه ليل مخيف .. فالكويت لا تزال بلا كهرباء .. بلا مصابيح .. بلا نور ..

إنه ليل مرعب .. وعندما تتحرك بك قدماك خطوتين في الليل خارج البيت تكون أنت والأعمى سيان .. لا ترى شيئاً أبداً .. سواد وعتمة حالكة .. وعندما تقضي الليل في ديوانية كويتية يخترق ضوء الشمعة صوت طلقات رصاص مسموعة ومتقطعة تجعل الخوف والرعب مضاعفاً .

ندخل منطقة الصفاة في سوق الكويت .. من يتذكر الأسواق القديمة ؟! سوق الزل (السجاد) وسوق الخضرة ، وسوق السلاح ، وسوق الأقمشة ، سوق العطورات والعود والبخور .. وسوق (واقف) الذي كان عبارة عن سوق (فرشة) على الأرض .. كل هذه الأسواق الشعبية التي كانت خلف ساحة الصفاة أحرقت ودمرت بشكل مروع .

عندما توقفنا أمام مبنى موقف سيارات متعدد الطوابق في الصفاة وجدناه مدمراً .. وبالقرب منه تبرز صور أخرى .. وهي عبارة عن متاجر بالعشرات مدمرة ومحترقة بالكامل .. وأمام هذه المتاجر تجد صناديق الخزانات (التجوري) متفجرة أو مفتوحة (بالعنوة) .. وبعضها فيها أوراق سجلات تجارية .. أما النقود فهي غير موجودة ومنهوبة .. تجد أوراقاً محاسبية متناثرة ورائحة الدخان لا تزال تنبعث من المتاجر المحترقة .

بل هناك ما هو أكثر خرافية في معالم الدمار ـ بعد مرور أسبوعين من الدمار والحرائق في هذا السوق ـ لا يزال هناك دخان ينبعث من بعض هذه المتاجر المحترقة .. نراه بوضوح من تحت أنقاض بعض هذه المحلات التجارية ! بل ما هو أكثر (فانتازيا) في صورة الدمار أن محلاً لبيع البخور والعود والعطور لا يزال يحترق بعد أسبوعين من التدمير .. ورائحة المكان كانت عبقة وزكية برائحة العود العطرة !

● الأيام ـ ١٧ مارس ١٩٩١م ●

لحظة الحدث (١٣)

من داخل الكويت شاهدت صوراً كثيرة مؤلمة ومرعبة .. شاهدت مبانٍ كثيرةً محترقةً وأخرى متفحمةً .. شاهدت بيوتاً ومنازل لم تدمر لكنها منهوبة وتركت الغرف والبلاط والمرمر فقط !

وعندما طافت قدماي بالأماكن التي حفظتها الذاكرة أيام الدراسة في جامعة الكويت بالسبعينيات اهتز قلبي وتوجع عقلي من هول ما شاهدت ... الشويخ حيث مساكن الطلبة (القديمة) منهوبة والريح تعبث بالأوراق وشهادات التخرج ، وبعض بقايا كتب ومناهج دراسية .. حتى مكاتب الدكاترة والأساتذة بكلية الحقوق والآداب في الشويخ كانت مشوهة بكتابات على الجدران تحمل شعارات تمجد في (البطل العراقي) الذي حول مرافق العلم إلى دمار لا يوصف .

دخلت مباني الجامعة بالخالدية .. رأيت مشاهد مروعة .. هذا هو مسرح الجامعة الذي ضمّ مئات الندوات الفكرية والمعرفية والعلمية ، ومئات الاحتفالات الفلكلورية .. لقد حول الاحتلال جامعة الكويت إلى خرائب قذرة .. المباني لم تدمر لكنها بلا أدوات .. بلا أجهزة علمية .. بلا كتب .. بلا مراجع .. حتى الأشجار والعشب الأخضر أصبحت أوراقاً يابسة جافة تدعو للرثاء والحزن !

رأيت وشاح الأستاذية الذي كان يرتديه الدكاترة في الاحتفالات الأكاديمية ممزقاً وملوثاً بالطين .. رأيت كتباً (قليلة) مداسة بالأقدام .. ذلك لأن كل الكتب تقريباً تم (إلقاء القبض عليها) وترحيلها إلى بغداد !

رأيت تناقضاً صارخاً بين شعارات الوحدة العربية التي كتبها الجنود العراقيون على الجدران في مرافق الجامعة وبين التدمير الذي أحدثوه .. ويبدو أن مرافق العلم والمعرفة محل اشتباه بالجريمة والعصيان ، لذلك قاموا بتدمير كل شيء يتصل بالعقل البشري ، ويعتقلون الكتب بتهمة التحريض !

رأيت غرفاً كثيرة في ضواحي الكويت وفي الملاعب الرياضية وفي المنازل التي يحتلها العراقيون وفي الجامعة خصصها العسكريون والحزبيون للتعذيب .. شاهدت أجهزة التعذيب فاقشعر بدني وتقززت نفسي من هول ما شاهدت .. وسمعت حكايات من أهل الكويت في الداخل فارتعبت خوفاً وأنا أسمعها .. قال لي كويتي في ديوانية بلا كهرباء : (كيف يكون شعورك وأنت تسمع صراخ الفتيات وعويلهن بالليل دون أن تتمكن من مساعدتهن ! ثم تكتشف في الصباح جثثهن مرمية على قارعة الطريق) !

● الأيام ـ ١٩ مارس ١٩٩١م ●

خاتمـــــة

[كل الشعوب تتعلم من التاريخ .. ولكننا لا نتعلم حتى من الجغرافيا .. هذا على الرغم من أننا نكثر من الكلام عن الأمجاد الغابرة .. ومناهجنا المدرسية لا تكف عن التطريب بالماضي العربي التليد .. ولكننا يجب أن نعترف بأننا كنا دائماً نجيد الحديث عن الماضي لأننا لا نملك المستقبل !] .

● الخليج ـ ١٤ أغسطس ١٩٩٠م ●

يمكننا أن نختزل الآثار المتداخلة للغزو من جوانب نفسية وسياسية وفكرية وعاطفية بما سبق ذكره بأن ما حدث في المنطقة بدأ بالهزة التي عادة تسبق الزلزال جيولوجياً .. لكن هذه الهزة السياسية لا زالت مستمرة رغم انتهاء زلزال الغزو .. وهي هزة تحدث حالياً في العقل والضمير اضطرابات وأفكاراً متباينة .. أبرز معطياتها المقبلة أن (رزنامة الأفكار) سوف تستمر في التجاذب والتنافر بين الأفراد إلى زمن غير معروف مدى امتداده .

ولكن قبل ذلك يصبح مهماً الوقوف على تلخيص جوانب أبرزتها الأزمة بيننا ، وتعد النواحي السلوكية والنفسية من الجوانب التي تستحق معالجةً أكثر تفصيلاً .. ويمكن استخلاص بعض الآثار في هذه الجوانب من خلال طريقة تعامل الأفراد مع حدث الغزو المفاجيء .. فالخوف من مخاطر الحروب كان ملمحاً أساسياً في الأزمة .. وهو الذي حرك مواقف الأفراد تجاهها ، خصوصاً وأنهم لم يعايشوا الحروب بشكل مباشر من قبل .. وكانت ذروة الخوف قد بلغت مداها في الأسبوع الأول من الغزو ، بعد التهديد العراقي باستخدام أسلحة كيماوية فتاكة ضد أهداف في مدن الخليج .

كما أصبح الخوف يتلبس الأفراد في الأسبوع الأول من بدء الحرب .. وهناك مسافة زمنية طويلة نسبياً تفصل بين الحدثين (الغزو والحرب) .. وكان التعبير المباشر عن الخوف يتمثل في تخزين السلع الاستهلاكية والغذائية تحسباً لتطورات أصعب في تطورات الأزمة .. ومع مرور الوقت تلاشت تقريباً هذه المشاعر المرتجفة ، وأصبح الناس يتعايشون مع الأحداث بشكل روتيني طبيعي .. خصوصاً وأن النواحي التموينية وتوافر السلع كان طبيعياً في أسواق المنطقة مع ارتفاع نسبي في الأسعار .

وإذا كانت الأزمة قد لعبت دور (الطرد) والرحيل من المنطقة لدى بعض الفئات ، فإن الأحداث ما لبثت أن غيرت المسار من الهجرة إلى البقاء في المنطقة بالنسبة لغالبية السكان .. وليس هناك من تفسير لذلك سوى أن الأزمة قد علمت الكثيرين من الأفراد الصبر ، والتكيف مع الظروف المستجدة ، والقناعة بالموجود وبما سوف تسفر عنه الأحداث القائمة آنذاك .

لكننا لا يمكن أن نغفل جانباً آخر في تأثير الأزمة على الأفراد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .. ويتمثل بعضها في تأجيل المشاريع الخاصة إلى وقت آخر .. فمثلاً كثير من

(الزيجات) تم تأجيلها لما بعد انتهاء الأزمة .. وكذلك مشاريع بناء المساكن الخاصة ، وأوقفت الكثير من البنوك قروضها الشخصية للأفراد ونقلت معاملاتها وسجلاتها إلى خارج منطقة الخليج .. وبيعت بعض العقارات بأسعار رخيصة بقصد تجميع أصحابها لحجم أكبر من السيولة المنقولة.

يمكن استخلاص مؤشرات وقتية أخرى للآثار المترتبة عن الأزمة ، ومن بينها إنه على الرغم من خطورة الغزو وكارثية صوره ، والتي أبرزها التشرد العائلي واتسامها بالنواحي العاطفية والنفسية والاجتماعية ـ إلى حد كبير ـ إلا أن الجغرافيا السكانية لتركيبة المنطقة كان لها دور في فرز المواقف السياسية بين الأفراد والجماعات ، وعند تشريح هذه المواقف نجد أنها كانت متفاوتة أحياناً من حيث حجم التعاطي السياسي ـ وليس العاطفي ـ فقد كان اختيار المواقف مترنحاً في بداية الأزمة ـ وهى مسألة حملت خصائصها من المواقف السياسية إبان السنوات الثمان للحرب العراقية الإيرانية ـ وظلت تؤثر بشكل أو بآخر في مواقف الأفراد والجماعات لحظة الغزو العراقي للكويت .

وهذه المسألة تكشف لنا الأخطاء (غير المنظورة) في النهج التقليدي السابق ـ وربما لا يزال ـ عند التعامل مع تعقيدات التركيبة السكانية للمنطقة وعلاقتها بما يسمى بالهوية والمواطنية .

أما تأثير الموروثات السياسية ـ العقائدية ـ فيمكن اكتشافه من مثال داخل الكويت ، فبعد انفلات الأوضاع الأمنية بعد حدوث الغزو خرج بعض المسجونين ليقاتلوا ضد الاحتلال العراقي ويدافعوا عن الشرعية السياسية الكويتية ، بينما فئات أخرى من المقيمين وقفت مع الطرف العراقي المحتل .. باختصار يمكن القول أنه في النهاية كل فئة اختارت الموقف السياسي للمركز الذي تنتمي إليه عقائدياً ، وهكذا انحازت التركيبة السكانية للمنطقة للمرجعية السياسية .. وهى مسألة كان يمكن تقليل مخاطرها لو تمت معالجة مسألة (المواطنية) و (الهوية) برؤية مختلفة منذ سنوات طويلة قبل حدوث كارثة الغزو .

والجانب الجغرافي يجر خلفه الجانب السياسي .. فقد لوحظ أن هناك تأثيراً كبيراً للمرجعية السياسية في مواقف الأفراد ، حتى الذين تعاطفوا مع الكويت كان بعضهم ينطلق من الموروث السياسي . أما أولئك الذين وقفوا مع الطرف العراقي فقد كان تأثير الموروث السياسي والأيديولوجي أكثر بروزاً على السطح في مواقفهم وطريقة تعاملهم مع حدث الغزو .

واستطراداً يمكن القول أنها حالة تعبر عن التأثير ـ غير المباشر ـ لخلفيات التثقيف السياسي عند الأفراد ، وهي مسألة لها تعقيداتها عندما يختلط (السياسي) بالتحريضي .. وبالطبع الجانب (التحريضي) في العمل السياسي يلغي دائماً (العقل) ويتعامل باتجاه تحقيق هدف المرجعية الفكرية في الاستفادة من الحدث ، وتطويعه لصالح الأهداف السياسية (المرجوة) .. ولا ننسى أن هذه المسألة تشتمل على المنظور (الطائفي) و (العقائدي الديني) أيضاً .. ومما خفف تأثيراتها السلبية في الكويت في أثناء الغزو ، وخفف انعكاساتها السلبية في بقية المنطقة أن جميع الأطراف (القبلي والسياسي والطائفي والرسمي والأهلي) كانوا قد تضرروا من الغزو العراقي ، ووجدوا أنفسهم في محنة مشتركة ، وبالتالي كان لابد من اختيار خندق واحد أيضاً .. (وهذه مسألة لم تتحقق في النموذج اللبناني مثلاً) ، لكن لا يمكن الجزم بتكرار نفس المواقف لو حدثت ـ لا سمح الله ـ كارثة جديدة مشابهة لغزو الكويت ، وذلك لأسباب لا يتسع المجال الآن للخوض فيها .. ولكل حالة ظروفها المختلفة .

والخطورة لا تكمن في حدث الغزو في حد ذاته ، فذلك عمل عسكري متكرر في التاريخ البشري ، ولكن الخطورة تكمن في الانفعالات النفسية والمشاعر الدفينة التي قد يتوارثها الأجيال .. ومخطىء من يعتقد أننا يمكن أن نتجاوزها بالنوايا الحسنة وجاهزية التثقيف السياسي والاجتماعي ..

إنها مسألة مرهون وجودها أو عدمه بتطورات (معرفية) لاحقة .. قد يكون من بينها حدوث (زلزال) من نوع مختلف .. ولتكن بدايته هزة للعقل لكي يستوعب الواقع ويقف على متغيرات العالم الحديث .

أبرز دروس الأزمة يكمن في أنها أسقطت (المسلمات النظرية) ، ووضعت الكثيرين أمام محك محنة الواقع .. وهذا الواقع قد لا يكون بالضرورة متجانساً مع النظريات الجاهزة ، وقد لا ينسجم مع المساطر العقائدية .. بغض النظر عما إذا كانت هذه النظريات جميلة أو رومانسية .. فالبشر دائما يصنعون (الأفكار) التي تناسبهم ، وعندما تخذلهم (الأفكار القديمة) فإنهم يفتشون عن (أفكار جديدة) لتحل محلها .. وتكون هى الأخرى في رأيهم جميلة ورومانسية !.

البحث السادس

العمال المهاجرون في الكويت
قبل الغزو وبعده

منظمة العمل الدولية ـ جنيف

محتويات البحث

الصفحـــة
من - إلى

مدخـل : ١٩٥
أولاً : الكويت كمستوردة للعمل ..... ١٩٦ - ١٩٧
ثانياً : تركيب القوى العاملة المهاجرة ..... ١٩٧ - ٢٠٥
١ - الأصول القومية للعمال المهاجرين ..... ١٩٨ - ٢٠٠
٢ - تركيب العمال المهاجرين من حيث الجنس والسن ..... ٢٠٠ - ٢٠١
٣ - مستويات تعليم القوى العاملة المهاجرة ..... ٢٠١ - ٢٠٢
٤ - تركيب القوى العاملة المهاجرة ..... ٢٠٢ - ٢٠٥
من حيث النشاط المهني والاقتصادي
ثالثاً : العمال المهاجرون في الكويت بعد آب / اغسطس ..... ٢٠٦ - ٢١٩
١ - غير الكويتيين الذين بقوا في الكويت ٢٠٦
٢ - أثر أزمة الخليج على المهاجرين العائدين ..... ٢٠٧ - ٢١٩
أ) الأثر الاقتصادي العام لأزمة الخليج ..... ٢٠٧ - ٢٠٩
ب) دراسات حالة للأثر الاقتصادي لأزمة الخليج ..... ٢٠٩ - ٢١٩
١ - مصـــــر ..... ٢٠٩ - ٢١٢
٢ - الأردن والفلسطينيون ..... ٢١٢ - ٢١٥
٣ - لبنـــان ..... ٢١٥ - ٢١٦
٤ - بنغـــلاديش ..... ٢١٦ - ٢١٧
٥ - الهنـــد ..... ٢١٧ - ٢١٨
٦ - باكســتان ٢١٨
٧ - سري لانكا ٢١٨
خاتمـــة : ٢٢٠
المراجـــع : ..... ٢٢١ - ٢٢٢

قائمة الجداول

الصفحة

الجدول رقم ١ : العدد التقديري للعمال المهاجرين ومن يعولهم ١٩٩
المقيمين في الكويت في أول آب/أغسطس ١٩٩٠ م

الجدول رقم ٢ : تقديرات القوى العاملة غير الكويتية موزعة ٢٠١
حسب المجموعة العمرية والجنس في ١٩٩٠م

الجدول رقم ٣ : الوضع التعليمي لغير الكويتيين في ١٩٩٠ م ٢٠٢

الجدول رقم ٤ : توزيع تقديري للقوى العاملة حسب ٢٠٤
نوع النشاط الاقتصادي في ١٩٩٠ م

الجدول رقم ٥ : التوزيع المهني التقديري للقوى العاملة ٢٠٥
في الكويت (٣٠ حزيران/يونية ١٩٨٩ م)

الجدول رقم ٦ : أثر أزمة الخليج على عدد مختار من ٢١٩
البلدان النامية المصدرة للعمل

مدخـــل

يقدر مجموع سكان دولة الكويت في منتصف عام ١٩٩٠ م بنحو ٢,١٤٢,٦٠٠ نسمة ، منهم ٨٢٦,٥٨٦ من الكويتيين و ١,٣١٦,٠١٤ من غير الكويتيين ، وهكذا فإن نسبة المواطنين فى مجموع السكان المقيمين في الكويت بلغت حوالي ٣٩٪ بينما بلغت نسبة غير الكويتيين نحو ٦١٪ [١] . كما أن عدد العمال غير الكويتيين أو المغتربين من العرب وغير العرب (الذين يشار إليهم فيما يلي باسم العمال المهاجرين) يتجاوز بدوره كثيراً عدد الكويتيين في صفوف القوى العاملة ، ويقدر أنهم يشكلون نحو ٧٧٪ من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً . [٢] .

ولا شك أنَّ الأزمة التي أطلقها الغزو العراقي المسلح للكويت في ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠ م ، وما ترتب على ذلك من خروج عدد كبير من العمال المهاجرين من الكويت ، كان لها أثر سلبي مباشر على حياة هؤلاء العمال المهاجرين وأسرهم وجماعاتهم المحلية وبلدانهم . وستناقش هذه الورقة الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة على الأيدي العاملة المهاجرة وأسرهم ، وعلى بلدانهم الأصلية عموماً . وفي البداية سنعرض بإيجاز الأسباب الجذرية لتسارع الهجرة الأجنبية ، ويعقب ذلك تحليل لحجم السكان المهاجرين وهيكله وتكوينهم ، مما سيوفر المعلومات الأساسية لتقييم أثر أزمة الخليج ، وفضلاً عن ذلك فسيوفر تحليل القوى العاملة المهاجرة التي كانت موجودة فى الكويت ، والتكاليف والخسائر الاقتصادية التي تحمّلها العمال المهاجرون وبلدانهم الأصلية ، معلومات أساسية مفيدة لبرامج تقييم الاحتياجات المقبلة في البلدان المصدرة للعمل وفي الكويت .

---

(١) تعريف الجنسية صارم للغاية ، ويشمل سلالة من كانوا يعيشون في الكويت في عام ١٩٢٠م . ولا يجوز أن يتجنس أكثر من ٥٠ شخصا في السنة ولا يتمتع المتجنسون بحقوق مساوية للكويتيين من سلالة من كانوا موجودين فى عام ١٩٢٠م . وابتداء من عام ١٩٦٦م يجب أن يحتفظ الكويتي المتجنس بالجنسية لمدة عشرين سنة لكي يستطيع المشاركة في الأنشطة السياسية ، ونتيجة لقوانين الجنسية الصارمة يوجد عدد كبير من عديمي الجنسية معظمهم من أصول إيرانية وعراقية وفلسطينية .

(٢) يستند تقدير السكان في ١٩٩٠م إلى المعادلة القائلة س ت = س أ (١+م)^{ن} . حيث تمثل س تقدير السكان في السنة ت ، و س أ هم السكان الأساسيون و م معدل النمو السنوي بين تعدادين متعاقبين (س أ و س ت ـ ١) وفي الوقت بين س أ و س ت . وكان معدل النمو بين تعدادي ١٩٨٠م و ١٩٨٥م هو (٣,٧٩٪) للكويتيين و (٥,١٪) لغير الكويتيين . ومعلومات تعدادى ١٩٨٠م و ١٩٨٥م متوافرة . ورغم أن عام ١٩٩٠م كان عام تعداد إلا أن البيانات غير متوافرة . وقد أخذت التقديرات ـ ما لم يشر إلى غير ذلك ـ عن (الموجز الإحصائي السنوى) الصادر عن مكتب الإحصاءات المركزي التابع لوزارة التخطيط في دولة الكويت . واستخدمت تقنيات التناسب والاستقصاء . والافتراض الاساسي هو ثبات نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان ، وعدم حدوث تغيرات هيكلية هامة في القوى العاملة خلال فترة ١٩٨٥م ـ ١٩٩٠م .

أولاً - الكويت كمستوردة للعمل

على شاكلة الاقتصادات سريعة النمو التي كان محرك النمو فيها هو عائدات النفط ، توسع طلب الكويت للعمل بسرعة في العقدين الأخيرين ، وتسارع بوجه خاص عقب زيادة أسعار النفط في ١٩٧٣ م ، فخلال السبعينات زاد عدد العمال الذكور المهاجرين إلى أكثر من الضعف ، وزاد عدد النساء غير الكويتيات النشطات اقتصادياً إلى ثلاثة أمثاله . وفي عام ١٩٨٥ م كان ٩١,٧٪ من الرجال غير الكويتيين المقيمين في الكويت و ٤٢,٧٪ من النساء غير الكويتيات النشطات اقتصادياً مقابل ٥٩,٥٪ من الرجال الكويتيين و ١٣,٨٪ من النساء الكويتيات ، وزادت القوى العاملة غير الكويتية بثبات من ٦٧,٥٪ من إجمالي القوى العاملة فى ١٩٧٥ م الى ٧٥,٤٪ فى ١٩٨٥ م ، وإلى ما يقدر بـ ٧٦,٦٪ فى ١٩٩٠ م ، ومن الناحية الأخرى هبط متوسط معدل نمو السكان غير الكويتيين هبوطاً ملحوظاً من ١٠,٣٪ فيما بين ١٩٧٥ م و١٩٨٠ م إلى ٥,٦٪ فيما بين ١٩٨٠ م و١٩٨٥ م ، وقدر بأنه لم يكن يزيد عن ١,٩٪ في السنوات القليلة التي سبقت أزمة الخليج ، في حين نما السكان الكويتيون بنسبة ٣,٩٪ . وجدير بالذكر أن انخفاض نمو السكان غير الكويتيين كان هدفاً صريحاً في خطة التنمية الوطنية الكويتية في ١٩٨٢ م/١٩٨٣ م .

ونتيجة لمجموعة من العوامل **الكمية والكيفية** أدى تزايد الطلب على العمل إلى نمو القوى العاملة المهاجرة ، ويتحدد البعد الكمي بالحجم الخالص **لإجمالي** الطلب على العمل بالمقارنة بحجم العرض **المحلي** . وقد دفع توسع اقتصاد محدود السكان الطلب على العمل إلى ما وراء حدود العرض المحلي ، لا بفعل القاعدة السكانية الضيقة فحسب بل كذلك بفعل هيكل السكان الذى يكتظ بمن هم أدنى من سن العمل . وفضلاً عن ذلك فقد أسهمت عوامل مثل المعايير الثقافية - الاجتماعية التي ثبطت المرأة عن البحث عن عمالة خارج المنزل [٢] والمدفوعات والإعانات السخية التي تدفعها الدولة للمواطنين ، فى انكماش عدد الكويتيين المستخدمين في الحياة النشطة ، والواقع أن نسبة الكويتيين في إجمالي القوى العاملة قد هبطت من نسبة هى أصلاً منخفضة تبلغ ٣٨,٥٪ فى ١٩٧٥ م الى ٣٧,٥٪ في ١٩٨٠ م و٣٦,١٪ في ١٩٨٥ م .

---

(٢) إلا أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في مشاركة الكويتيات في القوى العاملة ، ففي عام ١٩٦٥م كانت (١,٨٪) من النساء فقط نشطات اقتصادياً في حين بلغت نسبة الكويتيات النشطات اقتصادياً (٦٪) و (٩٪) في عام ١٩٨٠م و عام ١٩٨٥ على التوالي .

وإلى جانب ذلك أدت العوامل الكيفية إلى زيادة اللجوء إلى العمل المهاجر ، ويمكن تفسير هذه العوامل من حيث الاختلال بين هياكل إجمالي الطلب على العمل (صور المهارات) والعرض المحلي للعمل ، وقد أكدت دراسات النمو الاقتصادي أن تغيرات كبيرة ومتوقعة في هيكل الناتج والعمالة عادة ما تصحب مثل هذا النمو . وقد رافق نمو الاقتصاد الكويتي تغير مألوف في هيكل العمالة حيث هبطت حصة القطاع الأولى (الزراعة وصيد الأسماك والمناجم) في إجمالى العمالة في حين اتسعت نسبة القطاع الثاني (الصناعة التحويلية والمرافق والنقل والبناء) والقطاع الثالث ، ولم تمثل العمالة في الزراعة/ مصايد الأسماك والصناعات الاستخراجية الا ١,٣٪ و ٠,٩٪ من إجمالي العمالة على التوالى فى ١٩٩٠ م مقابل ١,٧٪ و ٣٪ فى عام ١٩٧٠ م . ولم تهبط فحسب الحصة النسبية للقطاع الأول في إجمالى العمالة بل انخفض كذلك العدد المطلق للمستخدمين في هذه القطاعات ، وبحلول عام ١٩٩٠ كان أكثر من ٩٨٪ من القوى العاملة مستخدماً في القطاع الثاني والخدمات وهى قطاعات يمثل الكويتيون أقلية فيها ، أما بسبب نقص المهارات أو بحكم اختيارهم نتيجة انخفاض الوضعية الاجتماعية للوظائف فيها [٤] وكان عدد غير متناسب من الكويتيين ـ نحو النصف ـ يشغلون مناصب في الخدمة المدنية ، مما يعكس تفضيل الكويتيين لمثل هذا العمل عن الأنشطة المنتجة اقتصادياً . ورغم أن المصروفات الحكومية انخفضت ببطء في السنوات الأخيرة فإن عدد الكويتيين الذين تستخدمهم الحكومة قد زاد ففى حزيران/ يونية ١٩٨٧ م كان نحو ٤٣,٣٪ ممن يصنفون كموظفين مدنيين (١٣٤,٧١٦) من الكويتيين مقابل ٣٦,٩٪ فى عام ١٩٨٣م .

ومن هنا فاستجابة للبعد الكمي حيث يتجاوز الطلب العرض المحلي ، وللاختلال الكيفي بين الهيكل الاقتصادي وصور العمل المحلي الموجودة ، حدثت زيادة فى اللجوء إلى العمل المهاجر . وبعبارة أخرى أدى النمو الاقتصادي (وبشكل محدد النمو الذى لا يرجع إلى زيادة الإنتاجية عن طريق استخدام تقنيات أكثر كثافة في رأس المال وزيادة ترشيد العمل وكفاءته) إلى زيادة الطلب على العمل المهاجر في الكويت .

ثانياً ـ تركيب القوى العاملة المهاجرة

كانت للقوى العاملة المهاجرة فى كويت ما قبل آب/ أغسطس ١٩٩٠ م السيادة العددية فى الاقتصاد فى مجموعه ، وفي كل قطاع من القطاعات الاقتصادية تقريباً . وشملت القوى العاملة المهاجرة دائرة واسعة من الجنسيات والمجموعات العرقية والحضارات والمستويات التعليمية والمهنية . ونعرض فيما يلي صورة للقوى العاملة المهاجرة في الكويت قبل آب/ أغسطس ١٩٩٠ م .

---

(٤) مكتب العمل الدولي **الكتاب السنوى للإحصاءات** ، ١٩٧٢م و ١٩٨٨م ـ ١٩٩٠م ، **انظر الجدول رقم ٤** .

١ ـ الأصول القومية للعمال المهاجرين :

شكل العمال المهاجرون العرب ـ كما يبين تعداد ١٩٨٠ م ـ الجانب الأكبر من القوى العاملة الأجنبية (٦٠٪) والعمال الآسيويون (٣٨٪) من كل العمال الأجانب . غير أن تعداد ١٩٨٥ م وتقديرات ١٩٩٠ م (التي لا تختلف كثيراً عن بيانات ١٩٨٥ م من حيث الهيكل القومي) تذكر أن العمال الآسيويين قد شكلوا نحو (٥٣٪) من الإجمالى . وهكذا فربما تكون الهجرة من البلدان العربية قد شجعت فى البداية إلا أن هناك اتجاهاً متنامياً لزيادة العمال الآسيويين فى العقد الماضي . أما المواطنون الغربيون فلم يمثلوا إلا (١,٥٪) من القوى العاملة طيلة الفترة من ١٩٨٠ م إلى ١٩٩٠ م .

ورغم أن بيانات التعدادات منذ عام ١٩٨٠ م لم تعد تشمل ـ كما كان الشأن فى السنوات السابقة ـ تفاصيل تقسيم المجموعات القومية من حيث الجنسيات فإن الجدول رقم (١) التالي يقدم تقديراً لعدد العمال المهاجرين وأسرهم المقيمين في الكويت فى ١٩٩٠ م بل ٢ آب أغسطس ١٩٩٠ م ومجموعاتهم القومية الرئيسة .

ويبين الجدول رقم (١) أن المصريين كانوا يمثلون العدد الأكبر من العمال بين القوى العاملة المهاجرة يليهم الهنود فالأردنيون/ الفلسطينيون ، ويمثلون ٢٤٪ و ١٥٪ و ١٣٪ من مجموع العمال المهاجرين على التوالى . غير أن عدد المعالين الأردنيين/ الفلسطينيين يجعل هذه المجموعة أكبر جالية مهاجرة إذ يصل مجموعها إلى (٥٠٠,٠٠٠) نسمة [٥] ، يليها المصريون (٢٠٠,٠٠٠) والهنود (١٥١,٠٠٠) والسريلانكيون (٨٨,٠٠٠) والباكستانيون (٧٩,٠٠٠) والبنغلاديشيون (٦٥,٠٠٠) [٦] .

وبشكل عام مثل السكان المهاجرون الآسيويون نحو ٣٧٪ من إجمالى السكان الأجانب ، في حين مثل العرب نحو ٦٢٪ من إجمالي عدد الأجانب في الكويت ، ومن الناحية الأخرى تجاوز عدد العمال الآسيويين في صفوف القوى العاملة عدد العمال المهاجرين العرب . وهكذا يتضح أن نسبة كبيرة من العمال الآسيويين كانوا من غير المتزوجين أو لم يصحبوا أسرهم معهم .

---

(٥) جمع الأردنيون والفلسطينيون معاً لأن ثلثي من يحملون جوازات سفر أردنية في الكويت من أصل فلسطيني .

(٦)هذه الأرقام تقديرية ، ويبدو أن هناك نقصاً في الإحصاءات الدقيقة لأن المعلومات الحكومية عن البلدان الأصلية للعمال المهاجرين ناقصة نتيجة عدد من الأسباب التقنية والسياسية . انظر الملاحظات على الجدول رقم (١) .

الجـــدول رقم (١)

العدد التقديري للعمال المهاجرين ومن يعولونهم المقيمين في الكويت في اول آب/اغسطس ١٩٩٠م بما فيهم المتغيبون مؤقتاً (بالألف نسمة)

الجنســـــية	إجمالي عدد السـكان المهـاجرين	إجمالي القوى العـاملة المهـاجرة	المعـالون
بنغـلاديش	٦٥	٥٨	٧
الهنـــد	١٥١	١٠٨	٤٣
باكســـتان	٧٩	٦٤	١٥
الفلبـــين	٤٠	٣١	٩
سريلانكا	٨٨	٦٦	٢٢
آسيويون آخرون	٦١	٤٧	١٩
مجموع الآسيويين	٤٨٤	٣٧٤	١١٠
المصـــريون	٢٠٠	١٧٢	٢٨
الأردنيون/الفلسطينيون	٤٤٨	٩١	٣٥٧
السودانيون	١٣	١٠	٣
اللبنـــانيون	٣٥	١٧	١٩
اليمنيون	٢١	٦	١٤
العرب الآخرون	١٠٢	٣٢	٧١
مجموع العرب	٨١٩	٣٢٨	٤٩٢
آخـــرون	١٣	٩	٤
المجموع الكلي	١,٣١٦	٧١١	٦٠٦

المصادر : محسوبة على أساس **الموجز الإحصائي السنوي** الصادر عن مكتب الإحصاءات المركزي التابع لوزارة التخطيط في دولة الكويت ، سنوات مختلفة .

ملحوظات :

١ ـ البيانات في الجدول مقربة إلى أقرب ١٠٠٠ .

٢ ـ استخدمت الحسابات والاحصاءات الكويتية الرسمية حيث يوجد في الكويت جهاز إحصائي حديث ونظام لبطاقات الهوية يمكن السلطات من رصد حجم الأجانب في البلاد .

٣ ـ الأرقام أقل من تقديرات منظمة العمل الدولية المستندة إلى التقارير الرسمية من بلدان الأصل ، لكن الأرقام الواردة في الجدول أقرب إلى أرقام المهاجرين العائدين التي ذكرتها تقارير الوكالة الدولية (انظر مكتب منسق الأمم المتحدة للإغاثة عند الطوارىء المنظمة الدولية للهجرة) وتقارير الحكومات .

٤ ـ قد يكون الفرق راجعاً ـ جزئياً ـ إلى وجود مهاجرين غير قانونيين .

٥ ـ أرقام أساسية في عام ١٩٩٠م:

إجمالي السكان	٢,١٤٢,٦٠٠
السكان الكويتيون	٨٦٢,٥٨٦ = ٪٣٨,٦
السكان غير الكويتيين	١,٣١٦,٠١٤ = ٪٦١,٤
مجموع القوى العاملة	٩٢٥,٦١٧
الكويتيون في صفوف القوى العاملة	٢١٥,١١٣
غير الكويتيين في صفوف القوى العاملة	٧١٠,٥٠٤

٢ ـ تركيب العمال المهاجرين من حيث الجنس والسن :

يكشف الهيكل العمري للعمال المهاجرين في الكويت عن هرم سكاني نموذجي للمهاجرين الذين يتحركون بحثاً عن عمل . ويبين الجدول التالي رقم (٢) أن نحو (٣٥٪) من العمال كانو أقل من ٣٠ سنة ، وأن الجانب الأكبر من العمال المهاجرين (٥٧٪) كانوا بين الثلاثين والخمسين . وهكذا كانت غالبية العمال في الكويت في إطار المجموعة العمرية المثلى الأكثر نشاطاً ، وكان (٨,٤٪) فقط من إجمالي القوى العاملة غير الكويتية فوق سن الخمسين منهم (١٪) فوق سن الستين ، مما يبين أنه كلما زاد سن العمال فإنهم يميلون إلى مغادرة الكويت .

ويعتبر التركيب الجنسي للقوى العاملة مؤشراً هاماً للاتجاهات الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع . وكما سبقت الإشارة فإن اكثر من (٤٠٪) من المهاجرات في الكويت يستخدمن في عمل مدر للدخل ، وهو ما يكاد يبلغ ثلاثة أمثال نسبة الكويتيات في القوى العاملة الوطنية ، وهكذا فقد أتاح انخفاض مستوى مشاركة المرأة الكويتية ظروفاً أكثر مواتاة للمهاجرات .

كما يبين الجدول رقم (٢) أن التركيب الجنسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهيكل العمري ، فقد تركزت النساء بين الفئات العمرية الأصغر والذكور في الفئات الأكبر سناً . وينتمي نحو (٣٢٪) من الذكور و (٤٧٪) من النساء إلى مجموعة من يقل سنهم عن ٣٠ سنة ، أما في فئة من هم أكبر من الخمسين فيسود الذكور أكثر من ضعف نسبة العاملات المهاجرات في هذه الفئة . وتعني النسبة الصغيرة نسبياً للعاملات المهاجرات في فئة العمر التي تزيد عن ٥٠ سنة (٤٪) أن نسبة كبيرة من النساء في سن الإنجاب ، مما يسهم في زيادة عدد غير الوطنيين في الكويت .

وكما هو متوقع فإن هناك تناسباً بين السن والجنس والمهنة ، فبشكل عام كانت المجموعة الأقل من سن الثلاثين ممثلة جيداً في المهن الكتابية والخدمات ، والمجموعة بين ٣٠ و ٥٠ سنة في المهن العلمية والتقنية ، ومن يزيدون عن الخمسين في مهن البيع والإدارة . كما سادت المرأة في بعض الفئات المهنية ، ولا سيما في قطاع الخدمات (انظر القسم التالي الذي يتناول المهن) .

(الجدول رقم (٢)
تقديرات القوى العاملة غير الكويتية موزعة حسب المجموعة العمرية والجنس فى ١٩٩٠م

المجموعة العمـــرية	الذكـــور	الإنـــــاث	المجمـــوع
١٥ ـ ٢٩	١٧٨,٩٦٨	٦٦,٠٦٧	٢٤٥,٠٣٥
٣٠ ـ ٤٩	٣٣٧,٢٨٨	٦٨,٦٣٤	٤٠٥,٩٢٢
٥٠ +	٥٤,٠٦٦	٥,٤٨١	٥٩,٥٤٧
المجمـــوع	٥٧٠,٣٢٢	١٤٠,١٨٢	٧١٠,٥٠٤

المصدر : محسوبة عن **الإحصاءات السنوية** ، ١٩٨٩م الصادر عن مكتب الإحصاءات المركزي التابع لوزارة التخطيط في دولة الكويت .

٣ ـ مستويات تعليم القوى العاملة المهاجرة :

كان أكثر من نصف القوى العاملة المهاجرة فى الكويت منخفضي التعليم ؛ فنحو (٢٤,٧٪) من القوى العاملة المهاجرة من الأميين و (٢٧,٧٪) يعرفون فحسب القراءة والكتابة (انظر الجدول رقم ٣) ويفترض أن العمال ذوي المستوى التعليمي المنخفض على استعداد لقبول أي وظيفة في الكويت ، وبخاصة الوظائف اليدوية ووظائف الخدمة التى لا يفضلها الكويتيون . ومن الشيق أن استقصاء حديثاً أوضح أن (٢٧٪) من الوظائف الكتابية يشغلها مهاجرون أميون أو تلقوا حداً أدنى من التعليم ، وكثير منهم لم يتمكنوا من شغل وظائف كهذه في بلدانهم ، ومن ثم فإنهم يمانعون في العودة إلى أوطانهم لمواجهة البطالة المحتملة [٧] .

وفي الطرف الآخر من السلم التعليمي كان نحو (١٣٪) من العمال المهاجرين من خريجي الجامعات أو يحملون شهادات عليا بعد الجامعة ، وهي نسبة تبدو مرتفعة بصورة غير متناسبة . وتميل هذه الفئة من المهنيين إلى الإقامة في الكويت لفترات أقصر من العمال الأميين أو ذوي المؤهلات المنخفضة ، مما قد يشير إلى أن آفاق عثورهم على عمل عند عودتهم إلى أوطانهم أفضل .

ومن النقاط البارزة الأخرى المرتبطة بالمستويات التعليمية أن الغالبية في فئات المستويات التعليمية الأدنى من الذكور ، فقد كانت نسبة الرجال بين فئات الأميين ، قراءة وكتابة ، ومن فئات الدراسة الابتدائية ٨٠,٥٪ و ٦٤,٤٪و ٩٢,٤٪ على التوالي ، وبين المستويات التعليمية العليا

---

(٧) عبدالرسول الموسى وكيث ماكلاخلان ، **العمل المهاجر في الكويت** ، لندن : كروم هيلم ، ١٩٨٥م ، ص ١٣ .

كانت الأغلبية كذلك من الذكور ، غير أن نسبة النساء اللاتي حصلن على تعليم بعد الثانوى وأقل من الشهادة الجامعية كانت نحو (٢٢,٣٪) من إجمالي عدد العمال المهاجرين في هذه الفئات التعليمية وهى نسبة مرتفعة إلى حد ما وتتناسب النسبة المئوية للنساء غير المتعلمات أو اللاتي تلقين حداً أدنى من التعليم تقريباً مع النساء المستخدمات في قطاع الخدمات ، كما أن النسبة المئوية للنساء ذوات المستويات التعليمية العالية تكاد تتطابق مع عدد النساء في المهن التقنية والمهنية .

الجدول رقم (٣)

الوضع التعليمي لغير الكويتيين في ١٩٩٠م

(أرقام تقديرية)

الوضع التعليمي	الذكـــور	الإنـــــاث	المجمـــوع
الأميـــــون	١٤١,٢٦٩	٣٤,٢٤٧	١٧٥,٥١٦
يعرفون القراءة والكتابة	١٥٠,٤٥١	٤٦,٤٥٦	١٩٦,٩٠٧
الابتـــدائي	٤٣,٩١٥	٣,٦١٧	٤٧,٥٣٢
المتـــوسط	٦٣,٨١٩	٦,٠٢٨	٦٩,٨٤٧
الثانوي وما يعادله	٨٦,٩١٧	٢١,٢٣٨	١٠٨,١٥٥
فوق الثانوي ودون الجامعى	١٦,١٤٠	٩,١٣٩	٢٥,٢٧٩
خريجو الجامعة والحاصلون على شهادات عليا	٦٧,٨١١	١٩,٤٥٧	٨٧,٢٦٨
المجمـــوع	٥٧٠,٣٢٢	١٤٠,١٨٢	٧١٠,٥٠٤

المصدر : محسوبة عن **موجز الإحصاءات السنوية** ، ١٩٨٩م الصادر عن مكتب الإحصاءات المركزي التابع لوزارة التخطيط في دولة الكويت .

٤ - تركيب القوى العاملة المهاجرة من حيث النشاط المهني والاقتصادي :

يسود غير الكويتيين في كل القطاعات الاقتصادية (باستثناء الصناعات الاستخراجية) . (انظر الجدول رقم ٤) ، وكان قطاع البناء - و (٩٦٪) من عماله من العمال المهاجرين - وقطاع الفنادق والمطاعم - حيث (٩٢٪) من العمال من غير الكويتيين - هما القطاعان الأكثر اعتماداً على العمال المهاجرين ، يليهما قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي حيث يمثلان (٨٧,٣٪) و (٨٣٪) على التوالي من إجمالي العمال من العمال المهاجرين .

وبالمثل يغلب غير الكويتيين في كل الفئات المهنية ، ويشكل العرب أغلبية كبيرة في الوظائف المهنية والتقنية والإدارية والكتابية . ويسود الآسيويون في الخدمات والزراعة والإنتاج والنقل ،

ويزيد عددهم قليلاً عن العرب في وظائف البيع ، أما غالبية المواطنين الغربيين فيعملون في أشغال مهنية وتقنية .

وساد العمال المهاجرون العرب في فئتين مهنيتين رئيستين هما الوظائف المهنية والتقنية والوظائف الكتابية . ويقدر أن المصريين وحدهم يشكلون (٢٤٪) من مجموع القوى العاملة المهاجرة في ١٩٩٠م وبخاصة في القطاع العام ، وكان المصريون يعملون عموماً في وظائف الطب والتعليم والهندسة وأعمال السكرتارية والأعمال الكتابية ، وكان الفلسطينيون والأردنيون - الذين يمثلون نحو (١٣٪) من القوى العاملة - ممثلين بنسبة مرتفعة في الدرجات المهنية الوسطى والعليا من الخدمة المدنية والقطاع العام ، وكذلك في القطاع الخاص ، كمدرسين وبدالين وتجار ورجال أعمال ، وكان السوريون واللبنانيون وغيرهم من العرب موزعين توزيعاً متوازناً بين كل القطاعات إلا الزراعة وصيد الأسماك ، وتركزوا عموماً في المبيعات والخدمات والوظائف الإدارية .

أما العمال المهاجرون الآسيويون فنحو (٤٠٪) منهم من العمال غير المهرة (وأساساً عمال البناء) و (٣٠٪) من النساء ومعظمهن في قطاع الخدمة ، ويمثل المهنيون والتقنيون والإداريون الآسيويون نحو (٢٣٪) من غير الكويتيين ، ويرتبط نحو (٣٠٪) من الآسيويين فى هذه الفئات المهنية بالخدمات الصحية والطبية كأطباء وممرضين ، (٣٨٪) من المهندسين والمعماريين . وساد الهنود في المهن التقنية والكتابة حيث تستخدم اللغة الانجليزية وبخاصة في الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع غير العرب ، وسادت القوى العاملة الباكستانية في الإنتاج والنقل والوظائف التقنية والعلمية ، وتركز الآسيويون الآخرون في نوعين من المهن هما الخدمة والإنتاج والنقل .

ولعبت النساء غير الكويتيات دوراً هاماً في دعم النشاط الاقتصادي في البلاد ، إلا أنه ينبغي عدم المبالغة في أهميتهن ؛ لأنهن لم يكن يمثلن سوى نحو (٢١,٣٪) من مجموع القوى العاملة الأجنبية في ١٩٩٠م . وكان نحو (٦٦٪) من كل العاملات في الكويت يعملن في قطاع الخدمة ، وغالبية النساء غير الكويتيات في صفوف القوى العاملة (٧٥٪) من الآسيويات اللاتي يعمل أكثر من (٨٨٪) منهن في قطاع الخدمة ، وأساساً كخدم منازل وخدم في المطاعم ، وتمثل السريلانكيات الجزء الأكبر من خدم المنازل ، لكن هناك كذلك عدداً كبيراً من الفلبينيات والتايلانديات .

الجدول رقم (٤)

توزيع تقديرى للقوى العاملة حسب نوع النشاط الاقتصادي في ١٩٩٠م

النشـــاط الاقتصـــادي	مجموع القـــوى العـــاملة المستخدمة	النسب المئـــوية من القوى العـــاملة	المستخدمون غـــير الكويتيين	النسـبة المئـــوية لغـــير الكويتيين
الأنشطة الزراعية وصيد الأسماك .	١٢٠٣٣	١,٣	٩٩٤٧	٨٢,٧
الصناعات الاستخراجية بما فيها المناجم .	٨٣٣٠	٠,٩	٣٥٥٣	٤٢,٧
الصناعات التحويلية .	٦٧٥٧٠	٧,٣	٥٨٩٧٢	٨٧,٣
الكهرباء والغاز والمياه .	٩٢٥٦	١,٠	٧١٠٥	٧٦,٧
البنـــاء .	١٤٤٣٩٦	١٥,٦	١٣٨٥٤٨	٩٦,٠
تجارة الجملة والتجزئة .	١٠٧٣٧٢	١١,٦	٩٨٧٦٠	٩٢,٠
والمطاعم والفنادق .				
النقل والتخزين والمواصلات .	٤٩٠٥٨	٥,٣	٣٥٥٢٥	٧٢,٤
التمويل والتأمين والعقارات	٢٩٦٢٠	٣,٢	٢٢٠٢٥	٧٤,٤
وأعمال الخدمات .				
الخدمات الاجتماعية والشخصية .	٤٩٧٩٨٢	٥٣,٨	٣٣٦٠٦٩	٦٧,٥
المجمـــوع	٩٢٥٦١٧	١٠٠	٧١٠٥٠٤	١٠٠

المصدر : محسوبة عن **موجز الإحصاءات السنوية** ، ١٩٨٩م الصادر عن مكتب الإحصاءات المركزي التابع لوزارة التخطيط في دولة الكويت.

الجدول رقم (٥)

التوزيع المهنى التقديري للقوة العاملة في الكويت (٣٠ حزيران/يونية ١٩٨٩م)

المهن	الجنس	العرب	الآسيويون	آخرون	مجموع غير الكويتيين	مجموع الكويتيين
الأعمال المهنية والتقنية وما يرتبط بها	ذكور	٤٥٢٢١	١٣٥٣٠	٢٦٦٨	٦١٤١٩	
	إناث	١٧٣٤٩	٥٩٥٦	٧٧٢	٢٤٠٧٧	
	المجموع	٦٢٥٧٠	١٩٤٨٦	٣٤٤٠	٨٥٤٩٦	٣٣٢٨٩
الأعمال الإدارية والتنفيذية	ذكور	٦٩٣٤	١٩٢٠	٥١٦	٩٣٧٠	
	إناث	٢١٧	٣٧	٢٩	٢٨٣	
	المجموع	٧١٥١	١٩٥٧	٥٤٥	٩٦٥٣	٣٦٩١
العمال الكتابيون	ذكور	٥٠٣٥٩	١٣٢٣٣	٢٨١	٦٣٨٧٣	
	إناث	٩٤٠٢	٣٦٢٦	٢٣٥	١٣٢٦٣	
	المجموع	٥٩٧٦١	١٦٨٥٩	٥١٦	٧٧١٣٦	٤٥٩٢٠
عمال البيع	ذكور	٢٦٦٤٠	١٨٢٨٢	٢٤٠	٤٥١٦٢	
	إناث	١١٩١	٩٦٣	٨٥	٢٢٣٩	
	المجموع	٢٧٨٣١	١٩٢٤٥	٣٢٥	٤٧٤٠١	٣٣٩٣
عمال الخدمة	ذكور	٣٣١٢٥	٦٤٤٧٥	١١٨	٩٧٧١٨	
	إناث	٥٧٥٦	١٠٥١٢٦	١٠٠٠	١١١٨٨٢	
	المجموع	٣٨٨٨١	١٦٩٦٠١	١١١٨	٢٠٩٦٠٠	١٥٧٠٢
الأعمال الزراعية وتربية الحيوانات وصيد الأسماك	ذكور	٦١٦٥	٩٠٩٥	١٠	١٥٢٧٠	
	إناث	١	٧	١	٩	
	المجموع	٦١٦٦	٩١٠٢	١١	١٥٢٧٩	٧٣
عمال الإنتاج ومشغلو المعدات والعمال اليدويون	ذكور	١١٩٠٠١	١٥٦٩٥٦	٨٠١	٢٧٦٧٥٨	
	إناث	٣٧٠	١٢٧٤	٣٠	١٦٧٤	
	المجموع	١١٩٣٧١	١٥٨٢٣٠	٨٣١	٢٧٨٤٣٢	٩١٠٠
غير مصنفين	ذكور	١٢٣٧١	٢٨٠٦٨٩	٤٨٤١	١٥٧٧٦	
	إناث	٢٨٢٢	١١٩٢٨١	١١٤	٥٢٢٨	
	المجموع	١٥١٩٣	٣٩٩٩٧٠	٣٢١	٢١٠٠٤	٧٥٤٢
المجموع	ذكور	٢٩٩٨١٦	٢٨٠٦٨٩	٤٨٤١	٥٨٥٣٤٦	
	إناث	٣٧١٠٨	١١٩٢٨١	٢٢٦٦	١٥٨٦٥٥	
	المجموع	٣٣٦٩٢٤	٣٩٩٩٧٠	٧١٠٧	٧٤٤٠٠١	١١٨٧١٠

المصدر : وزارة التخطيط في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩م ، حصلت عليها بعثة منظمة العمل الدولية في شباط/فبراير ١٩٩٠م .

ثالثاً ـ العمال المهاجرون في الكويت بعد آب/أغسطس

ليس من الممكن أن نقدم بدقة عرضاً كاملاً لأثر الغزو العراقي على حياة نحو ١,٣ مليونا من العمال المهاجرين كانوا يقيمون إقامة قانونية في الكويت وقت الغزو ؛ وذلك لعدم كفاية البيانات الإحصائية المتاحة عن هذا الموضوع ، إلا أن جهداً مركزاً قد بذل ـ بمساعدة منظمة العمل الدولية والوكالات الدولية المتخصصة الأخرى ـ لتوثيق المعلومات عن المهاجرين العائدين ، ولكن لم تتوافر سوى معلومات قليلة عن وضع العمال المهاجرين الذين بقوا في الكويت ، والذي يرمي القسم التالي إلى عرضه بإيجاز .

١ ـ غير الكويتيين الذين بقوا في الكويت :

في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠م ذكر مكتب الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث أن ٧١٨٣٥٠ أجنبياً قد عادوا إلى بلادهم بمساعدة حكوماتهم الوطنية أو المساعدة الدولية ، ومعظمهم عن طريق الأردن ، واتخذ عمال مهاجرون آخرون طريقهم عائدين عبر إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية ، وحين بدأت (عملية عاصفة الصحراء) قدر أن عدد السكان غير الكويتيين قد انكمش إلى نحو ١٢٠٠٠٠ فلسطيني [٨] ، و ٣٠٠٠٠ مصري ، و ٢٥٠٠٠ سريلانكي ، و ٧٠٠٠ هندي ، و ١٠٠٠ فلبيني [٩] إلى جانب بضع مئات آخرين ، ولا يعرف الكثير في أغلب الأحوال عن ظروف غير الكويتيين هؤلاء الذين بقوا في الكويت .

كان غير الكويتيين الذين اختاروا البقاء في الكويت ، أو لم يكن أمامهم خيار آخر كما هو الحال بالنسبة لعديمي الجنسية الذين يعيشون في ظروف تعسة ، فلم يعانوا فحسب من نقص الخدمات الأساسية بل واجهوا كذلك في الشهور الأخيرة عجزاً حاداً في المواد الغذائية ، وعانى غير الكويتيين ـ شأنهم شأن الكويتيين ـ خسائر في ممتلكاتهم نتيجة أعمال النهب في أثناء الفوضى التي سادت في الفترة الأولى .

إلا أنه بعد ثمانية أيام من الغزو أعلن مرسوم عراقي أن كل من يضبط وهو ينهب سيعدم ، مما وضع حداً للجرائم (غير المنظمة) ، لكنه بدأ عملية نقل أوسع للمتلكات المادية على أيدى الجيش العراقي .

وأعلنت السلطات العراقية فى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠م أن الدينار العراقي سيحل محل الدينار الكويتي ، بما يعني أن قيمة الحسابات المصرفية والحيازات النقدية قد انخفضت انخفاضاً كبيراً بين يوم وليلة ، وفضلاً عن ذلك حددت المبالغ التي يمكن سحبها من الحسابات المصرفية بمائتين وخمسين ديناراً في الأسبوع ، وكانت خسارة من يغادرون الكويت كاملة ، إذ لم يكن مسموحاً لهم أن يأخذوا معهم نقوداً عراقية .

---

(٨) شفيق غبرة «الاحتلال العراقي للكويت : أقوال شاهد عيان» . **مجلة دراسات فلسطينية** ، (العدد ٢ ، شتاء ١٩٩١م) ص ١١٧ .

(٩)تقديرات حكومية رسمية ، انظر (دول جنوب وجنوب شرق آسيا تجاهد لإخراج العمال من الخليج) ، **بانكوك بوست** ، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ ، **القدس العربي** ، (١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩١) .

٢ ـ أثر أزمة الخليج على المهاجرين العائدين :

قامت وسائل الإعلام العالمية بتغطية واسعة للمحن التي عاناها العمال المهاجرون لكي يغادروا الكويت ، وكانت هذه عملية قد تضمنت في كثير من الحالات انتظارات طويلة للحصول على تأشيرات الخروج من العراق ، ودفع الرشاوى للسماح لهم بالخروج ، وتجريدهم من كل ماله قيمة ـ النقود والمجوهرات والممتلكات الشخصية الأخرى ـ ورحلات طويلة مكلفة في طرق وعرة ، وانتظار الإجلاء في مخيمات تفتقر إلى المواد الغذائية والمياه ومرافق صحية ، كما تضمنت خسائر في الأرواح البشرية ، وكانت أغلبية الإصابات من الأطفال الذين لم يتلقوا العناية الطبية والغذائية الكافية ، على أنه ما أن أخليت المخيمات حتى اختفى المهاجرون العائدون من دائرة الاهتمام العام .

ولا شك أن العمال المهاجرين العائدين من الكويت قد عانوا خسائر شخصية واقتصادية مباشرة في شكل الأجور غير المدفوعة ، ومكافآت نهاية الخدمة التي لم تصرف ، وهي كبيرة في حالة الكويت ، والمدخرات التي ضاعت نتيجة إتلاف الحسابات أو تجميدها في الكويت وفي المصارف الكويتية ، والصكوك المالية الكويتية التي كانت في حوزة العمال ولم تعد لها قيمة ، وسرقة الأمتعة الشخصية أو ضياعها أو تركها ، والممتلكات أو أصول المشاريع التى لم يعد بوسع المهاجرين الحصول عليها .

ومن الضروري لكي نفهم تماماً هذه الخسائر أن نضعها في إطار آثار الأزمة على البلدان النامية عموماً ، وبشكل أكثر تحديداً على البلدان الرئيسة المصدرة للعمل .

أ ـ الأثر الاقتصادي العام لأزمة الخليج :

كان لأزمة الخليج أثر سلبي عام على اقتصادات معظم البلدان النامية ، وكان الأثر رهيباً للغاية بالنسبة لكل البلدان المصدرة للعمل تقريباً التي عاد إليها العمال المهاجرون بعد ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠م ، أي أن التكاليف/ الخسائر الاقتصادية تجاوزت (١٪) من إجمالي الناتج القومي ، وهو المعيار الذي تستخدمه الأمم المتحدة لتقييم الحاجة إلى إجراءات إغاثة من الكوارث .

وكان لأزمة الخليج ـ في الجوهر ـ أثر اقتصادي سلبي عاجل ومباشر في شكل ارتفاع أسعار النفط ، وضياع تحويلات العمال المهاجرين ، وتكاليف استيعاب العمال بعد عودتهم ، وانخفاض صادرات البلدان النامية ، وضياع الدخول من أنشطة اقتصادية مثل عقود الخدمة والسياحة ، وخسارة المساعدات الأجنبية .

ارتفاع أسعار النفط :

بلغ متوسط أسعار النفط في الشهور الستة من آب/ أغسطس ١٩٩٠م حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٩١م ـ ٣٠ دولاراً للبرميل ـ أي نحو ضعف المستويات والتوقعات السابقة ، إلا أنه نظراً لقصر مدة هذه الزيادة فقد بينت تقديرات البنك الدولي أن تأثيرها على النمو العالمي كان ضئيلاً ، ولم تؤد إلا إلى انخفاض صادرات البلدان النامية بنسبة (١٪) ، لكنها مع ذلك وصلت إلى ٦

مليارات دولار [١٠] ، ورغم هذا فقد قنن استخدام الوقود في بلدان مثل باكستان ، وارتفعت أسعار الغاز بنسبة (٤٠٪) ، وتضاعفت تكلفة المواصلات في كل المدن الرئيسة ، مما أدى إلى زيادة تكاليف السفر وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية . وفي بنغلاديش ارتفع سعر الكيروسين بسرعة أكبر من سعر الغاز ، بما يعني أن الفقراء (الذين يطهون طعامهم باستخدام الكيروسين) تحمّلوا نصيباً غير متناسب من عبء زيادة الأسعار . ورغم أن أسعار النفط الخام هبطت إلى مستويات ما قبل الأزمة فإن آثار الزيادة على الفقراء استمرت في كثير من الحالات ، لأن أسعار الوقود المنزلي كانت أبطأ في الهبوط بل وزادت في بعض البلدان .

خسارة التحويلات وتكاليف استيعاب الأعداد الكبيرة من العائدين :

كانت لخسارة التحويلات أهمية خاصة بالنسبة لمصدري العمل الرئيسين في الشرق الأوسط وآسيا ، إلا أن البيانات المتاحة تستند إلى التحويلات الرسمية ، مما يقلل كثيراً من شأن الخسارة التي عاناها الاقتصاد ، ولا تكشف التقديرات التي تعكس أثر خسارة التحويلات على ميزان المدفوعات في بلدان محددة عن أهمية التحويلات بالنسبة للأسر والجماعات المحلية المفردة ، وعلى سبيل المثال يقدر أن كل عامل من بنغلاديش مهاجر في الخليج يعول ١١ شخصاً في بلده ، مقابل ٣ لكل هندي ، و ٧ لكل باكستاني أو سريلانكي [١١] وبشكل عام يدخر المهاجرون في الخليج أو يحولون ما يزيد عن نصف ما يكسبون ، وإذا كان جزء من هذه المبالغ ينفق على سلع ترفيه فإن جانباً كبيراً منها يوجه إلى احتياجات أكثر أساسية ، ويبين التقسيم المعتاد لمصروفات المهاجرين من جنوب آسيا أن (٣٥٪) ينفق على المواد الغذائية و (٢٥٪) على البناء و (١٥٪) على إصلاح الأراضي ، وبالنسبة للمهاجرين الفقراء يوجد بند مصروفات هام آخر هو سداد الديون المستحقة لوكالات الاستخدام ، ومقابل تكاليف الرحلة إلى البلد المضيف [١٢] .

ولما كانت نسبة كبيرة من العمال المهاجرين إلى الكويت لا تصحبهم عائلاتهم ، وكانت نسبة كبيرة من دخلهم المحول توجه إلى بناء مساكن ، فقد خفف هذا من تكلفة عودتهم إلى حد ما ورغم ذلك فقد شكلت تكاليف استيعاب العائدين ـ الذين يواجه الكثير منهم البطالة عند عودتهم ـ عبئاً على البلدان المصدرة للعمل ، وواجهت الحكومات مهمة إعادة دمج العائدين وإعادة تدريبهم وإيجاد فرص عمل جديدة لهم ، وفضلاً عن ذلك تزايدت المصروفات العامة لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات ، وعلى سبيل المثال تعليم من يعولهم العمال المهاجرون ، واستتبع ارتفاع الطلب على السلع والخدمات العامة تكلفة مالية أجهدت الميزانيات العامة ، وأرهقت القدرات الإدارية للمؤسسات العامة ، فضلاً عن الأثر التضخمي لزيادة الإنفاق والاستهلاك .

---

(١٠) **موجزات البنك الدولي** ، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ .

(١١) **نيويورك تايمز** ، ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٢) معهد التنمية فيما وراء البحار ، **ورقة معلومات** ، آذار/ مارس ١٩٩١ .

خسائر الدخل من عائدات التصدير والخدمة :

لم يؤد ارتفاع تكاليف الطاقة إلى تخفيض صادرات البلدان النامية فحسب بل أن البلدان النامية التي تعتمد بوجه خاص على شركاء تجاريين في المنطقة ، ومن بينهم الكويت والعراق ، تأثرت تأثراً بالغاً ، وبوجه خاص الأردن والضفة الغربية وغزة (انظر فيما بعد) ، كما لوحظ انخفاض في عائدات قطاع الخدمات ، الذي يشمل السياحة ، بوجه خاص في مصر والأردن ، حيث تعتبر مثل هذه العائدات مصدراً هاماً للإيرادات والعملات الأجنبية ، وفضلاً عن ذلك انخفضت الإيرادات من مصادر مثل قناة السويس وميناء العقبة نتيجة الانخفاض في التجارة عموماً وفي الحركات السياحية ، والواقع أن السياحة وما يرتبط بها من صناعات نقل وخدمات قد عانت كثيراً حتى في بلدان خارج الاقليم .

خسارة المساعدات المالية الأجنبية :

كانت خسارة مصادر هامة للمساعدات المالية حادة في بلدان الإقليم ، ومن المرجح أن تقوم البلدان المانحة بتخفيض برامج مساعداتها الأجنبية وتحويل الأموال إلى عمليات إعادة البناء المرتبطة بالحرب . وفي واقع الأمر يمكن القول بأنه قد تم البدء في عملية إعادة تكييف أساسية في مجال المساعدة الأجنبية .

ب ـ دراسات حالة للأثر الاقتصادي لأزمة الخليج :

(١) مصـــر :

كان لأزمة الخليج أثر سلبي شديد على الاقتصاد المصري ، فقد انخفضت بشدة إيرادات مصر من العملات الأجنبية من مصادرها الرئيسة الثلاثة للعملات الصعبة ـ تحويلات العمال والسياحة وقناة السويس ـ نتيجة هذه الأزمة . وبالإضافة إلى ذلك عانت مصر خسارة في عائدات التصدير وعقود الخدمة . وتذكر التقديرات الرسمية أن هذه الخسائر بلغت نحو ٥ مليار دولار[١٣] ، كما تقول الحكومة أن تكلفة استيعاب العائدين والخسائر/التكاليف الاقتصادية المرتبطة بعودتهم ستمثل نحو ٥ مليارات دولار أخرى .

والتقديرات المصرية كما قدمتها وزارة القوى العاملة والتدريب شاملة للغاية في تغطيتها ، وتشمل بنوداً مثل : ٤,٥ مليار دولار استثمارات لخلق فرص عمل جديدة ، تكلفة إعادة تدريب العائدين التي تقدر بخمسين مليون دولار ، خسارة الإيرادات الحكومية من تصاريح عمل العمال المهاجرين ومدفوعات الضمان الاجتماعي التي يدفعها العمال ، وهي خسارة تقدر بنحو ٢٠٠ دولار ، تكلفة إعادة العمال المهاجرين المصريين إلى وطنهم ، زيادة المصروفات الحكومية لتغطية أجور العمال العائدين إلى الخدمة المدنية والقطاع العام ، زيادة دعم المواد الاستهلاكية الغذائية والوقود وفواتير الاستيراد وتكاليف التعليم الإضافية المرتبطة بعودة من يعولهم العمال المهاجرون[١٤] .

---

(١٣) **الأهرام** ، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩١ ، **ميديل ايست ايكونوميك دايجست** ، ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ .
(١٤) وزارة القوى العاملة والتدريب المصرية ، **العمل** ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ ، **الأهرام** ، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩١ .

غير أن البنك الدولي والمصادر الأمريكية الرسمية تدعي أن تقديرات المصريين أعلى عشر مرات من تقديراتهم ، التى يرون أنها تبلغ ٢,٢ مليار دولار (مليار دولار بعد طرح ارتفاع عائدات النفط الذي استفادت منه مصر كمصدرة صافية للنفط)[١٥] ، ويمثل هذا المليار دولار ٣٪ من إجمالي الناتج القومي ، مما يضع مصر في دائرة البلدان التي تأثرت بشدة من الأزمة . ويبدو أن التقديرات المصرية مبالغة ، وبخاصة تكلفة توفير وظائف للعائدين التي تعادل بالنسبة للعامل عشرة أمثال الدخل بالنسبة للفرد[١٦] .

وقد عوضت الخسائر الاقتصادية المصرية جزئياً التعهدات والمصروفات الفعلية من المساعدات المالية الأجنبية الرسمية وإلغاء الديون ، ورغم ذلك فقد كان صافي الأثر الاقتصادي للأزمة سلبياً ، ويقدر أن العجز الجاري سيبلغ نحو ١٥٠٠ مليون دولار في ١٩٩١م[١٧] ، (وكانت مصر تعاني عجزاً كبيراً نتيجة لسوء الأداء الهيكلي لعدة سنوات متعاقبة قبل أزمة الخليج) .

وكانت غالبية العائدين من الذكور في سن ٢٠ ـ ٤٠ سنة ، أي في أوج حياتهم الاقتصادية النشطة . وهم يمتدون من حيث المهن ومستويات التعليم من المهنيين ذوي الشهادات التعليمية العالية (نحو ٢٧٪) إلى العمال الزراعيين والعمال غير المهرة وعمال الإنتاج والنقل ذوي التعليم الأدنى أو غير الحاصلين على تعليم (نحو ٤٩٪) ويمثلون في المستوى المهني المتوسط العمال المكتبيين وعمال الخدمة (نحو ٢٤٪) ومعظمهم حصلوا على تعليم ثانوي أو بعد الثانوي ولكنه يقل عن الشهادات الجامعية[١٨] . وفيما عدا نحو (١٠٪) من العائدين من الكويت ممن كانوا معارين

---

(١٥) حساب التكاليف المحتملة نتيجة أزمة الخليج كما هي معروضة هنا تستند الى **تقديرات البنك الدولي** ، ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، معهد التنمية فيما وراء البحار ، **ورقة موجزة** ، آذار/مارس ١٩٩١ . وقد حسبت التكاليف منذ بداية الأزمة حتى تموز/يوليو ١٩٩١ ، والعوامل المدرجة هي :

ـ **زيادة تكاليف واردات النفط** : قدر تأثير الزيادة من آب/أغسطس ١٩٩٠ حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، على اعتبار أن السعر المرجعي للبرميل هو ١٦ دولاراً ، مع افتراض أن الطلب قد انخفض الى مستوياته في ١٩٨٨ .

ـ **ضياع الصادرات** : استناداً الى تقديرات البنك الدولي ودليل البيانات التجارية وحيثما جرت تقديرات فقد افترض أن ٥٠٪ من الصادرات الى العراق/الكويت على الأكثر قد ضاع (وأرسل النصف الآخر الى أسواق بديلة) مع مراعاة ضياع حصيلة السلع التي كانت قد أرسلت فعلاً وتكلفة العثور على عملاء جدد ، وقد بلغ مجموع واردات العراق والكويت قبل الأزمة ١٦ مليار دولار ، أي أقل قليلا من ١٪ من التجارة العالمية . وفي حالة الأردن قدرت خسائر الصادرات بأقل مما هي عليه ، كما تأثرت الأسواق الأخرى .

ـ **ضياع التحويلات** : يفترض أن هذه الخسائر لن تستمر الا لعام واحد أي حتى تموز/يوليو ١٩٩١ ، وقد أخذت التقديرات عن المصادر الرسمية التي قد تكون أقل كثيرا من الحقيقة حيثما توجد فوارق كبيرة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية . وتشير الكويت الى تحويلات خارجية تبلغ نحو ١,٣ مليار سنوياً .

ـ **تسوية تكاليف العمال العائدين** : بتقدير متحفظ هو ٥٠٠ دولار لكل عامل عائد . ولم تتحمل التكاليف عن كل العائدين ، إذ أعيد استخدام البعض ، واختفى آخرون في الاقتصاد غير النظامي .

ـ **ضياع عائدات السياحة** : استناداً الى تقديرات البنك الدولي وتقديرات البلد ذاته .

ـ **ضياع المعونات** : لم تدرج سوى خسائر المعونات المباشرة استنادا الى المعلومات المؤكدة وحدها .

(١٦) انظر معهد التنمية فيما وراء البحار **ورقة معلومات** ، آذار/ مارس ١٩٩١ ، **موجز البنك الدولي** ، ايلول/ سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٧) **ميديل ايست ايكونوميك دايجست** ، ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ .

(١٨) بيانات تستند إلى أرقام وزارة القوى العاملة والتدريب وإلى الاستقصاء الذي أجرته وزارة الهجرة لـ ١٢,٧٤٠ عائدا في آب/ اغسطس ١٩٩٠ ويمكن أن يعتبر عينة تمثيلية ، وتتفق صورة العائدين بالتقريب مع صورة العمال المهاجرين في الكويت التي عرضناها فيما سبق .

وأعيد تعيينهم في الخدمة المدنية أو القطاع العام فإن الغالبية العظمى من العائدين المصريين ، وبخاصة من لا يتمتعون بمهارات أو تعليم ، يواجهون بطالة محتملة في صفوف قوى عاملة تزيد عن ١٥ مليون شخص . وحتى اليوم لم تحقق البرامج التي تشرف عليها الحكومة بالاشتراك مع وكالات المساعدة الدولية ، نتائج جوهرية بعد .

ولم تكن خسارة تحويلات العمال المصريين المهاجرين في الكويت خسارة من زاوية ميزان المدفوعات فحسب ، بل كانت كذلك خسارة لمصدر هام لدخل عائلات العمال . وتقدر التحويلات من خلال المسارات المصرفية الرسمية بنحو ٥٤٩ مليون دولار سنوياً ، إلا أن التحويلات من خلال السوق شبه الرسمية والتحويلات العينية كانت أكبر كثيراً وتشكل نحو (٦٠٪) من كل تحويلات العمال المصريين في الكويت [١٩] . وكانت التحويلات من خلال السوق شبه الرسمية بالغة الأهمية بالنسبة لرجال الأعمال الذين يبحثون عن الواردات اللازمة بسعر أفضل من السعر الرسمي ، كما كانت التحويلات العينية أساسية لمشاريع الاستثمار في مصر . وفضلاً عن ذلك فإن كل مصري مغترب يعول في المتوسط ستة أشخاص أو أكثر في مصر وكان (٣٨٪) من سكان الريف يعتمدون على التحويلات المصرية[٢٠] .

واستخلصت وزارة القوى العاملة والتدريب في كانون الثاني/يناير ١٩٩١م من الاستمارات التي ملأها ١٥٧,٢١٥ عائداً من الكويت أن إجمالي مستحقاتهم من الحسابات المصرفية والمدخرات والتحويلات المجمدة يبلغ :

١٨٨,٦٤٧,٤٩٧	ديناراً كويتياً
٩٦,٠١٩,٥٨٧	دولاراً أمريكياً
٤,٣٨٠,٩٦٧	جنيهاً استرلينياً
٤١٧,٥٨٤	ماركاً ألمانياً
٥,٠٥٨,٧٠٠	ليرة لبنانية
٣٩,٦٩٨,٧٠٠	يناً يابانياً
١٦٩,٨٨٠	ديناراً عراقياً
١٧٥,٣٧٣	فرنكاً سويسرياً
١٠,٥٧٠,٣٢٥	دولاراً استرالياً
٣٧٣,٢٣٦	جنيهاً مصرياً
٤٥٠	ديناراً أردنياً
٥٠	ريالاً يمنياً

---

(١٩) وزارة القوى العاملة والتدريب المصرية في **العمل** ، (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠) . وتفترض هذه الحسابات وجود ١٨٠,٠٠٠ مصري في الكويت يبلغ متوسط تحويل كل منهم ٣,٣٠٠ دولار سنويا . ويعطينا الجدول رقم (١) عددا أقل قليلا من العمال المصريين ـ ١٧٢,٠٠٠ عامل وكان متوسط أجر غير الكويتي ٢٣٩ دينارا كويتياً في الشهر في ١٩٨٣ ، **موجز الإحصاءات السنوية الكويتية** ، ١٩٨٩ .

(٢٠) **نيويورك تايمز** في ٤ و٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ .

١٢٧,٧٥٠	ريالاً سعودياً
١١٧,٩٣٠	دولاراً كندياً

غير أنه لا تتوافر معلومات عن قيمة المتعلقات الشخصية والممتلكات والأصول التي تركها هؤلاء العمال خلفهم ، أو التي ضاعت أو سرقت في الكويت ، ومكافآت نهاية الخدمة والأجور غير المدفوعة ومستحقات الضمان الاجتماعي . وأعلن أن الحكومة الكويتية كونت صندوقاً قيمته ٥٠ مليون دولار لصرف منح تبلغ ١٢٠٠ دولار لكل عامل مهاجر غادر الكويت بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠م[٢١] . وليس واضحاً هل ستعتبر هذه المبالغ مكافأة نهاية خدمة ، وهي مكافأة ستكون أكبر كثيراً في حالة المهنيين ومن لديهم مدة خدمة طويلة في الكويت لأن المكافأة تحسب على أساس ٨ ـ ١٢٪ من الراتب السنوي الأخير عن كل سنة خدمة بحد أقصى ٣٠ عاما .

(٢) الأردن والفلسطينيون :

لا شك أن الأردن هو أكثر بلدان المهاجرين تأثراً بأزمة الخليج ، وتقدر تكلفة الأزمة بالنسبة للأردن تقديراً متحفظاً بنحو ملياري دولار ، أي ما يقارب من (٣٢٪) من إجمالي الناتج الوطني ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى مقدار الخسائر التي عاناها الأردن[٢٢] . وهذا التقدير المتحفظ مستمد أساسا من حساب الهبوط في عائدات الصادرات إلى العراق/الكويت[٢٣] (يذهب ٥٠٪ من صادرات الأردن إلى العراق) وانخفاض عائدات السياحة ، وضياع تحويلات العمال المهاجرين التي تقدر بمائة وخمسين مليون دولار سنوياً ، وإلغاء قدر كبير من المساعدات الخارجية من المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى (ومنها الكويت)والتي كانت تزيد عن ٢٠٠ مليون دولار في النصف الثاني من عام ١٩٩٠م ، وتكلفة واردات النفط بعد أن توقفت شحنات النفط من العراق ، ولم تقدم المملكة العربية السعودية مصدراً بديلاً للطاقة[٢٤] .

وفضلا عن ذلك فقد أثر توتر علاقات الأردن مع المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى على الصادرات (كانت المملكة العربية السعودية ثالث سوق لصادرات الأردن) ، وعلى واردات النفط ، وعائدات المرور والنقل ـ إذ توقف ميناء العقبة تقريباً ـ ورغم اعتماد الاقتصاد الأردني تقليدياً على قطاع الخدمات (بما فيه تحويلات العمال والسياحة والنقل) فإن إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد هبط بشدة في أعقاب الأزمة . وفي القطاعات الإنتاجية بدورها ـ الزراعة والصناعة ـ هبطت مستويات الناتج والعمالة بسبب الافتقار إلى منافذ للصادرات وتكاليف الشحن والتأمين بالغة الارتفاع .

---

(٢١) **الاهرام** ، ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٢٢) أنظر جان ريبيرت الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة S/21938 في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ . وكان تقدير ريبرت لإجمالي التكلفة هو ٣,٦ مليون دولار في ١٩٩٠/١٩٩١ .

(٢٣) أنظر الحاشية رقم (١٨) ، وستطبق العوامل التي نوقشت هنا على دراسات الحالة التالية كذلك .

(٢٤) كان العراق يزود الأردن بنحو ٤١,٠٠٠ برميل من النفط يوميا بسعر ميسر هو ١٦ دولارا للبرميل ، الا أن الدفع لم يكن يُتم نقدا اذ كانت التكلفة توجه الى سداد الدين العراقي للأردن . كما كان العراق يقدم ٣٠,٠٠٠ برميل/ مجانا . وقد توقفت التوريدات أثناء الحرب ولم يبدأ شحن النفط العراقي الى الأردن الا أخيرا ، وانما بثلث مستواه قبل الحرب . وقد اضطرت الأردن نتيجة توقف الشحنات العراقية الى فرض برامج قاسية لتوفر الطاقة وتقنن استهلاك الوقود .

وإلى جانب ذلك لم يكن على الأردن أن يتصدّى فحسب لمشكلة الأعداد الكبيرة من مهاجريه العائدين ، بل كان عليه أن يتصدّى كذلك لتدفق أعداد كبيرة من الأجانب ـ فأربعة من كل خمسة من العمال المهاجرين وأسرهم الذين فروا من العراق والكويت قد مروا عبر الأردن ـ مما كلف الميزانية الأردنية نحو ٦٠ مليون دولار في فترة شهرين . كما قدرت وزارة الداخلية أن نحو ١٠,٠٠٠ من المهاجرين غير الأردنيين الذين وصلوا في الفترة من آب/اغسطس إلى تشرين الأول/اكتوبر ربما يكونون قد بقوا في الأردن[٢٥] .

وقدر عدد الأردنيين والفلسطينيين الذين عادوا إلى الأردن بعد آب/أغسطس بما بين ٢٠٠,٠٠٠ و٢٥٠,٠٠٠ . ورغم أن خمس هؤلاء العائدين فقط هم الذين كانوا نشطين اقتصادياً في الكويت حيث يبلغ متوسط الإعالة ٤ ـ ٥ أشخاص ، فإن أكثر من (٥٠٪) من مجموع العائدين كانوا في سن العمل ، ويتراوح سن (٣٠٪) منهم بين ١٥ و٣٥ سنة[٢٦] ، مما يبين ارتفاع نسبة الطلاب أو الشباب العاطل . ونظراً لكبر حجم عائلات هؤلاء العمال نسبياً فسيكون لضياع الدخل من الكويت والتحويلات التي كان يستفيد منها أفراد هذه العائلات الباقين في الأردن أثر بالغ على حياة نسبة كبيرة من سكان الأردن . ويطرح استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من العائدين (ما يعادل ١٠٪ من السكان) عدداً لا يحصى من المشاكل أمام الاقتصاد الأردني ، وهي مشاكل تضرب بجذورها في نقص الإمكانات المالية والموارد الأخرى . وقد واجه الاقتصاد الأردني إلى جانب التصدّي لمشاكل البطالة ـ وكانت مرتفعة أصلاً قبل الأزمة (١٦٪) ـ مشكلة توفير الغذاء ، فحتى المياه نادرة في الأردن والمساكن والخدمات الصحية والتعليمية للعائدين وأسرهم .

ومن الصعب للغاية التمييز بين الفلسطينيين والأردنيين من غير الأصل الفلسطيني ، وبخاصة على ضوء الروابط التاريخية والثقافية بين الشعبين . ومن بين ٩١,٠٠٠ أردني/فلسطيني كانوا نشطين اقتصادياً في الكويت قبل ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠م يعتبر نحو ٨٦,٠٠٠ ـ أي ٩٦٪ ـ من الفلسطينيين[٢٧] . ورغم أنهم كانوا يحملون جوازات أردنية (فقد منح كل الفلسطينيين تقريباً الجنسية منذ عام ١٩٥٠م) فقد حافظوا على هويتهم الوطنية التى تجلت في دفع الضرائب لمنظمة التحرير الفلسطينية وكانت الحكومة الكويتية تستقطعها مباشرة من إجمالي الرواتب . ولما كان هؤلاء الفلسطينيون يقيمون إقامة قانونية في الأردن فقد عادوا إلى هناك بعد آب/اغسطس ١٩٩٠م . وفضلاً عن ذلك اختار كثير من الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح مرور من مصر ولبنان وسوريا العودة إلى الأردن . ولما كان المهاجرون العائدون من الكويت هم أساساً من الفلسطينيين فقد كان نحو (٧٥٪) من خسائر الاقتصاد الأردني خسائر للفلسطينيين[٢٨] .

وكانت القوى العاملة الفلسطينية/الأردنية المهاجرة في الكويت من أكثر المهاجرين استقراراً ، وبلغ متوسط الإقامة في الكويت أكثر من عشرين عاماً . وكان نحو (٤٠٪) يشغلون وظائف مهنيـة

---

(٢٥) مكتب العمل الدولي **تقرير غير رسمي عن العمال المهاجرين الذين تاثروا بازمة الخليج** ، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ .

(٢٦) وزارة التخطيط الأردنية ، **تقرير عن المهاجرين العائدين من الخليج** ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ .

(٢٧) أنظر حاشية الجدول رقم (١) . وهذا هو تقدير جورج ت . عابد مدير جمعية الرعاية في جنيف في مقالة « الفلسطينيون في الخليج » ، مجلة **دراسات فلسطينية** ، (العدد الثاني ، شتاء) ١٩٩١ ، ص ٤١ .

(٢٨) المرجع نفسه ، ص ص ٣٧ ـ ٤٢ .

أو تقنية ، ويشكلون القلب الفعلي للخدمة المدنية والقطاع الخاص في الكويت . والواقع أن الجالية الأردنية/الفلسطينية كانت أكبر جالية أجنبية في الكويت ، وبلغت نحو نصف مليون نسمه ، وكانت تتمتع بوضع اقتصادي واجتماعي أرفع من أي جالية أخرى في الكويت .

ونتيجة لارتفاع مستوى أجور العمال الفلسطينيين ومدة إقامتهم الطويلة نسبياً في الكويت فقد كانت خسائر هؤلاء العمال من حيث الأجور ومكافآت نهاية الخدمة غير المدفوعة خسائر هائلة ، وكان أثرها على أسرهم كبيرة العدد بالغاً . ويزيد من مدى الخسائر المالية الفلسطينية أنها قد اتخذت عموماً ـ منذ الشتات ـ شكل أصول سائلة نسبياً .

وباستخدام التقديرات المنخفضة والمرتفعة لتقييم الخسائر الاقتصادية التي تحمّلها العمال الفلسطينيون/الأردنيون المهاجرون في الكويت قدمت وزارة العمل التقديرات التالية استناداً إلى عينة أخذت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠م .

تقديرات الخسائر المالية لخمسين ألف عامل فلسطيني/أردني في الكويت

(بالدنانير الكويتية بسعر الصرف قبل الغزو : ٣,٥ دولار امريكي = ١ دينار كويتي)

١ ـ أجور غير مدفوعة لفترة أربعة أشهر في ١٩٩٠م	
التقدير المنخفض (متوسط أجر ٥٠٠ دينار كويتي في الشهر) .	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
التقدير المرتفع (متوسط أجر ١٠٠٠ دينار كويتي في الشهر) .	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢ ـ مكافآت نهاية الخدمة (بمتوسط ٢٧ سنة خدمة)	
التقدير المنخفض (متوسط أجر ٥٠٠ دينار كويتي في الشهر) .	٦٨٧,٥٠٠,٠٠٠
التقدير المرتفع (متوسط أجر ١٠٠٠ دينار كويتي في الشهر) .	١,١٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٣ ـ قيمة المدخرات في المصارف وغيرها من المؤسسات	
التقدير المنخفض (متوسط ٥٠٠٠٠ دينار كويتي للفرد) .	٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
التقدير المرتفع (متوسط ١٠٠٠٠٠ دينار كويتي للفرد) .	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٤ ـ قيمة الممتلكات والأصول الثابتة والاستثمارات	
التقدير المنخفض (متوسط ١٥٠٠٠ دينار كويتي للفرد) .	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠
التقدير المرتفع (متوسط ٣٠٠٠٠ دينار كويتي للفرد) .	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
مجموع التقدير المنخفض	٤,٠٣٧,٥٠٠,٠٠٠
مجموع التقدير المرتفع	٦,٥٧٥,٥٠٠,٠٠٠

وباختصار تقدر قيمة إجمالي خسائر الدخل والأصول التي تكبدها العمال الأردنيون/الفلسطينيون في الكويت بما يتراوح بين ٤و ٧ مليار دينار كويتي .

ولم يكن الفلسطينيون الذين هاجروا للكويت من الأردن (يعيش ١,٦ مليون من مجموع الفلسطينيين في الأردن) إلا جزءاً من الجالية الفلسطينية الأكبر في الكويت ، فقد جاءت أعداد كبيرة من الضفة الغربية المحتلة وغزة (حيث يبلغ السكان الفلسطينيون ١,٨ مليون نسمة) .

وعموماً تقدر الخسائر الاقتصادية للعمال الفلسطينيين المهاجرين في الكويت بمقدار ٨ مليار دولار في العام الأول للأزمة[٢٩] .، وهو رقم يبدو متحفظاً بالمقارنة بتقديرات وزارة العمل الأردنية . وهذه الخسائر موزعة على النحو التالي :

	بمليارات الدولارات الأمريكية
رواتب وأجور	٢,٠
مدخرات مالية	١,٥
تعويضات	٢,٦
موجودات المشروعات ورأس المال والاشتراكات	١,١
أصول منزلية	٠,٨
المجموع	٨,٠

(٣) لبنان :

اعتمد الاقتصاد اللبناني تقليديا اعتماداً كبيراً على دخله من الصادرات وتحويلات العدد الكبير من سكانه المهاجرين . وقد أضارت أزمة الخليج التدفقات من كلا المصدرين ، مما كلف لبنان نحو ٧٥٠ مليون دولار أي (٣٪) من الناتج الإجمالي ، مع استبعاد خسائر المهاجرين الشخصية ، والأثر المضاعف الذي يؤدي إلى تفاقم حالة التدهور في لبنان التي مزقتها الحرب . وصرح وزير المالية في حديث لوكالة رويتر بأنه نتيجة لخسارة الدخل بسبب أزمة الخليج (فإننا نتوقع عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعاتنا للمرة الأولى على الإطلاق) .

وتشمل صادرات لبنان إلى منطقة الخليج نحو (٤٠ ـ ٥٠٪) من كل صادراتها ، كما أن هناك بعض المواد الموجهة خصيصاً لتلبية متطلبات التسويق في أزمة الخليج . وسيكلف انهيار الصادرات لبنان نحو ٢٥٠ مليون دولار سنوياً ، ويكون له أثر حاد على العمالة والدخل . وكان قطاع الخدمات بدوره موجهاً إلى خدمة بلدان الخليج ، وكاد يصاب بالشلل عقب أزمة الخليج ، مما يكلف نحو ٢٥٠ مليون دولار سنوياً . وعلى سبيل المثال تقدر خسارة الصناعة المصرفية بنحو ٢٠ مليون دولار نتيجة الخسارة الحقيقية في الدخل بسبب الشكوك في المنطقة التي أدت إلى هبوط حاد في قيمة الليرة ، وهروب رأس المال بسبب ضعف الثقة في آفاق مستقبل البلاد . كما ارتفعت تكاليف واردات النفط بمقدار ٣٠٠ مليون دولار في فترة ستة أشهر . وتقدر خسائر القطاعات الأخرى ـ وعلى سبيل المثال القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على التصدير ـ بنحو ٥٠ مليون دولار[٣٠] .

---

(٢٩) جورج ت . عابد ، مرجع سابق ، ص ٣٧ ، وبالنسبة لأساس الحساب والتوزيع انظر ص ٤١ ـ ٤٢ .

(٣٠) مجلس الأمن **S/22021** ، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠م .

وكان نحو ٣٥٠٠٠ لبناني يقيمون في الكويت قبل الغزو ، وكان اللبنانيون النشطون اقتصادياً ـ نحو ١٧٠٠٠ شخص ـ يشغلون وظائف ياقات بيضاء إدارية ووظائف في مجالات البيع والخدمة ، وكثير منهم يشغلون مناصب تنفيذية بمستوى أجر مرتفع . وتقدر التحويلات السنوية للجالية اللبنانية في الكويت بنحو ١٥٠ مليون دولار ، لا توجه فقط إلى تلبية احتياجات الاستيراد بل تمثل كذلك مصدراً هاماً للدخل بالنسبة لعدد كبير من المعالين . وتقدر الودائع المصرفية ودوائر الادخار المملوكة للبنانيين ـ والتي لم يعودوا يستطيعون الحصول عليها بعد مغادرة الكويت ـ تقديراً متحفظاً بمقدار ٥٠٠ مليون دولار [٣١] والبيانات عن الخسائر الشخصية المباشرة للمهاجرين غير متوافرة ، لكنها مرتفعة بلا شك نظراً لمستوى الرخاء العام الذي كان اللبنانيون يتمتعون به في الكويت .

(٤) بنغلاديش :

تقدر التكلفة الدنيا لأزمة الخليج في بنغلاديش بنحو ٥٠٠ مليون دولار تمثل (٢,٤٪) من إجمالي ناتجها الوطني . وقد أثرت الصدمات الخارجية الناجمة عن أزمة الخليج عبر زيادة أسعار النفط ، وانخفاض التحويلات ، وخسارة الصادرات ـ ولها جميعاً بالتأكيد أثر سيء ـ على اقتصاد بنغلاديش من حيث آفاق النمو وميزان المدفوعات والعمالة ومستويات الأسعار .

ويقدر عدد العمال المهاجرين من بنغلاديش في الكويت قبل آب/ اغسطس ١٩٩٠م بما يزيد قليلا عن ٦٠٠٠٠ عامل ، وهو عدد لا يذكر لأنهم يأتون من بلد بلغ عدد السكان النشطين اقتصادياً فيه ١١٥ ٢٤٤ مليونا في ١٩٩٠ . غير أن تحويلاتهم ـ التي تقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار سنويا ـ لم تكن تتناسب مع أعدادهم .

وكان معظم عمال بنغلاديش عمالاً مهرة أو شبه مهرة بعقود . ويعكس انخفاض عدد المعالين الذين يصحبون العمال ، سياسة الحكومة الكويتية بعدم السماح لعمال العقود بجلب أسرهم معهم . ولم يكن يسمح بذلك إلا لعدد قليل من العمال المهنيين والتقنيين . واستناداً إلى استقصاء أجرته وزارة العمل والقوى العاملة لمهاجري بنغلاديش العائدين قدر أن غالبية العمال العائدين استخدموا لفترة تقل عن عام . ومن ثم فإن معظمهم لا يمتلكون سوى مدخرات قليلة أو لا يمتلكون مدخرات اذ يفترض أنهم استنفدوا دخولهم في تغطية التكاليف الأولى للهجرة ، ومن بينها سداد مستحقات وكالات التوظيف .

أما عن دعاوى العمال بشأن الأجور غير المدفوعة والتعويضات والمدخرات الضائعة فقد كان متوسط قيمة مجموع الأصول التي خلفوها وراءهم على النحو التالي :

---

(٣١) مجلس الأمن ، مرجع سابق .

الأصول التي تركها في الكويت العائدون إلى بنغلاديش

(متوسط القيمة بالدنانير الكويتية)

المدخرات	٢١٧
الأجور غير المدفوعة	٣٧٠
الأمتعة الشخصية	٢٦٣٣
المجمـــــوع	٣٢٢٠

ومن حسن حظ أبناء بنغلاديش ـ الذين كانت رواتبهم في الكويت تعادل عشرة أمثال رواتبهم في بلادهم ـ إن هم وجدوا عملاً ـ أن الحكومة الكويتية أعلنت أخيراً أنها ستعطي الأولوية لأبناء بنغلاديش الذين كانوا يعملون في البلاد قبل الغزو [٣٢] .

(٥) الهنـــد :

قدرت تكلفة أزمة الخليج بالنسبة للهند بنحو ١,٦ مليار دولار . ومن حيث الأرقام المطلقة قد تكون الهند من أكثر البلدان المصدرة للعمل تأثراً . إلا أن الأثر ـ بالنسبة لحجم الاقتصاد في مجموعه ـ لا يزيد عن (٠,٦٪) من إجمالي الدخل الوطني . ولكن لما كان أكثر من (٦٠٪)من الهنود في الكويت من ولاية (كيرالا) فإن أثر الأزمة على هذه الولاية سيكون بالغ الخطورة ، ويحتمل أن تتجاوز الخسائر (١٪) من إجمالي الناتج الوطني .

وقد تأثرت الهند بأزمة الخليج ـ شأنها شأن البلدان النامية غير المنتجة للنفط والمصدرة للعمل ـ من خلال زيادة أسعار النفط ، وضياع التحويلات (فنحو (١٠٪) من إجمالي التحويلات يأتي من العراق والكويت) وخسارة الصادرات السلعية ، وتكلفة إعادة المواطنين . وكانت التحويلات التي تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار ، وتمثل نحو (١٥٪) من إيرادات ولاية (كيرالا) ، تغطي نسبة كبيرة من فاتورة الاستيراد ، وتمثل مصدراً لدخل أكثر من نصف مليون شخص في (كيرالا) ، التي كانت تعاني حتى قبل الأزمة من معدل بطالة مرتفع .

وتضم القوى العاملة الهندية في الخليج أكثر من (١٠٪) من العاملين المهنيين والتقنيين ، ونحو (٥٠٪) من العمال المهرة و (٤٠٪) من العمال غير المهرة . ولم تبذل أي محاولة متسقة لتسجيل المعلومات الخاصة بالخسائر المالية التي تحمّلها العائدون رغم إقامة نظام لتسجيل العمال المهاجرين العائدين عند نقاط الدخول إلى البلاد . غير أنه يمكن استنتاج أن الأكثر تأثراً من بين الهنود العائدين كانوا هم العمال غير المهرة وأشباه المهرة الذين هاجروا إلى الكويت في الشهور الستة التي سبقت الغزو ، إذ سيكون عليهم أن يسددوا الأموال التي اقترضوها لتمويل سفرهم إلى الكويت (نحو ١٧٠٠ دولار للشخص الواحد) . ورغم أن بنك الاحتياطي الهندي سمح لكل

---

(٣٢) **بانجكوك بوست** ، ٣ آذار/ مارس ١٩٩١م .

عائد من الكويت بتحويل ما تصل قيمته إلى ١٠,٠٠٠ دينار كويتي (وكان الحد المسموح به قبل الأزمة هو ٥٠٠٠ دينار) فإن معظم العمال اضطروا إلى مغادرة الكويت ولا تكاد توجد معهم نقود .

(٦) باكستان :

بلغت تكلفة أزمة الخليج التي تشمل خسارة التحويلات (٣٠٠ مليون دولار) ، وزيادة أسعار واردات النفط ، وضياع عائدات التصدير ، وتكاليف إعادة المواطنين ملياري دولار طبقا للتقديرات الباكستانية الرسمية [٣٣] . إلا أنه باستخدام الحسابات المتحفظة التي استخدمناها طيلة هذه الدراسة فإن تكلفة باكستان تبلغ نحو ٨٥٥ مليون دولار ، تمثل (٢,١٪) من إجمالي الناتج الوطني .

وقد سجلت المؤسسة الباكستانية لما وراء البحار المهاجرين العائدين المهرة ـ وهم أقلية ـ لكي تجد وظائف لهم . وينتظر المهاجرون الباكستانيون من هذه المؤسسة الحكومية أن تتدخل من جانبها لاستعادة الأصول المالية والمادية التي خلفوها وراءهم . وسجلت منظمة قاعدية في لاهور هي منظمة (ضحايا الكويت) المستحقات المالية لنحو ٢٠٠ من أعضائها على النحو التالي :

مبالغ نقدية بالدنانير الكويتية	١٣٣ ٩٨٩ ديناراً كويتياً
التعويضات المستحقة	٨٨٩ ٣٨٥ ديناراً كويتياً
الودائع في البنوك الكويتية	٢٤١ ٤٢٨ ديناراً كويتياً
المجمـــــوع	١,٣١٨ ٧٩٦ ديناراً كويتياً
	(٤ ٦١٥ ٧٨٦ دولاراً)
مجموع الخسارة بالنسبة للفرد	٢٣ ٠٧٨ دولاراً

(٧) سرى لانكا :

أدت أزمة الخليج إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الصعب أصلاً في سريلانكا نتيجة استمرار الحرب الأهلية ، وكانت البطالة المحلية قد وصلت بالفعل إلى (٢٠٪) والمصروفات العسكرية تفرض عبئاً شديداً على موارد الحكومة . وتقدر التكلفة الدنيا للأزمة بمبلغ ٢٦٥ مليون دولار تمثل (٣,٧٪) من إجمالي الناتج القومي . وينبع نحو ثلث هذا الأثر عن تكاليف غير نفطية ، ضياع التحويلات التي تبلغ ١٠٠ مليون تقريباً وضياع نحو ثمن إجمالي صادرات الشاي الذي كان يصدر إلى العراق والكويت .

وفي حين كان نحو ربع السريلانكيين عمالاً مهرة أو مؤهلين أو مهنيين فإن الثلاثة أرباع الأخرى كانوا نساء في سن ٢٠ ـ ٤٥ يعملن في خدمة المنازل (يمثل الذكور أقل من ٧٪ من مجموع عدد السريلانكيين في الكويت) . ويدعي الكثيرون أن أصحاب عملهم يدينون لهم بأجر شهر أو اثنين أو ثلاثة . ونحو ١٥٪ وصلوا الى الكويت قبل أقل من سنة ، ومن ثم لم تتح لهم الفرصة لسداد الديون التي تحملوها للذهاب إلى الكويت . والواقع أن كثيراً من السريلانكيين في الكويت كانوا معدمين تماماً عقب الغزو العراقي .

---

(٣٣) مجلس الأمن ، ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠م .

الجـــــدول رقـــــــم (٦)

أثر أزمة الخليج على عدد مختار من البلدان النامية

المصـــــــدرة للعمـــــل

البلـــــــد	التكلفة بالدولارات الأمريكية	النسبة المئوية إلى إجمالي الناتج الوطني (١٩٨٩م)
مصـــر	٩٨٥	٢,٩
الأردن	١٧٧٠	٣١,٥
لبنان	٧٥٠	٢,٩
بنغلاديش	٢٤٥	١,٤
الهنـــد	٥٠٠	٢,٤
باكستان	٨٥٥	٢,١
سريلانكا	٢٦٥	٣,٧

المصدر : استنادا إلى :

ملاحظات :

حسبت التكاليف من بداية الأزمة وحتى تموز/ يولية ١٩٩١م . وتشتمل العوامل على :

ـ **زيادة تكاليف الواردات النفطية** : لم يقدر أثر الزيادة إلا بالنسبة للفترة آب/ أغسطس ١٩٩٠م ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١م على أساس ١٦ دولاراً للبرميل وقد انخفض الطلب المفترض إلى مستويات عام ١٩٨٨م .

ـ **خسارة الصادرات** : استناداً إلى تقديرات البنك الدولي ودليل البيانات التجارية . وتفترض التقديرات فقدان ما نسبته ٥٠٪ من الصادرات في سنة واحدة إلى العراق/ الكويت (ويفترض أن النصف المتبقي قد وجه إلى أسواق بديلة) ، وقد أخذ في الاعتبار فقدان إيرادات السلع التي كانت قد شحنت بالفعل وتكاليف إيجاد عملاء جدد .

ـ **خسارة التحويلات** : يفترض أن هذه الخسائر لن تستمر إلا لمدة سنة واحدة ، أي حتى تموز/ يوليه ١٩٩١م . وقد استمدت التقديرات من مصادر رسمية ، وهي تقديرات قد تكون منخفضة إلى حد بعيد حيثما تكون هناك اختلافات كبيرة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية .

ـ **تكاليف إعادة استيعاب العمال العائدين** : تقديرات متحفظة (٥٠٠ دولار لكل عامل من العمال العائدين) . ولا تشمل التكاليف جميع العمال العائدين ، إذ تمت إعادة استخدام بعضهم واستوعب القطاع غير النظامي بعضاً آخر .

ـ **خسارة إيرادات السياحة** : استناداً إلى تقديرات البنك الدولي وتقديرات البلدان نفسها .

ـ **خسارة المعونة** : لا تشمل التقديرات سوى خسائر المعونة المباشرة ، استناداً إلى معلومات محدودة فقط .

خـــــاتمة

سببت أزمة الخليج صدمة حادة للاقتصادات الضعيفة أصلاً في معظم البلدان المصدرة للعمل في الشرق الاوسط وآسيا ، كما أن هذه الاقتصادات بدورها لم تكن مستعدة لمعالجة تدفق المهاجرين العائدين الذين غادروا الكويت بعد آب/اغسطس ١٩٩٠م . وفي كثير من الحالات لم يفقد المهاجرون العائدون وظائفهم فحسب ـ وهم في أمس الحاجة إليها ـ بل خسروا كذلك أجورهم غير المدفوعة ومدخراتهم وأصولهم وممتلكاتهم الشخصية . وقد تعود نسبة من العمال المهاجرين السابقين إلى الكويت سريعاً ، والواقع أن أعداداً منهم قد عادت بالفعل . غير أنه نظراً للتحول المتوقع في هيكل الاقتصاد الكويتي ـ الذي ترى التوقعات المطلعة أنه سيكون أقل اعتماداً على النفط والعمالة الأجنبية وأكثر كثافة في استخدام رأس المال عما كان من قبل وسيتطلب مستوى أعلى من العاملين المهرة والتقنيين [٣٤] ـ فإن من المتوقع أن يتغير حجم القوى العاملة وتكوينها وفقاً لذلك .

وشاركت منظمة العمل الدولية بشكل فاعل في برامج إعادة التدريب وإعادة الاستخدام والإدماج في عدد من البلدان الرئيسة المستقبلة والمصدرة لليد العاملة ، وذلك لمجاراة الهيكل المتطور للطلب في الكويت وغيرها من دول الخليج المستقبلة للعمالة .

وقد بذل مكتب العمل الدولي عدة جهود لتوثيق عودة العمال المهاجرين من الكويت ، ولتجميع بيانات موثوقة عن الخسائر الشخصية المتضمنة ، لكن المعلومات المتاحة محدودة حتى الآن . وهناك حاجة ملحة إلى جهد منسق أكبر من جانب المنظمات الدولية والحكومية والخاصة لتجميع المعلومات ، وتقديم المساعدات المالية والتقنية اللازمة .

---

(٣٤) أنظر بيان السيد سليمان المطوع ، وزير التخطيط الكويتي ، **الاهرام** ، ٧ نسيان/ أبريل ، ١٩٩١م .

المـــراجـــع

١ ـ **الأهرام** . ٧ نيسان/ ابريل ١٩٩١

١٩ نيسان/ ابريل ١٩٩١

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

٢ ـ **بانكوك بوست** . ٣ آذار/ مارس ١٩٩١

٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

٣ ـ جان ريبيرت ، **S/21938** ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

٤ ـ جورج ت عابد . (الفلسطينيون في الخليج) مجلة **دراسات فلسطينية** العدد ٢ (شتاء ـ ١٩٩١) .

٥ ـ شفيق غبرة . (الاحتلال العراقي للكويت : أقوال شاهد عيان) . مجلة **دراسات فلسطينية** . العدد ٢ (شتاء ١٩٩١) .

٦ ـ عبدالرسول الموسى وكيت ماكلاخان . **العمل المهاجر في الكويت** . لندن : كروم هيل ، ١٩٨٥ .

٧ ـ **القدس العربى** ، ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٩١ .

٨ ـ مجلس الأمن **S/22021** ، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

٩ ـ معهد التنمية فيما وراء البحار . **ورقة معلومات** ، آذار/ مارس ١٩٩١ .

١٠ ـ مكتب العمل الدولى . **تقرير غير رسمى عن العمال المهاجرين الذين تاثروا بازمة الخليج** . تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ .

١١ ـ مكتب العمل الدولى . **الكتاب السنوى للاحصاءات** ١٩٧٢ و ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ .

١٢ ـ **موجزات البنك الدولى** ، أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ .

١٣ ـ **ميديل ايست ايكونوميك دايجست** . ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ .

١٤ ـ **نيويورك تايمز** . ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠

٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠

١٥ ـ وزارة التخطيط الأردنية . **تقرير عن المهاجرين العائدين من الخليج** . تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ .

١٦ ـ وزارة التخطيط الكويتية ، مكتب الاحصاءات المركزي.**الموجز الاحصائى السنوى** . سنوات مختلفة .

١٧ ـ وزارة القوى العاملة والتدريب الصرية . **العمل** . تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٠ .

صدر من هذه السلسلة

العدد الأول :

أوضاع مؤسسات الرعاية الإجتماعية
ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي «نافذ»

العدد الثاني :

تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية
ـ دراسة مقارنة ـ «نافذ»

العدد الثالث :

رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية
الخليجية «نافذ»

العدد الرابع :

نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية
بالدول العربية الخليجية «نافذ»

العدد الخامس :

دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي
«الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الإجتماعي»

العدد السادس :

حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية
المفاهيم ـ الأجهزة ـ التطوير

العدد السابع :

الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة
ـ دراسات مختارة ـ «نافذ»

العدد الثامن :

واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها

العدد التاسع : «نافذ»

قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج
«تاخر سن الزواج والمهور ـ الفراغ ـ المخدرات»
«الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث
الإجتماعي» «نافذ»

العدد العاشر :

ظاهرة المربيات الأجنبيات
«الأسباب والآثار»

العدد الحادي عشر :

العمل الإجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية
مقوماته ـ دوره ـ أبعاده

العدد الثاني عشر :

الحركة التعاونية في الخليج العربي
«الواقع والآفاق»

العدد الثالث عشر :

احصاءات العمل وأهمية النهوض بها
في أقطار الخليج العربية

العدد الرابع عشر

دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي
«الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة
للبحث الاجتماعي» الجزء الثالث

العدد الخامس عشر

مظلة التأمينات الاجتماعية
في أقطار الخليج العربية

العدد السادس عشر

القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة (دراسة
في الارشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية) .

العدد السابع عشر

: الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج
العربية

العدد الثامن عشر :

رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة
(قضايا واتجاهات) .

العدد التاسع عشر :

السلامة والصحة المهنية ودورها
في حماية الموارد البشرية .

رقم الايداع ١٢٤١ د.ع/١٩٩٢ م

الطباعة بمطابع المؤسسة العربية للطباعة والنشر ذ.م.م. ـ البحرين

المكتب التنفيذي

سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية
سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الإجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

ثمن الاشتراك في العدد :

في الدول العربية : للأفراد (٣,٥) دينار بحريني (١٠ دولارات أمريكية)
للمؤسسات (٧) دنانير بحرينية (٢٠ دولاراً أمريكياً)

في الدول الأجنبية : للأفراد (٥,٥) دينار بحريني (١٥ دولاراً أمريكياً)
للمؤسسات (١١) ديناراً بحرينياً (٣٠ دولاراً أمريكياً)

قسيمة اشتراك

الاسم : _____

العنوان : _____

الاشتراك المطلوب : اعتباراً من العدد ( ) ولغاية العدد ( ) بواقع ( ) نسخة

مرفق شيك مصرفي بمبلغ : _____

يكتب الشيك باسم (المكتب التنفيذي) ويرسل مع قسيمة الاشتراك إلى:
المكتب التنفيذي - قسم الشؤون الإدارية والمالية
ص. ب : ٢٦٢٠٣ - المنامة - البحرين

* يرجى مراجعة الأعداد الصادرة ضمن هذه السلسلة في نهاية كل عدد.

هـذا العـدد

يقـوم المكتـب التنفيـذي بتخصيص هـذا الإصـدار كإسهام علمي لبحث الآثـار الإجتماعية الناجمة عن الغزو العراقي ورصد تداعياته على الصعيد الإجتماعي لا بهدف نكء الجراح وتأجيج الأحقاد واستثـارة نوازع البغضـاء والفرقة، فذلك انزلاق إلى دائرة ردّ الفعل والإنفعال بالحدث واجترار ذكرياته المريرة، وإنما المطلـوب هـو الارتفـاع إلى مستـوى المـوقف والفعـل العقـلاني واجتثـاث بـذور الانقسام التي زرعتها الأزمة وكسر ما تبقى من حواجزها النفسية المقيتة.